دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

مدينة عمان

١٩٤٦-١٩٦٦

« دراسة تاريخية في تطور الحياة العامة »

أنس عاطف الصبيحات

(بني خالد)

مدينة عمان بين عامي 1946-1966م

"دراسة تاريخية في تطور الحياة العامة"

- **مدينة عمان بين عامي 1946-1966م " دراسة تاريخية في تطور الحياة العامة"**
- **دراسات**
- **المؤلف: أنس عاطف الصبيحات**
  (بني خالد)
- **الناشر: وزارة الثقافة**
  عمان _ الأردن
  شارع وصفي التل
  ص . ب 6140 _ عمّان
  تلفون: 5699054/5696218
  فاكس: 5696598
  بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2021/11/6184)

956.511
الصبيحات ، أنس عاطف
مدينة عمان بين عامي 1946-1966م "دراسة تاريخية في تطور الحياة العامة"/ أنس عاطف الصبيحات.– عمان: وزارة الثقافة 2021.
(377) ص
ر.إ: 2021/11/6184
الواصفات: / الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية// الأحوال السياسية// الحياة العامة// عمان // تاريخ الأردن

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

- **الإخراج الفني: نسرين العجو.**
- **التدقيق اللغوي: أنس يوسف**

ردمك (978-9957-94-748-4)

دراسات

أنس عاطف الصبيحات

(بني خالد)

....

مدينة عمان بين عامي 1946-1966م

"دراسة تاريخية في تطور الحياة العامة"

2021

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

قائمة الملاحق

المقدمة:

حَظيت مدينةُ عمانَ باهتمامِ الدولة الأردنية والعرش الهاشميّ بشكلٍ خاصّ؛ لمكانتها المحورية كعاصمة للمملكة الأردنية الهاشمية، حيث بدأت هذه الحِقبةُ التاريخيّةُ، بانتهاء الانتداب البريطانيّ واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946، فأخذت الدولة الأردنية في النهوض بالمؤسسات الرسمية ومختلف القطاعات: الاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والسياسية وغيرها، إلّا أنَّ هذه الحِقبةَ التاريخية أحاطتها بعض الظروف والتحديات الصعبة التي أثّرت على الحياة العامة في الأردن بشكل عام، ومدينة عمان بشكل خاص، فما أن جاء منتصف عام 1948 حتى انسحب الانتداب البريطاني من فلسطين، وأدّى ذلك إلى اشتعال المعارك على الأراضي الفلسطينية، فاستقبلت مدينةُ عمانَ أعداداً كبيرةً من اللاجئين الذين كانوا بحاجة إلى عناية فائقة، ضمن ظروف اقتصادية وسياسية صعبة عاشتها المملكة، ممّا زاد من حجم الأعباء على كاهل النظام السياسي الأردني، وانتهت هذه الدراسة عام 1966، وذلك قبيل حرب حزيران عام 1967 وما رافقها من نتائج.

وهدفت هذه الدراسةُ إلى رصد الحراك الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والسياسي في مدينة عمان، ودراسة العوامل والأسباب التي ساهمت في ازدهار المدينة وتطورها، ضمن ميدان جغرافي محدّد، كما سعت الدراسةُ إلى معرفة مختلف مكونات المجتمع، ونشاطهم الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والسياسي، وكذلك التعرّف

على المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وإبراز دورها في تطور الحياة العامة، ضمن إطار مدينة عمان.

وتكمن مشكلة الدراسة في كيفية إبراز أهمية مدينة عمان ضمن حدود المملكة الأردنية الهاشمية بين عامي (1946 – 1966)، بعد انتهاء عهد الانتداب البريطاني عام 1946، وقبل عام 1967، الذي تخلّلته أحداثُ حرب حزيران على أراضي الضفة الغربية، وانعكاس ذلك في مدينة عمان، ومعالجة أهمّ الظروف التي أحاطت بالمدينة.

وتُشكّل الحِقبةُ التاريخية بين عامي (1946 – 1966) أهميةً كبيرةً في تاريخ الأردن المعاصر، وتاريخ مدينة عمان بالذات؛ لما واكبته من تطوّرٍ واضحٍ في النسيج الاجتماعيّ، والنهوض بالمؤسسات العامة للدولة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما أبرز مظاهر التطورات العامة التي شهدتها مدينة عمان؟ وما الأسباب والعوامل التي ساهمت في تطور الحياة العامة؟ وكيف تطوّرت التركيبة السكانية في مدينة عمان خلال هذه الحقبة؟ وما أهمّ العادات والتقاليد الاجتماعية التي سادت في مدينة عمان؟ وما هو القِوامُ الاقتصاديّ للمجتمع في مدينة عمان؟ وما هي أبرز الاتجاهات السياسية والحزبية التي ظهرت فيها؟ والعوامل التي ساهمت في تشكيلها؟ وما هي طبيعة نشاطها في مدينة عمان؟

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخيّ الوصفيّ، الذي يعتمد على جمع المادة التاريخية من مصادرها الأصلية، كالوثائق والسجلات والمذكرات الشخصية وغيرها، ثم تصنيف هذه المعلومات ونقدها، وتمحيصها ومقارنتها وتفسيرها، وبالنهاية توظيفها في صياغة المعلومات وعرضها وتحليلها ما أمكن.

وضمَّتِ الدراسةُ مقدمةً وتمهيداً وأربعةَ فصولٍ، وخاتمةً وقائمةَ مصادر ومراجع وملاحق، وتضمّنت المقدمة: أهمية الدراسة، والمنهجية المتبعة فيها، وأسباب اختيار

هذا الموضوع، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة وأهميتها، إلى جانب التعريف بالمصادر الأساسية التي تمّ توظيفها وأهميتها.

وتناولت في التمهيد مدينة عمان في مجالين: ففي المجال الأول: دلالة اسمها وموقعها الجغرافيّ، وأهميته التاريخية، وفي المجال الثاني: نبذة تاريخية عن مدينة عمان، ويقسم إلى قسمين: القسم الأول: عمان في أواخر العهد العثماني، وما تخلّله من تغيّرات، مثل استقبال المهاجرين، وتطور الحياة الاقتصادية، وطبيعة الخدمات في عمان، والقسم الثاني: تأسيس إمارة شرقي الأردن، وأسباب اختيار عمان عاصمةً للإمارة، وأثر ذلك في تطوّر مظاهر الحياة العامة في المدينة.

أما في الفصل الأول، فقد خصّصته للحياة الاجتماعية في مدينة عمان، من حيث التطور السكاني والعمراني، وأهمّ العادات والتقاليد الاجتماعية، وطبيعة الخدمات التي حظي بها سكان المدينة، والمؤسسات القائمة على هذه الخدمات، وفي نهاية الفصل تحدّثت عن الجمعيات الخيرية والتعاونية التي انخرط بها سكان المدينة.

وجاء الفصل الثاني لمعالجة الحياة الاقتصادية في مدينة عمان، من حيث الزراعة، والتجارة، والصناعة، والمؤسسات النقدية والبنكية، والنقابات المهنية والعمالية التي احتضنت قطاعات العمال والمهنيين في المدينة، التي نمت وأخذت تتّسع خلال فترة الدراسة بشكل خاص.

وتضمّن الدراسةُ في الفصل الثالث، الحياة الثقافية والتعليمية في مدينة عمان، من حيث المدارس، والمعاهد، وتأسيس الجامعة الأردنية في محيط مدينة عمان، والمؤسسات الثقافية والإعلامية، ودورها في صناعة الوعي لدى سكان المدينة.

وأما الفصل الرابع، فقد أُفرد للحديث عن الحياة السياسية في مدينة عمان، من حيث الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، وطبيعة الحياة النيابية ودورها في تطوّر الحياة العامة.

وتكمن الصعوبات التي واجهتني خلال جمع المادة، في عدم تعاون بعض المؤسسات الرسمية، كدائرة الأراضي والمساحة، والمؤسسات الشعبية مثل بعض النقابات، وغرفتي التجارة والصناعة في تقديم سجلاتها الأرشيفية المعاصرة لفترة الدراسة، كمادة علمية تستند عليها دراستي، إلّا أنّني وبالرغم من ذلك استطعت جمع مادة علمية ساهمت في صياغة فصول هذه الدراسة.

تحليل أهمّ المصادر والمراجع المستفاد منها في الدراسة:

أولاً– تقارير وزارة المعارف (التربية والتعليم): وهي مجموعة من التقارير الدورية التي أصدرتها وزارة المعارف (التربية والتعليم)، وأفادت هذه التقارير في إبراز دور الوزارة في الاعتناء بالمدارس والمعاهد ودور المعلمين التي تقع ضمن إشرافها، وإظهار نسب التعليم على مستوى الألَوية، وأهمّ الأنظمة والتعليمات في الوزارة، ودور الوزارة في النهضة التعليمية، ومكافحة الجهل والأميّة، وتكمن أهميتها في معاصرتها للأحداث، وصدورها عن المؤسسة الرسمية المسؤولة عن التعليم، وقد تكون هذه الدراسة هي الأولى التي اعتمدت على هذه التقارير، كمصدر مهم عن مدينة عمان، وهذه التقارير محفوظة لدى مكتبة الجامعة الأردنية.

ثانياً– تقارير وزارة الصحة (دائرة الصحة العامة): وهي مجموعة من التقارير الدورية التي أصدرتها دائرة الصحة العامة، ثم وزارة الصحة منذ عام 1950، وأفادت هذه التقارير في إبراز أهمّ المنجزات والخدمات التي قدّمتها الوزارة في مجال

الصحة، وتقديم نسب للمواليد والوفيات، والإدخالات والإخراجات في المستشفيات وغيرها، وأهمّ الأمراض والأوبئة التي فتكت بسكان المدينة، وطرق مكافحتها والحدّ من انتشارها، وتـمَّ توظيفها بإظهار الوضع الصحي لمدينة عمان، وأهمّ الخدمات الصحية التي حظي بها سكان المدينة، وتكمن أهميتها في معاصرتها للأحداث التي تعرّضت لها الدراسة، وتحتفظ مكتبة الجامعة الأردنية بجزء كبير من هذه التقارير.

ثالثاً- تقارير وزارة التنمية الاجتماعية والعمل: أصدرت وزارت التنمية الاجتماعية والعمل تقاريرَ دورية تُقسم إلى مجالين: الأول: يُظهر جانبَ الجمعيات الخيرية والتعاونية ونشاطَها في مدينة عمان، والدعمَ الذي قدّمته الوزارة للقطاع الخيري والتعاوني، واعتناءها ببعض القضايا الأسرية، من خلال مراكز إصلاحية اجتماعية، والمجال الثاني: يُظهر النقابات العمالية ومنتسبيها ونشاطها في مدينة عمان، ودور الوزارة في تنظيمها ومتابعتها، وتكمنُ أهميتها في معاصرتها للأحداث التي رصدتها هذه الدراسة، وقد تكون هذه الدراسة هي الأولى التي اعتمدت على هذه التقارير، كمصدر مهم عن مدينة عمان، وهذه التقارير محفوظة لدى مكتبة الجامعة الأردنية.

رابعاً- تقارير دائرة الجمارك والمُكوس: وهي تقارير صدرت بشكل سنوي بين عامي (1946 – 1949)، وعرضت أهمَّ الصادرات والواردات، والضرائب والصناعات الأردنية، وفي عام 1950 تـمَّ إلغاء هذه الدائرة، وإلحاق أعمالها بوزارة التجارة والصناعة، ولذلك نجد تقرير عام 1950وعام 1951 صدر باسم هذه الوزارة، إلّا أنَّني بعد عام 1951 لم أجد أيَّ تقارير من هذا النوع، وأفادت هذه التقارير في معرفة بعض الصناعات في مدينة عمان، وتكمنُ أهميتها في معاصرتها

للتطور الصناعي في مدينة عمان، وساعدت هذه التقارير المستثمرين خلال حقبة الدراسة بالاطّلاع على جزء كبير من الواقع الصناعي، وتحتفظ مكتبة الجامعة الأردنية بهذه التقارير.

خامساً– تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي: صدر في عام 1959 قانون مؤسسة الإقراض الزراعي، وبموجب هذا القانون تـمَّ إنشاء مؤسسة الإقراض الزراعي؛ بهدف تمويل المزارعين، والإنفاق على المشاريع الزراعية، وأُلحقت بهذه المؤسسة جميع الجهات الحكومية التي تهتمّ بإقراض المزارعين، مثل المصرف الزراعي، وقد أصدرت هذه المؤسسة منذ إنشائها تقارير سنوية لعرض أهمّ منجزاتها، ومصادر تمويلها وطبيعة عملها، وأفادت هذه التقارير بدعم الدراسة في مجال الحياة الزراعي، وساهمت هذه التقارير في رصد طبيعة الوضع الزراعي والأساليب التي استخدمتها الدولة الأردنية في التعامل مع المزارع، وتكمن أهمية هذه التقارير في معاصرتها لأعوام الدراسة، وهي محفوظة لدى مكتبة الجامعة الأردنية.

سادساً– سجلات أمانة العاصمة: وهي سجلات قرارات مجالس أمانة العاصمة منذ استبدالها من بلدية إلى أمانة في عام 1950، وتحتفظ بها أمانة عمان الكبرى، وقد أفادت هذه القرارات في فهم طبيعة عمل هذه المجالس، وإظهار أبرز القرارات التي أصدرتها وعملت بها الأمانة، والخدمات التي قدّمتها للسكان خلال فترة الدراسة، خاصة في مجال البنية التحتية، وهذه الدراسة هي الأولى التي استخدمت هذه السجلات.

سابعاً– سجلات محكمة عمان الشرعية: تحتفظ مكتبة الجامعة الأردنية بسجلات محكمة عمان الشرعية، التي أفادت في فهم العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج

والطلاق، ومقدار المهور عند سكان المدينة، والحقوق التي حظيت بها المرأة الأردنية في المدينة، وطبيعة النقد المستخدم بين السكان المحليين.

ثامناً– الصحف والمجلات: وقد اعتمدت الدراسةُ على الجريدة الرسمية، أول جريدة أردنية صدرت عن حكومة إمارة شرقي الأردن في أيار 1923، وحملت اسم "الشرق العربي" حتى أيلول 1926، لتسمّى منذ ذلك الوقت "الجريدة الرسمية"، وتتضمّن مجموعةَ القوانين والقرارات والتعليمات، والأحكام والإعلانات الرسمية، وأفادت الدراسة في عرض أهمّ القوانين وأنظمة المؤسسات التي أنشئت خلال فترة الدراسة، ومعرفة مواعيد الانتخابات في مجلس النواب والدوائر الانتخابية، وأعضاء مجلس الأعيان، واعتماد بعض السفراء والقناصل في الأردن، وكذلك مجموعة من الصحف والمجلات المتنوعة التي كانت تصدر خلال فترة الدراسة، وتناولت مواضيع مختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وتميّزت بقربها من بعض الأحداث التي تابعتها عن طريق مراسليها، ومن هذه الصحف: صحيفة الأردن، والجهاد، والدفاع، وفلسطين، والرائد، والفجر الاقتصادي، وغيرها.

تاسعاً– مذاكرات مجلس النواب الأردني: وهي محاضر اجتماعات مجلس النواب الأردني بين عامي (1947 – 1966)، مؤرشفة بشكل إلكترونيّ في موقع مجلس النواب، وقد أفادت بحثي في بعض المشاريع المنجزة في مدينة عمان، التي تطرّق إليها نواب مدينة عمان وغيرهم، ومن خلالها عرضت دور أهل عمان في مجلس النواب.

عاشراً– مذاكرات مجلس الأعيان الأردني: وهي محاضر اجتماعات مجلس الأعيان الأردني بين عامي (1947 – 1966)، ومن خلالها استطعتُ عرضَ دورِ أهل عمان في مجلس الأعيان، إلّا أنَّني وجدتُ أنَّ طبيعة دور الأعيان انحصر في عرض أهمّ

القوانين والمصادقة عليها، أو تعديلها أو ردّها، مع التطرّق أحياناً إلى بعض المواضيع السياسية العامة.

الحادي عشر– المذكرات الشخصية: هي مجموعة قيّمة من مذكرات عديدٍ من الشخصيات التي عاصرت مرحلة الدراسة، وكان لها نشاط سياسي واقتصادي، واجتماعي وثقافي، وأفادت هذه المذكرات في فهم تركيبة الحياة العامة في مدينة عمان وتطوّرها، ومن أبرزها: مذكرات حمدي الطباع، وعبد الرحمن منيف، وعبد الرحمن شقير، وغيرهم، وتمّ استخدام هذه المذكرات بحذرٍ شديدٍ تلاشياً لأيّ ثغرات.

الثاني عشر– وثائق المكتبة الوطنية: تقدّم دائرة المكتبة الوطنية مجموعةً من الكتب والوثائق الرسمية، وبعض المقتنيات الشخصية ضمن أرشيفها، كمادة علمية توثّق العديد من المنجزات للوزارات والدوائر والمؤسسات، وفهم طبيعة عملها، وتُعتبر مقتنيات هذه الدائرة أرشيفاً وطنياً متميزاً، يساعد الباحثين في صياغة المادة التاريخية المعاصرة للأحداث، وقد تـمَّ توظيف بعض الكتب والمخاطبات الرسمية التي تـمّ تداولها من الوزراء وكبار الموظفين، في عرض بعض الأحداث، وتعاطي الجهات الرسمية معها، كما تـمَّ استخدام بعض الوثائق الشخصية التي تعود لبعض الشخصيات الوطنية، مثل ميرزا وصفي؛ لفهم بعض الأحداث أو الفئات الاجتماعية، ومناقشة الأحداث المتعلقة بها.

التمهيد

أولاً - موقع مدينة عمان وأهميته

قبل الحديث عن أهمية موقع عمان، لا بـدّ من توضيح دلالة اسمها، حيث أُطلق على عمان قديماً اسم ربة عمون، وهي عاصمة الدولة العمونية التي بدأت قرابة ألف ومئتين قبل الميلاد، وتظهر آثار هذه الدولة في جبل القلعة، والتي لا تزال ماثلةً إلى يومنا هذا، وجاءت أول تسمية لعمان في التوراة في سفر التثنية الإصحاح الثالث، ويبدو أنَّ اسم عمان جاء تحريفاً لاسمها القديم ربّة عمون[1].

أما عن موقع عمان وأهميته، فتشكّل مواقع المدن دوراً حيوياً في نشأتها، فبعضها نشأ لأغراض سياسية، والآخر لأغراض اقتصادية و حربية، وتصنّف المدن بحسب الغرض الذي أُنشئت من أجله[2]، وعند الحديث عن عمان وتطوّرها، نجد أنَّ بعض الدول اتخذتها عاصمة منذ أقدم العصور، كالدولة العمونية التي اتّخذت من جبل القلعة في عمان مقرّاً لها؛ لما يتمتّع به الموقع من ارتفاع وتحصين طبيعي؛ نظراً للوسائل العسكرية المستخدمة قديماً[3].

(1) هاردنج، لانكستر، آثار الأردن، تعريب سليمان الموسى، منشورات اللجنـة الأردنيـة للتعريـب والترجمـة والنشر، عمان، ط1، 1965، ص55.

(2) حمدان، جمال، جغرافيا المدن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960، ص71.

(3) حمودة، أحمد عبد الرحمن، مدينة عمان، دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعـة عين شمس، القاهرة ،1969، ص44.

كما أنَّ الرومان قد استفادوا من موقعها التجاري، فقد رُبِطت المدينةُ بطرق امتدّت من بُصرىٰ شمالاً إلىٰ شواطئ البحر الأحمر جنوباً، وحتىٰ القدس غرباً، وكذلك استفاد الأنباط من موقع عمان، خاصة طريق القوافل التجارية، فكانت تنقل البضائع من الجزيرة العربية (حضرموت و ظفار)؛ لتمرَّ بالحجاز ثم البتراء كمركز رئيسيّ، ومن ثَـمَّ تتّجه لعمان، حيث اتخذت محطة علىٰ الطريق المؤدي لبصرىٰ الشام وتدمر أو أنطاكيا، ومدن ساحل البحر المتوسط[1].

كما احتوت عمان في بداية العصر الإسلامي – وبالذات الأمويّ – داراً لضرب النقود، وقد عُثِرَ علىٰ عملةٍ نقديّةٍ أمويّةٍ أثناء عمليات التنقيب في السوق الروماني، خلال الأعوام (1965- 1967)، وهذه العملة هي فلوس نحاسية ضُرِبَتْ في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان[2]، وأمّا في العهد العثماني، فقد اختيرت عمان مكاناً لإسكان بعض المهاجرين الجدد من الشركس والشيشان؛ للاستفادةِ من موقعها في صدّ هجمات البدو المستمرّة علىٰ المناطق الزراعية[3]، وزاد في أهمية المنطقة مرور خط سكة حديد الحجاز بمنطقة شرقي الأردن، حيث وصل الخط إلىٰ عمان عام 1903[4].

---

(1) حمودة، مدينة عمان، ص 36، نقلا عن:

Nelson Glueck The Other aide of the Jordan, – American schools of orientan research ،new havan , Connecticut, 1940, p.10.

صالح، حسن عبد القادر، مدينة عمان، دراسة جغرافية، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1980، ص7.

(2) الموسىٰ، سليمان، عمان عاصمة الأردن، منشورات أمانة عمان، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 1985، ص37.

(3) صالح، مدينة عمان ، ص 7 .

(4) الدقن، محمد، سكة حديد الحجاز الحميدية، دراسة وثائقية، د.د ، د.م ، ط1، 1985، ص134- 135.

لقد استفاد السكان المحليّون كالشركس من وصول خط الحديد الحجازي، فامتلكوا أراضيَ حوله، وأنشأوا العديد من البساتين، كما ساهم الخط في انتشار العمران حوله، وبدأ الخط رحلاته بين دمشق وعمان أواخر عام 1903، حيث سُيِّرَتْ ثلاث رحلات في الأسبوع، فاستغرقت الرحلة الواحدة يومين، بمقدار اثنتي عشرة ساعةً لليوم الواحد، وتبلغ المسافة بين عمان ودمشق 224كم، وفي عام 1904 اكتمل الخطّ بين عمان ومعان، واحتُفِلَ بذلك بحضور وفد من كبار رجالات الدولة العثمانية [1].

وفي عام 1921 اختار الأمير عبد الله بن الحسين عمان[2]؛ لتكون عاصمةً لإمارة شرقي الأردن، وكان اختيارها عاصمةً للإمارة؛ بسبب موقعها المهم[3]؛ ليتمكّنَ من السيطرة على باقي أجزاء الإمارة، كذلك فإنَّ الأهمية الجغرافية تُعَدُّ من الأسباب المهمة لاختيار عمان عاصمة للإمارة، فتمثّلُ عمانُ هضبةً تُحيط بها مجموعةٌ من التلال، وتفصل بمجموعها منطقتين مختلفتين، فالمنطقة الغربية تتميز بمناخ معتدل وبيئة زراعية وفيرة بالمياه، تُشجِّعُ على الاستقرار والتجمّع السكنيّ، أمّا المنطقة الشرقية، فهي ببيئة صحراوية جافة، وتُشرف عمان على المنطقتين، فهي تأخذ الطابع المركزي داخل الدولة[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص135.

(2) بدأت عمان منذ عام 1921 تشهد تطوراً واهتماماً ملحوظاً، وبناءً على ذلك ننتقل من وصفها قرية إلى مدينة؛ للأهمية التي اتخذتها كعاصمة للبلاد.

(3) حمودة، مدينة عمان، ص44.

(4) المرجع نفسه، ص35-36.

يقارب ارتفاع هضبة عمان نحو (725-1000م) فوق سطح البحر،[1] وتقع المدينة بين خطّي طول (33-34 ^{0}) شرقاً، ودائرتي عرض (32-34^0) شمالاً، وتشكّلُ ملتقى لخطوط جوية عالمية،[2] ممّا يُعطيها مَرْكَزاً مهمّاً.

وأمّا عن موقعها الطبوغرافي، فيتميّز بتغيّراتٍ مفاجئةٍ في المناطق الغربية، فهو سهل منخفض، يصل حتى صدع وادي الأردن، وتشكّلُ المنطقة الوسطى أوديةً شديدةَ الانحدار، وفي المناطق الشرقية الجنوبية تتموج أراضيها وتتداخل مع الصحراء الشرقية[3]، ويبلغ متوسط درجات الحرارة في المدينة طوال العام 17 درجة مئوية تقريباً[4].

اعتمدت مدينة عمان على المياه الجوفية التي تتغذّى من مياه الأمطار، وتواجه الأمطار مشكلة التبخر المرتفعة، حيث تبلغُ نحو (85%) من مجمل كمية الأمطار[5]، وتختلف كمية الأمطار من منطقة لأخرى داخل المدينة، فقد بلغت كمية الأمطار في تشرين أول لعام 1936، في منطقة تسجيل دائرة الأراضي – جبل اللويبدة 10ملم، وفي مطار عمان في العام نفسه، بلغت (5ملم)، وفي شهر تشرين الثاني في العام نفسه بلغت 36ملم بمنطقة تسجيل دائرة الأراضي، وفي مطار عمان في الشهر نفسه بلغت 30ملم .[6]

---

(1) صالح، حسن عبد القادر، التجربة الأردنية في تخطيط مدينة عمان الكبرى: تحليل وتقويم، دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 31 (العدد 3) ، ص 524.

(2) المرجع نفسه، ص522

(3) صالح، مدينة عمان، ص211، انظر خريطة عمان الطبوغرافية، ملحق رقم (1) .

(4) صالح، التجربة الأردنية، ص525.

(5) حمودة، مدينة عمان، ص32 .

(6) حسن صالح، مدينة عمان، ص32 .

ثانياً - نبذة تاريخية عن مدينة عمان.

أ - عمان أواخر العهد العثماني:

ابتدأ تاريخ عمان الحديث بالتطور ابتداءً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، حيث كانَتّ تُحاط بمجموعة من عشائر البدو، عُرفوا باسم (عرب عمان)، واتخذوا من سيل عمان مورداً لهم، ومن هذه العشائر الدعجة والحنيطي والحديد، وتميّزت حياة هذه العشائر كغيرها من حياة البداوة، بالترحال، فلم تؤثر على عمان وتطورها[1].

وقد وصل عمان بين عامي (1864-1872) الطلائع الأولى لعائلات شركسية، على أثر الحرب الروسية العثمانية [2]، حيث استقرّوا في عمان على جانبي السيل وحول منبعه في رأس العين [3]، وسكنوا المباني القديمة بين دهاليز المدرج الروماني [4]، وقد ساعدتهم طبيعة المنطقة على الاستقرار، والتي تتشابه مع موطنهم الأصلي، من حيث خصوبة التربة وتوفّر المياه؛ ليباشروا أعمالهم الزراعية [5]، وبهذا شكّلَ الشركسُ النواةَ الأولى لقرية عمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

---

(1) السوارية، نوفان رجا الحمود، عمان وجوارها خلال الفترة (1281ه/ 1864م-1340ه/ 1921م) ، منشورات بنك الأعمال، عمان، ط1، 1996، ص165-167، وسيشار إليه لاحقاً: السوارية، عمان وجوارها.

(2) وثائق المكتبة الوطنية، مجموعة وثائق ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م.و/ 7/ 60) ، آذار-نيسان، 1975.

(3) بكج، آرسلان رمضان، عمان بين الأمس واليوم، د.د، عمان، 1985، د.ص، موسوعة عمان أيام زمان، تحرير: العرموطي، عمر محمد نزال، آلافاق المشرقة ناشرون، عمان، 2013،ج1 ، ص62.

(4) السوارية، عمان وجوارها، ص171-172 .

(5) السوارية، عمان وجوارها، ص174، نوغمو، شورا بكمرزا، موجز تاريخ الأديكه (الجركس) القديم، تعريب: شوكت المفتي (حجوقة) ، د.ط، مطبعة الأردن، عمان، د.ت، ص31.

كان للحكومة العثمانية دورٌ مهمّ في توجيه المهاجرين الجدد من الشركس إلى منطقة عمان، حيث كانت الهجرة الأكبر عدداً في عام 1878، إذ بلغ تعداد الشركس خمسمئة نفر، واستمرّ توافد الهجرات الشركسية، حيث بلغ عدد خانات (بيوت) الشركس في عمان عام 1899 خمسمئة خانة، وكان أول الأحياء التي عمّرها الشركس هما: حيّ (محلة) الشابسوغ،[1]وحيّ المهاجرين.[2]

ومنذ مطلع القرن العشرين كانت قرية عمان تُدار من قبل مختار وهيئة اختيارية[3]، وفي عام 1909 أنشئ أول مجلس بلدي، حيث كان أول رئيس لبلدية عمان عادل إسماعيل بابوق[4]، إذ قُــدِّرت واردات عمان السنوية بثلاثة آلاف قرش، ابتداء من عام1909[5].

شهدت قرية عمان تطوّراً ملحوظاً في أواخر العهد العثماني، وانخرط سكانها ضمن تركيبة سكانية جديدة، تنوّعت بها الثقافات، فلم يكن الشركس كما ورد سابقاً

---

(1) حي الشابسوغ: وهي الساحة المقابلة للمدرج الرومان امتداداً لسفوح جبل القلعة المقابلة للمدرج الروماني. للمزيد انظر: السوارية، عمان وجوارها، ص173، 220، 222.

(2) حيّ المهاجرين: منطقة قريبة من رأس العين، سُلّمت الأراضي لسكانها من قبيلة قبرطاي الشركسية بناء على قرار لجنة توزيع الأراضي التي شكّلت عام 1902 استجابةً لتوجيهات خسرو باشا قائد الدرك العثماني في دمشق. للمزيد انظر: السوارية، عمان وجوارها، ص222، العابدي، من تاريخنا، ص121، موسوعة عمان، العرموطي، ج1، ص62.

(3) هيئة الاختيارية: مجلس منتخب من قبل رعايا الدولة العثمانية الذكور الذين تجاوز عمرهم الثلاثين، في القرية الواحدة من نفس الطائفة، حيث يحقّ لهذا المجلس عزل المختارين، وله العديد من المهام الإشرافية مثل تحصيل الأموال وإدارة المدارس. عوض، محمد عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1969، ص 102-103.

(4) السوارية، عمان وجوارها، ص224 .

(5) محمود العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، منشورات أمانة العاصمة، عمان، ط1، 1971، ص132، 144 .

هم العنصر الجديد في مجتمع عمان، إذ استقرّت عدةُ عائلات أخرىٰ في عمان، ومارسوا التجارة، ومنها: العقيلات من نجد، والمغاربة الذين قدموا عبر يافا، ومن المدينة المنورة، بالإضافة لتوطّن عدد من عائلات الأكراد الذين شكّلوا حيّ الأكراد، الذي اعتُبِر من وجهاء عمان وتجارها، وكذلك عائلات دمشقية ونابلسية، مثل القريوتي، وأبو الراغب الشامي.[1]

لعبت قرية عمان في أوائل القرن العشرين دوراً حيويّاً، إذ أصبحت المكان الذي يبيع التاجر فيه بضاعته، ويجد الفلاح والبدوي حاجاته المتنوعة، وأخذ سوق القرية بالاتساع، إذ تألّف من مئة دكان، امتدّ من جنوب الجامع الحسيني (العمري) إلىٰ القرب من جسر المصدار حالياً، وساهم خطّ السكة في تطوّر التجارة والسوق، فقد جلب التجار بضائعهم من دمشق بوساطة القطار، بالإضافة لاستخدام العربات العائدة للشركس في نقل البضائع المؤلفة من: القماش والمواد التموينية، والطعام والكاز من القدس ويافا ونابلس[2]، وخُصِّصَ سوقٌ لبيع المواشي في طريق رأس العين[3].

عمل أبناء عمان بالزراعة، وفي بعض الحرف، فساهمت طبيعة عمان الجغرافية بممارسة الزراعة، وتميّزت بخصوبة التربة وتوفر المياه، واعتُبِرَ سيل عمان المورد الأساس للقرية، بالإضافة لتوفّر الآبار التي ينبع منها الماء، ووجود عَيْني ماء بالقرب من السيل[4]، فشكّلت بذلك الزراعةُ العملَ الأساسَ لسكان عمان، ومنهم

(1) السوارية، عمان وجوارها، ص176-178، 187-188.

(2) الموسىٰ، عمان، ص62، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص26-27.

(3) الموسىٰ، عمان، ص62.

(4) الموسىٰ، عمان، ص61، يوسف درويش غوانمة، عمان حضارتها وتاريخها، داراللواء للصحافة والنشر، عمان، د.ط، 1979، ص24.

الشركس، بالإضافة لامتهانهم بعض الصناعات الخفيفة كالحدادة مثلاً[1].

اتّسمت الخدمات في عمان قبيل الحرب العالمية الأولى بالضعف بشكل عام، وفي وصف سعيد المفتي[2] لعمان، أكّد حرمانها من الخدمات العامة، فالكتاتيب صغيرة، والخدمات الصحية معدومة، ومارست القبائل المحيطة ما عُرِفَ بالغزو والاعتداء على أملاك الآخرين[3]. وفي مجال التعليم فقد بدأ التعليمُ متأخراً وبطيئاً، ويعود ذلك لسببين: أحدهما ارتياب البدو من نشر التعليم؛ لما يضعهم تحت المراقبة، ويضع أبناءهم رهينةً للدولة في حال العبث بالأمن، والسبب الآخر أنَّ التعليم يحدّ من تحركات أبنائهم[4].

وقد انعكس الإصلاح العثماني بشكل إيجابيّ على قرية عمان، فَوُجِدَ بها مكتبان عام 1893، أحدهما في ذيل جبل حيّ الشابسوغ، والآخر بجوار الجامع الحسيني، وكان يتمّ الإنفاق عليهما عن طريق الإعانة؛ أي (بمشاركة الأهالي)[5]، وتضمّن التعليم مواد مختلفة، منها علم الحال الديني (حفظ سور القرآن الكريم)، وعلم الحال الوطني، والتاريخ، والأخلاق، والحساب، والجغرافيا، وحسن الخطّ، وأما

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة وثائق ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م.و 7/ 36) ، مقال التربية الشركسية، مجلة الوحدة، العدد (5،4) ، آذار ونيسان، 1975، العابدي، من تاريخنا، ص121-122.

(2) سعيد المفتي: ولد في عمان عام 1899 وهو أحد زعماء الشركس من قبيلة حغندوقة، وكان في طليعة الوطنيين الأردنيين الذين استقبلوا الأمير عبد الله عند قدومه لعمان في آذار عام 1921. للمزيد: الكردي، محمد علي الصويركي، عمان تاريخ وحضارة وآثار: المدينة والمحافظة، دار عمار، عمان، 1999، ص331.

(3) الموسى، عمان، ص62 .

(4) السوارية، عمان وجوارها، ص28، أبو الشعر، هند غسان، و السوارية، نوفان رجا، عمان في العهد الهاشمي، ج1، منشورات أمانة عمان، عمان، 2004، ص16.

(5) السوارية، عمان وجوارها، ص210- 211، أبو الشعر والسوارية، عمان في العهد الهاشمي، ج1، ص51.

عن المدارس، فكان افتتاح أول مدرسة في عام 1915، عُرِفت بالمكتب الحربي، وسمّيت بدار النجاح[1].

وفي مجال الصحة، أخذت البلدية دورها في مكافحة الأمراض والمحافظة على النظافة، وكان أول طبيب لبلدية عمان هو الطبيب يوسف معوض، ووُجِدَتْ في محطة عمان عيادة طبية وصيدلية[2]. وفي مجال الطرق والمواصلات كانت الطرق الرئيسية مرصوفة بالحجارة وممهّدة، ووُجِدَتْ طريق تربط عمان بالمحطة، وتنقل الأهالي إما سيراً على الأقدام، أو على ظهور الدواب، أو بعربات تجرّها الخيول[3].

لقد أشرفت بلدية عمان على إنارة الطرق بالمصابيح الغازية، وعُيّن موظف لمراقبتها ليلاً، واستعمل الأهالي عند تنقلهم ليلاً الفانوس الألماني المعروف بينهم باسم (ابو فتيلة)، وأُنيرت البيوت بمصابيح الفتيلة والسراج، التي تعمل بزيت الزيتون، ثم بزيت الكاز[4].

كان المسجد الرئيس هو الجامع العمري (الحسيني)[5]، وكان هناك ثلاث مطاحن للحبوب، تُدار كلٌّ منها بقوة الماء، الأولى تعود لمحمد المفتي قرب جسر المصدار، والثانية لأحمد الخطيب قرب مبنى الأمانة القديم، والثالثة متوسطة بينهما، لم تُشِر المصادرُ لمالكها.[6]

---

(1) عمان وجوارها، ص211.

(2) المرجع نفسه، ص206.

(3) الموسى، عمان، ص60.

(4) المرجع نفسه، ص36.

(5) الموسى، عمان، ص62؛ أرسلان، عمان بين الأمس واليوم، د.ص.

(6) الموسى، عمان، ص62.

ب - تطوّر عمان بين (1921- 1946):

كانت عمان قبيل اتخاذها عاصمةً للإمارة عام 1921، عبارة عن قرية، وصفها بعض زوّارها بأنَّها قرية شركسية مع بعض العناصر الإسلامية، منها: الشامية والبلقاوية والنابلسية غيرهم، والتي قدّمت لعمان طمعاً بالأرباح التجارية، تَرِدُ إليها بعض القبائل، يبيعون ويشترون منها بعض حاجاتهم، وقد راجت سوقها وزاد سكانها[1]. إلّا أنَّه لا توجد إحصاءات دقيقة لسكان عمان في تلك الآونة؛ وذلك لرفضهم عملية الإحصاءات؛ لاعتقادهم أنَّ ذلك سيؤدّي لفرض ضرائب جديدة، وإلحاقهم بالخدمة العسكرية[2].

وبعد وصول الأمير الهاشمي عبد الله بن الحسين لعمان بالقطار، بتاريخ 2 آذار1921، أقام بمنزل قرب محطة القطار[3]، وعُقِدَت البلدية في اليوم التالي احتفالاً بقدومه، وألقى خطاباً، فقال: "سروركم بنا وترحيبكم بنا، واجتماعكم علينا، لا يُستغرب، ووطنيتكم أمرٌ لا يخفى على الكون كلّه، فلا أريد منكم إلا السمع والطاعة، ولو كان لي سبعون نفساً بذلتها في سبيل الأمة، كونوا على ثقةً بأنَّنا نبذل الأنفس والأموال لأجل الوطن"[4].

---

(1) خير الدين الزركلي، عامان في عمان، المطبعة العربية بمصر، د.م، 1925، ص6، السوارية، عمان وجوارها، ص22.

(2) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان، ص35.

(3) عبد الله بن الحسين، مذكراتي، د.د، د.م، 1945، ص 174- 175، منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، د.د، د.م، د.ت ،ط1، ص142.

(4) عبد الله بن الحسين، مذكراتي، ص174- 175.

لقد كانت عمان عند تأسيس الإمارة عبارة عن بلدة متوسطة الحجم، فهي لم تكن مدينة بالمعنى العربي التقليدي للمدينة العربية [1]، ووصفها من زارها بالقرية الكبيرة التي تحيط بها الجبال، وتتركّز منازل سكانها حول سيل عمان الذي ينبع من رأس العين[2]، وكادت جبالها تخلو من البيوت[3]، حيث زار المدينة هاردنج لانكستر (HardingLancaster) عام 1932، وأكّد أنّها قرية كبيرة، ووصف بيوت الشركس بمنازل مسقوفة بالقرميد الأحمر، وبعضها بيوت عادية، وبدأ السكان بالزحف حول الجبال كبيوت متناثرة؛ لضيق الوادي الذي تقع به البلدة[4].

شهدت عمان منذ قدوم الأمير واتخاذها عاصمةً، تطوراً ملحوظاً، وانتقل المجتمع البدائي إلى حياة توصف بالتطور والازدهار[5]، إذ أصبحت المركز الإداري والسياسي والاقتصادي في إمارة شرق الأردن.

وكانت مساحة عمان في بداية تأسيس الإمارة حوالي 2كم، وما أن قدم عام 1948 حتى وصلت إلى (30كم)[6]. أمّا عن سكان المدينة، ففي بداية تكوين الإمارة، لا يوجد إحصاءات دقيقة، وبعد الاطّلاع على بعض الدراسات، وجدنا أنَّ عدد سكان المدينة قد تراوح ما بين أربعة إلى خمسة آلاف نسمة[7]، وقد أشار التقرير السنوي

(1) محافظة، علي، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916-1946، مركز الكتب الأردني، عمان، ط1، 1990، ج1، ص 19.

(2) الموسى، عمان، ص61، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص135، أبو صالحة، غالب حمد، ذكريات عمان أيام زمان، مطبعة السفير، عمان، 2011، ص23.

(3) أبو صالحة، ذكريات، ص23.

(4) لانكستر، آثار الأردن، ص53.

(5) سليمان الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، وزارة الثقافة، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 1999، ص132.

(6) صالح ، مدينة عمان، ص37، انظر ملحق رقم (2) .

(7) الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ص136، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص135.

لوزارة الصحة حول بعض التقديرات لسكان عمان، إذ بلغ عدد السكان عام 1940 عشرين ألف نسمة[1]، وبالتالي نلاحظ نمواً واضحاً في غضون عشرين عاماً.

أخذت عمان بالتوسّع والتطور في عهد الإمارة، واستقبلت العديد من الهجرات، فقد أحدثت السياسة القومية التي مارسها الأمير عبد الله بن الحسين ازدياداً في عدد السكان؛ بسبب قدوم بعض أبناء البلاد العربية إليها[2]، فلجأ إليها أحرار من سوريا بسبب الثورة السورية الكبرى (1925-1927) ضد الفرنسيين، وانتقل إليها عددٌ من أبناء دمشق ونابلس والقدس، وفُتِحت لهم أبواب الرزق من تجارة وصناعة، ووفّرت لبعضهم وظائفَ حكومية[3]، ونتج عن كلّ ذلك تركُّزُ الخبرات والأيدي العاملة في المدينة، بالإضافة لما شهدته من هجرات أبناء القرى والمدن الأردنية، ونشطت حركة العمران والازدهار[4].

يُعَدُّ الجانب الاقتصادي من أهمّ التطورات في المدينة خلال عهد الإمارة، فقد عمل سكانها بالزراعة التي شكّلت مصدر الرزق الأساس، فزُرِعت مساحات شاسعة بالقمح والشعير، والعدس والحمص، والسمسم والكرسنة والذرة، وبعض أشجار الفاكهة كالعنب والتوت والرمان، واهتمّوا بتربية الحيوانات والخيول، والثيران والأبقار والبغال، والحمير التي استُخدمت في الحراثة، كما استخدم موظفو البريد الحمير للتنقل من مكان لآخر[5].

---

(1) سمحة، موسى عبوده، النمو السكاني في مدينة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة جامعة الملك سعود – كلية الآداب، مجلد (3) ، العدد (1) ، 1991، ص238.

(2) الموسى، دراسات في تاريخ الأردن، ص141.

(3) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص135.

(4) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان، ص66.

(5) المرجع نفسه، ص77.

وأمّا عن الصناعات، فكانت بدائية ويدوية، وصدر أول قانون للمهن عام 1934، حدّد الصناعات بمؤسسات الصيارفة، والخياطة، وصناعة الأحذية، والطواحين، والمعاصر، والمصابغ، والمدابغ، والمعادن الثمينة، ووُجِدَت مهنٌ كالحدادة، والنجارة، ونحت حجارة البناء[1].

وفي مجال التجارة أُسِّست أول غرفة تجارية في عمان عام 1923، وتمثّلت أعمالها بتصنيف التجار وتقدير رؤوس أموالهم، والمصادقة على الصفقات التجارية، حيث كان يجتمع مجلس غرفة التجارة مرة واحدة كلّ أسبوع، وشكّلت عمانُ السوقَ الأساس للإمارة، ومن خلالها تمّت عمليات الاستيراد والتصدير، وتوزيع المواد التجارية على باقي أسواق المدن والقرى[2].

اتّسمت الخدمات العامة في عمان خلال عهد الإمارة بالتطوّر المستمر، فقد أنشئ عدد من المستشفيات، وهي: المستشفى الحكومي (الجراحي)[3]، ومستشفى السجن المركزي[4]، ومستشفى الإرساليات الإنجليزية[5]، والمستشفى الإيطالي[6]، ومستشفى

(1) المرجع نفسه، ص78- 83.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (25/ 2/ 2/ 3) ، 6/ حزيران/ 1937.

(3) المستشفى الحكومي: أُنشِئ المستشفى الحكومي بداية تأسيس الإمارة من قبل حكومة شرقي الأردن، وبالاشتراك مع بلدية عمان، بسعة عشرين سريراً، وفي عام 1940 تحوّل إلى مستشفى مخصص للجراحة. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص205.

(4) مستشفى السجن المركزي: تأسس في عام 1927 من قبل حكومة شرقي الأردن لغاية الاعتناء بصحة السجناء. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص105.

(5) المستشفى الإنجليزي: أُنشِئ من قبل جمعية المرسلين الكَنسيّة عام 1924 بقدرة استيعابية، بلغت عشرين سريراً، تحت إدارة الدكتور شارلوط برنال. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص106.

(6) المستشفى الإيطالي: أُنشِئ في عمان عام 1927 من قبل الجمعية الوطنية الإيطالية بقدرة استيعابية بلغت خمسة أَسِرّة، تحت إدارة الدكتور فاوستو تيز بومتي. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص106.

الدكتور[1] (sanyal)، ومستشفى ملحس[2]، وفي مجال التعليم انتشرت الكتاتيب لتشملَ كلَّ حيّ، فقارب عددها اثني عشر كُـتّاباً، معظم معلميها من الشركس وعرب فلسطين، ووُجِدَت كتاتيب للإناث قارب عددها تسعة كتاتيب، وهكذا بدأ الجهل والأمية بالانحسار مع مرور الوقت، وأخذ المجتمع بالنهوض، ولكن بشكلٍ بطيءٍ، لما يشكّله التعليم من عامل أساس في ارتقاء المجتمع، وإيماناً من الأمير عبد الله بن الحسين بذلك، فقد كان التعليم مجانياً وإلزامياً[3].

لقد أُنشئت العديد من المدارس في عمان خلال عهد الإمارة، وكانت على قسمين: مدارس حكومية ومدارس خاصة، أما عن المدارس الحكومية، فمنها المدرسة العسبلية، ومدرسة العجلوني، والمدرسة العبدلية، وثانوية عمان، ومدرسة الصنائع والفنون، ومدرسة البرمكي، وأمّا عن المدارس الخاصة، فمنها معهد العلوم الإسلامية، ومدرسة الأسقف، والمدارس الإنجليزية للبنات، ومدرسة المطران[4]. وبلغ عدد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة ثلاثين طالباً حتى 30/ 6/ 1929[5]،

---

(1) مستشفى الدكتور sanyal: أُنشِئ عام 1927 من قبل الدكتور ساروز كوما سانيال، إلّا أنّه أُغلق بعد وفاة مالك عام 1929. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص106.

(2) مستشفى الدكتور ملحس: أسّسه الدكتور قاسم ملحس عام 1944 بسعة 18 سريراً. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان، ص205-206، صحيفة الدستور، عمان، ع (18387)، 6/ تشرين ثاني/ 2018، ص2، النجار، عايدة، عمان بين الغزل والعمل، السلوى للدراسات والنشر، عمان، ط1، 2019، ص143.

(3) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص109-110، 117.

(4) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953-1954، ص6، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، 122-125.

(5) خريسات، محمد، والداوود، جورج، تقارير بريطانيا عن شرق الأردن، أعمال دوائر الحكومة، أمانة عمان الكبرى، عمان، ط1، 2007، ص 42.

ومُنِحت بعثات دراسية، فاستطاع أبناء عمان الدراسة في الجامعات العربية والأجنبية، والإسهام في تطوّر مجتمع الإمارة[1].

وازدهرت الحركة الثقافية في عمان، حيث ساهم بذلك تأسيس أول مطبعة عام (1922)، التابعة لصحيفة الأردن، وبعدها مطبعة صحيفة الشرق العربي عام (1925)، ومطبعة الاستقلال العربي عام (1932)، ومن أهمّ الصحف في المدينة: صحيفة الأردن، وصحيفة الجزيرة، وصحيفة الشرق العربي، وغيرها من الصحف[2].

نلاحظ ممّا سبق، أنَّ عمان بدأت بالتطوّر منذ اتخاذها عاصمةً لإمارة شرقي الأردن، ورغم أنَّ هذا التطور كان بطيئاً، إلّا أنَّ نواة المؤسسات العامة بدأت بالظهور في عهد الإمارة، فبدأنا نلمس هذا التطور في مجالات الحياة العامة، ولكنَّ التطور الحقيقي والواضح، بدأ بعيد استقلال الإمارة عام 1946، حيث سنعالج في الفصول اللاحقة هذا التطور بالتفصيل.

---

(1) الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ص140- 141.

(2) صحيفة الشرق العربي، عمان، ع (1) ، 28/ أيار/ 1923، ص1، محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ص22- 23 .

الفصل الأول

الحياة الاجتماعية في مدينة عمان

أولاً – التطوّر السكانيّ والعمرانيّ.

ثانياً – العادات والتقاليد الاجتماعية:

1-مراسم الزواج.

2-مكانة المرأة.

3-المناسبات العامة.

ثالثاً – الخدمات الاجتماعية:

1-الخدمات العامة ومؤسساتها.

بلدية عمان (أمانة العاصمة).

الطرقات وإدارة السير.

شبكة المياه.

شبكة الصرف الصحي.

شبكة الكهرباء.

الحدائق والمتنزهات.

البريد والهاتف.

2-الخدمات الصحية:

أ-المستشفيات.

ب-المهن الطبية المساندة.

ت-الأمراض السارية.

ث-خدمات الأمومة والطفولة.

رابعاً – العمل الخيريّ والتعاونيّ.

سيتمّ في هذا الفصل رصد التطورات الاجتماعية التي حظيت بها مدينة عمان، بالإضافة إلى الخدمات التي تمتّع بها مجتمع المدينة بين عامي (1946- 1966)، خاصة أنَّ هذه المرحلة التاريخية قد شهدت اندفاعاً سكانياً واضحاً، وامتداداً جغرافياً وتطوّراً اجتماعياً، والتي أشارت إليها تقارير ودراسات دائرة الإحصاءات العامة، وكذلك العديد من الدراسات الاجتماعية والجغرافية والسكانية، التي حظيت بها مدينة عمان، سواء المحلية منها أو الأجنبية[1]، ومن أبرز هذه التطورات ما يلي:

(1) للمزيد انظر: حمودة، مدينة عمان، صالح، مدينة عمان، ستناي شامي وجان انويه، عمان المدينة والمجتمع، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، بيروت، 1996.

أولاً - التطور السكانـــي والعمرانـــي:

شهدت مدينة عمّان نمواً وتطوراً ملحوظين في جانبي السكان والعمران بين عامي (1940-1948)، حيث قُـدِّرَ عدد سكان المدينة في عام 1940 بنحو عشرين ألف نسمة، ليرتفع عدد السكان عام 1948 إلى (61.591) نسمة[1]، بالإضافة إلى ذلك أخذت المدينة بالتوسّع العمراني؛ ليُغطّي البناءُ أجزاءً من سفوح جبالها[2]، مثل جبل عمان[3]، وجبل القلعة، وجبل التاج[4]، وبهذا فإنَّ حدوداً جديدة بدأت تُرسَم لهذه المدينة الصاعدة سكانياً وعمرانياً.

ارتبطت الزيادة السكانية خلال هذه المرحلة بالعديد من العوامل، فمنذ أيار عام 1946 أُعلِنَ انتهاء الانتداب البريطانية، واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، وعاصمتها مدينة عمان[5]، ممّا أسهم في تطور المدينة التي أصبحت المركز الإداري والسياسي والاقتصادي للبلاد.

(1) وكالة وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، جدول (1) .

(2) حمودة، مدينة عمّان، ص124-125، صالح، حسن، مدينة عمان، ص 43، للمزيد انظر: خريطة عمان 1948، ملحق (3) .

(3) جبل عمان: سمّيت المنطقة الشمالية من قرية عمان قديماً جبل الملفوف، نسبةً لبرجين أثريين من العهد العموني، ويعتبر هذا الجبل من أهمّ جبال مدينة عمان، فقد سكنت به أهـم الشخصـيات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية في المدينة منذ عهد الإمارة. النجار، عايدة، عمان بـين الغـزل والعمـل، السـلوى للدراسـات والنشر، عـمان، ط1، ص41-42، ص49-52.

(4) جبل التاج: يقع شمالي المدرج الروماني، سمّي قديماً جبل الخريطة، ولم تذكر المصادر سـبب التسـمية، سـمّي بجبـل التاج لمقابلته قصر رغدان. رشيد، عبد الله، ملامح الحياة الشـعبية في مدينـة عـمان 1878 – 1948، أمانـة عـمان الكبرى، عمان، ط2، 2002، ص49-52 .

(5) مذاكرات مجلس النواب الأردني، خطاب العرش السامي لسنة 1946، 11 تشرين ثاني 1946، ص2.

كان العامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي ساهمت في تطوّر المدينة، إذ حقّق بعض التجار خلال الحرب العالمية الثانية زيادةً في رؤوس الأموال، نتيجة سياسة الاحتكار المتبعة، بالإضافة إلى قدرتهم على استيراد العديد من المواد الأساسية[1]، وكلُّ ذلك انعكس على السوق التجارية بعد الحرب، ويشير الباحث هاني الحوراني لهذه المسألة بقوله: "لقد غزت التجارة السلعية النقدية، وحملت معها فرصاً لنمو فئات عديدة من التجار، والتجار الصغار، وأصحاب الحوانيت، والحرفيين، والصنّاع، وغيرهم، كما حملت معها فئات مرتبطة بالخدمات"[2].

ومنذ صيف عام 1948، تصاعدت الحرب العربية الصهيونية في فلسطين، التي نتج عنها هجرة أعداد كبيرة من أبناء المدن والأرياف الفلسطينية إلى مدينة عمّان وغيرها من البلدات الأردنية، إذ استقبلت المدينة نحو ستة وعشرين ألف لاجئ، تمركز وجودهم بالدرجة الأولى في جبل الحسين[3]، وجبل اللويبدة[4]، والسفح الغربيّ لجبل عمان، والمحطة [5]، وسيتمّ تتبع مراحل استقبال اللاجئين واستقرارهم بشكل مفصّل.

---

(1) منيف، عبد الرحمن، سيرة مدينة عمّان في الأربعينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط1، 1994، ص200، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص 36.

(2) الحوراني، هاني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن 1921/ 1950، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1978، ص 155.

(3) جبل الحسين: سمّي سابقاً جبل الطهطور نسبة لوجود رجم حجارة أثري يعود لزمن العمونيين، وأُطلق عليه جبل الحسين نسبة للملك الحسين عند ولادته. العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص173.

(4) جبل اللويبدة: سُمّي بذلك تصغيراً لكلمة لبدة، وهي نبتة شوكية تنتشر في هذا الجبل، يرتفع عن وسط البلد حوالي 60م، إذ يشرف على العديد من مناطق عمان، مثل جبل الحسين وجبل القلعة، كما يوجد فيه كنيسة بيزنطية تعود للقرن السادس الميلادي. العرموطي، موسوعة عمان، ص134، النجار، بين الغزل والعمل، ص344-342.

(5) منيف، سيرة مدينة، ص 238، حمودة، مدينة عمان، ص 68، نقلاً عن: تقرير وكالة غوث اللاجئين عن أحوال اللاجئين الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، عام 1950، سمحة، النمو السكاني، ص246.

شكّلت الأعوام ما بين (1948-1954) مرحلة استقبال اللاجئين واستقرارهم في المخيمات، إذ استقبل أبناء مدينة عمان أعداداً كبيرةً من اللاجئين الفلسطينيين في بيوتهم ومساكنهم، وقد حدث اللجوء بوتيرة متسارعة على شكل جماعات بشرية، حافظت على تماسكها الاجتماعي وتكوينها، ممّا شكّل ضغطاً على بنية المدينة، حتى إنَّ بلدية عمّان لم يعد بقدرتها التحكم بالوضع السكاني الجديد[1].

ونتيجة لتزايد أعداد اللاجئين الكبيرة، التي استقرّت في مدينة عمان، وهجرتهم المفاجئة، فقد كانت أوضاعهم صعبة جداً، ولم يكن بوسع البنية التحتية للمدينة استيعاب هذه الأعداد للوهلة الأولى، ممّا اضطرّ اللاجئين للاستقراربمختلف سفوح جبالها وأوديتها، ضمن مركز المدينة وأطرافها، مثل مرتفعات النظيف[2]، والأشرفية،[3] وجبل الحسين، ووادي الرمم[4]، وغيرها من المناطق[5]، ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هذه المناطق في غالبها، كانت مساحات خالية من السكان، وبلا أدنى

---

(1) صالح، مدينة عمان، ص 44، سمحة، موسى عبده، أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (1948-180) ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 1986، مجلد (14) ، ع (3) ، ص 140، أبو الشعر والسوارية، عمان في العهد الهاشمي، ج1، ص35-36.

(2) النظيف: يعود اسم المنطقة إلى شخص يسمى نظيف بك الخالدي، وهو رئيس بعثة المساحة التي زارت المنطقة لمسح أراضي الخط الحديدي الحجازي في عام 1902، فأقام مخيمه في المنطقة، وأخذ الناس يردّدون الاسم حتى سمّيت المنطقة باسمه. رشيد، الحياة الشعبية، ص51-52 .

(3) الأشرفية: أخذ هذا الجبل اسمه نسبة لارتفاعه وإشرافه على ما حوله. العرموطي، موسوعة عمان، ج1، ص134.

(4) وادي الرمم: المنطقة الواقعة شمال وسط المدينة، سمّيت بوادي الرمم من مفرد رمة، وهي الشيء التالف الذي يُرمى بعيداً، فكانت المنطقة مكان وضع النفايات بعيداً عن مناطق السكن. رشيد، الحياة الشعبية، ص51.

(5) صالح، مدينة عمان، ص42.

Aseel Sawalha, " Identity, Selfand the other among palestin, refugees in east amman," research Published in A book " Amman. The city and its society, ",p348.

.

درجات التخطيط ، وقد احتاج اللاجئون لمزيد من المساعدات للتأقلم مع الواقع الجديد.

لقد ساهم أبناء مدينة عمّان بالدرجة الأولى في تقديم العون والمساعدة لإخوانهم اللاجئين، الذين استقرّوا في المخيمات المؤقتة، مثل المخيم الذي أقيم في ملعب الكلية العلمية الإسلامية[1] في جبل عمان، وبعضهم استقبل اللاجئين في بيوتهم، إذ تقاسم أبناء المدينة معيشتهم مع إخوانهم اللاجئين بما يمثّل أسمى صور التكافل والتعاون، عزّز ذلك رابطتا الدم والدِّين التي شكّلت عاملاً مشتركاً بين أبناء المدينة واللاجئين الفلسطينيين[2].

رغم حجم المساعدات التي قدّمها أبناء مدينة عمان للاجئين الفلسطينيين، فقد كان على المجتمع الدولي التعامل مع هذه الكارثة الإنسانية، إذ تداعت هيئة الأمم المتحدة (United Nations)[3] في عام 1949م، إلى تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا (UNRWA) [4]، وألقت على عاتقها تقديم الخدمات المختلفة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الحكومة الأردنية، فعملت على تسجيلهم بشكل رسميّ في عدة مناطق، هي: الأردن، وفلسطين (الضفة الغربية)، ولبنان،

(1) الكلية العلمية الإسلامية: مدرسة خاصة تأسست في جبل عمان عام 1948 على يد أصحاب جمعية الثقافة الإسلامية، وقد ترأسها الحاج محمد علي بدير مؤسس شركة الكهرباء. العرموطي، موسوعة عمان،ج3، ص29.

(2) منيف، سيرة مدينة، ص141، العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص141.

(3) منظمة الأمم المتحدة: منظمة دولية تأسست بتاريخ 26 حزيران عام 1954 بموجب ميثاق دولي وقّع في مدينة سان فرانسيسكو، إذ تكونت من 193 دولة، وهدفت إلى معالجة القضايا الإنسانية، للمزيد انظر: موقع منظمة الأمم المتحدة الإلكتروني (www.un.org) .

(4) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: وكالة تأسست عام 1949 من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، تمّ تكليفها لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين. انظر: موقع وكالة الأنروا الإلكتروني (www.unrwa.org) .

وسوريا، وقطاع غزة[1]، وقد وجّهت الوكالة ميزانيتها نحو تأمين الحاجات الأساسية للاجئين، مثل: المأوىٰ والغذاء، وغيرها من الحاجات، وذلك بالاشتراك مع الحكومة الأردنية التي وفّرت الأرض والماء بالدرجة الأولىٰ [2]، كما عملت الحكومة الأردنية في الأول من أيلول عام 1949 علىٰ استحداث وزراة للعناية بشؤون اللاجئين باسم "وزارة اللاجئين"، وعُيّن راغب النشاشيبي وزيراً لها[3].

أنشأت وكالةُ الغوث بالتعاون مع الحكومة الأردنية أول مخيم للاجئين الفلسطينيين في عمّان، وهو مخيم جبل الحسين، وكان عبارة عن خيام أُقيمت لإيواء اللاجئين[4]، وقد تميّزت الأعوام (1948- 1954) بالركود علىٰ مستوىٰ حركة اللاجئين، فكانت الفكرة الرئيسية التي استقرّت لدىٰ معظم اللاجئين، هي العودة لبلادهم علىٰ أساس أنَّ هجرتهم قصيرة الأمد، ولم يتصوّر أحدهم أنَّ استقرارهم سيطول، حتىٰ إذا أقدم أحد اللاجئين علىٰ بناء بيت لإيوائه، يُعتبر مُسرفاً لماله، إلّا أنَّ هذه الفكرة تبددت مع السنوات[5].

وقد تطوّرت مدينة عمان رغم الوضع الاجتماعي الجديد، فأصبحت مركزاً لتجارة الترانزيت[6]، ومع حدوث هجرات اللجوء الفلسطينيين ابتداءً من عام

---

(1) Blandine destremau،"Les Camps de réfugiés palestiniens etlaVille, Entre enclave etquartier," research Published in A book "Amman The city and its Society" ،p.331.

(2) نسيبة، حازم: تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952-1967، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ط2، 1992، ص29.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (995) ، 1 أيلول 1949، ص282.

(4) (Destrem au), " Les Camps De Refugies Palestiniens tlaville, entre enclave et quartier" ، Amman.The city and its society, p.329.

(5) العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص 33، حمودة، مدينة عمان، ص126.

(6) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص157.

1948، نقل بعض اللاجئين خبراتهم المهنية، وترافق ذلك مع نقل بعض الفلسطينيين استثماراتهم إلى الأردن، فعلى سبيل المثال تـمّ نقل البنك العربي[1] من القدس إلى عمان[2]، كلّ ذلك أسهم في تطور مدينة عمان والدولة الأردنية بشكل عام.

كما ساهمت الهجرات في تغيّر ملامح مدينة عمان، حيث شكّل عام 1950م، حدثاً فارقاً ومهماً لمدينة عمّان، إذ أُعلِنت بتاريخ 24 نيسان عام 1950م، وحدة الضفتين، وبالتالي ارتفعت الهجرات الداخلية إلى مدينة عمان من مختلف محافظات المملكة بضفتيها، ونشطت الحركة التجارية نتيجة لهذه الهجرات، فقد توسّعت الحدود التنظيمية للمدينة، لتبلغ في عام 1950(25) كم^{2}[3].

لقد أظهرت إحصاءات عام 1952م نمواً متزايداً في عدد سكان مدينة عمان، إذ بلغ عدد السكان (108،304) نسمة [4]، وبمقارنتها مع عدد السكان لعام 1948 الذي بلغ (61،590) نسمة، نلاحظ أنَّ الزيادة السكانية قد بلغت (46،713)، تعود أسباب هذه الزيادة إلى تطور الخدمات العامة في المدينة، التي أخذت بالنمو منذ اتخاذها عاصمةً في بداية عهد الإمارة، وبشكل تدريجيّ، بالإضافة إلى النشاط التجاري الذي حظيت به المدينة، ممّا عزّز الهجرات الداخلية إليها كما أشرنا سابقاً.

---

(1) البنك العربي: تأسّس البنك العربيّ في فلسطين من قبل مجموعة من رجال الأعمال، أبرزهم عبد الحميد شومان عام 1930 برأس مال قدره مئة وخمسون ألف جنيه فلسطيني، وقد أُغلق البنك عام 1948 نظراً لظروف انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين، ثم افتُتِحَ فرعان بنفس العام، أحدهما في مدينة عمان، وآخر في مدينة بيروت، وسيرد بحث مفصل حول البنك العربي في الفصل الثاني. انظر: الموقع الإلكتروني للبنك العربي: (www.arabbank.jo).

(2) طريف جورج وغنايم زهير، عمان في العهد الهاشمي 1950–2002، ج2، أمانة عمان، الأردن، 2002، ص 142.

(3) صالح، مدينة عمان، ص 44، أبو الشعر والسوارية، عمان في العهد الهاشمي، ج1، ص 34-35.

(4) دائرة الإحصاءات العامة، تعداد السكان والمساكن لعام 1952، بيان (1) ، ص 4.

وفي عام 1948م حدثت هجرات اللجوء الفلسطيني، ممّا ضاعف عدد سكان المدينة بشكل مفاجئ، هذا وساهمت الزيادة الطبيعية الناجمة عن الإنجاب وقلة الوفيات في ارتفاع عدد سكان المدينة، إذ بلغت نسبة المواليد في قضاء عمّان للألف من السكان (27.2) بمجموع مواليد بلغ (5507) في عام 1951[1].

لقد توسّعت مدينة عمّان بشكل غير منظّم، وبتخطيط ضعيف، خلال الأعوام (1948- 1952)، نتيجة افتقار المدينة لخطّة تنظيمية شاملة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المفاجئة، فلم تُحدّد أيةُ ضوابط لاستقرار السكان[2]. وفي عام 1953 أصدرت أمانة العاصمة عدة قوانين لتنظيم بعض المناطق في مدينة عمّان، فأقـرّت قانوناً لتنظيم منطقتي جبل عمان وجبل اللويبدة، وفرضت شروطاً مكلفة على السكان، فلم يسمح للمواطنين بإقامة بناء إلا باستخراج مخطط بناء، فلجأ بعض المواطنين غير المقتدرين مادياً إلى بيع أراضيهم، والسكن في مناطق أقلّ تكلفة، فانحصر السكن في أحياء جبل عمان وجبل اللويبدة على الأغنياء من كبار التجار والمُلّاك، وكبار موظفي الدولة[3].

وصدر في عام 1955 نظام تقسيم المدينة إلى عدة مناطق، منها: تجارية، وصناعية، وسكنية، حسب طبيعة المنطقة، بالإضافة إلى طرح خطط لتجميل العاصمة بالحدائق والمتنزهات[4]، وقد ساهم استقرار العديد من المهندسين والمهنيين في مدينة عمان،

---

(1) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1951، بيان (5) ، ص 7 .

(2) حمودة، مدينة عمّان، ص 120.

(3) حمودة، مدينة عمان، ص 116، صالح، حسن، مدينة عمان، ص57.

Taleb Refai, “ Amman city center : Typologies of Architecture and Urban Space “,Amman the city and its society, p.135.

(4) الجريدة الرسمية، عمان، ع (1228) ، 1 حزيران عام 1955، ص 525، حمودة، مدينة عمان، ص117، بني هـاني، محمد، "التنظيم والأبنية في مدينة عمان"، ورقة منشورة ضمن أعمال مـؤتمر "عـمان: واقـع وطمـوح"، ص204، صالح، التجربة الأردنية، ص530.

بعد أحداث عام 1948 في فلسطين، في تطوّر التخطيط والعمل، ففي عام 1949 تأسس أول اتحاد للمهندسين[1].

ومنذ منتصف الخمسينات بدأت حركة اللاجئين الفلسطينيين تتجه نحو الاستقرار، فاستبدلوا بالخيام الغرفَ لإيوائهم، كما اتخذت وكالة الغوث بالتعاون مع الحكومة الأردنية قراراً باستحداث مخيم جديد (الوحدات)[2] في عام 1954، إذ تمّ بناؤه لإيواء اللاجئين وحمايتهم من الأخطار الصحية والمساكن العشوائية[3]، بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها أمانة العاصمة، إذ تمّ ترحيل عائلات للمخيم الجديد (الوحدات) وعائلات إلى مخيم الحسين، وبهذا لم يعد بمقدرة هذه المخيمات – التي عانت من الاكتظاظ – استيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ قرارات الترحيل، اتخذت منذ وقت مبكر في عام (1951-1952)؛ بهدف تنظيم استقرار اللاجئين[4].

لقد كان من بين اللاجئين الفلسطينيين مهنيون وحرفيون وتجار، ساهموا بتنمية المدينة وتطورها، إذ استثمروا خبراتهم وأموالهم في السوق، فنمت مدينة عمّان من الناحية الاقتصادية، بالإضافة لأنّها عاصمة البلاد، حيث شكّلت المركز الاقتصادي

---

(1) (Taleb Refai), “ Amman city centre : Typologies of Architecture and uruban space" Amman The city and its society , pp. 135-136.

(2) مخيم الوحدات: هو مخيم لجوء تمّ إنشاؤه من قبل وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الحكومة الأردنية عام 1954 في مدينة عمان على أراضي عشيرة الحديد، التي لا زالت تملك أرض المخيم حتى الآن، وقد سمّي بالوحدات لطبيعة تنظيم المساكن على شكل وحدات سكنية. العرموطي، موسوعة عمان، ج3، 256.

(3) (و.م.و) ، الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (31/ 3/ 10/ 191) ،1 كانون أول عام 1954، موسوعة عمان، العرموطي، ج 3، ص33.

(4) (و.م.و) ، الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (31/ 3/ 8/ 7) (31/ 3/ 8/ 8) ، 15 تشرين ثاني عام 1951؛ (و.م.و) ، الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 9/ 64) ، 22 تموز عام 1952، الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 9/ 64) ، 22 تموز عام 1952، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (31/ 3/ 1/ 21) ، 16 تشرين ثاني عام 1952.

الرئيسي في المملكة؛ لما حظيت به من تأسيس شركات وبنوك، ونتيجة للتركّز السكاني في المدينة، فقد نشطت السوق، وأصبت المدينة مركزاً لتوزيع البضائع[1].

تمتعت مدينة عمّان بأفضل المؤسسات الخدمية، كالمستشفيات، والمدارس، والمعاهد، والبريد، ونشطت المواصلات داخل المدينة، وكذلك على طرقها الرئيسة مع باقي مناطق المملكة[2]، ممّا دفع بالسكان للهجرة الداخلية إلى المدينة، خاصة من عنصر الشباب؛ للبحث عن فرصة عمل أو وظيفة، وبعضهم انتقل للمدينة بغية إكمال تعليمه في المعاهد، مثل دار المعلمين، أو الانتساب للمدارس المهنية ضمن برامجها الداخلية، مثل مدرسة الصناعة، ممّا يدلّ على سوء توزيع الخدمات بين مناطق المملكة المختلفة، وتركّز جُـلِّها في عمان[3].

استمرّت مدينة عمان بالتطوّر السكانيّ والعمرانيّ الواضح بين عامي (1958-1966)، حيث صدرت قوانين لتنظيم البناء، وإنشاء العديد من المشاريع الخدمية، مثل مشاريع الكهرباء، والمياه، والمجاري، وتوسيعها بشكل تدريجي حسب الامتداد السكاني لأحياء المدينة المختلفة، فقد بلغ امتداد المدينة في عام 1958 بشكل طولي، من شرقها إلى غربها، (12) كم، ومن جنوبها إلى شمالها (5) كم[4].

---

(1) صالح، مدينة عمان، ص 44، الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص157، سمحة، موسى، "اتجاهات الهجرة والنمو السكاني" في عمان، بحث منشور ضمن كتاب عمان المدينة والمجتمع، ص205.

Musa Shteiwi," Class Structure and inequality in the city ،of Amman" , Amman .the city and its Society, p 411.

(2) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص 157.

(3) حمودة، مدينة عمان، ص 72، سمحة، موسى، "اتجاهات الهجرة والنمو السكاني في عمان"، بحث منشور في كتاب عمان المدينة والمجتمع، ص200-205.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1651)، 19 تشرين ثاني عام1962، ص1419، سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، من رقم (144-751) لعام 1962، 3 آذار 1962، قرار(147)، حمودة، مدينة عمان، ص 118، صالح، مدينة عمان، ص 44.

وشهدت مدينة عمان خلال الأعوام (1961- 1966)، هجرات داخلية؛ لما حظيت به من عوامل جذب سكانيّ، خاصة من الناحيتين: الاقتصادية والخدماتية، فقد أظهرت دراسات الهجرة الداخلية إلى مدينة عمان بين عامي (1961- 1967) أنَّ عدد المهاجرين بلغ (2761) نسمة، وتشير الدراسة إلى أهمّ أسباب الهجرة التي تمثّلت في البحث عن فرصة عمل أو وظيفة حكومية، أو الالتحاق بمؤسسات تعليمية[1]. وقد انعكست الزيادة السكانية في المدينة على الاتساع العمراني، فقد وصل إلى الجنوب الشرقي، حتى بلغ قرية القويسمة، ومن الشمال الغربي لمدينة عمان امتدّ على طريق عمان – صويلح باتجاه قرية الجبيهة، وعلى امتداد طريق وادي السير ابتداء من جبل عمان، وتعود أسباب الانتشار السكاني من مركز المدينة باتجاه الأطراف، نحو قراها المجاورة، إلى تدني ثمن الأراضي في هذه المناطق[2].

يتّضح ممّا سبق، أنَّ مدينة عمّان قد مرّت بين عامي (1946- 1966) بأربع مراحل رئيسة، فكانت المرحلة الأولى بين عام (1946- 1948)، وتُعَدّ هذه المرحلة امتداداً لوضع عمان في عهد الإمارة، حيث حظيت خلالها المدينة بنمو سكاني طفيف ناتج عن تطور اقتصادي وخدماتي، وقد شهد الأردن خلال هذه المرحلة، انتهاء الانتداب البريطاني، وإعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1946.

وشهدت مدينة عمان خلال المرحلة الثانية بين عامي (1948- 1955)، منعطفات تحوّل مهمة، فاستقبلت ما يقارب ستة وعشرين ألف لاجئ نتيجة حرب عام 1948، حيث سكن اللاجئون في عدة مخيمات مؤقتة، ثم في مخيمين رئيسيين، هما: مخيم

(1) دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن عمان، القدس، الزرقاء، رصيفة، ص21،25.
(2) حمودة، مدينة عمان، ص 126.

الحسين [1]، ومخيم الوحدات[2]. ومرّت هذه الأعوام بصعوبة على سكان المدينة، خاصة في بدايتها، إذ وصفها عبد الرحمن منيف بقوله: "وتوقّفت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، واستقرّ معظم النازحين في عمان، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المدينة شيئاً مختلفاً، بمزاجها، بعدد سكانها، بامتدادها واتساعها، وأيضاً بحجم القلق والخوف الذي سيطر عليها"[3]، كما تميّزت هذه المرحلة بالنمو السكاني والامتداد الجغرافي العشوائي، وبتخطيط ضعيف نتيجة الأحداث السابقـة.

وتميّزت المرحلة الثالثة بين عامي (1956-1960) بالاستقرار السكاني والنشاط الاقتصادي، فمن ناحية الاستقرار، بدأت مخيمات اللاجئين بالتحوّل من الخيام إلى البناء العمراني الثابت، ومن ناحية أحياء المدينة، فقد أنجزت أمانة العاصمة عدة مشاريع بهدف تنمية هذه الأحياء، والارتقاء بخدماتها، وذلك استجابة لقانون التنظيم المقرّ عام 1955، الذي انبثقت عنه لجنة مركزية للتنظيم، تألّـفت من وزير الداخلية هزاع المجالي، وأمين العاصمة عمر مطر[4]، وبعض وكلاء الوزارات، ولجنة محلية في كلّ لواء، مكونة من المجلس البلدي للواء أو المنطقة التنظيمية، وأوكلت لهذه اللجان مهام تعيين حدود المناطق التنظيمية، والإشراف على سجلات

(1) (Destremau), " Les camps derefugies palestinians etlaville, entre enclave et quarter" , Amman. The city and its society, ‹p. 329.

(2) العرموطي، موسوعة عمان، ج 1، ص 48.

(3) منيف، سيرة عمان، ص 241 .

(4) عمر مطر: ولد في معان عام 1881 ونشأ فيها، أكمل تعليمه الثانوي في العهد التركـي، وتـدرج في عـدة مناصـب، بدأها من قائم مقام، ثم متصرف، ثم أمين العاصمة، كُلّف بالعديد من الحقائب الوزارية، منها وزير للمواصلات والزراعة والتجارة عام 1947، ووزارة الدفاع 1950، ووزير الداخلية عام 1956، وانتخب عام 1950 عضواً في مجلس النواب الثاني، وعضواً في العديد من مجالس الأعيان بين عامي (1951 – 1970) . الموقع الإلكـتروني لصحيفة الرأي: (www.alrai.com) .

الأراضي، ومراقبة الحركة العمرانية، بالإضافة إلى الإشراف على بعض الخدمات، مثل تعبيد الطرق، ومجاري الصرف الصحي، ومشاريع المياه وغيرها [1].

أما عن النشاط الاقتصادي، فكان انعكاساً لما قبل عام 1956؛ بسبب دخول رؤوس أموال وخبرات مهينة وفنية جديدة في المدينة، بالإضافة لارتباط النمو الاقتصادي بحركة اللاجئين نحو البناء العمرانيّ، الذي حرّك السوق التجاري، وارتباطه كذلك مع مشاريع أمانة العاصمة، فقد بلغ مجموع واردات أمانة العاصمة ونفقاتها للسنة المالية (1958- 1959) ما يقارب (1.107.000) دينار أردني[2]، وفي هذا العام اتسعت الحدود البلدية لأمانة العاصمة [3].

واستقبلت مدينة عمان في المرحلة الرابعة بين عامي (1961- 1966)، هجرات داخلية بشكل كبير، انعكس ذلك على الامتداد الجغرافي للمدينة[4]، فعانت فئة المهاجرين من تدنّي الوضع المادي، وهذا ما يفسّر اتجاه العمران نحو الأطراف، بالإضافة إلى أنَّ تطور الخدمات في أحياء المدينة العريقة، خاصة جبالها، أدّى إلى ارتفاع ثمن الأراضي في مدينة عمّان، وقد ازدهرت خلال هذه المرحلة، مقارنةً بالمراحل الزمنية السابقة.

(1) الجريدة الرسمية، ع (1228) ، 1 حزيران 1955، ص525 – 533.

(2) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1959، بيان (56) ، ص92.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1420) ، 20 نيسان 1959، ص364، انظر الملحق رقم (4) .

(4) نتيجة للزيادة السكانية والامتداد الجغرافيّ، تمّ توسيع الحدود البلدية لأمانة العاصمة عام 1965، للمزيد: انظرملحق رقم (5) .

ثانياً - العادات والتقاليد الاجتماعيــة:

اتّسمت الحياة الاجتماعية في مدينة عمان بالاتزان والبساطة، فكانت الطبقية غير ظاهرة بين السكان، ويؤكّد ذلك الباحث موسى شتيوي بقوله : "من الصعب الحديث عن الطبقات في مدينة عمان قبل نهاية القرن العشرين"، خاصة أنَّ الوضع الاقتصادي متقارب باستثناء بعض التجار وكبار موظفي الدولة[1].

تألفت مدينة عمان، منذ تأسيس الإمارة وحتى عام 1948، من مجموعة أحياء، ساهم في تكوينها عامل العلاقات الاجتماعية، إذ تجد الشركس في أحيائهم المعروفة، كحيّ الشابسوغ وحيّ المهاجرين، ونجد أهل الجزيرة العربية ضمن تجمعاتهم الخاصة، بينما الشوام كان لهم تجمعات في شرقي المدينة بالقرب من السوق[2]، وقد امتزجت هذه الأحياء لتكوّن مجتمعاً موحّداً.

وأخذ المجتمع في مدينة عمان طابعاً تقليدياً محافظاً، تحكمه العادات والتقاليد الاجتماعية[3]، ضمن روابط مهمة، متمثلة في الدين واللغة، وبدأ المجتمع منذ عهد الإمارة بالتمازج بشكل تدريجي، وقد شكّل سوق المدينة الميدان الأساسي لالتقاء مختلف فئات المجتمع، وبهذا نلاحظ أنَّ العامل الاقتصادي ساهم في توثيق العلاقات الاجتماعية، وكان السوق متنوعاً حسب مهنة أبناء المدينة، فتميّز حرفي

---

(1) العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص28، 133 .

Shteiwi," Class Structure and inequality in the city of Amman" , Amman. The city and its society, p.410.

(2) منيف، عبد الرحمن، "عمان المياه والفضاءات الخاوية"، بحث منشور ضمن كتاب عمان، المدينة والمجتمع، ص 142.

(3) أبو الشعر والسوارية، عمّان في العهد الهاشمي، ج 1، ص 33–34، البخاري، عمان، ص 27، منيف، "عمان المياه والفضاءات الخاوية"، ص142.

ونابلس بصناعة الصابون، والشوام بالغزل والنسيج، واختص البخارية ببيع المتفرقات من مقصّات وأمواس ودبابيس وغيرها[1].

وبدأت منذ عام 1948 مرحلة جديدة في مدينة عمان، مع دخول اللاجئين الفلسطينيين، إذ ساهموا في تغيير النسيج الاجتماعي بشكل تدريجي، وجذب تطور المدينة العديد من الأدباء والشعراء والمثقفين[2]، ومن خلال رصد بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، ستتضح الفروقات التي بدت على مجتمع مدينة عمان، والتي سنوضحها على الشكل التالي:

1- مراسم الزواج.

يُعَدُّ حفل الزواج من أهمّ العادات الاجتماعية المتوارثة لدى معظم المجتمعات في العالم، وله مراسم خاصة يتوارثها الأبناء عن آبائهم، وتتغير هذه العادات وتتطور مع تقادم الأعوام واختلاف طبيعة حياة المجتمع، ويعتبر دخول رأس المال (العامل المادي) الذي يؤثّر في تغيير عادات المجتمع، ومع أنَّ مدينة عمان شهدت دخول رأس المال إبّان الحرب العالمية الثانية، واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية [3]، إلّا أنَّ تأثيره كان محدوداً بين فئة التجار تحديداً، ولم يطرأ تغيير كبير على عادات مجتمع مدينة عمان.

حافظت الأسرة الأردنية على تقاليد الزواج المتوارثة منذ بداية عهد الإمارة، فما أن يستقلّ الشاب عن أهله من الناحية المادية، وينتج رزقه بجهده الشخصي، حتى

---

(1) منيف، عبد الرحمن، "عمان المياه والفضاءات الخاوية"، ص143، البخاري، عمان، ص 195-200.

(2) النجار، بين الغزل والعمل، ص16-17؛

Musa Shteiwi," Class structure and inequality in, Amman the city and its society", P.411.

(3) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص157، منيف، سيرة مدينة، ص200.

تبدأ الأم بالبحث عن الفتاة المناسبة للزواج من ابنها، وعادة ما يفضّل الزواج من الأقارب، ويمتعض الأهل من تزويج أبنائهم للفتاة الغريبة غير المعروف أهلها[1]، ويذهب الشاب مع أمه وبعض أخواته، وأحياناً يذهب الشاب في الزيارة الثانية لمقابلة الفتاة المنوي الزواج منها، في بيت أهلها؛ للتعرّف عليهم والحديث معهم، وبعد الانتهاء من هذه الزيارة، يبدأ والد الفتاة بالسؤال عن الشاب وأهله، والتعرّف على مكانتهم الاجتماعية، ويحرص والد الفتاة على معرفة أخلاق الشاب وسمعته، ويكون الردّ من أهل الفتاة بعد أسبوع أو يزيد، بالقبول أو الرفض، وأحياناً يعتبر عدم الردّ جواباً بالرفض[2].

وحينما يتمّ الردّ بالإيجاب، تجتمع العائلتان في بيت والد الفتاة للاتفاق على المهر، بالإضافة إلى جميع حيثيات الجاهة وحفل الخطوبة[3]، وكان غلاء المهور من المشاكل الاجتماعية التي واجهت بعض الراغبين في الزواج، ومع أنَّ المهور كانت متباينة لدى معظم عائلات مدينة عمان، فقد تراوح المهر غالباً بين خمسين ديناراً (مؤجّل ومعجّل)[4] إلى ألفي دينار (مؤجّل ومعجّل)[5].

(1) خريسات، صالح، تقاليد الزواج في الأردن، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 1990، ص75، البخاري، عمان، ص 36.

(2) خريسات، تقاليد الزواج، ص8، خزنة كاتبي، موفق، محطة عمان في الأربعينات، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص253. .

(3) خريسات، تقاليد الزواج، ص 105، كاتبي، محطة عمان، ص253.

(4) سجلات محكمة عمّان الشرعية، سجل رقم (318) (1952- 1953) ، عقد رقم (9924) ، 4 تشرين أول عام 1952م .

(5) سجلات محكمة عمان الشرعية، سجل رقم (659) (1964- 1965) ، عقد رقم (172593) ، 25 أيلول عام 1964م .

وأحياناً كانت تُكتب شروط مثل: أثاث بخمسين ديناراً[1]، وقد تنبّه الشركس إلى هذه المسألة، فاجتمعوا بتاريخ20 آب عام 1952، في الجمعية الخيرية الشركسية، واتفقوا على اعتماد الحدّ الأعلى للمهر، بواقع مئة وخمسين ديناراً أردنياً للمعجّل، وثلاثمئةِ دينار للمؤجل، ووقّع المجتمعون على وثيقة خاصة بينهم[2]، وقد تراوحت أعمار الزواج في غالبيتها بين (18-24) عاماً[3].

كانت مراسم الزواج تبدأ بشكل فعليّ بالخطبة، حيث تذهب جاهة من شيوخ ووجهاء عائلة الشاب إلى بيت والد الفتاة، يكون من أهمّ أهداف الجاهة إشهار عقد القران، وعادةً ما يتمّ عقد القران بعد الجاهة، حيث يُسجّل المأذون الشرعي العقد[4]، إذ يضع الشابّ يده بيد والد الفتاة أو وليها، فيردّد الأخير خلف المأذون بقوله: "زوّجتك موكلتي (فلانة بنت فلان) على مهر قدره كذا، مقبوض أو باقي في الذمة كلّه أو بعضه"، ثم يردّد الشابّ كلام المأذون بقوله: "وأنا قبلت زواج موكلتك (فلانة بنت فلان) على ما ذكرت من المهر". وبهذا تنتهي إجراءات عقد الزواج، مع التأكيد على وجود شاهدين على العقد، وعادة ما يدعو الحضور للزوجين بالتوفيق، وتُقرأ الفاتحة بقصد التوفيق[5].

---

(1) سجلات محكمة عمان الشرعية، سجل رقم (521) (1959-1960) ، عقد رقم (11509) ، 8 أيار عام1960م.

(2) (و.م.و) . مجموعة الشركس، وثيقة رقم: (م خ / 20/ 1) ، بتاريخ 29 آب عام 1952.

(3) سجلات محكمة عمان الشرعية، سجل رقم (318) (1952–1953) ، عقد رقم (9924) ، 4 تشرين أول عام 1952م .

(4) البخاري، عمان، 369، خريسات، تقاليد الزواج، ص107، العزيزي، روكس بن زائد، قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية، ج2، دائرة الثقافة والفنون، عمان، 1974، ص244، خزنة كاتبي، موفق عادل، محطة عمان، ص253.

(5) مجلة الفنون الشعبية،ع (1) ، 1 كانون ثاني 1974، ص11، خريسات، تقاليد الزواج، ص107.

أما فيما يتعلق بالنساء، وبعد إتمام عقد الزواج، يعمّ الفرح، وتردّد النساء الأغاني الشعبية، ومما يقال في هذه المناسبة:

"وإحنا مشينا من الصبح للعصر، وإحنا خذينا طيبـات الأصـل

وإحنا مشينـــا واتكلنـــا ع الله، يا ربّ احمانا من لغي خلق الله".

ويرتّب أهل الفتاة حفلة نسائية، حيث يسبقها إجراءات، مثل شراء الزوج لزوجته التلبيسة، (مجوهرات العروس)، وفستان (ثوب) للحفلة، وأثناء حفلة الخطبة يجلس الخاطب مع خطيبته على (لوج) الحفلة المُعَدّ مسبقاً، فيُلبسها المجوهرات، وبعد ذلك تُسلّم الفتاة المخطوبة على النساء في الحفلة لتقبل التهاني، وتقبّل يدّ حماتها (والدة الزوج) من باب توقيرها، وهكذا تنتهي حفلة الخطبة بالرقص والغناء[1].

ويتردّد الخاطب على خطيبته التي تُعتبر زوجته بحكم الشرع في منزل والدها، ولا تتمّ الخلوةُ بينهما، فهذا يُعتبر من الموانع الاجتماعيةن فيكون إلى جوارهما والد الفتاة أو والدتها في أغلب الأحيان، وخلال هذه اللقاءات، يتمّ تحديد موعد الزفاف؛ لتنتقل الفتاة إلى بيت زوجها، ولهذه الحفلة (العرس) مراسمها الخاصة[2].

وحينما يتمّ اقتراب موعد حفل الزفاف، تبدأ السهرات الليلية في منزل والد العريس، ويحضر الأقارب والجيران والأصدقاء من مختلف الأعمار، وتكون على عدة أيام، ومن عادات الحفلات الليلية عند الرجال الدبكات الشعبية، حيث يُشكّل الرجال والشباب نصف دائرة، ويتشابكون بالأيادي، وينفرد شخص أو شخصان

---

(1) خريسات، تقاليد الزواج، ص117، النجار، بين الغزل والعمل، ص32.

(2) العزيزي، قاموس العادات، ج 2، ص245، خريسات، تقاليد الزواج، ص127.

لتنظيم الدبكة، وتحضر إحدى النساء الدبكة مع الرجال، وتسمّى الحاشي[1]، ويدبّ الحماس بين الجميع، وتبدأ الأغاني الشعبية أول الدبكة بالقول:

"أول ما نبدأ بالزين عرسك يا (فلان) على راسي وعيني".

وكذلك ممّا يُغنّى به:

"اشد شدادي وأجيبه واركب من فوقه النيجيبه

هلا هلا بيك هلا لا يا حليفي لا ولد".

ومن الرقصات الشعبية التي يفضّلها الرجال دون الشباب السحجة، وتكون هذه السحجة بوقوف الرجال لجوار بعضهم، مشكلين نصف دائرة، وتبدأ بترديد الأغاني الشعبية وضرب الكف بالكف، وترقص الحاشي بين الرجال[2].

ومن العادات الحسنة في الأعراس الأردنية، والمتبعة في مدينة عمان، ما يسمّى بالنُّقوط، وهي عادة تكافلية لإعانة العريس على تكاليف زفافه، حيث يقوم الناس بتقديم الدعم المادي بمبلغ معين، أو الدعم العيني من أرز وسكر، أو رؤوس من الماشية عند الحضور لسهرات الأعراس الليلية، خاصة قبل يوم الزفاف[3].

وتقام آخر سهرة ليلية يوم الخميس، وبانتهاء هذه السهرة يبدأ أهل العريس بذبح الماشية والتجهيز لطعام الغذاء يوم الجمعة، وفي صباح هذا اليوم يدعو أحد

---

(1) الحاشي: امرأة تغطّي وجهها بالشماغ أو العباءة باستثناء عينيها، وتمسك بيدها عصا، وتبدأ بالرقص بين الرجال في الدبكات الشعبية، وقد عرفت هذه العادة عند فئات المجتمع الأردني قديماً، العزيزي، تقاليد الزواج، ج2، ص245.

(2) خريسات، تقاليد الزواج، ص141- 145، رشيد، الحياة الشعبية، ص210، الجبور، محمود رضوان، البعد الوطني في الأغنية الشعبية الأردنية: دراسة توثيقية 1921-2000، جامعة اليرموك، د. ط، 2008، ص14-17، العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص185، كاتبي، محطة عمان، ص257.

(3) خريسات، تقاليد الزواج، ص153، موسوعة عمان، العرموطي، ج3، ص115، كاتبي، محطة عمان، ص158.

أقارب أو أصدقاء العريس، العريسَ نفسه لحمّام العريس في منزله، ويحضر الحلاق لتجهيز العريس، ويردّد من يحضر حمام العريس الأغاني الشعبية، ويعمّ الفرح بين الجميع[1].

أمّا عن العروس، فتقوم بتفصيل ثوب الزفاف، ويحضر أهلها جهازها، وهي مجموعة من الأغراض تأخذها إلى بيت زوجها، وعادة ما ينفق أهل العروس أكثر ممّا دفعه العريس من مهر، وتفتخر الأمهات بجهاز بناتهن، وقبل يوم الزفاف تقام حفلة وداع للعروس في بيت والدها[2]، وغالباً ما يكون يوم الزفاف هو يوم الجمعة، حيث يقيم والد العريس وليمة غداء بهذه المناسبة، وبعد الانتهاء من الطعام يذهب موكب إلى بيت والد العروس لأخذها لبيت عريسها، ويخرجها والدها أو وليها من البيت لتزفّ إلى بيتها الجديد، وبهذا تنتهي حفلة الزفاف[3].

تُعتبر مراسم الزواج من التقاليد المتشابهة بين معظم سكان مدينة عمان؛ بسبب الموروث الثقافي الواحد، والتمازج الذي طرأ خلال عهد الإمارة وما بعدها، إلا أنَّ هناك فروقات انحصرت بالشركس والمسيحيين في مدينة عمان، إذ يُقيم الشركس رقصات مختلطة بين الشباب والشابات غير المتزوجات تسمى (الفنتزية)، وينظّم الرقصة رجل كبير في السنّ يسمّى (حتياقوه)[4]. وعند المسيحيين يذهب العروسان إلى الكنيسة مع المدعوين للحفل؛ ليكتب الكاهن عقد الزواج بينهما مع وجود شهود، ثم يتّجه الجميع بعد هذه الإجراءات لمكان الاحتفال لإكمال مراسمه[5].

---

(1) خريسات، تقاليد الزواج ، ص 167، 168، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص229، البخاري، عمان، ص37.

(2) البخاري، عمّان، ص 36-37، النجار، بين الغزل والعمل، ص32، خريسات، تقاليد الزواج، ص 129-133.

(3) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص229، خريسات، تقاليد الزواج، ص 179-181، البخاري، عمان، ص36-37.

(1) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص229-231، كاتبي، محطة عمان، ص257.

(5) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص 229-231.

من الملاحظ أنَّ رقصات الزواج لها أصول اجتماعية، فتعود الدبكة للمجتمعات الريفية، بينما تعود رقصة السحجة إلى مجتمعات البادية[1]، ويفسّر وجود هذه العادات في مدينة عمان إلى مكونات مجتمع المدينة، من أبناء البادية والبلقاوية الذين سكنوا في عمان قبل أن تصبح عاصمة عام 1921، بالإضافة لمجتمع القرية، الذي تكوّنت منه مدينة عمان لاحقاً، بالإضافة لعائلات شامية وعائلات من الضفة الغربية، سكنت مدينة عمان خلال عهد الإمارة من: نابلس والقدس، أو العائلات التي لجأت للمدينة في عام 1948، وجميع هذه المكونات ذات موروث ثقافي واحد.

2 - مكانة المرأة.

ساهم التعليم بشكل أساسي في تطور حياة المرأة خلال عهد الإمارة، فانتشرت مدارس الإناث في أحياء مدينة عمان، حيث بلغ عدد الطالبات عام 1923، نحو (308) طالبات، وقد انحصر عمل المرأة خلال عهد الإمارة خارج منزل زوجها، كمعلمة في مدارس الإناث، أو قابلة، بالإضافة لامتهانها بعض الحرف التقليدية[2].

شاركت بعض النساء في الأعمال الخيرية ضمن برامج الجمعيات، مثل: جمعية النهضة الأرثوذكسية 1925، وجمعية الإخاء الشركسية عام 1932، وعصبة الشباب الأردني عام 1933، وغيرها من الجمعيات العاملة، وقد عملت المرأة الأردنية في مدينة عمان على الارتقاء بمكانتها الاجتماعية، بتعزيز نشاطها في جمعية الاتحاد

---

(1) رشيد، الحياة الشعبية، ص209 .

(2) نفاع، أملي، "موقع المرأة في حياة عمان"، ورقة منشورة ضمن أعمال مؤتمر "عمان: واقع طموح"، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1996، ص 113-114، منيف، عمّان في الأربعينات، ص253، البخاري، عمان، ص 188-192 .

النسائي الأردني 1945[1]، كذلك ساهمت المرأة بالعمل الإنساني تجاه اللاجئين الفلسطينيين، من خلال جمعية الهلال الأحمر الأردنية، ولجنة العمل الكاثوليكي[2].

وحصلت المرأة على حقوقها الزوجية المستمدة من الشريعة الإسلامية كجزء أساسي من ثقافة المجتمع، فطالبت بالنفقة والوصاية على أبنائها، وحصلت على مهرها[3]، وامتلكت حق التصرف بأملاكها ضمن حريتها الكاملة، فقد أوقفت إحدى النساء بيتها للجامع الحسيني في عام 1945[4].

ومنذ عام 1948 بدت مشاهد لبعض النساء تخالف العادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها، فمثلاً خرجت بعض النساء إلى الشارع العام حاسرات الرؤوس، ويروي فؤاد البخاري ما رآه من تصرفات ملفتة للنظر، فيقول: "كان مستهجناً جداً مشهد رجل من كبار موظفي البلدية... فكان يشاهد وهو يسير في شارع الهاشمي جنباً إلى جنب زوجته، ويدفع أمامه عربة طفلهما، لقد كان ذلك المشهد كافياً لدفع أصحاب الحوانيت؛ كي يتركوا أعمالهم ويصطفوا أمام المحال ليراقبوا (الموكب) الذي يمرّ يومياً"[5].

يبدو أنَّ فئة قليلة في المجتمع، أخذت تحدث فرقاً في نظرة المجتمع للمرأة في مطلع الخمسينيات، خاصة من الفئة المتعلمة[6]، وفي الوقت الذي كان السوق في

---

(1) نفاع، "موقع المرأة في حياة عمان"، ص 114.

(2) صحيفة الأردن، عمان، ع (1562)، 14 شباط 1950، ص 2، صحيفة الأردن، ع (1584)، 6 آذار 1950، ص4.

(3) سجلات محكمة عمان الشرعية، سجل رقم (523) (1959–1960)، عقد رقم (11059)، 8 أيار 1960، السوارية، عمان وجوارها، ص 196-197، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص241.

(4) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص141.

(5) البخاري، عمان، ص 24.

(6) النجار، بين الغزل والعمل، ص104.

مدينة عمان يعرض ملابس المرأة المحافظة، بدأ بعض التجار بعرض ملابس نسائية لم يعتدها المجتمع، مثل ثياب بلا أكمام أو نصف كُم، وكان لهذه (الموديلات) معارضين بشدة[1]، ولكنَّ المجتمع أخذ يعتاد هذه المناظر مع الوقت.

شكّلت الفترة الممتدة بين عامي (1950-1955) تطوراً ملحوظاً في نشاط المرأة، ونبع ذلك من حقوقها المستمدة من دستور عام 1952م[2]، الذي لم يفرّق بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات، وضمن للمرأة المساواة مع الرجل في الحياة العامة[3]. فقد دخلت المرأة عالم الفنّ من خلال انضمامها لرابطة الفنانين المرخّصة في عام 1953، فقد شاركت إحدى النساء في المعرض الصناعي الزراعي بمشروعها الفني، تحت عنوان: (السجين السياسي المجهول)، إذ فاز هذا المشروع في مسابقة عالمية أقيمت في لندن[4].

وأقبلت المرأة على مهنة التمريض والقبالة بشكل لافت، بعد سعي وزارة الصحة إلى تعزيز هذه المهنة لأهميتها، من خلال افتتاح مدرسة التمريض عام 1953[5]،

---

(1) البخاري، عمان، 24-28.

(2) ألزمت المادة (23-2-د) من دستور عام 1952، السلطات بضرورة تعيين شروط خاصة للعمل تحفظ حقوق النساء وتراعي ظروفهن، الجريدة الرسمية، ع (1093) ، 8 كانون ثاني عام 1952، ص4.

(3) العويمر، وليد، "حقوق المرأة السياسية في القوانين والتشريعات الأردنية، ورقة منشورة ضمن كتاب "وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الخامس" ، إعداد: صلاح جرار وآخرون، الجامعة الأردنية، عمان، د. ط، 2010، ص152.

(4) دائرة شؤون المرأة، المرأة الأردنية، المطبوعات والنشر، عمان، د.ط، 1979، ص34-35.

(5) مدرسة التمريض: بسبب الحاجة الماسة لرفع المستوى الصحي للبلاد، أسست وزار الصحة، عام 1953 مدرسة لتدريب الفتيات على فنون التمريض، وقد قبلت في سنتها الأولى ستين طالبة، صحيفة الجزيرة، ع (2233) ، 4 تشرين أول 1953، ص3.

ومدرسة القبالة عام 1958[1]، ثم دخلت المرأة مجال الإعلام منذ افتتاح محطة الإرسال عام 1959[2]، إذ بلغ عدد الموظفات في ذلك العام سبع عشرة موظفة ضمن وظائف الإذاعة المختلفة[3].

وخلال الأعوام (1960- 1966) مارست المرأة مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، ففي عام 1960 صدر قانون العمل رقم (21)، الذي حافظ على حقوق المرأة العاملة بمنحها حق الأمومة والطفولة، وعدم السماح بدخولها مجال الأعمال الخطرة أو تشغيلها في الليل[4]. وأسّس نادي الجيل الجديد[5] عام 1960 فريقاً نسوياً لكرة السلة، وفريقاً لكرة الطاولة، لتدخل بذلك المرأة عالم الرياضة، وشارك منتخب الآنسات في عام 1969 في البطولة الدولية لكرة الطاولة التي أُقيمت في السويد[6].

---

(1) مدرسة القبالة: نتيجة نقص القابلات عملت وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف على تأسيس مدرسة للقبالة عام 1958، بهدف تدريب الفتيات فنون هذه المهنة، وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965)، ص 204-210. صحيفة الجزيرة، عمان، ع (2233)، 4 تشرين ثاني 1953، ص2.

(2) محطة الإرسال: هي محطة تابعة للإذاعة الأردنية تقع على طريق عمان-ناعور، تمّ افتتاحها عام 1959 تتألف من مرسل واحد على موجة متوسطة بقوة (100) كيلوات وبتردد (800) كيلوهيرتز، ومرسل واحد على الموجة القصيرة بقوة (100) كيلوات للتغطية الدولية. جرار، فاروق أنيس، الإذاعة والتلفزيون في الأردن،عمان، الأردن، 1996، ص45.

(3) النجار، بين الغزل والعمل، ص268، شؤون المرأة، المرأة الأردنية، ص90.

(4) دائرة شؤون المرأة، المرأة الأردنية، ص 34-35، العساف، شذى، "حماية المرأة العاملة في قانون العمل الأردني"، ورقة منشورة ضمن كتاب "وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الخامس"، ص320، الجريدة الرسمية، ع (1539)، 16 آذار 1961، ص 368.

(5) نادي الجيل الجديد: أُنشئ نادي الجيل الجديد عام 1949 من قبل بعض الشباب الشركس المثقف؛ لإحياء العادات والتقاليد الشركسية، وقد حظي بترخيص رسمي عام 1950، ومن أول أعماله تشكيل فرقة للعمل الفلكوري المسرحي، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الثقافية والرياضية المتنوعة. صحيفة الدستور، عمان، ع(18556)، 24 آذار 2019، ص38.

(6) دائرة شؤون المرأة، المرأة الأردنية، ص 94-96.

لقد ساهمت العديد من العوامل في تطوّر نظرة المجتمع نحو المرأة، فكان التعليم أهمّ عامل عزّز من مكانتها، كما ساهمت الهجرات وبالذات اللجوء الفلسطيني عام 1948، ووحدة الضفتين في نيسان عام 1950، في تغيير نظرة المجتمع للمرأة، فكانت السيدة الفلسطينية ذات تجربة وخبرة في الأعمال السياسية والحرفية، ولها تجربة مهمة في سوق العمل[1]، وبات من الضروري أن تعتمد المرأة على نفسها، بل وتكون رديفاً للرجل في مختلف الأعمال، ويبدو أنَّ العامل الاقتصادي ساهم في تطور دور المرأة؛ لما عاناه أفراد المجتمع من ضائقة مادية في مراحل مختلفة من تاريخ المجتمع الأردني.

3- الأعياد والمناسبـات.

أ ـ المناسبات الدينية:

يُعَدّ شهر رمضان من أبرز المناسبات الدينية المقدسة عند المسلمين، ولهذا الشهر عادات خاصة متبعة في مدينة عمان، إذ يبدأ ترقّب هلال شهر رمضان بهدف إعلان بداية الصيام؛ لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته "[2]. وينشغل سكان المدينة بداية شهر رمضان بشراء بعض المواد الغذائية من الأسواق؛ لتجهيز وجبتي السحور وآلافطار خلال الشهر، ويُعِدّ التجار بعض الأطعمة والحلويات الخاصة بالشهر الفضيل، مثل قمر الدين وعرق السوس والقطايف[3].

---

(1) نفاع، "موقع المرأة في حياة عمان"، ص 115، النجار، بين الغزل والعمل، ص107.

(2) النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، رياض الصالحين من سيرة سيد المرسلين، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص279.

(3) البخاري، عمان، ص39، رشيد، الحياة الشعبية، ص 199-200، كاتبي، محطة عمان، ص234-235.

يبدأ إعلان دخول شهر رمضان بضرب مدفع جبل القلعة في وقت السحور، فيعمّ الفرح بين سكان المدينة، وتُردّد الأناشيد الدينية والتسابيح، وفي أيام الشهر الأولى، يقوم بعض أهل الفضل بتوزيع لحوم الماشية من الغنم على الفقراء والمحتاجين، ويدبّ الكرم بين عموم الناس ابتغاء الأجر في هذا الشهر الفضيل[1].

ولشهر رمضان مظاهر اجتماعية خاصة لا تراها في غيره؛ لارتباطها ببعض الشعائر الدينية، من أبرزها المسحراتي، ومهمته إيقاظ الصائمين لتناول طعام السحور قبل إعلان أذان الفجر، ودخول نهار جديد، ولكلّ حيّ مسحراتي خاص يجوب الطرقات، فيقرع طبله ويردّد قوله: "يا نايم وحد الدايم...".

ومن المظاهر الاجتماعية كذلك، يتّجه بعض الرجال في الطرقات إلى المسجد الحسيني، ويردّدون الأناشيد الدينية والتسابيح، خاصة بعد صلاة التراويح، وأحياناً يضربون الطبول، وللشوام عاداتهم الخاصة، ففي منتصف الشهر يؤدّون العراضة الشامية في ساحة المدرج الروماني، المعروفة بالميدان، وبعض ساحات أحياء المدينة[2].

وفي أثناء ليالي شهر رمضان، يطرأ تغيير على حياة الناس، فبعد آلافطار تكثر السهرات في المقاهي الشعبية، مثل مقهى السنترال[3]، ويختصّ أحد الرجال بتسلية الحاضرين، وذلك من خلال رواية بعض القصص التراثية، مثل قصة (أبو زيد

---

(1) رشيد، الحياة الشعبية، ص197، منيف، سيرة مدينة، ص174، البخاري، عمان، ص39.

(2) العراضة الشامية: رقصات شامية شعبية بالسيف والترس، مارسها الشوام من سكان مدينة عمان في الأعياد والمناسبات. البخاري، عمان، ص42-43، رشيد، الحياة الشعبية، ص 199، منيف، سيرة مدينة، ص258، كاتبي، محطة عمان، ص235.

(3) مقهى السنترال: يُعَدّ من أقدم مقاهي عمان ويقع في وسط عمان القديمة، ويقدم خدمات لرواده مثل المشروبات الشعبية أثناء السهرات. العرموطي، موسوعة عمان، ج4، ص26.

الهلالي)، و(عنترة بن شداد)، و(سيف بن ذي يزن)، وهي من القصص المحكية في التراث الشعبي، ويدبّ النشاط في الأسواق ليلاً[1]، وتُخفّض ساعات الدوام الرسمي للموظفين من قبل الحكومة الأردنية؛ بهدف التخفيف عن الصائمين[2].

وهناك عادات خاصة في نهاية شهر رمضان، حيث تكثر التسابيح، والدعوات في ساحة المسجد الحسيني، وترديد المدائح النبوية، وممّا يقال (لا أوحش الله منك يا رمضان ... شهر الإحسان والغفران)، وتكثر زيارة الأرحام، ويؤدّي المسلمون فريضة الزكاة عن كلّ شخص بغض النظر عن عمره، التي تختلف بمقدارها كلّ عام عن الآخر، حسب أسعار القمح الرائجة في السوق[3].

ويُعتبر اقتراب موعد نهاية شهر رمضان إعلاناً بقرب موعد عيد الفطر، إذ يبدأ الأهالي بشراء الملابس الجديدة لأبنائهم، وتنظيف منازلهم، وتجهيز الحلويات المخصصة لعيد الفطر، مثل الكعك، وما أن يظهر هلال شهر شوال حتى يبدأ السكان بسماع صوت المدفع من جبل القلعة؛ إيذاناً بنهاية الشهر الفضيل وبداية عيد الفطر، وتعمّ الفرحة بين جميع سكان المدينة، ويتبادلون التهاني والتبريكات[4].

وفي يوم العيد تعمّ الفرحة والبهجة بين عموم الناس منذ صباح عيد الفطر، إذ يؤدّي المصلون صلات العيد، ويذهب الرجال إلى زيارة الأرحام، وتحصل النساء على العيدية من الأقارب، وللأطفال عادتهم الخاصة، إذ تعتبر ساحة المدرج الروماني ميداناً للاحتفال بالعيد، فتنصب الألعاب مثل المراجيح وغيرها، وينتشر المصوّرون

---

(1) منيف، سيرة مدينة، ص 258، البخاري، عمان، ص43 .

(2) صحيفة الجهاد، القدس، ع (2923) ، 22 كانون الثاني 1963، ص1 .

(3) البخاري، عمان، ص43، رشيد، الحياة الشعبية، ص199-200، كاتبي، محطة عمان، ص237.

(4) البخاري، عمان، ص44-47، منيف، سيرة مدينة، ص257، كاتبي، محطة عمان، ص 238.

بآلات التصوير البدائية؛ لتصوير الأطفال مقابل بضعة قروش، ومع غروب شمس العيد تخرج العائلات للجلوس في ساحة المدرج الروماني، وبهذا ينتهي عيد الفطر[1].

تتشابه العادات الاجتماعية في عيد الأضحى وعيد الفطر، غير أنَّ عيد الأضحى يبدأ عند الحجّ إلى بيت الله الحرام في مكة منذ التجهيز للسفر، ويُقيم أهل الحاج حفلةَ وداعٍ بين الأقارب، وفي أيام عيد الأضحى، التي تمتدّ إلى أربعة أيام، يتقرّب المسلمون إلى الله سبحانه وتعالى بذبح الأضاحي، وتوزيعها على الأقارب والأصدقاء والمحتاجين، وتعمّ فرحة العيد بين عموم المسلمين[2].

واحتفل المسلمون في مدينة عمّان بالعديد من المناسبات الدينية، التي أخذت طابعاً اجتماعياً، ومن أهمّها عيد المولد النبوي، إذ يتمّ تزيين المداخل والطرقات والأسواق في مدينة عمان، ويقام احتفال في المسجد الحسيني، بعد تأدية صلاة العصر، ورعى هذه الاحتفالات جلالة الملك، ويعود أصل هذا الاحتفال إلى الشوام الذين سكنوا مدينة عمان، وحيث يحضر حفل إحياء هذا اليوم أعداد غفيرة من سكان عمان، وتُردّد الأناشيد الدينية والمدائح النبوية، وممّا يقال:

"على بيت الله على نوره، يا ما حنّ القلب إليـه

ورسول الله راح أزوره، يا حبايب صلوا عليه"

وفي هذه المناسبة كانت تشارك بلدية عمان بتوزيع أغصان أشجار الدفلى والكينا والنخيل على تجار المدينة؛ لتزيين محالهم التجارية، وأقام الشوام العراضة الشامية في ميادين مدينة عمان، وفي شارع الهاشمي بشكل خاص، وقدّمت القهوة العربية

(1) منيف، سيرة مدينة، ص 257، علي حسن الصفدي، سيرة عمان في الخمسينات، مطبعة الدستور التجارية، عمان، 2006، ص 13، البخاري، عمان، ص47-48، كاتبي، محطة عمان، ص240.

(2) البخاري، عمان، ص 48-50، رشيد، الحياة الشعبية، ص101 – 103، زياد قاسم، أبناء القلعة، وزارة الثقافة، عمان، 2009، ص42، كاتبي، محطة عمان، ص241-242.

والحلويات، وجابت طرقات المدينة فرقة موسيقى الجيش العربي، بألحانها وبمشاركة عدد من سكان المدينة[1].

ومن المبادرات الجميلة التي أقرّها محافظ العاصمة في 28 حزيران عام 1966، هي الأمر بإغلاق محالّ بيع الخمور في يوم إحياء ذكرى المولد النبوية[2]. ومن الأعياد التي كان يُحتفل بها الإسراء والمعراج، إذ كانت الحكومة الأردنية تعلن عطلة رسمية في هذا اليوم[3]، وتقيم بعض الجهات الشعبية مثل جماعة الإخوان المسلمين[4] مهرجانات خطابية وأناشيد إسلامية؛ لإحياء هذا اليوم، كما حدث في أيار من عام 1952[5].

كذلك احتفلت الطوائف المسيحية من كل عام بعيدين اثنين، أولهما: عيد الميلاد المجيد، وتنبع قدسية هذا اليوم بذكرى ميلاد المسيح عيسى بن مريم، فيتمّ تحديد موعده على الحساب الشرقي، حيث يتمّ الاحتفال بهذه المناسبة بعد عشرين يوم من الصيام، ومن أبرز مظاهر الاحتفال تزيين شجرة الميلاد وإضاءتها. وأمّا العيد الثاني، فهو عيد الفصح المجيد، ويأتي بعد صيام ممتدّ لأربعين يوماً، وفي هذين العيدين تقام الصلوات الموحّدة في كنائس عمان، مثل الكنيسة المعمدانية، حيث كان يجتمع أبناء هذه الطوائف، وتُتلى الترانيم الدينية والتلاوات المقدسة، وبعد أداء الفرائض الدينية، تظهر ملامح البهجة والفرح، ويتمّ تبادل الزيارات الاجتماعية، وصلة

---

(1) البخاري، عمان، ص50، رشيد، الحياة الشعبية، ص191-193، كاتبي، محطة عمان، ص243.

(2) صحيفة الجهاد، ع (3975) ، 29 حزيران 1966، ص6.

(3) صحيفة الدفاع، القدس، ع (9362) ، 6 تشرين ثاني 1966، ص2.

(4) جماعة الإخوان المسلمين: حركة إسلامية بدأت أعمالها في الأردن عام 1946، واهتمت بشؤون الدعوة والثقافة الإسلامية والعمل الخيري، واهتمت بالحراك السياسي والبرلماني. غرايبة، إبراهيم، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، 1997، ص155.

(5) صحيفة الأردن، ع (1636) ، 13 أيار 1950، ص2.

الأرحام، وقد اعتاد بعض القساوسة على تقديم المحاضرات الدينية في قاعات الكنائس، مثل الكنيسة المعمدانية[1].

ب - المناسبات الوطنية والرسمية:

أخذ الأردنيون من يوم الخامس والعشرين من أيارعيداً وطنياً في كلّ عام، حيث تقام الاحتفالات بهذه المناسبة في مدينة عمان، ويرعى الاحتفال الملك شخصياً، ويلقي كلمة موجهة للشعب الأردني والأمة العربية، حيث حضر الملك حسين في 20 أيار عام 1963، الاحتفال بهذه المناسبة، ومن مراسم الاحتفال استعراض قوات الجيش العربي، حيث يشارك أبناء الشعب الأردني في هذا الاحتفال من كلّ الأطياف، وتُرفع الأعلام في مدينة عمان، وتُزيَّن مداخل المدينة وطرقاتها الرئيسة، وخلال الاحتفال يوزّع الملك الأوسمة الملكية على العديد من رجالات الوطن،الذين قدّموا خدمات في مجالات متنوعة[2].

وكانت هناك بعض الاحتفالات الرسمية في مدينة عمان من كلّ عام، ففي الخامس عشر من كانون ثاني كلّ عام، يقام احتفال بمناسبة يوم الشجرة، ويرعى الاحتفال الملك، ويتمّ في هذا اليوم زراعة الأشجار، خاصة في المناطق الحرجية[3]، وفي الخامس عشر من شهر تموز في كلّ عام يقام احتفال في يوم التعاون، برعاية وزير الشؤون الاجتماعية، حيث قام الوزير صالح البرقان في 15 تموز عام 1963 بحضور

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (2909) ، 6 كانون ثاني 1963، ص2، صحيفة الجهاد، ع (2958) ، 12 نيسان 1963، ص1، صحيفة الجهاد، ع (2960) ، 14 نيسان 1963، ص2.

(2) صحيفة الأردن، ع (1633) ،10 أيار 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1643) ، 21 أيار 1950، ص4، صحيفة الجهاد، ع (2994) ، 21 أيار 1963، ص1.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2917) ، 15 كانون ثاني 1963، ص 4.

الحفل، وكان الهدف من الاحتفال تعزيز عمل الجمعيات الخيرية والتعاونية، إذ يتمّ تكريم الجمعيات الخيرية ذات النشاط المميز[1].

يتضح ممّا سبق، أنَّ مدينة عمان شهدت تطوراً في بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان مستهجناً خلال الثلاثينات والأربعينات خروج المرأة كاشفة الرأس، بدأت ملامح المرأة المتحررة تظهر بين نساء مدينة عمان، خاصة بين الفئة المثقفة من بعض زوجات وبنات السياسيين وكبار موظفي الدولة، بالإضافة إلى الناشطات في مؤسسات المجتمع المدني من: أحزاب وجمعيات خيرية، اللواتي اتّخذنَ من المرأة الغربية قدوة اجتماعية، أمثال إملي بشارات[2] وفرزات شركس[3]، وكذلك أخذنا دور القدوة بين بعض نساء المدينة، وبالتأكيد ساهمت هذه النساء في خدمات اجتماعية كبيرة من خلال نشاط الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر، التي ظهرت عام 1949[4]، وجمعية النساء الأردنيات التي تأسست 1945[5].

لقد انحصرت عوامل تغيير نظرة المجتمع نحو المرأة في ثلاثة عوامل، هي:

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (2050) ، 16 تموز 1963، ص2.

(2) إملي بشارات: مواليد السلط عام 1913، درست الحقوق في الكلية الإنجليزية في بيروت، مارست نشاطاً حقوقياً في مدينة عمان، وهي أول امرأة أردنية تحضر جلسات مجلس النواب الأردني كمستمعة عام 1951، وساهمت في تأسيس اتحاد المرأة الأردنية عام 1954، (www.alrai.com) .

(3) فرزات شركس: تلقب أم درويش، إحدىٰ أهم الناشطات في جمعية الهلال الأحمر مطلع الخمسينات، النجار، بين الغزل والعمل، ص106.

(4) الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر: تأسست الجمعية عقب النكبة الفلسطينية في خيمة بجبل الجوفة لتقديم المساعدة للنساء والأطفال، ثم تطوّرت أعمالها بشكل تدريجي، باتجاهين: هما التعليم والصحة. (و.م.و) : مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج/ 18/ 24) ، د.ت.

(5) جمعية النساء الأردنيات: جمعية خيرية تأسست عام 1945 بجهود مجموعة من نساء مدينة عمان الناشطات، بهدف تحسين وضع المرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي الصحي. نفاع، "موقع المرأة في حياة"، عمان، ص114.

1- العامل الاقتصادي، فقد عانت الدولة الأردنية بعد استقلالها من ظروف اقتصادية صعبة، نتيجة الأعباء التي تمثّلت في الزيادة السكانية المفاجئة، وتحمّل تبعات اللجوء الفلسطيني، فكان لا بدّ من مشاركة المرأة للرجل المسؤولية الأسرية؛ لتوفير متطلبات الحياة المادية، وبالتالي وجدت المرأة نفسها بمساواة مع الرجال.

2- أما العامل الأهمّ فتمثّل في تعليم المرأة، فقد رفع قانون التعليم الإلزامي في عام 1952[1] مستوى ثقافة النساء، بالإضافة إلى التعليم خارج البلاد، فدرست بعض النساء في الخارج، فإميلي بشارات على سبيل المثال، درست الحقوق في بيروت، ثم عادت إلى عمان لممارسة نشاطها الاجتماعي والثقافي، وما حملته من ثقافة جديدة لم يعتد عليها أبناء المجتمع، كذلك شجّعت وزارة الصحة دراسة الفتاة لمهنتي التمريض والقبالة، والعمل في المستشفيات، وما تقتضيه هذه المهن من اختلاط بالرجال، بعد أن كانت محصورة في عهد الإمارة بممرضات أجنبيات، خاصة من بريطانيا، عن طريق المستشفى الإنجليزي[2].

3- أمّا عن التجار، فكانوا سبباً في نشر اللباس المتحرر للمرأة في الأسواق[3]، كما لعبت أدوات الإعلام مثل الصحف والإذاعة، دوراً في تغيير ثقافة المرأة، التي سيتمّ الحديث عنها لاحقاً، أمّا عن الأندية فلعبت دوراً مهماً بتأسيس الفرق الرياضية المخصصة للنساء[4].

---

(1) النجار، بين الغزل والعمل، ص107.

(2) المستشفى الإنجليزي: تأسّس عام 1924 من قبل جمعية المرسلين الكنسية البريطانية ليقدّم خدمات صحية لسكان شرقي الأردن. انظر: www.mansaf.org.

(3) البخاري، عمان، ص28- 29.

(4) دائرة شؤون المرأة، المرأة الأردنية، ص94- 96.

ومن الملاحظ أنَّ فئات مجتمع مدينة عمان متنوعة الأصول، فهناك الشركس، والشوام، وأبناء البادية، وأبناء الأرياف، والمهاجرون، واللاجئون، ومع أنَّ مكونات المجتمع قد انصهرت ضمن بوتقة واحدة، إلَّا أنَّ كلّ فئة قد حافظت على عاداتها، بل ونقلتها لمختلف مكونات المدينة، فقد استعرض الشوام عاداتهم في رمضان وأعياد المولد النبوي حتى أصبحت شبه رسمية، مثل احتفال المولد النبوي، وما يتخلّله من فقرات كالإنشاد والزينة وتقديم الضيافة، وبهذا يتضح أنَّ المجتمع قد اتسم بالتعايش والمحبة والسلم الاجتماعي، ومع أنَّ بعض التغيّر في العادات الاجتماعية كانت منافية لقيم جزء واسع من فئات المجتمع، بما يخصّ النساء بالدرجة الأولى، وبقي الاختلاف ضمن إطاره المعقول، وظهر تعاون أفراد المجتمع بشكل جليّ في بعض الأحداث السياسية، والتي تمثّلت في استقبال اللاجئين، بل وقبولهم ضمن مجتمع عمان.

ثالثاً - الخدمات الاجتماعية، وتتضمن عدة محاور من أهمها:

1- الخدمات العامة ومؤسساتها:

لقد عانت مدينة عمان من بطء في التطور بالخدمات العامة، وفي البنية التحتية للمدينة، التي أشرفت عليها بلدية عمان بالدرجة الأولى، وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وشهدت المدينة بين عامي (1946- 1966) تطوراً ملحوظاً في هذه الخدمات، رغم الظروف التي مرّت بها المدينة، وهنا سيتمّ رصد التطور الخدمي للمدينة بشكل مفصّل، مع ربطها ببدايات التطور إبان عهد الإمارة؛ بهدف توضيح أهمّ المرافق والخدمات المتاحة لسكان المدينة، وذلك من خلال إبراز دور المؤسسات الخدمية الآتية:

أ- بلدية عمان (أمانة العاصمة):

صدر أول قانون للبلديات في عام 1925، وبموجب القانون أنيط ببلدية عمان ممارسة صلاحياتها ضمن حدود المدينة[1]، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ حدود المدينة ابتدأت بمساحة قدرها (2) كم2، لتصل عام 1948 إلى مساحة قدرها (30) كم2[2]. وقد جرت عدة تعديلات على الحدود البلدية للمدينة، كان الأول في عام 1949، وأمّا الثاني في عام 1959[3].

مارست بلدية عمان خلال عهد الإمارة، مختلف الأعمال الخدمية في المدينة، فقد اعتنت بشكل عام بالبنية التحتية للمدينة، مثل تمهيد الطرقات، وتأمين مياه الشرب،

---

(1) الشرق العربي، ع (102) ، 4 أيار 1925، ص4.

(2) صالح، مدينة عمان، ص37.

(3) الجريدة الرسمية، ع(983) ، 16 أيار 1949، ص 143-144، للمزيد حول حدود المدينة، الجريدة الرسمية، ع(1420) ، 20 نيسان 1959، ص361-367.

وتنظيم الأسواق، ومتابعة الصحة العامة للمدينة[1]، ويتبيّن من خلال رصد أعمال البلدية خلال هذه المرحلة، تركّز الجهود نحو تأسيس البنية التحتية، إلّا أنَّ مشاريع البنية التحتية الحديثة في مدينة عمان، قد تطوّرت في عقد الخمسينات، ففي عام 1950 اتخذت الحكومة الأردنية قراراً بتحويل بلدية عمان إلى أمانة العاصمة؛ وذلك انسجاماً مع التطور الذي شهدته المدينة، وقد توشّح القرار بالإرادة الملكية السامية بالموافقة على القرار بتاريخ 11تشرين ثاني عام 1950[2].

لقد شكّل الضغط السكاني المفاجئ على الخدمات العامة، التحدّي الأهمّ الموضوع أمام أمانة العاصمة، وقد أدّى نقص التخطيط الشامل للمدينة[3] إلى صعوبة تنظيم الخدمات وتوزيعها بشكل سليم، بالإضافة إلى أنَّ التطور الاقتصادي الذي شهدته المدينة أدّى إلى تعزيز الهجرات الداخلية من مختلف محافظات المملكة إلى السكن في المدينة[4]، فلم تستطع المؤسسات الخدماتية في المدينة من مدارس ومستشفيات وغيرها، استيعاب التزايد السكاني المتسارع.

لقد صدر في عام 1955م قانون حدّد مهام أمانة العاصمة، الذي تمثّل في تخطيط المدينة وإصدار رخص البناء، وتزويد السكان بالمياه، وتنظيم المقابر والملاجئ، واتخاذ أسباب الدفاع المدني، وإدارة أملاك البلدية، وغيرها من الصلاحيات التي بلغ عددها تسعاً وثلاثين صلاحية[5].

---

(1) الشرق العربي، ع (102) ، 4 أيار 1925، ص4.

(2) الكلالدة، طاهر، أمانة العاصمة بين الماضي العريق والمستقبل المشرق، دار اليازوري، عمان، 2008، ص143، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص144.

(3) حمودة، مدينة عمان، ص 120.

(4) حمودة، مدينة عمان، ص 120.

(5) طريف وغنايم، عمان في العهد الهاشمي، ج2، ص461-463، الكلالدة، أمانة العاصمة، ص 69-76.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ بعض المهام التي خوّلت بها أمانة العاصمة، قد أُوكِلت فيها بعد، وخلال مراحل تطور المدينة، إلى بعض الوزارات والمؤسسات الأخرى، خاصة أنَّ إدارة الدولة قد لعبت دوراً محورياً في تطوير الخدمات العامة[1]، وقد تداول على إدارة أمانة العاصمة (بلدية عمان) بين عامي (1946 – 1966) ثلاثة رؤساء، وهم: كمال الجيوسي (1945 – 1948)، وعبد المجيد العدوان (1948)، وهزاع المجالي (1948 – 1949)، ثم صدرت الإرادة الملكية في كانون الأول عام 1950، باستبدال لقب أمين العاصمة بلقب رئيس البلدية، ومنها تسلّم أمانة العاصمة عشر أمناء، وهم: عبد الرحمن خليفة (1950 – 1952)، وصدقي القاسم (1952)، وفرحان شبيلات (1952)، وسليمان السكر (1953 – 1954)، وعمر مطر (1955 – 1957)، وضيف الله الحمود (1957 – 1960)، وحسني سيدو الكردي (1960 – 1962)، وبشير الشريقي (1962 – 1963)، وأحمد فوزي (1964 – 1966)[2].

ويتضح من خلال استعراض الأمناء العامين، أنَّ معظمهم تكلّفوا العديد من الأدوار السياسية، بعد إعفائهم من مهام الأمانة، وهنا سنعرض أبرز المهام التي تولتها أمانة العاصمة، ومنها:

---

(1) الكلالدة، أمانة العاصمة، ص 69، عبابسة، مريم، البلديات ورهان الحكم الإقليمي المحلي، بحث منشور ضمن كتاب أطلس الأردن - التاريخ الأرض والمجتمع، تحرير مريم عبابسة وآخرون.

NSTITUT FRANÇASI DU PROCHE–ORIENT،BEYROUTH, LIBNAN, 2013, p380.

(2) العابدي، عمان، ص145 – 146.

الطرقات وإدارة السيــر

تولّت أمانة العاصمة مهامها في تخطيط الطرقات التي تربط بين أحياء المدينة[1]، بالإضافة إلى الطرقات الرئيسة المؤدية إلى أسواق المدينة ومختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة داخل المدينة، كالمدارس، والمعاهد، والمستشفيات، وغيرها، إذ ربطت المدينة بشبكة من الطرق؛ استجابةً لمطالب المواطنين[2]، ومن الملاحظ أنَّ أمانة العاصمة من بدايات الخمسينات ركّزت جهودها في توسيع الطرقات[3]؛ استجابةً للتطور السكاني، ففي تموز عام 1950، باشرت الأمانة هدم عمارة الجزيرة وسط البلد لتوسيع الشارع العام[4]، وفي شهر حزيران من العام نفسه وضعت مخطّطاً لتوسيع الشارع العام في حي القبرطاي[5]، وخصّصت مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار لتوسيع الطريق الرئيس في منطقة المحطة[6].

نتج عن توسع الطرقات في المدينة تكاليف إضافية، تحمّلت أعباءها أمانة العاصمة، فاضطرّت لاستملاك أراضٍ وتعويض ملّاكها[7]، وقد نتج عن توسع شارع الهاشمي هدم المباني المحيطة به[8]، كما تمّ تعبيد الشوارع بخلطات إسفلتية[9]،

---

(1) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 11 نيسان 1966، قرار (279) .

(2) صحيفة الأردن، ع (1548) ، 26 كانون ثاني 1950، ص4.

(3) صحيفة الأردن، ع (1694) ، 22 تموز 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1677) ، 30 حزيران 1950، ص2.

(5) حي القبرطاي: يقع أسفل جبل القلعة في الاتجاه الجنوب الغربي للجامع الحسيني، ويعود في اسمه إلى عشيرة القبرطاي من قبيلة الآبوخ الشركسية، وعمرت هذا الحيّ عام 1978. الكردي، عمان المدينة والمحافظة، ص19.

(6) صحيفة الأردن، ع (1681) ، 5 تموز 1950، ص2.

(7) صحيفة الأردن، ع (1691) ، 16 تموز 1950، ص2.

(8) صحيفة الأردن، ع (178) ، 13 تشرين ثاني 1950، ص2.

(9) صحيفة الجزيرة، ع (1724) ،11 تشرين ثاني 1951، ص1، النجار، بين الغزل والعمل، ص16.

وتبيّن سجلات أمانة العاصمة أسباب توسع الطرقات، التي تمثّلت في الاستجابة للكثافة السكانية التي شهدتها المدينة في مختلف أحيائها، مثل: جبل عمان، وجبل القلعة، وجبل التاج، والمحطة[1].

ومن أهمّ الطرق التي شهدت أزمات سير متكررة، شارع المحطة الرئيس، الذي شكّل شرياناً مهماً للمدينة، وقد اضطرّت الأمانة لحلّ هذه المشكلة بفتح طريق موازٍ لهذا الشارع، الذي يربط بين عين غزال وجسر رغدان[2]، وتشير السجلات إلى أنَّ مشاريع فتح وتعبيد الطرق، كانت تتمّ من خلال طرح عطاءات في الصحف اليومية[3]، واتخذت لجنة التسمية في الأمانة أسماء لهذه الطرق، ومنها أسماء شهداء الوطن، والشخصيات التي قدّمت خدمات مهمة للوطن[4].

ومن المشاريع التي اتخذتها أمانة العاصمة، إنشاء أرصفة محيطة بالطرقات العامة[5]، ونظراً للتضاريس الجبلية لمدينة عمان، فقد تمّ إنشاء العديد من الأدراج [6]؛ بهدف ربط مختلف الأحياء بالأسواق والطرق أو الشوارع الرئيسة، كذلك باشرت أمانة العاصمة بتدشين مشاريع مواقف للسيارات والحافلات العمومية، ففي عام 1950 أنشأت الأمانة مواقف ألحقت بالطرق، إلا أنَّ أمانة العاصمة عملت على تنظيم مواقف السيارات؛ للمساهمة في حلّ مشكلة الازدحام المتكرر، فأُقيم في عام

(1) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144–751 لعام 1962)، بتاريخ 21/ 3/ 1962، قرار (159–164)، سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 1 أيار 1962، قرار (274-277).

(2) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 9 آذار 1966، قرار (183).

(3) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 19665/ 9/ 1966)، بتاريخ 9 آذار 1966، قرار (183).

(4) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 6 نيسان 1966 قرار (268).

(5) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962) بتاريخ 22/ أيار / 1962، قرار(311-312).

(6) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962) بتاريخ 25 آذار 1962، قرار(176).

1966 أكبر موقف للسيارات في حيّ الشابسوغ، بتمويل من بنك القاهرة عمان[1]، وقد استفاد البنك من واردات المشروع[2]، وأظهرت الصحف مشكلة اصطفاف السيارات على جوانب الطرقات، ممّا شكّل مصدر إزعاج لمستخدمي الطريق، وإعاقة حركة السير، فكان مشروع موقف السيارات حلاً لهذه المشكلة، كما واجهت أمانة العاصمة هذه المشكلة بتنبيه المواطنين بوضع لوحات لتحديد أماكن وقوف السيارات[3].

ولقد أُنيط بلجنة تـمّ تشكيلها في 20 حزيران عام 1966 برئاسة محافظ العاصمة وعضوية قائد شرطة العاصمة، ومدير مصلحة السير، ووكيل وزارة المواصلات، مسؤولية إدارة حركة السير داخل مدينة عمان بالتنسيق مع أمانة العاصمة[4]، وتمثّلت مهامها في تنظيم حركة المواصلات بين الأحياء، بالإضافة إلى تحديد مواقف السيارات، وتأمين باصات نقل بين الأحياء لخدمة المواطنين[5]، وقد واجهت لجنة إدارة السير مشكلة انتشار حوادث السير في المدينة[6]، إذ تشير بيانات دائرة

(1) بنك القاهرة عمان: بدأ البنك أعماله في 10 أيار عام 1956؛ ليكون فرعاً لبنك القاهرة الإقليمي، وفي عام 1960 تمّ تأسيس بنك القاهرة عمان، بشكل مشترك بين إدارة بنك القاهرة الإقليمي وشركاء في الأردن، أبرزهم رجل الأعمال المصرفي حيدر شكري، للمزيد انظر: المالكي، عبد الله عبد المجيد، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، ج2، مطبعة الدستور، الأردن، 1997، ص237.

(2) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار(496)، صحيفة الأردن، ع (1599)، 29 آذار 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1654)، 3 حزيران 1950، ص2، صحيفة الجهاد، ع (3556)، 22 تموز 1963، ص2.

(3) صحيفة الأردن، ع (1754)، 4 تشرين أول 1950، ص2.

(4) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار (49)، صحيفة الأردن، ع (1568)، 21 شباط 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1599)، 29 آذار 1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1568)، 21 شباط 1950، ص2.

(6) صحيفة الأردن، ع (1587)، 15 آذار1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1786)، 10 تشرين ثاني 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (5445)، 22 كانون ثاني 1963، ص1 .

الإحصاءات العامة إلى بعض المناطق التي تكررت منها حوادث السير، ومن أهمّها حادث في عام 1951 شارع الملك فيصل [1]، فقد تمّ التشديد على مراقبة الطرق من خلال رقباء السير والدوريات العاملة ليلاً ونهاراً[2]، بالإضافة إلى إطلاق العديد من الحملات الأمنية لمتابعة تراخيص السيارات، والتأكد من سلامتها في استخدام الطريق[3]، واتخذ وزير الداخلية حسين بن ناصر بتاريخ 21 تموز1963 قراراً بمنع دخول السيارات الكبيرة والمخصصة للشحن من دخول مدينة عمان؛ للحد من حوادث الطرق، وتشديد الرقابة على سرعة السيارات[4].

وابتداءً من عام 1950 صدر قانون باعتماد لوحات السيارات حسب الغاية من ترخيصها، فخُصّص اللون الأحمر لسيارات الحكومة، واللون الأبيض للسيارات الخصوصية، واللون الأخضر لسيارات العمومي[5]، ومنذ عام 1966 نفّذت أمانة العاصمة مشروعاً لتنظيم حركة السير بالاستعانة بخبراء من ألمانيا[6].

شبكة الميــاه

أمّا شبكة الميــاه، فمنذ عام 1946 واجهت بلدية عمان مشكلة ضعف شبكة المياه، إذ أشارت مجلة (الرائد) إلى ظاهرة شكاوي المواطنين المتكررة من أزمة المياه، نتيجة ضعف ضخ المياه إلى مرتفعات المدينة الجبلية، وعدم توزيع المياه بشكل

(1) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 1951، بيان (37) -ب ، ص48.

(2) صحيفة الأردن، ع (1786) ،10 تشرين ثاني 1950، ص2.

(3) صحيفة الأردن، ع (1587) ، 15 آذار 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (5441) ، 22 كانون ثاني 1963، ص1.

(5) صحيفة الأردن، ع (1681) ، 5 تموز 1950، ص2، الجريدة الرسمية، ع (1033) ، 2 أيلول 1950، ص470.

(6) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار(495) .

منتظم، خاصة مع التطور السكاني المتنامي للمدينة[1]، وبسبب ذلك عملت بلدية عمان على عدة مشاريع لتطوير شبكة المياه، إذ أقدمت في عام 1946 على شراء محركين ومضختين للمياه من بريطانيا، بالإضافة إلى شبكة من الأنابيب، وقد أنشأت خزاناً عمومياً في جبل وادي السرور[2] جنوبي سيل عمان، بقدرة استيعابية قدرها ألف متر مكعب، ممّا ساهم في مدّ المساكن الجبلية في المدينة بالمياه[3]، بالإضافة إلى إيصال شبكة مياه لمحطة عمان، ابتداء من عام 1946، حيث كان سكان المنطقة قبل ذلك يجلبون المياه بواسطة السقا[4].

وأنجزت أمانة العاصمة عدة مشاريع بهدف تحسين شبكة المياه، ففي عام 1950 واستجابة للضغط السكاني في المدينة، استوردت الأمانة محرك مياه إضافي لتزويد مختلف أحياء المدينة بالمياه[5]، كما أشرفت وزارة الصحة على نوعية المياه وصلاحيتها للمواطنين؛ لتفادي انتشار الأمراض والأوبئة[6]، وفي عام 1953 قامت الأمانة بشراء الأراضي المجاورة لمحطة المياه في رأس العين؛ بهدف صيانتها وحماية المياه من أيّ مصدر تلوث، وذلك بتكلفة مقدارها مليون ومائتا ألف دينار[7]، ومنذ عام 1955 افتتحت الأمانة خط مياه جديد للمدينة من وادي السرور باتجاهين: الأول إلى جبل

---

(1) مجلة الرائد، ع (2) ، 23 حزيران 1946، ص5.

(2) وادي السرور: منطقة تقع جنوبي سيل عمان، وأخذت الاسم نسبة للشيخ عبد الرحمن سرور أحد أقدم سكانها في عام 1902. رشيد، الحياة الشعبية، ص53 .

(3) مجلة الرائد، ع (2) ، 23 حزيران 1946، ص5.

(4) السقّا: هو شخص ينقل المياه للسكان من السيل والينابيع مقابل أجر متفق عليه. كاتبي، محطة عمان، ص184، كاتبي، محطة عمان، ص184، موسوعة عمان، العرموطي، ج3، ص242-243.

(5) صحيفة الأردن، ع (1708) ، 8 آب 1950، ص2.

(6) وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص40، موسوعة عمان، العرموطي، ج1، ص103.

(7) صحيفة الجزيرة، ع (2191) ، 5 آب 1953، ص4.

عمان، والثاني إلى جبل اللويبدة، وقُدّرت حاجة المدينة للمياه في عام 1955 بثمانية آلاف متر مكعب يومياً[1].

وشكّلت مياه سيل عمان ومياه الآبار الارتوازية بعمق مئة وعشرين متراً، المصادر الرئيسة لتزويد مدينة عمان بالمياه، وبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية من المياه في المدينة، ما يقارب ألف متر مكعب في الساعة، إلّا أنَّ هذه الآبار لم تعد قادرة على سدّ حاجة السكان من المياه، ابتداءً من مطلع الستينات[2].

وبدأت أمانة العاصمة منذ عهد أمين العاصمة بشير الشريقي عام 1962 التخطيط بشكل فعلي لمشاريع كبرى؛ لوضع حدّ نهائي لمشكلة المياه في المدينة، إذ تمّ التنسيق مع مؤسسة الإنماء الدولي لتمويل مشروع مياه عمان الكبير[3]، وقد تمّ تنفيذ المشروع على عدة مراحل، اشتملت المرحلة الأولى من المشروع على إنشاء شبكة مياه رئيسة، بالإضافة لشبكة تجمع مياه الأمطار بتكلفة مقدارها مليون وستمئة ألف دينار[4]، وقد أنجزت هذه المرحلة في صيف عام 1965، ليبدأ ضخ المياه إلى أحياء المدينة كاملة[5].

---

(1) صحيفة الدفاع، ع (5908) ، 21 تموز 1955، ص4.

(2) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص155.

(3) مؤسسة الإنماء الدولية: مؤسسة دولية تقدّم منح تنموية للدول النامية، وتحصل على دعم الدول المتقدمة، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد انظر: المعهد العربي للدراسات والعلوم المالية والمصرفية، القيود الجديدة على مؤسسة الإنماء الدولية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد (3) ، ع (4) ، الأردن، 1995، ص42، سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962) ، بتاريخ 3 آذار 1962، قرار (147) ، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص157.

(4) صحيفة الأردن،ع (6164) ، 2 تموز 1965، ص2، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص153-154.

(5) صحيفة الأردن ،ع (6164) ، 2 تموز 1965، ص2.

وبدأت المرحلة الثانية من مشرع مياه عمان الكبير في عهد أمين العاصمة أحمد فوزي عام 1966، بالتنسيق مع البنك الدولي لتمويل هذه المرحلة، إذ أشرف على المشروع ثلاثة خبراء من البنك الدولي، إلى جانب أمانة العاصمة، وبلغ اقتراض الحكومة الأردنية لتغطية نفقات أعمال المرحلة مليون دينار[1]، وقد زوّدت آبار عين غزال مدينة عمان بالمياه بنسبة 70% من حاجاتها، فيما زوّدت آبار رأس العين المدينة 15% من حاجتها، وتمّ جلب 15% أخرى من حاجة المدينة للمياه من وادي السير[2].

شبكة الصرف الصحي (المجاري)

افتقرت مدينة عمان قبل عام 1962 لشبكة صرف صحي؛ للتخلص من مياه المجاري، فكان سكان المدينة ينشئون الحفر الامتصاصية بالقرب من منازلهم، ممّا أدّى إلى تلوث المياه الجوفية للمدينة، بالإضافة للمساهمة في انتشار الأمراض والأوبئة، الأمر الذي يعرّض صحة المواطنين للخطر[3]، ومنذ عام 1962 بدأت أمانة العاصمة التخطيط لإنشاء شبكة صرف صحي للحدّ من مشاكل التلوث، إذ تمّ طرح عطاء لإنشاء شبكة رئيسة للمجاري ومجمع للتصفية[4]، واستعانت بخبراء دوليين لوضع مخططات المشروع، إذ عرض الخبراء مخططاتهم على قسم الشؤون البلدية والقروية في وزارة الداخلية في بداية عام 1963[5]، وتكوّنت مخططات

(1) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار(197) .

(2) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 155.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2003) ، 30 أيار 1963، ص2، العابدي، عمان، ص152.

(4) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962) بتاريخ 20 آب 1962، قرار (517) .

(5) صحيفة الجهاد، ع (2945) ، 3 كانون ثاني 1963، ص2، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص152.

المشروع من ثمانية وعشرين عطاء، بإشراف من الشركة السويدية الهندسية للاستشارات[1].

بدأت أعمال إنشاء الشبكة الرئيسة في مدينة عمان من منتصف عام 1964[2]، إذ قامت هذه الشبكة بنقل المجاري من المنازل بواسطة خطوط فرعية إلى مجمع التصفية، الذي يفرزها بدوره إلى أسمدة جافة للمزروعات ومياه صالحة للري، بالإضافة إلى غاز الميثان الذي تمّت الاستفادة منه في تشغيل أجهزة التسخين والأجهزة التابعة للمشروع[3]، وقد حدّد قانون المجاري العامة في منطقة أمانة العاصمة عام 1965[4]، وموّل المشروع بفرض ضريبة خاصة على الأملاك داخل المدينة، سُمّي قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل البلديات، والذي فرض مساهمة سنوية قدرها 3% من الإيجار الصافي لمدة عشرين عاماً[5]، وتمّ تنفيذ جزء كبير من مشروع شبكة الصرف الصحي في عام 1966[6].

شبكة الكهرباء

قام مجموعة من أبناء مدينة عمان ابتداءً من عام 1938، وبرئاسة محمد علي بدير، بتأسيس شركة الكهرباء الأردنية المساهمة، وبدأت أعمالها في إنتاج الكهرباء بمحرك قوته سبعون حصاناً في منطقة رأس العين، وأنجزت هذه الشركة آنذاك مشروع إنارة

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (2955) ، 9 نيسان 1963، ص2، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص152.

(2) صحيفة الجهاد،ع (3358) ، 27 تموز 1964، ص2.

(3) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 153-154.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1818) ، 18 كانون ثاني 1965، ص 883-884.

(5) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 153-154.

(6) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 6 حزيران 1996، قرار (456) .

الطرقات الرئيسة في مدينة عمان، بالشراكة مع بلدية عمان، وبهذا بدأ تحولهم في المدينة باستبدال مصابيح الكاز المستخدمة للإنارة إلى مصابيح كهربائية[1].

بدأت شركة الكهرباء بالتوسع في خدماتها ضمن حدود مدينة عمان، فمنذ عام 1946 فكّرت الحكومة الأردنية في تبنّي مشروع الطاقة الكهربائية، فأصدرت الامتياز الأول لشركة الكهرباء في بداية عام 1947 باتفاق بين الحكومة الأردنية وإدارة الشركة؛ لإنتاج الطاقة الكهربائية برأسمال يقدّر بمئتي ألف جنيه فلسطيني، تتحمّله الحكومة، واستعانت الشركة بمهندس أجنبي الجنسية[2].

طوّرت شركة الكهرباء أعمالها ضمن حدود مدينة عمان، ابتداء من عام 1948، وقدّر استهلاك سكان المدينة بحوالي ألف كيلو واط يومياً، وبالشراكة مع مجلس بلدية عمان، فقد توسّعت أعمال مشروع إنارة المدينة ليبلغ عدد المصابيح المنارة خمسمئة مصباح، بتكلفة أربعة آلاف جنيه من موازنة بلدية عمان، وبدعم من الحكومة الأردنية[3].

واكبت أعمال شركة الكهرباء الأردنية الكثافة السكانية المفاجئة في مدينة عمان، بين عامي (1948-1951)، فرفعت إنتاجها من الطاقة الكهربائية إلى (3.557.000 كيلو واط) في الساعة، وبلغ عدد المشتركين في عام 1951 ثلاثة آلاف وثمانيمئة وثمانية وخمسين مشتركاً، وشكّلت محطة رأس العين الفرع الرئيس للشركة، بالإضافة

(8) شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة، خمسون عاماً من البناء (1938-1988) ، عمان، ط1، 1988، ص 14، 30- 31، موسوعة عمان، العرموطي، ج3، ص30.

(2) صحيفة الأردن، ع (1554) ، 2 شباط 1950، ص1-4، الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً في البناء، ص51، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص163.

(3) مذاكرات مجلس النواب، الجلسة الحادية والعشرين، 15 شباط 1948، ص 178-179، الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء، ص70.

لفرعين أحدهما في جبل عمان، والآخر في جبل اللويبدة، وبلغ عدد محطات تحويل الكهرباء خمسة عشر محطة، وبذلك فقد امتدّت شبكة الكهرباء إلى أحياء جبل القلعة وجبل عمان، وجبل اللويبدة، وجبل التاج الغربي، وطريق أم الرمم، ومنطقة سيل عمان، وأنشأت الشركة خطاً كهربائياً بضغط عالٍ في منطقة المحطة، التي تُعتبر من المناطق الحيوية في المدينة(1).

لقد ساهمت شركة الكهرباء الأردنية بالنهوض في المشاريع الاقتصادية القائمة ضمن حدود خدماتها في عام 1952، وذلك بإجراء تخفيض على تعرفة الكهرباء، والحدّ من قيود ساعات العمل للمشتركين، وبهذا بلغ عدد المصانع والمعامل المستندة في إنتاجها على الطاقة الكهربائية (293) مصنعاً ومعملاً، وبهذا ساهمت هذه الإجراءات في تطوير الإنتاج الصناعي في مدينة عمان في الخمسينات(2).

وتبنّت شركة الكهرباء في عام 1953، دراسة لتطوير إنتاجها والارتقاء في خدماتها بوساطة شركة بريطانية، وخلصت توصيات هذه الدراسة إلى ضرورة إنشاء مرجل بخاري بقدرة (2000 كيلوواط)، وبالتالي استمرّت أعمال شركة الكهرباء بالتطور بشكل تدريجي، ليرتفع عدد المشتركين في عام 1962إلى (24،869) مشتركاً، ويبلغ إنتاج الوحدات المولدة (30،267،060) كيلو واط في الساعة(3).

(1) صحيفة الأردن، ع (1557) 5 شباط 1950، ص1، الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء ، ص71-76، 80-81.

(2) الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء، ص77.

(3) الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء ، ص78، 97-98.

وسعى مجلس الأعمار الأردني[1] إلى إجراء دراسة فنية تهدف إلى تطوير الصناعات الكهربائية في المملكة؛ لتمتدَّ أعمال الطاقة الكهربائية إلى مدينة الزرقاء، وبذلك حصلت شركة الكهرباء على امتياز جديد من الحكومة الأردنية، بتاريخ 27 تشرين الأول عام 1962[2].

وتوسّعت أعمال مشروع إنارة مدينة عمان في عام 1958 بالشراكة بين أمانة العاصمة وشركة الكهرباء، فاستبدلت مصابيح الإنارة بقوة أربعين واط إلى مصابيح بقدرة ثمانين واط، إذ شملت جميع أحياء مدينة عمان، وبشكل تدريجي، واستمرّ العمل على هذا المشروع لفترات لاحقة ما بعد عام 1966[3].

الحدائق والمتنزهات

بادرت أمانة العاصمة منذ مطلع الستينات، إلى إنشاء العديد من الحدائق العامة في مختلف أحياء المدينة؛ لتشكّل متنفساً للسكان، وقد استعانت بخبراء دوليين لتصميم الحدائق، بالإضافة للعناية بتجميل الطرقات العامة في المدينة، واستوردت أشجار الزينة من أهمّ مشاتل إيطاليا، بالتعاون مع وزارة الزراعة[4].

---

(1) مجلس الإعمار: مجلس تأسّس عام 1957، ويناط برئيس الوزراء وعضوية ممثلين من بعض الوزارات، ويكون مسؤولاً عن التخطيط لسياسة الإنماء الاقتصادي في الأردن، للمزيد انظر: الجريدة الرسمية، ع (1339) ، 1 تموز 1957، ص584-587.

(2) الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء، ص101.

(3) صحيفة الجهاد، ع (9365) ، 9 تشرين ثاني 1966، ص2، صحيفة الجهاد، ع (3965) ، 18 حزيران 1966، ص3، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص159.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، رقم (16/ 2/ 2/ 205) ، 3 كانون ثاني 1965، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص161 .

ومن أهمّ أحياء المدينة التي أنشئت فيها حدائق عامة، حي جبل التاج، الذي قدّرت مساحة حديقته بسبعة وستين دونماً، وحديقة عين غزال بمساحة اثنين وعشرين دونماً، وحديقة غرناطة في حي الشميساني بمساحة عشرين دونماً، وحديقة المتنبي في حي اللويبدة بمساحة عشرين دونماً، وحديقة رأس العين بمساحة عشرة دونمات، بالإضافة إلى حديقة جبل القلعة بالقرب من المتحف الأثري[1].

وأشرفت أمانة العاصمة بشكل دائم على هذه الحدائق، عن طريق قسم الحدائق العامة برئاسة مهندس مختص[2]، ومن إجراءات العناية بالحدائق بناء سور حول هذه الحدائق لحمايتها[3]، وتشير سجلات أمانة العاصمة إلى إحاطة الحدائق بدرابزين، وبناء نوافير مياه لهذه الحدائق[4].

واحتوت مدينة عمّان على مشتل مختص للعناية ببذور وأشتال الزينة، التي استوردت من إيطاليا، حيث يقع المشتل في عين غزال، تحت إشراف أمانة العاصمة ووزارة الزراعة، ويزوّد المشتل مختلف بلديات المملكة بالنباتات والأشجار المحلية والمستوردة[5]، ويتبيّن من قرارات مجلس أمانة العاصمة مدى الاهتمام بهذا الجانب، ففي حزيران عام 1966، تمّ تزويد قرية الجبيهة بأشجار الزينة لزراعتها على جوانب الطرقات العامة[6].

---

(1) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 17 أيلول 1962، قرار (594)، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص161.

(2) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9-1966)، بتاريخ 27 حزيران 1966، قرار(499).

(3) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 29 آب 1966، قرار(642).

(4) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار(458).
سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 11 تموز 166، قرار (517).

(5) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 27 حزيران 1966، قرار(499).

(6) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 4 حزيران 1966، قرار(264).

البريد والهاتف

بدأت الخدمات البريدية في مدينة عمّان أعمالها، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، وذلك بمركز البريد الأردني، الذي عمل على نقل البريد بواسطة العربات داخل المدينة، ونقل البريد إلى خارج البلاد بواسطة القطار إلى حيفا، ومنها إلى دول عالمية عديدة، وابتداء من عام 1926 نقل البريد إلى سوريا، وفي عام 1932إلى العراق، وفي عام 1939 إلى القدس، حيث ابتدأ نقل البريد في هذا العام بالسيارات[1].

وتطورت أعمال البريد بشكل واضح، ابتداءً من عام 1947، إذ انضمت الأردن إلى اتحاد البريد الدولي، وفي عام 1950 ظهرت أول وزارة للبرق والبريد، في حكومة سعيد المفتي الأولى (1950)، وأوكلت مهامها إلى انسطاسيا حنانيا[2].

ساهم البريد الأردني في تطور حياة المجتمع، إذ سهّل المعاملات المختلفة، واستفادت التجّار من أعمال البريد داخل المدينة وخارجها؛ لتمكّنهم من التواصل مع التجارة الخارجية بكل يسر وسهولة، وكان في مدينة عمان حتى عام 1950مركزان للبريد، أحدهما في جبل عمان[3]، والآخر في المحطة[4]، وتشير بعض المصادر إلى

---

(1) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص 124، أبو دية، سعد، البيئة السياسية وتطور أعمال البريد، في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1993، ص12.

(2) انسطاسيا حنانيا: ولد في القدس عام 1903 من عائلة مسيحية، وانتخب عضواً في بلدية القدس عام 1934، انتقل إلى عمان واستقر بها بعد وحدة الضفتين، كُلف باثنتي عشرة حقيبة وزارية، منها وزارة البرق والبريد 1950، ووزارة الإنشاء والتعمير (1950 – 1951)، ووزارة التجارة (1953-1954)، ثم عضواً في مجلس الأعيان بين عامي (1967 – 1983). موقع سرايا الإخباري: (www.sarayanews.com)؛ أبو دية، أعمال البريد، ص31.

(3) أبو دية، أعمال البريد، ص15.

(4) صحيفة الأردن، ع (1643)، 21 أيار 1950، ص2.

وجود اثنين وتسعين بالمئة من صناديق البريد في مدينة عمان على مستوى المملكة[1]، إذ كانت الصناديق تؤجر للمواطنين لحفظ رسائلهم[2].

وتطوّرت الخدمات البريدية في مدينة عمان بشكل كبير ابتداءً من عام 1954، فقد تأسّس اتحاد البريد العربي في ذلك العام، وانتشرت الخدمات البريدية بشكل أكبر، ولكنَّ البريد شهد بين عامي (1955-1959) تراجعاً ملحوظاً في خدمات البريد، لينشط في أعماله في عام 1961، ونشط كذلك النقل بالبريد الجويّ، كما انتشرت فروع البريد على مستوى المملكة، ابتداءً من عام 1962، فكان عددها مئة وستة فروع، لترتفع إلى مئة وأربعة وستين فرع بريد في العام نفسه[3].

أما عن الخدمات الهاتفية، فبدأ دخولها في المدينة عام 1945، إذ أقدمت الحكومة الأردنية على إدخال مقسم هاتفي نصف آلي[4]، ومنذ عام 1946 قامت الحكومة بتطوير الشبكة الهاتفية بشراء جهاز (الكارير) من الجيش البريطاني، ووصل عدد المسالك الهاتفية في مدينة عمان أربعة مسالك بتكلفة ألف جنيه فلسطيني، حيث كانت المكالمات الهاتفية تتمّ داخل الأردن وخارجها من خلال المكالمات الدولية، عبر هذه الخطوط الهاتفية الجديدة[5].

وابتداءً من عام 1949، اعتُمِدت مدينة عمّان مركزًا للاتصالات السلكية واللاسلكية في الشرق العربي، في لجنة المواصلات في جامعة الدول العربية[6]، إذ

---

(1) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص 158.

(2) صحيفة الأردن، ع (1705) ،4 آب 1950، ص 2.

(3) أبو دية، أعمال البريد، ص 32-33.

(4) مجلة الرائد، ع (4) ، 20 تموز 1945، ص4.

(5) كاتبي، محطة عمان، ص201، مجلة الرائد، ع (27) ، 28 تموز 1946، ص15.

(6) صحيفة الجزيرة، ع (1349) ، 8 آذار 1949، ص2.

انضمّت الأردن لاتحاد البريد الدولي[1]، كما صدر في عام 1949 قانون الهاتف، ونصّ على استيفاء رسوم المكالمات حسب مسافة المكالمة[2]. وفي عام 1950 خصصت دائرة البرق والبريد ثلاثة آلاف جنيه فلسطيني لربط عدد من المناطق بالمكالمات الهاتفية مع مدينة عمان[3]، وتمَّ البدء بالعمل في منطقة المحطة؛ لربطها مع مركز المدينة بواسطة مئة خط، امتدّت تحت الأرض، وقدّرت تكلفة المشروع بسبعة آلاف جنيه فلسطيني[4].

وعمّمت دائرة البرق والبريد منذ عام 1950 أجهزة الهاتف على العديد من الدوائر الحكومية، إذ قامت بشراء ثلاثمئة هاتف من الشركات السورية في دمشق، بتكلفة مقدارها ستة جنيهات للجهاز الواحد[5]، واستمرّ تطوير الخدمات الهاتفية في مدينة عمان خاصة، والمملكة عامة مع الخارج، فاستعانت وزارة المواصلات والبرق بخبير فنيّ مصريّ؛ وذلك من أجل مشروع ربط الدول العربية مع مصر، عن طريق العقبة؛ بهدف تسهيل الاتصالات بين الدول العربية، وكذلك للاتصال مع أوروبا عن طريق أنطاليا، وسمّي هذا المشروع (مشروع ارتباط حوض البحر المتوسط)، وابتدأ العمل فعلياً بهذا المشروع منذ عام 1950[6].

ونظراً لتطور الخدمات الهاتفية في مدينة عمان، فقد أقبل المواطنون على تقديم طلبات الاشتراك بالمقاسم الهاتفية بشكل تدريجي، ولاستيعاب إقبال المواطنين على الخدمة الهاتفية، استوردت الحكومة الأردنية مقاسم هاتفية من الشركة السورية

---

(1) أبو دية، أعمال البريد، ص31.

(2) الجريدة الرسمية، ع (9960)، 16 أيلول 1949، ص283.

(3) صحيفة الأردن، ع (1704)، 3 آب 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1710)، 10 آب 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1739)، 13 آب 1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1690)، 15 تموز 195، ص2.

(6) صحيفة الأردن، ع (1626)، 2 أيار 1950، ص2.

المتحدة[1]، ومن شركة تلفوني في لندن بقيمة (2137) جنيه إسترليني؛ لتوزيعها على المواطنين حسب المتقدمين بطلبات الاشتراك[2].

واستمرّت وزارة المواصلات والبرق والبريد بتطوير الخدمات الهاتفية؛ حيث بدأت في عام 1957 بتنفيذ مشروع خطوط الهاتف الآلي في جميع أحياء مدينة عمان، وبوشر العمل بالمرحلة الأولى في جبل عمان بالقرب من قصر زهران، وقدّرت تكلفة المشروع بأربعمئة وخمسين ألف دينار[3].

وظهر تطور واضح في خدمة الهاتف الآلي منذ عام 1963، إذ أنشئت في عمّان أقوى محطة للاتصالات اللاسلكية في الشرق الأوسط، بطاقةٍ بلغت ثلاثين كيلو واط في الساعة، واستمرّ العمل على هذه الشبكة ثلاثة أعوام، بتكلفة قدّرت بثلاثة آلاف دينار، إذ عملت الشبكة على تأمين الإرسال والاستقبال للمكالمات الهاتفية، ونقل الصور اللاسلكية فيما بين الأردن والعالم الخارجي[4].

وقامت وزارة المواصلات والبرق والبريد في منتصف عام 1963، بتنفيذ عدة أعمال، منها مقسم محطة الاتصال الآلي بسعة ألف رقم، بالإضافة إلى بدء تمديد شبكة الخطوط الهاتفية التابعة للمقسم[5]، وحدّدت أسعار المكالمات الهاتفية حسب مساحة الإرسال، وذلك ابتداء من مساحة عشرة كيلو متر مربع بتكلفة عشرين فلساً، واستمرّت زيادة تسعير المكالمات تصاعدياً، فبلغ سعر المكالمة بمساحة خمسين

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1654) ، 2 حزيران1950، ص2.

(2) صحيفة الجزيرة، ع (1504) ، 2 شباط 1951، ص4.

(3) صحيفة الدفاع،ع (6579) ، 24 أيلول 1957، ص2.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3156) ، 2 تشرين ثاني 1963، ص2، أبودية، أعمال البريد، ص33.

(5) صحيفة الجهاد، ع (3022) ، 1 حزيران 1963، ص2.

كيلومتراً ثمانين فلساً، وقُسِّمت المملكة إلى مناطق هاتفية، إذ اعتبر مركز مدينة عمان (وسط البلد)، وجبل عمان، والمحطة، منطقة هاتفية واحدة[1].

وعلى العموم فقد استمرّ إقبال المواطنين على الخدمات الهاتفية بشكل تصاعدي، إذ تُشير الوثائق إلى أنَّ عدد طلبات الاشتراك بلغت خمسة آلاف طلب في عام 1965، ممّا دعا الحكومة إلى توسيع الشبكات الهاتفية لتغطية حاجة المواطنين المتنامية[2].

يلاحظ مما سبق أنَّ هناك تطوراً ملموساً في الخدمات المقدمة لسكان مدينة عمان منذ عام 1946، فقد عملت الحكومة على الارتقاء بمستوى خدمة المواصلات داخل المدينة، ممّا أسهم في دفع عجلة الاقتصاد؛ لما للمواصلات من دور مهمّ في تسهيل حركة المواطنين، ولتجارتهم ووظائفهم الحكومية والخاصة، وبالتالي فقد أنشأت أمانة العاصمة الطرقات المعبدة، الرئيسة منها والفرعية، وقد شهدت المدينة ارتفاع مستوى استخدام المواصلات، ممّا نتج عنه بعض الحوادث التي تسبّبت بالأضرار المادية والبشرية، فكان لا بدّ من ضبط حركة المواصلات من خلال إدارة السير التابعة لجهاز الأمن العام، والتي طبّقت القوانين لتحقيق هذه الغاية، وكذلك قامت الحكومة بتأسيس البنية التحتية للاتصالات البريدية والهاتفية، وتوسيع قاعدتها؛ لتشمل معظم أحياء المدينة بشكل تدريجيّ.

ومن الملاحظ أنَّ عقد الستينات شهد إقبالاً واهتماماً من قبل المواطنين على هذه الخدامات؛ لما لها من دور في سرعة الاتصال والتواصل، فكان من إيجابياتها مرونة حركة التجارة، فأقبل التجّار أكثر من غيرهم، على استخدام وسائل الاتصال مع خارج البلاد.

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (3260)، 9 شباط 1964، ص2.

(2) (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 1/ 18/ 142)، 8/ حزيران / 1965.

وبدأت مشاريع ضخّ المياه بشكل ملحوظ بين عامي (1946-1960)، لتشملَ أحياء مدينة عمان مترامية الأطراف، التي كانت حدودها تتّسع بشكل مستمرّ خلال فترات زمنية متقاربة، وابتداء من عام 1961 عملت أمانة العاصمة على إنشاء مشاريع مياه عصرية؛ لمعالجة العديد من الإشكالات التي ارتبطت بالبيئة الجغرافية للمدينة، فلم يكن من السهل ضخّ المياه إلى المرتفعات الجبلية، وقد استعانت بخبرات أجنبية لإنجاز هذا المشروع، وكان تحقيق هذه المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص، فكانت أبرز شركات هذا القطاع شركة الكهرباء الوطنية، التي ابتدأها المهندس محمد علي بدير وشركاه، وقد عمّمت الشركة وبالتعاون مع الحكومة الأردنية خدمة الكهرباء على جميع أحياء المدينة، وأنارت ميادينها وطرقاتها.

ومن الملاحظ أنَّ أضراراً صحية بدأت تظهر؛ بسبب عدم وجود شبكة مجارٍ للمدينة، وبدأ تململ المواطنين من هذه المعضلة، إضافة إلى أضرار بيئية تسربت إلى المياه الجوفية، فعملت الحكومة على إنجاز شبكة المجاري خلال عقد الستينات، وقد استعانت أمانة العاصمة بخبرات أجنبية لإنجاز هذا المشروع.

2 - الخدمات الصحيـّـة:

أصدرت حكومة شرق الأردن ابتداءً من عام 1926، قانون الصحة العامة، وبالتالي مارست إدارة الصحة العامة صلاحيتها في متابعة الوضع الصحي، والحدّ من الأمراض المنتشرة، والإشراف على العاملين في حقل هذه الدائرة، بالإضافة إلى تسجيل المواليد والوفيات[1]، واستمرّت هذه الدائرة في أعمالها حتى عام 1950،

(1) صحيفة الشرق العربي، ع (124) ، 1 آذار 1926، ص1-4.

حيث تأسّست أول وزارة للصحة في حكومة سمير الرفاعي[1]، الثالثة (1950 – 1951)، وكُلّف بمهامها جميل التوتنجي[2]، وتركّزت جهودها على تقديم الرعاية الصحية الشاملة لجميع مواطني الأردن[3].

واجهت إدارة الصحة العامة (وزارة الصحة) العديد من التحديات في مدينة عمان؛ بسبب تدني الثقافة الصحية بين المواطنين، الذي نتج عنه انتشار الأمراض الوبائية[4] مثل: السل[5] والكوليرا[6] والملاريا[7]، تمثّلت أهمّ التحديات في نقص الكوادر الصحية، وقد استمرّ هذا الوضع حتى عام 1955، إذ بلغ عدد الأطباء في ذلك العام ستين طبيباً، ومئتين وثمانية وستين ممرضاً وممرضةً وقابلةً قانونيةً؛ لأهمية

---

(1) سمير الرفاعي: ولد عام 1901 في صفد، ثم أكمل تعليمه الجامعي في الجامعة الأمريكية في بيروت، شغل العديد من الوظائف، منها مدير المعارف 1937، ووزير الداخلية، والمعارف، والمالية، والعدلية، وقد شكّل خمس وزارات بين عامي 1944 – 1958. سمير الرفاعي، السيرة الذاتية، أرشيف الوزراء، موقع رئاسة الوزراء الإلكتروني: (www.pm.gov.jo).

(2) جميل التوتنجي: ولد في مدينة أزمير التركية عام 1896، وانتقل إلى حمص لينشأ بها ويُكمل تعليمه الثانوي، تخرج من جامعة إستنبول طبيباً عام 1918، وعمل طبيباً في مادبا خلال العهد الفيصلي (1918 – 1933)، ثم تمّ تعيينه مديراً للصحة في عمان حتى عام 1950، ليستلم أول وزارة للصحة في حكومة سمير الرفاعي الثالثة، واستمرّ في منصبه حتى حكومة بهجت التلهوني الثانية عام 1961، صحيفة الدستور، ع(15213)، 19 تشرين ثاني 2009، ص19.

(3) عادل الزيادات، الخدمات الصحية في المملكة الأردنية الهاشمية (1946-1986)، جامعة اليرموك، الأردن، 1994، ص7.

(4) وكالة وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص29، الزيادات، الخدمات الصحية، ص16، 83.

(5) مرض السل: مرض جرثومي معدي يصيب الرئتين، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية www.who.int

(6) مرض الملاريا: مرض طفيلي فتّاك ينتقل عن طريق البعوض، ومن أهمّ أعراضه الحمى والصداع، وفي بعض الحالات قد يؤدي للوفاة، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية (www.who.int)

(7) مرض الكوليرا: عدوى حادة تنجم عن تناول الأطعمة والمياه الملوثة، وقد يؤدّي للوفاة في بعض الحالات، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية (www.who.int).

الدور الذي تؤدّيه الممرضات، فقد عملت وزارة الصحة على تأسيس مدرسة التمريض في عمان عام 1953[1].

وخلال رصد تطور الخدمات الصحية في مدينة عمّان، في المرحلة الممتدة بين عامي (1946-1966)، يتّضح أنَّ التطور الصحي قد تمثّل في أربعة جوانب رئيسة، هي: تطور المستشفيات، وتطوّر المهن الطبية المساندة (تمريض، وصيدلة، وقبالة)، وتطور خدمات الأمومة والطفولة، بالإضافة إلى انحسار الأمراض السارية بشكل تدريجيّ، نتيجة العديد من البرامج التي اتخذتها وزارة الصحة، وسيتمّ الحديث عن الخدمات الصحية من خلال المؤسسات الآتية:

أ- المستشفيـات:

أُسّست في مدينة عمّان بين عامي (1922-1949) العديد من المستشفيات الحكومية والخاصة، ففي عام 1922 أنشأت حكومة الإمارة مستشفىً واحداً في مدينة عمان[2]، وفي عام 1924 أسّست جمعية المراسلين الكَنَسيّة المستشفى الإنجليزي[3]، وفي عام 1926 أسّست الجمعية الوطنية الإيطالية للتبشير المستشفى الإيطالي وسط المدينة[4]، وفي عام 1944 أسّس الدكتور قاسم ملحس مستشفى

(1) وكالة وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص4، وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1951-1957) ، ص5.

(2) الزيادات ، الخدمات الصحية، ص 194.

(3) جمعية المرسلين الكنسية: جمعية دينية مركزها في لندن، تأسست في نهايات القرن التاسع عشر، وقد مارست نشاط ديني وبعض الأعمال الخيرية في عدة مناطق، منها شرق الأردن وفلسطين منذ عام 1883، (www.mansaf.org) .

(4) الجمعية الوطنية الإيطالية: منظمة إيطاليا قامت لمساعدة المراسلين الإيطاليين، وتقدّم خدمات طبية مختلفة، إذ أسّست المستشفى الإيطالي في قرية عمان - حي المهاجرين عام 1927، صحيفة الدستور، ع (18387) ، 6 تشرين أول 2018، ص2.

ملحس[1]، ومنذ عام 1948 نظراً للوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين الذين استقروا في مدينة عمان، نشطت أعمال الإغاثة الإنسانية، فبادر المطران ميخائيل عساف، وبدعم وتعاون من راهبات الناصرة إلى تأسيس مستشفى لوزميلا في ساحة المطرانية بجبل اللويبدة، كما أسست جمعية الهلال الأحمر الأردنية مستشفى الهلال الأحمر بمجهود عدد من الأطباء والتجّار والمواطنين في مدينة عمّان[2].

وشهدت المستشفيات الحكومية تطوراً واضحاً خلال الخمسينات والستينات، ففي عام 1951 أنشأت وزارة الصحة قسماً للأشعة في المستشفى الجراحي بطبيب أخصائي واحد، وتوالت الاهتمامات بالجانب الصحي، ففي عام 1954 افتتح الملك الحسين المختبر الطبي المركزي في عمان، وذلك بالتعاون مع مشروع النقطة الرابعة[3]، إذ زوّدت المختبر بالأجهزة الحديثة، حيث أجرى المختبر عدداً من الأبحاث الطبية المهمة، مثل بحوث حول الحمى الراجعة[4]، وبحوث حول الجراثيم المعوية المعدية[5].

---

(1) قاسم ملحس: طبيب فلسطيني ولد في نابلس، وتخرج في عام 1929 من الجامعة السورية دمشق، مارس العديد من الأنشطة السياسية، وانتقل إلى عمان لممارسة الطبّ في عام1945، النجار، بين الغزل والعمل، ص143.

(2) الزيادات، الخدمات الصحية، ص 197-198، النجار، بين الغزل والعمل، ص143.

(3) مشروع النقطة الرابعة: هي البند الرابع من خطاب الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) التي تختص بالبلدان المتأخرة اقتصادياً، وتدخل في نطاقها منطقتي الشرق الأدنى والأوسط، وبالتالي البلدان العربية بأجمعها. وتنصّ على إيجاد برنامج جديد جريء للاستفادة من التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي، إعانة على نمو المناطق المتأخرة اقتصادياً. الشرعة، إبراهيم فاعور، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية بين عامي 1950 – 1957، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، 2013، ص186.

(4) الحمى الراجعة: حمى معدية تتصف بنوبات معادية حادة، تظهر بفترات ثم تختفي، موسوعة العلوم العربية، (www.arabsciencepedia.org) .

(5) صحيفة الدفاع، ع (9262) ، 12 تموز 1966، ص1، صحيفة الدفاع، ع (9264) ، 14 تموز 1966، ص2، الزيادات، الخدمات الصحية، ص45.

وقد تطوّر قسم الأشعة عام 1958، وبدأ بعلاج الأورام الخبيثة، وفي عام 1964 أدخلت أجهزة التصوير التلفزيوني في المستشفيات، واستحدث العلاج بالفيزياء الطبية في دائرة الأشعة في عام 1966[1]، وفي حزيران عام 1960 أنشأ الطبيب سامي خوري مستشفى فلسطين في مدينة عمان، الذي افتتحه الملك حسين بالقرب من جبل الحسين، وتميّز بعنايته بالفقراء، وذلك بتأسيس صندوق لجمع التبرعات وعلاج الفقراء بالمجان[2].

وبرز في عام 1962 تطوّر طبّيّ واضح على مستوى اختصاص العيون، فقد نجح أحد الأطباء في المستشفى العيني بإعادة الإبصار لأحد المرضى، بعد فقدانه البصر لمدة عشرة أعوام، وذلك بإجراء عملية جراحية لزراعة القرنية، ووجد أطباء عيون افتتحوا عيادات خاصة أمثال الطبيب وهبي جيجي[3]، ومن الملاحظ أنَّ الوعي الطبيَّ بدأ بالتطور لدى المواطنين، فقد استقبل بنك العيون التابع لوزارة الصحة في مدينة عمان، تبرعات بالقرنية لمواطنين بعد وفاتهم[4]، وقد واكبت التشريعات القانونية إجراءات التبرع بإصدار قانون الانتفاع بعيون الموتى في عام 1956[5]، وفي عام 1962 تأسس أول بنك للعيون في مدينة عمان ضمن المستشفى العيني[6].

---

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965)، ص21، صحيفة الجزيرة، ع (2157)، 26 حزيران 1953، ص1، صحيفة الدفاع، ع (7021)، 27 شباط 1959، ص1، الزيادات، الخدمات الصحية، ص199-200، العابدي، عمان، ص170.

(2) شناعة، طلعت، أيام زمان: التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين، الأهلية للنشر، عمان، 1993، ص86.

(3) صحيفة الجزيرة، ع (1501)، 30 كانون ثاني 1951، ص2.

(4) صحيفة فلسطين، ع (1156)، 1 كانون ثاني 1954، ص2.

(5) قانون الانتفاع بعيون الموتى: صدر هذا القانون عام 1956، والذي أجاز استئصال قرنيتي جثة ميتة لاستعمالها لأغراض طبية، بشرط عدم اعتراض أيّ من أصول أو فروع المتوفى على ذلك، أو يعتقد أنَّ المتوفى لم تكن له رغبة بالتبرع أثناء حياته، الجريدة الرسمية، ع (1310)، 16 كانون أول 1956، ص2336-2337.

(6) فؤاد الصايغ، بنك العيون الأردني، الجامعة الأردنية، عمان، 1982، ص15.

ب - المهن الطبية المساندة:

1- التمريـض:

تُعَدّ مهنة التمريض من الدعائم الأساسية لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين على أكمل وجه، وقد شكّلت هذه المهنة تحدياً بارزاً أمام وزارة الصحة، فلم يكن في مدينة عمّان أيُّ ممرض أو ممرضة أردنيين، فقد اقتصر العمل بهذه المهنة على الممرضات البريطانيات بالدرجة الأولى، وفي عام 1928 تخرّجت ممرضة واحدة من المستشفى الإنجليزي في مدينة السلط، وكذلك تدربت فتاة واحدة على مهنة التمريض في عام 1948 في المستشفى نفسه[1].

عملت وزارة الصحة على معالجة مشكلة ندرة الممرضات في الأردن، إذ عقدت اتفاقية مع الدائرة التعاونية لقسم الصحة (النقطة الرابعة) بتاريخ 21 نيسان1953، لاستحداث مدرسة للتمريض في مدينة عمّان، وفي تشرين الثاني من العام نفسه، أُعلِنَ عن قبول الفوج الأول من الطالبات في المدرسة[2]، وكان موقع هذه المدرسة عند تأسيسها في جبل اللويبدة، وبلغ عدد طالباتها في عام 1953 ستين طالبة[3].

وانتقلت مدرسة التمريض في عام 1955 إلى جبل الأشرفية في بناء حديث، وابتداءً من عام 1958 أُدرجت مناهج جديدة للمدرسة، انسجاماً مع الأسس المعتمدة لدى منظمة الممرضات الدولية[4]، ويبدو أنَّ هذه الإجراءات ساهمت في

---

(1) الزيادات، الخدمات الصحية، ص56.

(2) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص204.

(3) صحيفة الجزيرة، ع (2233) ، 4 تشرين أول 1953، ص3.

(4) منظمة الممرضات الدولية: منظمة دولية تأسست في جنيف، عام 1899، وتهدف إلى النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للممرضات ومهنة التمريض حول العالم، (www.icn.ch) .

الرفع من سوية الشهادات التي حصلت عليها طالبات هذه المدرسة[1]، واشترطت مدرسة التمريض على الطالبات الراغبات في الحصول على مقعد دراسي، اجتياز الصف الأول أو الثاني الإعدادي كحد أدنى، ومنذ عام 1958 رفع شرط القبول لتجتاز الصف الثالث ثانوي بنجاح، وفي عام 1965 رفع القبول في هذه المدرسة إلى شرط اجتياز امتحان الثانوية العامة بنجاح، واستقبلت المدرسة طالبات من إقليمي: الوسط والشمال[2].

وابتداءً من عام 1963، أعلنت مدرسة التمريض عن برنامج لتدريب مساعدات الممرضات، وامتدّت الدراسة بهذا البرنامج لعام واحد، وقد ساهمت مدرسة التمريض برفد البلاد بممرضات مدربات ومؤهلات، ومن خلال الجدول التالي نستطيع تتبع عدد الممرضات الخريجات من المدرسة بين عامي (1957-1965).

---

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص 207.

(2) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص 207.

جدول رقم (1)

"عدد الممرضات الخريجات من مدرسة التمريض في عمان

بين عامي (1957- 1965)" [(1)]

السنة	عدد الخريجات
1957	12
1958	18
1959	25
1960	9
1961	13
1962	10
1963	10
1964	20
1965	14
المجموع	131

يتضح من خلال الجدول السابق، أنَّ مدرسة التمريض حقّقت نقلة نوعية واضحة في أعداد الممرضات بغضون ما يقارب عشرة أعوام، وشهدت المدرسة إقبالاً كبيراً من الطالبات، مما ساهم بتحسين الوضع الصحي في مدينة عمان والأردن بشكل عام.

2- مهنة القبالة:

منذ عام 1930 مارست العديد من القابلات غير القانونيات هذه المهنة خلال عهد الإمارة، ومن أشهر القابلات في مدينة عمان من عام 1930 أنيسة شقير، ولُـقّبت بـ(أمّ العمانيين)، وبادرت القابلة شقير بتسجيل المواليد الذين أشرفت على

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1960-1969) ، ص213.

ولادتهم، فبلغ عددهم ستة آلاف حالة ولادة من مختلف عائلات مدينة عمّان[1]، وقد ارتفع عدد القابلات في المدينة بشكل تدريجي، حيث راجت هذه المهنة ليبلغ عدد القابلات غير القانونيات في عام 1949 سبعة وستين قابلة في مدينة عمان، وبلغ عدد القابلات القانونيات في العام نفسه تسع عشرة قابلة[2]، ويعتبر هذا العددُ قليلاً نسبياً، وذلك لضعف تعليم الفتيات نتيجة ثقافة المجتمع[3].

تُعَدّ مهنة القبالة ركناً أساسياً للاهتمام بشؤون الأمّ الحامل والطفل، إلّا أنَّ مدينة عمّان واجهت مشكلة نقص القابلات، فبادرت وزارة الصحة وبالتعاون مع الهيئة الصحية العالمية، وهيئة اليونيسيف، إلى تأسيس مدرسة القبالة ورعاية الطفل في عام 1958، حيث سعت المدرسة إلى تدريب الفتيات على مهنة القبالة بالأساليب الحديثة، بالإضافة إلى رعاية الأم الحامل خلال مدة الحمل، وقدّمت المدرسة العديد من البعثات العلمية إلى بريطانيا، وبلغ عدد الخريجات في المدرسة حتى عام 1960 مئة وستين قابلة، وكانت مدة الدراسة عاماً واحداً[4].

3 - مهنة الصيدلـة:

واجهت وزارة الصحة نقصاً واضحاً في أعداد العاملين في مهنة الصيدلة؛ إذ بلغ عددهم في عام 1949 ثلاثة وعشرين صيدلياً في مدينة عمان، إلّا أنَّ أعداد الصيادلة قد ارتفع بين عامي (1958-1965)، إذ بلغ عدد الصيادلة العاملين في القطاعين العام والخاص خمسة وتسعين صيدلياً من الذكور والإناث، وكان من أشهرهم ثروة

---

(1) البخاري، عمّان، ص 188-189، كاتبي، محطة عمان، ص252.

(2) وكالة وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص36.

(3) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص201.

(4) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص210.

التلهوني مديرة دائرة الصيدلة واللوازم[1].

وقد انتشرت العديد من الصيدليات في مدينة عمّان، ليبلغ العدد عام 1965 اثنتين وأربعين صيدلية[2]، ومن الصيدليات الخاصة في مدينة عمان، صيدلية بسمان، وصيدلية جبل اللويبدة وصيدلية مافرو ميخالي وغيرها العديد من الصيدليات[3].

ب- الأمراض الساريـــة:

ساهمت العديد من العوامل في انتشار بعض الأمراض في مدينة عمان، ومن هذه العوامل الاكتظاظ السكاني، والفقر، وتدني مستوى الوعي الصحي بين المواطنين، بالإضافة إلى النقص الواضح في الكوادر الطبية المؤهلة، وبالتالي بادرت إدارة الصحة العامة (وزارة الصحة) إلى تبني العديد من برامج مكافحة هذه الأمراض، ابتداءً من عام 1950[4].

وانحصرت الأمراض السارية المنتشرة بين سكان مدينة عمّان عام 1949، في مرض السل والتراخوما[5]، والتيفوئيد[6]، والديدان المعوية، والملاريا، والتدرن الرئوي[7]، والكوليرا، وتضخّم الطحال، وشلل الأطفال، وأظهر تقرير وزارة

---

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص 36.

(2) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص92-96.

(3) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص93.

(4) الزيادات، الخدمات الصحية، ص13-14.

(5) التراخوما: مرض عيني معدي قد يؤدي إلى العمى، ينتقل عن طريق الملامسة أو الذباب، خاصة بين الأطفال، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية (www.who.int) ، وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص29، الزيادات، الخدمات الصحية، ص14.

(2) التيفوئيد: مرض بكتيري ينتقل عن طريق الطعام والماء الملوث، ويسبّب الحمى الشديدة، التدرن: نفس مرض السل، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية (www.who.int) .

(7) التدرن: نفس مرض السلّ، للمزيد انظر: منظمة الصحة العالمية ((www.who.int.

الصحة لعام 1949 مجموع الإصابات بهذه الأمراض على مستوى المملكة، والذي بلغ (99.835) إصابة، أعلاها مرض الملاريا الذي بلغت الإصابة به (3.028) إصابة[1].

لقد شكّل مرض السلّ التحدي الأكبر أمام وزارة الصحة في مدينة عمان، وتعود أسباب خطورة هذا المرض إلى نقص الكوادر الطبية المؤهلة للتعامل مع المرض[2]، ولمواجهة هذا المرض، فقد خصصت الحكومة الأردنية في عام 1949 قطعة أرض بمساحة (164) دونماً لصالح جمعية مكافحة السل، والتي تأسّست بتوجيهات من الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، بهدف بناء مستشفى السل[3]، وفي عام 1950 تأسس مركز بطبيب واحد ألماني الجنسية، هو الطبيب كارل جونز (Karle johns)وممرضة واحدة[4]، وكثّفت برامج مكافحة هذا المرض في عام 1952، إذ أجريت حملة واسعة للتطعيم، بالإضافة إلى تدريب كوادر مخصصة للتعامل مع هذا المرض[5].

أما مرض الكوليرا فقد أجريت حملة تطعيم في مدينة عمّان عام 1947، حيث حدّدت دائرة الصحة العامة مراكز لمكافحة المرض، اشتملت مدينة عمّان على ثلاثة مراكز في كلّ من: حيّ المهاجرين، ونادي التعاون الثقافي[6]، وشدّدت دائرة الصحة

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص29.

(2) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص 106.

(3) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص106، صحيفة الأردن، ع (1399) ، 29 تموز 1949، ص2.

(4) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص106، صحيفة الأردن، ع (1754) ، 4 تشرين أول 1950، ص2.

(5) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص106، الزيادات، الخدمات الصحية، ص16.

(6) صحيفة الجزيرة، ع (1197) ، 12 كانون ثاني 1947، ص2.

الرقابة الصحية على القادمين من خارج البلاد[1].

استمرّت برامج مكافحة الأمراض في مدينة عمّان ابتداءً من نهاية الأربعينات وطوال الخمسينات والستينات، ففي عام 1963 نفّذت حملة واسعة للتطعيم ضد مرض التراخوما[2]، وفي العام نفسه نفّذت حملة للتطعيم ضد شلل الأطفال، واشتملت هذه الحملة على (250.000) طفل على مستوى المملكة[3]، وتركّزت جهود وزارة الصحة على مكافحة الأمراض بين طلبة المدارس وتعزيز الوعي الصحي بينهم[4]، واستمرّت وزارة الصحة في انتداب أطبائها إلى المدارس لفحص الطلبة بشكل روتيني، وصرف الأدوية لمن يلزمه من الطلبة[5]، واستمرّت الحكومة في تنفيذ برامج مكافحة الأمراض بشكل مكثف لاحقاً[6].

ت- خدمات الأمومة والطفولة:

أُنشئت في مدينة عمان خلال عهد الإمارة، مراكز متخصصة للعناية بالأم والطفل، بإشراف جمعية المرسلين الكنسية ومستشفى الدكتورة شارلوت بريل (Sharlot Brill)[7] بالدرجة الأولى، ومنذ عام 1955 سعت وزارة الصحة إلى تطوير برامج رعاية الأمومة والطفولة، حيث عقدت العديد من الدورات التدريبية للأطباء

(1) صحيفة الأردن، ع (2539) ، 15 كانون ثاني1950، ص2.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2967) ، 29 نيسان 1963، ص2.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3216) ، 7 كانون ثاني 1964، ص2، صحيفة الجهاد، ع (2955) ، 10 نيسان 1963، ص2، صحيفة الجهاد، ع (2959) ، 13 نيسان 1963، ص2.

(4) صحيفة الجهاد، ع (2967) ، 29 نيسان 1963، ص2.

(5) صحيفة الجهاد، ع(3828) ، 2 كانون ثاني 1966، ص 3؛ صحيفة الجهاد، ع(3851) ، 1 شباط 1966، ص2.

(6) وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949، ص 36؛ صحيفة الأردن،ع(1590) ، 18 آذار 1950، ص2.

(7) الدكتورة (sharlot brill) : هي أخصائية في الطب النسائي من بريطانيا التحقت للعمل في المستشفى الانجليزي في السلط عام 1920. صحيفة الرأي، 26 نيسان 2010، الموقع الإلكتروني: (www.alrai.com) .

والممرضات والقابلات، خاصة العاملين في مجال رعاية الأمومة والطفولة، وتركّزت جهود هذه البرامج نحو العناية بالأم الحامل والطفل، وإجراءات التطعيم الوقائي ضد الأمراض الخطرة[1].

وساهمت العديد من العوامل في تطور الخدمات الصحية بشكل تدريجي، فبدأت الحكومة الأردنية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ابتداءً من عام 1950[2]، ومع بعثة العمل الأمريكية[3]، ومع الحكومة الألمانية[4]، ومع الصليب الأحمر البريطاني[5]، ممّا أكسب المجال الصحي الخبرة العملية والتطور التقني، بالإضافة للاستفادة من الدعم المادي، ومنذ بداية الخمسينات عقدت اتفاقيات مع وكالة الغوث لتقديم الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين[6]، وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت العديد من الجمعيات الخيرية في البلاد، مثل: جمعية الهلال الأحمر الأردنية، وبمساعدة المجتمع المحلي، فبادر سكان مدينة عمان في منتصف شهر شباط عام 1950، بتقديم التبرع المادي للنهوض بأعباء الخدمات الصحية[7]، وشكّلت فرق نسائية متطوعة لتغطية الخدمات الصحية، وأنفقت الحكومة الأردنية على برامج الصحة، إذ

---

(1) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1951-1957) ، ص 101؛ وزارة الصحة ،التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص204؛ صحيفة الدفاع، ع(5658) ، 27 9 1954، ص2؛ الزيادات، الخدمات الصحية، ص84—86.

(2) صحيفة الأردن، ع(1705) ، 4 آب 1950، ص2 .

(3) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص204؛ وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1960-1969) ، ص 185؛ صحيفة الجهاد، ع(2936) ، 10 نيسان 1963، ص2.

(4) صحيفة الجهاد، ع(2913) ، 10 كانون ثاني 1963، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع(1566) ، 18 شباط 1950 ، ص2.

(6) وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام (1958-1965) ، ص 107؛ صحيفة الأردن ، ع(1730) ، 2 أيلول 1950، ص2؛ الزيادات، الخدمات الصحية، ص212.

(7) صحيفة الأردن، ع (1562) ، 14 شباط 1950، ص2.

تراوحت النسبة المخصصة لذلك بين عامي (1946- 1966) (1.3- 3.65%) من الموازنة العامة[1].

يتضح من خلال عرض تطور الخدمات الصحية، أنَّ الحالة الصحية في مدينة عمان مع نهاية الأربعينات كانت متوسطة، فقد واجه السكان انتشار بعض الأمراض والأوبئة الخطرة، التي شكّلت تهديداً لحياة الإنسان، بالإضافة إلى النقص الواضح في العديد من المؤسسات والكوادر الطبية، نتيجة ضعف التعليم وعدم توفر المدارس والمعاهد المخصصة لتلبية حاجات المدينة المتزايدة لمقدمي الخدمة الصحية، وقد نفّذت الحكومة العديد من الخطط لمعالجة هذه الإشكالات، مثل بناء المستشفيات، واستقطاب الأطباء، أو ابتعاث طلاب لدراسة المهن الطبية، وبات أثر المنجزات الطبية واضحاً، إذ حَدّت من انتشار الأمراض، وإجراء عمليات غير مسبوقة، خاصة على صعيد طب العيون، وتوفير مختبرات طبية معدة بأجهزة طبية متطورة، تـمَّ استيرادها من الخارج .

(4) الزيادات، الخدمات الصحية، ص20، النجار، بين الغزل والعمل، ص108.

رابعاً: العمل الخيريّ والتعاونيّ:

انحصر نشاط أفراد المجتمع في مجال الأعمال الخيرية والتعاونية التطوعية، ضمن قانون الجمعيات الخيرية، الذي شهد تطوراً ملموساً منذ عهد الإمارة، لقد صدر قانون الجمعيات لأول مرة عام 1936[1]، والذي أجاز لأيِّ مجموعةٍ مكونةٍ من خمسة أشخاص على أقل تقدير، وبعمر لا يقلّ عن خمسة وعشرين عاماً، تأليف الجمعيات بشرط عدم مخالفة القوانين والأنظمة أو الآداب العامة، واستمرّ العمل به حتى عام 1945، إذ صدر قانون معدل عزّز الدور القانوني لوزارة الداخلية على نشاط مختلف الجمعيات العاملة في إمارة شرق الأردن[2]، ومنذ عام 1946 برزت العديد من الجمعيات العاملة في مدينة عمان، منها الجمعية الخيرية الشركسية (جمعية الإخاء الشركسية)، التي تمثّل دورها في تقوية الروابط الاجتماعية بين الشركس، والحفاظ على الموروث الثقافي للشركس، بالإضافة للعديد من المساهمات في أعمال البرّ والإحسان[3].

وظهرت العديد من الجمعيات الخيرية الدينية، التي شكّلت من أبناء الطوائف الدينية المختلفة في مدينة عمان، ففي عام 1949 أُسّست الجمعية الكاثوليكية بدعم من البطريرك اللاتيني؛ بهدف تنشيط جهود البر والإحسان بين أفراد الطائفة الكاثوليكية[4]، كما أُسّست الجمعية الخيرية السريانية في العام نفسه، وتضمّنت جهودها الإشراف على الأنشطة التعاونية بين أفراد الطائفة السريانية[5]، ومن

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (543)، 19 كانون أول 1936، ص 400-443.

(2) الجريدة الرسمية، ع (841)، 1 كانون أول 1945، ص 397.

(3) (و.م.و) مجموعة ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م و/ 7/ 61)، آذار–نيسان عام1975، ص36.

(4) صحيفة الأردن، ع (1584)، 11 آذار 1950، ص4.

(5) صحيفة الأردن، ع (1699)، 28 تموز1950، ص2.

الملاحظ أنَّ الفئات السكانية الأقلّ عدداً، حرصت على تأسيس جمعيات خاصة بها، كمبادرة للحفاظ على ثقافتها وتماسك أفرادها.

وساهم أبناء مدينة عمان في تأسيس عدد من الجمعيات الخيرية، وتنشيط أعمال الإغاثة؛ لما شكّله ذلك من تحدٍّ أمام الحكومة الأردنية؛ لتغطية حاجة الوافدين الجدد واللاجئين إلى الخدمات الأساسية، من مأوى وغذاء وصحة بالدرجة الأولى، فبادرت قيادات المجتمع المحلي في مدينة عمّان إلى تأسيس عدد من الجمعيات الخيرية، من بينها الجمعية الطبية الأردنية[1]، وجمعية الهلال الأحمر الأردنية، التي قدّمت المساعدات الطبية والغذائية والتعليمية للاجئين[2]، وقد افتتحت جمعية الهلال الأحمر فرعاً نسائياً في جبل الجوفة في عام 1950، لتقديم الخدمات الإنسانية هناك[3].

وأُسّست بعض الجمعيات الطبية الأخرى، التي عملت على رفع المستوى الصحي في البلاد، مثل جمعية مكافحة السل التي لعبت دوراً فاعلاً في مكافحة مرض السل، وتلقّت الدعم والاهتمام من قبل الملك عبد الله بن الحسين[4]، ومن أبرز إنجازات جمعية مكافحة السل متابعة بناء مستشفى السل في مدينة عمّان، في الوقت الذي كان وباء السل من الأمراض الخطرة التي تفشّت بين السكان[5].

أشرفت وزارة الداخلية منذ صدور قانون الجمعيات (عام 1936) على تنظيم ومتابعة أعمال الجمعيات، واستمرّ ذلك حتى عام 1951، إذ أنشأت الحكومة

(1) صحيفة الأردن، ع (1135) ،21 شباط 1947، ص2.

(2) صحيفة الأردن، ع (1718) ، 19 آب 1950، ص2.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج/ 18/ 24) ، د. ت .

(4) صحيفة الأردن، ع (1535) ، 11 كانون ثاني1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1399) ، 29 تموز 1949، ص2.

الأردنية دائرة الشؤون الاجتماعية[1]، ثم صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1951؛ لاستيعاب وتطوير العمل الخيري في البلاد، وفي العام نفسه صدر قانون لتسجيل الجمعيات التعاونية؛ بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للأفراد والأسر الأردنية، بالإضافة إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية، بما يحقّق المساواة بين مختلف فئات المجتمع[2].

وقد نص قانون الجمعيات التعاونية رقم(17) لعام 1956؛ على "أن يكون عمل الجمعيات التعاونية في مجالي العمل الاقتصادي والاجتماعي ضمن المبادئ التعاونية"[3].

ولقد ساهمت الحكومة الأردنية في تطوير الجمعيات الخيرية والتعاونية، بتقديم الدعم المادي السنوي، وارتبط دعم هذه الجمعيات في عدد أعضائها ومستوى الخدمات التي تقدمها، فأُعفيت بعض الجمعيات من دفع رسوم مستورداتها للجمارك، وتلقت العديد من الجمعيات مساعدات غذائية وعينية[4]، كما جرت بعض المحاولات لتكتل عدد من الجمعيات؛ بهدف تعزيز جهودها، مثل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في مدينة عمان، الذي نشأ عام 1958، وعمل على توحيد

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم : (4/ 2/ 1/ 2/ 113) ، 25 تموز1950.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1075) ، 26 تموز 1951، ص1420، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي 1962-1963، ص39-40.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1267) ، 1 نيسان 1956، ص1419- 1423.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1661) ، 1 كانون ثاني 1963، ص4- 5، صحيفة الأردن، (1867) ، 8 حزيران 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1718) ، 19 آب 1950، ص2، صحيفة الدفاع، ع (5541) ، 7 أيار 1954، ص3.

السياسات العامة، ومنح مساعدات مادية للجمعيات، وإقامة مشاريع خيرية مشتركة[1].

وكذلك فقد ظهرت بعض الجمعيات الخيرية المختصة بالرعاية الاجتماعية، ففي عام 1953 أُسّست جمعية بيت الطفولة، وتركّزت جهودها حول العناية بالأطفال في الفئة العمرية بين يوم إلى ثلاثة أعوام، ممّن فقدوا أمهاتهم ضمن ظروف خاصة، مثل الأطفال غير الشرعيين، فقامت هذه الجمعية برعايتهم عن طريق مربيات، وتقديم الغذاء والدواء والمأوى. وفي عام 1958 تأسّست مبرّة الأميرة بسمة للعناية بالفتيات من الأسر العفيفة، إذ انحصرت برامج الجمعية بتعليم الفتيات وتدريبهن على تربية الأطفال، بالإضافة إلى بعض المهن كالخياطة والتطريز والحياكة، ضمن خمسة صفوف من الأول الابتدائي إلى الصف الخامس. أما في عام 1965 فتأسّست مبرّة الأميرة عالية، وهدفت إلى الاهتمام بالأطفال في عمر ثلاثة إلى ستة أعوام، وأولئك الأطفال أبناء الأسر الفقيرة، التي اضطرت أمهاتهم للانشغال عنهم في العمل، وانحصرت جهود الجمعية في تأمين الغذاء والملابس، بالإضافة إلى برامج تثقيف الأمهات في فنون التربية[2].

كما أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية في عام 1962 المعهد التعاوني، كمحاولة لتطوير أعمال الجمعيات التعاونية، حيث أسهمت برامج المعهد في تدريب وتثقيف قيادات العمل التعاوني حول مفاهيم وأسس العمل التعاوني، وآليات تنظيم الجمعيات التعاونية، يشار إلى أنَّ عدد الجمعيات التعاونية الناشطة في مدينة عمّان

---

(1) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1962-1963، ص25-26، صحيفة الجهاد، ع (2949)، 2 نيسان 1963، ص2، الموقع الإلكتروني لاتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة العاصمة: (www.uasma.net).

(2) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1962–1963، ص22، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1964-1965، ص22–23، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966، ص58-59.

حتى عام 1966، بلغت (132) جمعيةً، صُنِّفت حسب غاياتها، فمنها الزراعية والمهنية، والمالية والتعليمية[1].

وفي عام 1965 صدر قانون جديد للجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية [2]، وبناء على ذلك ترتّب على جميع الجمعيات الخيرية إعادة تسجيلها وتصويب أوضاعها، بما يتواءم مع القانون الجديد، وقدّمت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات مالية لثمانٍ وأربعين جمعية على مستوى محافظة العاصمة ولواء البلقاء، من أصل ثمانين جمعية، وذلك في عام 1966[3].

يتضح من خلال عرض تطور العمل الخيري والتعاوني في مدينة عمان، أنَّ منجزات هذا العمل قد ارتبطت بمجريات الأحداث، فبسبب العامل السكاني الجديد ابتداءً من عام 1948، ظهرت العديد من الجمعيات في مدينة عمان، التي اختصت في تقديم العون والمساعدة لهم، وتركّزت جهود الحكومة الأردنية في مواجهة الأمراض والأوبئة الخطيرة في المدينة، التي شكّلت تحدّياً صحيّاً لسكان المدينة، كما ساهمت جمعية مكافحة السل في مكافحة هذا المرض، وتنظيم الجهود لمواجهته كداعم ورديف للعمل الرسمي الحكومي، وقد تبلورت التشريعات القانونية لتنظيم العمل الخيري والتعاوني بين عامي (1946- 1966)، ممّا أسهم في تنظيم أعمال الخير والتعاون، ومارس من خلالها سكان مدينة عمان حقوقهم المدنية، وحافظوا على مرتكزاتهم الدينية والوطنية.

---

(1) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966، ص91.

(2) قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية 1965: حدد هذا القانون نظام الجمعيات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسمح باندماج جمعيتين أو أكثر في كيان واحد، كما منع هذا القانون الجمعيات من الاشتراك بأي كيان خارج الأردن، إلا بإذن رسمي من الوزارة، الجريدة الرسمية، عمان، ع(1828)، 16 آذار 1965، ص253- 261.

(3) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1964-1965، ص 39، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي للعام 1966، ص71.

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية في مدينة عمان

أولاً – الزراعة.

1- ملامح الحياة الزراعية.

2- الإقراض الزراعي.

ثانياً – التجارة:

1- غرفة تجارة عمان.

2- تنظيم الأسواق.

3- حركة الاستيراد والتصدير.

4- تحديد الأسعار ومراقبتها.

ثالثاً – الصناعة:

1- ملامح التطور الصناعي.

2- غرفة صناعة عمان.

3- برامج التنمية الاقتصادية.

4- أنواع الصناعات.

رابعاً – المؤسسات النقدية والبنكية:

1- النقد الأردني.

2- البنوك.

خامساً – النقابات المهنية.

سادساً – النقابات العمالية.

سيتناول هذا الفصل الحياة الاقتصادية في مدينة عمان وتطورها، كالمياه والتربة، وتطور الزراعة وأهميتها، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والصناعية، وظهور المؤسسات النقدية، وأهمية النقابات العمالية والمهنية.

أولاً - الزراعة

قبل الحديث عن الزراعة في مدينة عمان، لا بدّ من التعرض إلى طبيعة المناخ والتربة فيها، إذ يتوزع مناخ الأردن حسب التضاريس إلى أربعة ظروف مناخية، هي: المرتفعات، والأغوار، والبادية، وخليج العقبة، وتقع مدينة عمان ضمن المرتفعات التي تتأثر بمناخ البحر المتوسط الذي يسوده صيف معتدل وجافّ، وأمّا الشتاء، فهو بارد، متوسط الرطوبة، ولكنَّ تأثيره قصير[1].

وأمّا عن مصادر المياه، فهي شحيحة، وتُقسَم إلى مياه جوفية ومياه سطحية، فأمّا المياه الجوفية، فهي حوض عمان الزرقاء، إذ تقدّر كمية المياه فيه (94)مليون م^3/ سنوياً[2]، وأمّا المياه السطحية فتتمثل في سيل عمان، الذي يتأثّر جريانه بكمية الأمطار وفترات سقوطها، التي تُعرف بتذبذبها، وبعض عيون المياه في رأس العين، وعين غزال، وغيرها [3]، وكذلك اعتمدت الزراعة على مياه الأمطار التي تسقط في الأردن بنظام الدورات الزراعية، فتغلب سنوات القحط على غيرها، وبين كلّ خمسة أعوام،

---

(1) بدران، إبراهيم، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994، ص11، خميس، موسى يوسف، ملامح من تأثير الموارد الطبيعية في شخصية المكان الأردن، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ع (53) ، أيار/ 2001، ص25، انظر ملحق رقم (8) ، الذي يوضّح معدل درجات الحرارة والرطوبة في عمان لعام 1966.

(2) بدران، الثروات الطبيعية، ص68.

(3) المرجع نفسه، ص64، خميس، المكان الأردني، ص25.

يمرّ عام واحد جيد الأمطار[1]، والجدول التالي يُبيّن معدل تساقط الأمطار في عمان بين عامي (1961 – 1966).

جدول رقم (2)

"معدل تساقط الأمطار في عمان للفترة القياسية بين عامي (1961 – 1966)" [2] :

المحطة	1961 – 1962		1962 – 1963		1963 - 1964		1964 - 1965		1965 - 1966	
	Mm	**%**	**Mm**	**%**	**Mm**	**%**	**Mm**	**%**	**Mm**	**%**
عمان	323	101	210	65	438	136	461	144	312	97

وأما التربة في مدينة عمان فتميزت بأنَّها تربة طينية، وتتبادل فيها الأيونات بسهولة، لكنّها فقيرة إلى حدّ ما بالعناصر العضوية، والنيتروجين، والزنك، والفسفور؛ وذلك نتيجة لغناها بالكربون، وتعمل على إحداث ضغط على جذور النباتات، لذلك فقد تميّزت بصلاحيتها لزراعة الحبوب عبر التاريخ، إلا أنَّها لا تصلح لزراعة الأشجار المثمرة إلى حد ما [3]، ولذلك عُرِّفت عمان قديماً "بمعدن الحبوب" [4]، وسنتناول الزراعة من خلال المحاور الآتية:

---

(1) الخصاونة، علي محمود، غرباء في بلادهم قصة حياة، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، 2001، ص20.

(2) دائرة الإحصاءات العامة، التقرير السنوي لعام 1966، ص112.

(3) لوكه، برنارد وآخرون، تُرب الأردن، ورقة بحث منشورة ضمن كتاب أطلس الأردن، تحرير: عباسي، مريم، ص76.

(4) المقدسي، شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1991، ص175.

1- ملامح الحياة الزراعية:

بدأت عمان تاريخها الحديث عام 1864، عندما استقبلت المهاجرين الشركس في نهاية العهد العثماني، حيث اتّخذت حينها ملامح القرية الزراعية؛ نظراً للعديد من العوامل، منها الطبيعة الجغرافية ذات التربة الخصبة، والمناخ المعتدل، وتوافر المياه السطحية، مثل سيل عمان وعيون الماء، إضافةً إلى خبرة المهاجرين الجدد في الزراعة[1].

أخذ مجتمع عمان بالتطور التدريجي، مع الحفاظ على بنية المجتمع الزراعيّ، وقد نتج عن تأسيس إمارة شرق الأردن 1921 نمو النشاط الزراعي؛ نظراً لتوطّد الأمن الذي حقّقته السلطة السياسية الجديدة، ومع ارتفاع مستوى النشاط الزراعيّ للسكان المحليين، إلّا أنَّ كمية الإنتاج لم تكن بمستوى مرتفع، ويُعزى ذلك إلى عدة تحديات تمثّلت في تدنّي التعليم، وقصور الإدارة المحلية عن تغطية حاجات الفلاح، خاصة في العقد الأول من تأسيس الإمارة، ويبدو أنَّ السبب في ذلك، هو انشغالها في مرحلة التكوين للإمارة، وأما عن طبيعة الإنتاج الزراعي، فقد انحصر في الحنطة، والشعير، والذرة، والعدس، والكرسنة، والحمص، ومنتجات المراعي من الألبان والصوف والجلود[2].

ومنذ عام 1940 اتسمت الحياة الزراعية في عمان بالتطور المستمرّ، حيث امتهن المزارع إنتاج محاصيل الحبوب، والأشجار المثمرة لكن بدرجة أقلّ، ومع أعوام الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، ارتفع إنتاج المحصول، واتسع استغلال الأراضي الزراعية[3]، نتيجة الصفقات التجارية التي عقدها التجار مع ممثّلي

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة وثائق ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م.و/ 7/ 60) ، د.ت.

(2) محافظة، الفكر السياسي، ص16.

(3) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص80-81.

بريطانيا في الإمارة مثل شركة (Brother Steel)[1]، التي تركّزت في تصدير الحبوب والمواد الغذائية عبر ميناء حيفا [2]، ومع هذا الارتفاع، فقد تباين الإنتاج الزراعي؛ بسبب تذبذب الأمطار التي تُعَدّ المصدر الأساس للريّ[3].

وقد انعكس النشاط الزراعي على طبيعة حياة المجتمع في مدينة عمان، حيث اعتمدت الأسرة على الاكتفاء الذاتي، واستغنت عن السلع في الأسواق، بالإضافة إلى أنَّ عمان كانت مركزاً مصدّراً للحبوب الزراعية إلى فلسطين، وإلى إيطاليا عبر لبنان، وما أن يأتي شهر أيار حتى يدبَّ النشاطُ بين السكان، حتى الموظف يخصص إجازته السنوية لموسم الحصاد[4].

ووصف عبد الرحمن منيف موسم الحصاد حتى نهاية الأربعينات بدقة، إذ بيّنَ أنَّ الشركس هم الأكثر خبرة وتنظيماً من غيرهم، حيث يتقاسمون أعمال الحصاد، ويُخطّطون لأعمالهم قبل بداية الموسم، وكان السكان يواصلون ساعات الليل بالنهار انشغالاً بأعمال الموسم، وقد برز التعاون بشكل ملحوظ، نتيجة حاجة أفراد المجتمع للتعاضد، بما يسمى "العونه" في إنجاز الأعمال[5].

---

(1) (Brother Steel) : هي شركة بريطانية عملت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كانت وكيلاً للحكومة البريطانية في الشرق الأوسط ومركزها في حيفا، إذ عقدت اتفاقيات تجارية مع كبار التجار لتأمين متطلبات جيوش بريطانيا من حبوب ومواد تموينية، التل، مالك يوسف، مذكرات حمدي محمد صبري الطباع، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط1، 2019، ص43.

(2) التل، مذكرات الطباع، ص41.

(3) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص81.

(4) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص81، العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص4.

(5) العونه: هي أسلوب تعاون بين أبناء الحي من الأقارب والجيران؛ لإنجاز الأعمال بأسرع وقت، انظر: منيف سيرة مدينة، ص166، 162–167، الشوا، فواز خميس رضا، عمان خير مقام، مطبعة السفير، عمان، 2012، ص195-196.

وقد استقرّ في مدينة عمان فئات من غير المزارعين، إلّا أنَّ الجميع انشغل بالمحصول بعد موسم الحصاد، فيبدو أنَّ المزارع لم يتعامل بالجنيهات بنسبة كبيرة، فتجده يسدّ ديونه بمحصوله الزراعيّ، ومن شخص لآخر بالتبادل التجاري، تصبح أصناف الإنتاج بيد الجميع، خلال الأشهر التي تلي موسم الحصاد[1].

وقد تركّزت الأراضي المستغلّة للزراعة حول أحياء المدينة، ففي جبل عمان باتجاه عبدون، وفي أراضي الشميساني، وبين جبل الحسين ودوار الداخلية، وباتجاه المدينة الرياضية، وطبربور، وأبعد من ذلك في منطقة المحطة وعين غزال، إضافة إلى انتشار البساتين الخضراء بمحاذاة سيل عمان، من رأس العين إلى عين غزال، حيث زُرِعت بالأشجار المثمرة، ومن أبرز ملاكها أبو شام، والبلبيسي، والعنبتاوي[2].

واجه المزارع العديد من التحديات التي أدت إلى تخفيض قدرته على الإنتاج الزراعي بشكل مستمر، بين عامي (1946 – 1966)، فكانت مشكلة القحط والجفاف من أبرز هذه التحديات، حيث أضرّ ذلك بالاقتصاد الأردني الذي تعدُّ الزراعة من أهم ركائزه، وقد عملت وزارة الزراعة على تقديم العديد من الحلول، وإن لم تكن بالمستوى المطلوب، فقامت عدة حكومات، ومنذ عام 1946 بالاستعانة بخبراء زراعيين لدراسة المشكلة، إذ كانت الأمطار هي مصدر الريّ الأساسي.

ومن بين البرامج التي اتخذتها الحكومة لمواجهة مشكلة القحط والجفاف، استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية، والباكستان، وتركيا، كما عملت على دعم المزارعين بتأمين البذار المُحسّن للمزارعين، ووفّرت القروض الزراعية من

(1) منيف، سيرة مدينة، 168.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج57/ 3) ، 10 كانون الثاني 2010، منيف، سيرة مدينة، ص118، 128، موسوعة عمان، العرموطي، ج1، ص73، 103، 303، 305، ج3، ص48، 83، كاتبي، محطة عمان، ص146، الشوا، عمان خير مقام، ص183، 195-196.

المصرف الزراعي، وأما عن حاجة السوق لمادة الطحين، فقد أُنشئت آلافران للمواطنين لتوفير الخبز، وذلك ابتداءً من عام 1951 في مدينة عمان، وبعض المدن الأخرى[1]، إلا أنَّ انحدار الإنتاج الزراعي كان متبايناً، فعلى سبيل المثال شهدت مدينة عمان في عام 1950 موسماً مطرياً جيداً، حيث انخفضت أسعار الحبوب، وتحسّنت أحوال المزارعين المادية[2].

إضافة إلى ما سبق، عانى المزارع في بعض السنوات من مشكلتين ارتبطتا بموسم الإنتاج الزراعي، الأولى تمثّلت في انحباس المطر في شهري تشرين ثاني وكانون أول، ممّا أدّى إلى تدنّي مستوى المحصول الزراعي، وعالجت الحكومة هذه المشكلة باستيراد الحبوب من الخارج، وانعكس ذلك على الحالة المادية للمزارع الذي خسر موسمه، أما المشكلة الثانية، فتمثّلت في فائض الإنتاج الزراعي، إذ اضطرّ المزارع إلى بيع محصوله بأقل من تكلفة الإنتاج، وتردّت حالته المادية، فاتجهت الحكومة إلى فتح باب التصدير، وارتفع سعر الحبوب، ممّا انعكس على تحسّن حالة المزارع المادية نوعا ما[3].

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة،10 كانون ثاني 1947، ص46- 55، مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة، 4 كانون الأول 1951، ص112، مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية عشر، 12آذار 1963، ص719، صحيفة الأردن، ع (1626) ، 2 أيار 1950، ص2، صحيفة الجزيرة، ع(2147) ، 8 حزيران 1953، ص2، صحيفة الجهاد، ع (2930) ، 30 كانون الثاني 1963، ص3، صحيفة الجهاد، ع (2931) ، 31 كانون الثاني 1963، ص2، صحيفة الجهاد، ع (3029) ، 17 آب 1963، ص2.

(2) صحيفة الأردن، ع (1656) ، 6 حزيران 1950، ص2.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة عشر، 13 آذار 1950، ص152-153.

كما تردَّتْ حالة المزارع المادية نتيجة ثقل الضرائب والمطالبات المادية المترتبة عليه، فكان يأتي إلى أرضه أحيانا أربعة جباة، الأول: جابي ضريبة الأرض[1]، والثاني: جابي ضريبة المسقفات[2]، والثالث: جابي الغرامات، والرابع: جابي مؤسسة الإقراض الزراعي[3] في حال ترتّبت عليه قروض، وفي حال تدني مستوى الإنتاج الزراعي، كان المزارع يضطرّ إلى بيع أرضه؛ ليتمكن من تأدية واجباته المادية، وقد تعرّض لاستغلال المُرابين، وبعض التجار الكبار، ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في عام 1961؛ لتقويض نفوذ المرابين، تأجيل القروض الزراعية في مواسم القحط والجفاف[4].

ومنذ عهد الإمارة استخدم المزارع المحراث التقليدي الذي تجرّه الحيوانات، ويُعَدّ هذا المحراث غير عملي، ففيه من السلبيات التي تتمثّل في عدم قدرته على تقليب التربة بشكل فعّال، بما يُخلّصها من النباتات الضارة التي تؤثر في نمو البذور، ولأنَّ قدرة الأرض على الإنتاج تتوقف عند قدرة المزارع على توظيف الآلات والأدوات الزراعية الحديثة [5]، فقد سعت وزارة الزراعة ابتداءً من عام 1946 إلى

---

(1) ضريبة الأرض: هي ضريبة تفرضها الحكومة على الأراضي التي تقع ضمن أراضي البلديات، الجريدة الرسمية، ع (121)، 15 كانون ثاني 1926، ص9.

(2) ضريبة المسقفات: هي ضريبة تفرضها الحكومة على الأبنية التي تقع ضمن حدود البلديات، الجريدة الرسمية، ع (121)، 15 كانون ثاني 1926، ص9.

(3) مؤسسة الإقراض الزراعي: مؤسسة حكومية تم انشاؤها عام 1959؛ لتقديم قروض ميسرة للمزارعين، وقد عملت؛ كبديل عن المصرف الزراعي، وغيره من الهيئات المسؤولة عن تمويل المشاريع الزراعية، للمزيد انظر: الجريدة الرسمية، ع (1441)، 16 أيلول 1959، ص802 – 803.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثالثة، 15 تشرين ثاني 1961، ص83.

(5) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة، 10/ كانون أول/ 1947، ص47، عربيات، سليمان مفلح، الزراعة في عهد إمارة شرق الأردن 1921-1946، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص98.

تطوير هذا الجانب، حيث عملت على استيراد الجرارات الحديثة؛ بهدف فلاحة الأرض للمزارعين بالإيجار، إلا أنّها لم تَلْقَ إقبالاً من قبل المزارعين، ويبدو أنَّ ذلك بسبب ارتفاع قيمة الإيجار على المزارعين، حيث قدّم العديد من أعضاء مجلس النواب اعتراضاتهم على الأسعار المطروحة للتأجير[1]، وكذلك وفّرت وزارة الزراعة ابتداءً من عام 1950 غربال الحبوب الآلي في مستنبت الجبيهة [2]، وبوسع المزارع استخدامه مقابل خمسين فلساً للكيس الواحد من القمح، بوزن مئة وخمسة وعشرين كيلو غراماً؛ بهدف تنقية البذور[3].

وفيما يتعلّق بالثروة الحيوانية، فقد اعتنى المزارع في مدينة عمان بتربية الثروة الحيوانية، ومن أهمّها: الماشية، والدواجن، وخلايا النحل؛ لإنتاج العسل. وقد خصّصت بلدية عمان (أمانة العاصمة) سوقاً لبيع المواشي (سوق الحلال) في منطقة رأس العين، وكان أبناء قبيلة العقيلات من أبرز تجارها، إضافة إلى مختلف العشائر التي سكنت المدينة وقراها المجاورة، مثل: الدعجة، والحديد، وغيرهم[4]، وقد خصّصت وزارة الزراعة، دائرة البيطرة في عمان؛ لمكافحة الأمراض والأوبئة التي

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة، 10/ كانون أول/ 1947، ص47، صحيفة الأردن، ع (1643) ، 21 أيار 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1673) ، 26/ تموز/ 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1725) ، 27 آب 1950، ص2.

(2) مستنبت الجبيهة: في عام 1936 استملكت دائرة الزراعة والحراج مساحة أرض، قدرها ستمئة دونم من عشيرة اللوزيين في الجبيهة لإقامة المستنبت الزراعي، واستمرّ حتى عام 1962، حيث أقيمت على أراضيه الجامعة الأردنية. العرموطي، عمان أيام زمان، ج2، ص126.

(3) صحيفة الأردن، ع (1710) ، 10 آب 1950، ص2.

(4) الشوا، عمان خير مقام، ص185، العرموطي، موسوعة عمان،، ج1، ص133-134، 303-305.

تُصيب الحيوانات، مثل الحمى القلاعية[1]، والجدري[2]، والجرب[3]، والنيوكاسل[4].

اتخذت وزارة الزراعة العديد من الخطوات لمكافحة أمراض الثروة الحيوانية، ومتابعتها، ففي أيار عام 1950 أعلن وزير الزراعة راغب النشاشيبي انتشار الحمى القلاعية في مدينة عمان[5]، ولمعالجتها استوردت الوزارة نصف مليون جرعة لقاح ضد الحمى القلاعية، ونصف مليون جرعة ضد الجدري، ومئة ألف ضد مرض النيوكاسل الذي يصيب الدواجن[6].

وفي 22 أيار 1951 أعلن وزير الزراعة راغب النشاشيبي، اعتبار منطقتي البلقاء وعمان موبوئتين بمرض الحمى القلاعية [7]، إلّا أنَّه سرعان ما أعلنها خالية من

---

(1) الحمى القلاعية: مرض وبائي حادّ يصيب الماشية، ويسميه المزارعون الشقاق، حيث ينتقل عن طريق العدوى بتناول الطعام الملوث، ومن أهم أعراضه ارتفاع درجة الحرارة، انظر: كامل، محمد مختار، صحة وأمراض الحيوانات والبيطرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص223.

(2) الجدري: مرض معدٍ وبائيّ، يتميز بظهور بثرات موضعية تنتهي بتكون قشور تترك بمجرد سقوطها أثراً واضحاً، وينشأ المرض عن فيروس يمرّ خلال المرشحات الطبية، للمزيد انظر: كامل، أمراض الحيوانات، ص220.

(3) الجرب: مرض جلدي معدي يصيب الماشية، يُسبّبه طفيل خارجي يؤدي إلى تساقط الشعر والصوف، ومن أهم أعراضه احمرار منطقة الإصابة والحكة، انظر: كامل، أمراض الحيوانات، ص241.

(4) النيوكاسل: مرض وبائي معدي وخطير، إذ يتصف بسرعة الانتشار وارتفاع نسب النفوق، فيصيب الدواجن تحديداً، وتنتقل العدوى عن طريف الاستنشاق والطعام، ويؤدي إلى فقدان التوازن والسقوط، انظر: كامل، أمراض الحيوانات، ص256، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (27/ 16/ 2/ 3/ 180) ، 12 كانون أول 1967، صحيفة الأردن، ع(1635) ، 12 أيار 1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1635) ، 12 أيار 1950، ص2.

(6) صحيفة الأردن، ع (1653) ، 2 حزيران 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1716) ، 17 آب 1950، ص2.

(7) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1066) ، 23 أيار 1951، ص93.

الوباء[1]، وذلك في 9 أيلول من العام نفسه، فكان طبيب دائرة البيطرة يعمل على تلقيح الحيوانات، وكذلك من أعمال الدائرة فحص المنتجات الغذائية المستوردة؛ للتأكد من سلامتها [2]، أما في أعوام الجفاف التي أضرّت بالثروة الحيوانية، فكانت وزارة الزراعة توفّر الأعلاف للمزارعين، ففي منتصف كانون ثاني 1963 خصصت ثلاثة عشر ألف طن من الأعلاف للمزارعين؛ بسبب انحباس موسم الأمطار[3].

وعلى الرغم من استمرار وجود فئة المزارعين بين سكان مدينة عمان بين عامي (1946 – 1966)، إلا أنَّ المدينة شهدت تحولاً اقتصادياً مرتبطاً بالجانب الاجتماعي، أدّى إلى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، إضافة إلى تردّي الحالة المادية للمزارع، ممّا أدّى إلى عزوف جزء كبير من أبناء المدينة عن هذه المهنة، ففي الوقت الذي كانت بيادر المزارعين شاهداً واضحاً في محيط جبل عمان على نشاط الحياة الزراعية، بدأت تتبدّد مع نهايات عقد الخمسينات، وأخذ النشاط العمراني يتسع على حساب الأراضي الزراعية، نتيجة تزايد عدد السكان ونمو قطاع الخدمات، وقد تراجعت حصة الفرد من الأراضي الزراعية، التي شكّلت النسبة الأكبر من الدخل القومي للمملكة [4].

---

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1082) ، 10 أيلول 1951، ص257.

(2) صحيفة الأردن، ع (1653) ، 2 حزيران 1950، ص2، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (27/ 16/ 2/ 3/ 180) ، 12 كانون أول 1967.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2917) ، 15 كانون ثاني 1963، ص4، صحيفة الجهاد، ع (2922) ، 21 كانون ثاني 1963، ص2، صحيفة الجهاد، ع (2930) ، 30 كانون ثاني 1963، ص3.

(4) الدجاني، علي، محاضرات في اقتصاديات الأردن، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، د.م، 1954، ص31، العرموطي، موسوعة عمان، ج1، ص101–103، 133، ج3، ص48، 83، 128، 138، صالح، التجربة الأردنية، ص533.

واتضح من خلال رصد الحياة الاجتماعية وتطوّرها، أنَّ قطاع الخدمات أخذ بالنمو والاتساع، وبالتالي فقد دفعت مدينة عمان ثمن التطور المدنيّ، إضافة إلى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وتعود هذه الظاهرة في بداياتها إلى منتصف عقد الأربعينات، حيث بيّنت مجلة (الرائد) زيادة ظاهرة بحث الشباب عن الوظائف الإدارية؛ نظراً للمكانة الاجتماعية[1]، وبلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في بداية الستينات حوالي (13.6%) من الجنسين[2]، فقد بدأت تسود فكرة الاعتماد على السوق بدلاً من الاكتفاء الذاتي، وقد باتت الأسرة مستهلكةً بدلاً من كونها منتجة[3].

2- مؤسسة الإقراض الزراعي:

بدأ المصرف الزراعي أعماله في 17 نيسان 1923، كأول مؤسسة مالية تقدّم قروضاً زراعية في إمارة شرقي الأردن، برأس مال مقداره (657، 991) قرشاً، ويدير أعماله مجلس مكوّن من رئيس وسبعة أعضاء ممثلين عن بعض الوزارات، والدوائر الحكومية، مثل دائرة الأراضي[4]، كان تأسيس المصرف بهدف تأمين حاجة المزارعين

(1) مجلة الرائد، السنة الأولى، ع (4) ، 20 تموز 1945، ص6.

(2) حمودة، مدينة عمان، ص96.

(3) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص89، موسوعة عمان، العرموطي، ج2، ص44.

(4) دائرة الأراضي: منذ عام 1921عملت دائرة الطابو على إدارة شؤون الأراضي في البلاد حسب أحكام قانون الأراضي العثمانية، إلّا أنّه وفي عام 1924 استبدلت بمديرية التسجيل، وتمّ تعيين الأمير محمود الشهابي مديراً لها، ثم سمّيت في عام 1926 مديرية تسجيل الأراضي، وفي عام 1938 ألحقت بوزارة المالية. المشاقبة، عبد الرحمن، الحياة الزراعية في الأردن (1929 – 1950) ، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 2016، ص258.

من الناحية المالية والعينية كالبذور؛ لتحسين قدرتهم على الإنتاج الزراعي الذي كان يمثّل النسبة الأكبر من الدخل القومي لإمارة شرقي الأردن[1].

وقد أقرض المصرف الزراعي المزارعين مبالغ مالية كان حدّها الأعلى ألف دينار، بنسبة فائدة تتراوح ما بين (4-6%)، إلا أنَّ هذا لا يعني قدرة المصرف على تأمين هذا المبلغ بشكل مستمر، إذ إنَّ الأوضاع المالية متباينة حسب مخصصات المصرف من الموازنة، ففي عام 1947، قدّم أعضاء مجلس النواب اعتراضاتهم على القروض الزراعية الصغيرة التي حصل عليها المزارعون، إذ لم يتمكّن جزء كبير منهم من تأمين البذور أو إطعام الماشية[2].

كما خضع طلب الاقتراض المقدّم للمصرف إلى عدة شروط، منها: قيمة الأرض، وقدرتها على الإنتاج، إضافة إلى نوع التربة ومستوى خصوبتها، وإن كان مالكها قد حصل على قرض سابق من المصرف، ويبدو أنَّ توزيع القروض شابه أحياناً مزاجية اللجنة المكلفة، بالكشف على الأرض، وتبيّن ذلك على سبيل المثال في عام 1947، حينما وفّرت الحكومة الأردنية قروضاً للأراضي المُمحلة، فلم توزّع بعدالة بحسب ما طرحه بعض أعضاء مجلس النواب الأردني، مثل النائب عاكف الفايز[3].

---

(1) صحيفة الشرق العربي، ع (20) ، 27 تشرين أول 1923، ص2، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 49) ، 18 تموز 1953، الدجاني اقتصاديات الأردن، ص31.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة، 10 كانون أول 1947، ص46، الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص72.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة، 10 كانون أول 1947، ص49، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (27/ 15/ 2/ 40) (27/ 15/ 2/ 41) (27/ 15/ 2/ 43) ، 18 تموز 1953.

استمرّ المصرف الزراعي قائماً بأعماله حتىٰ عام 1959، حيث صدر قانون مؤسسة الإقراض الزراعي رقم (28) بهدف منح القروض الزراعية، وألحقت بهذه المؤسسة جميع الجهات الحكومية التي عملت في مجال إقراض المزارعين، بما فيها المصرف الزراعي، وامتلكت المؤسسة الموجودات والمطلوبات والأموال الخاصة بأيّ مؤسسة رسمية عاملة في إقراض المزارعين[1].

وكان هدف قرار إنشاء مؤسسة الإقراض الزراعي حصر مصادر الإقراض الزراعي في مؤسسة واحدة، تتمثّل أعمالها في معالجة مشاكل المزارعين المادية، ورفع مستوىٰ الإنتاج الزراعي في البلاد، بمنح المزارعين قروضاً طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة، إضافة إلىٰ الجهات المتخصصة في المجال الزراعي، مثل: الجمعيات التعاونية، ولا بدَّ من الإشارة إلىٰ أنَّ المؤسسة لم تقدّم قروضاً صغيرةً، إذ كانت تناط هذه الغاية بالاتحاد التعاوني الذي يعمل ضمن دائرة الإنشاء التعاوني في وزارة التنمية الاجتماعية والعمل، التي تقدّم قروضاً صغيرةَ الأجل بالتنسيق مع مؤسسة الإقراض الزراعي[2].

قدّمت مؤسسة الإقراض الزراعي قروضها بناءً علىٰ قرار لجنة الإقراض المركزية في المؤسسة، حيث انبثق عن المؤسسة مجموعة من اللجان الفرعية في مختلف الألوية،

(1) الجريدة الرسمية، عمان، ع (1441) ، 16 أيلول 1959، ص802 – 804، صحيفة الجهاد، ع (2919) ، 27 كانون ثاني 1963، ص2، مجلة الفجر الاقتصادي، عمان، السنة الأولىٰ، ع (4) ، 1 حزيران 1976، ص72.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1441) ، 16 أيلول 1959، ص1131 – 1136، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1962–1963، ص39 – 40، مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1963- 1964، ص7، صحيفة الجهاد، ع (3907) ، 3 كانون ثاني 1963، ص2، مجلة الفجر الاقتصادي، عمان، ع (4) ، 1 حزيران 1976، ص72.

وعملت هذه اللجان على مراقبة سير المشاريع التي حصلت على قروض، ومن بين أهمّ ما حقّقته مؤسسة الإقراض الزراعي، تطوير الآلات والأدوات الزراعية، وكذلك تعزيز تربية المواشي، واستيراد الأبقار الحلوب، وإنشاء مزارع للدواجن، وقد استفادت المؤسسة من قرض منظمة الإنماء الدولية الذي حصلت عليه الحكومة الأردنية عام 1963، حيث بلغ مقدار المبلغ الذي حصلت عليه المؤسسة، وتمّت الاستفادة منه بشكل فعليّ (237. 527) ديناراً حتى عام 1964[1].

تنوّعت المشاريع الزراعية التي دعمتها المؤسسة بين عامي (1960 – 1966)، ويمكن حصرها ضمن النقاط التالية [2]:

أ- شراء الأشجار وغرسها.

ب- شراء الحيوانات والأدوات الزراعية مثل الجرارات الزراعية.

ت- القروض الخاصة بتحسين الأراضي الزراعية وإصلاحها.

ث- تقديم قروض خاصة بمشاريع الريّ.

ج- قروض خاصة بإنشاء الأبنية الضرورية لسكن المزارعين، وتأمين آلاتهم وأدواتهم الزراعية مثل المستودعات.

ح- قروض مدفوعة للاتحاد التعاوني المركزي لتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية.

خ- قروض الإصلاح الريفيّ.

---

(1) مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1963-1964، ص7-9.

(2) مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1962 - 1963، ص15-25، مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1965- 1966، ص19-20، مجلة الفجر الاقتصادي، عمان، ع (4) ، 1 حزيران 1976، ص73.

يتّضح ممّا سبق أنَّ مؤسسة الإقراض الزراعي وضعت بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المتردية للمزارع، نتيجة مواسم القحط المتكررة، فعملت على توحيد القروض، وتقسيطها حسب إمكانيات المزارع، وكذلك تأجيل سداد القروض للنهوض بالمستوى الاقتصادي للمزارع، الذي تمثّل مهنته النسبة الأكبر من الدخل القومي الأردني، وكذلك ساهمت عملية الإقراض الزراعي في الحدّ من استغلال المرابين للظروف الصعبة التي عاشها المزارعون [1].

ثانياً - التجارة:

وهنا سيتمّ تناول عدة جوانب من أبرزها:

1- غرفة تجارة عمان:

بدأت أعمال غرفة تجارة عمان في عام 1923، بحيث مثّلت تجار المدينة، ونظّمت النشاط التجاري، وسعت إلى تحفيزه وتطويره؛ وذلك لكونه من أهمّ القطاعات الاقتصادية في مدينة عمان خاصة، وشرقي الأردن بشكل عام [2]، وقد انتخب لإدارة الغرفة بين عامي (1946 - 1966) ستة مجالس، أمّا المجلس الأول: بين عامي (1946 - 1948)، برئاسة صبري الطباع، والمجلس الثاني: بين عامي (1948 - 1949)، برئاسة محمد علي بدير، والمجلس الثالث: بين عامي (1949 - 1954)، برئاسة صبري الطباع، والمجلس الرابع: بين عامي (1954 - 1958)، برئاسة إبراهيم منكو، والمجلس

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة، 21 تشرين ثاني 1954، ص49، مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1962– 1963، ص25، صحيفة الجهاد، ع (2911) ، 8 كانون ثاني 1963، ص2، مجلة الفجر الاقتصادي، عمان، ع (4) ، 1 حزيران 1976، ص73، الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص75.

(2) غرفة تجارة عمان، الكتاب الذهبي، د.ص.

الخامس بين عامي (1958 – 1962)، برئاسة إبراهيم منكو، والمجلس السادس بين عامي، (1962 – 1966)، برئاسة إبراهيم منكو[1].

ولقد نشطت أعمال غرفة تجارة عمان ابتداءً من عام 1946 بشكل واضح، انسجاماً مع النهضة الاقتصادية في الأردن، فمنذ عام 1949 أصدرت حكومة سعيد المفتي، قانون الغرف التجارية والصناعية رقم (41)، الذي وسّع من صلاحيات الغرفة التجارية ونظّمها، حيث اشتملت وظائفها على ما يلي[2]:

أ- تنظيم المصالح التجارية وتمثيلها، وتمتين العلاقات مع الغرف التجارية المحلية والأجنبية.

ب- تمتين العلاقات مع التجار، وتمثيل مصالحهم أمام الجهات الحكومية.

ت- تقديم الاقتراحات في مجالات التجارة، ووسائل النقل، والبورصة، والأسواق، وأنظمة الاستيراد والتصدير، والتموين، والضرائب، والرسوم.

ث- المصادقة على شهادات المنشأ للسلع، والبضائع، والإنتاج الصناعي، والزراعي، وأسعارها، وجنسية مصدّريها.

ج- إقامة المؤتمرات الاقتصادية والمشاركة بها داخل الأردن وفي الخارج.

وقد شهد الاقتصاد الأردني مطلع الخمسينات نشاطاً غير مسبوق، ممّا زاد من مسؤوليات غرفة تجارة عمان وواجباتها، فقد بلغ عدد أعضاء الغرفة في عام 1950 ثلاثمئة عضو؛ ليرتفع العدد عام 1960 إلى ألفين وثمانيمئة عضو[3]. وأما عن أبرز ما حقّقته الغرفة، فقد سعت حكومة سعيد المفتي في عام 1950 إلى رفع ضريبة الجمارك

---

(1) غرفة تجارة عمان، الكتاب الذهبي، د.ص.

(2) الجريدة الرسمية، ع (992) ، 16 آب 1949، ص231.

(3) غرفة تجارة عمان، الكتاب الذهبي، د.ص.

علىٰ الواردات؛ بغرض حماية المنتج المحليّ، إلّا أنَّ الغلاء كان قد اجتاح السوق التجاري، وعلاوة علىٰ ذلك، اضطرّ التجار إلىٰ رفع الأسعار نتيجة ارتفاع الضريبة، وأدّىٰ ذلك إلىٰ الإضرار بالتاجر والمستهلك، ممّا دفع غرفة التجارة إلىٰ الاحتجاج علىٰ القرار[1]، وقد اجتمع مسؤولون من الحكومة مع ممثّلين عن التجار لإعادة النظر في قرار الضريبة[2].

كما روّجت غرفة تجارة عمان الإنتاج الأردني عن طريق تنظيم المعارض، التي من أبرزها المعرض الدولي للصناعة والزراعة، الذي أقيم في مرج الحمام عام 1951[3]، وبين عامي 1952 – 1953، أقامت الغرفة معرضين في مدينة عمان، تبيّن من خلالهما التطور الصناعي[4]، فقد تولّت الغرفة تسجيل وتنظيم القطاع الصناعي، كما ساهمت في تكوين اتحاد للغرف التجارية الأردنية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية[5].

كما شهدت غرفة تجارة عمان تنافساً بين محورين من التجار، تمثّل الأول بالتجار النابلسية، والثاني بالتجار الشوام، ففي عام 1954 نجح ممثلون عن الكتلتين بالتساوي، ممّا حال دون انتخاب رئيس للغرفة، ولمناصبها المتبقية، وانتهىٰ ذلك باستقالة الشوام برئاسة محمد صبري الطباع، وانتخاب إبراهيم منكو رئيساً للغرفة، إلّا أنَّ ذلك الخلاف أدّىٰ إلىٰ تراجع نشاط الغرفة، وانتقل إلىٰ الوسط التجاري،

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1708) ، 8 آب 1950، ص2.

(2) صحيفة الأردن، ع (1714) ، 15 آب 1950، ص2.

(3) أبو جابر، رؤوف سعد، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده: خلال القرن التاسع عشر ـ ومنتصف القرن العشرين، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص281.

(4) الدجاني، علي طاهر، خمسون عاماً في خدمة غرف التجارة والصناعة، ص47.

(5) غرفة تجارة عمان، الكتاب الذهبي، د.ص.

واستقال مدير الغرفة علي طاهر الدجاني، ليسعى إلى تأسيس غرفة للصناعة في عام 1954، التي خرجت من رحم غرفة التجارة، فقد كان الصنّاع في المدينة يعملون تحت مظلة غرفة التجارة، وعند تأسيس الغرفة الصناعية تمّت الاجتماعات الأولى في غرفة التجارة، وقدّمت غرفة التجارة مبلغ خمسة آلاف دينار إلى ميزانية غرفة الصناعة بالإنابة عن الصنّاع الأعضاء[1].

وابتداءً من عام 1960، فقد تمدّد النشاط التجاري، وتطوّرت الأوضاع الاقتصادية في مدينة عمان، ممّا ساهم في تطور أعمال غرفة تجارة عمان التي شاركت بتنفيذ برامج التنمية للسنوات الخمس (1962 – 1967)، والسنوات السبع (1964 – 1970)، وسنّ التشريعات العمالية، والتجارية، والمالية[2].

يتضح ممّا سبق أنَّ غرفة تجارة عمان شهدت تطوراً واضحاً بين عامي (1950 – 1966)، إذ يدلّ ذلك على تطور التجارة في المدينة، كما لعبت الغرفة دوراً مهماً في تطور الحياة التجارية من خلال آداء واجباتها في حماية التاجر والمستهلك في عدت قضايا، منها متابعة عملية فرض الضرائب التي قامة بها الحكومات المتعاقبة، وكذلك روّجت الغرفة للمنتج الوطني بإقامة المعارض التجارية على نفقتها الخاصة، ممّا ساهم في دعم الصناعات الوطنية.

2- تنظيم الأسواق:

شكّلت التجارة عاملاً مهماً في تطوّر مدينة عمان منذ نشأتها، فاستقبلت المدينة في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، العديد من التجار من بعض المدن العربية

(1) الدجاني، خمسون عاماً، ص45 – 49.

(2) غرفة تجارة عمان، الكتاب الذهبي، د.ص.

المجاورة، مثل: نابلس، والقدس، ودمشق، وغيرها من المدن[1]، وقد أُنشئت معظم أسواق مدينة عمان خلال عهد الإمارة، فكان من أهمّ الأسواق وأشهرها في شارع الأمير طلال، إذ عمل به كبار تجّار عمان، مثل أبو صلاح الشربجي، وجميل الصفدي، وفتحي البقاعي، وغيرهم، وراجت في هذا الشارع تجارة الأقمشة والملابس الجاهزة والسلاح، وفي آخر الشارع سوق البخارية، الذي يعود في تأسيسه إلى المهاجرين التجار من بخارى، وما بين شارع الأمير طلال وشارع قريش، تأسّس سوق الخبز، فانتشرت المخابز على جانبيه، وقصده سكان عمان باستمرار؛ لتأمين خبزهم بأنواعه[2].

وكان من أهمّ أسواق عمان سوق السكر، وسوق السعادة، وسوق اليمانية، وسوق الحدادة، وسوق المبيضين، وسوق الخضار، وسوق الحلال [3]، وقد أخذت أسواق مدينة عمان تتطور بشكل تدريجي، وابتداءً من عام 1950 راجت الأسواق بشكل لافت، فقد انتعشت التجارة، وزاد عدد سكان المدينة، ممّا انعكس على أسواقها، فكان من واجب بلدية عمان، ومن ثم أمانة العاصمة، تنظيم أسواق المدينة ومراقبتها كأداة لتعزيز تجارة المدينة، وتطوّرها بشكل سليم، وقد حدّد قانون أمانة العاصمة الصادر عام 1955 الصلاحيات الموكّلة للأمانة، ومن بين هذه الصلاحيات، تنظيم الأسواق، وإصدار الرخص، وغيرها [4]. وقد ظهرت في المدينة سوق خاص لبيع الخضار والفواكة في وسط البلد منذ عام 1956، ومن الملاحظ أنَّ

(1) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص135.

(2) العرموطي، موسوعة عمان، ج2، ص193، 206.

(3) رشيد، الحياة الشعبية، ص65- 69، ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص101- 103.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1225) ، 1 أيار 1955، ص 403-414، الكلالدة، أمانة العاصمة، ص 69-76.

أمانة العاصمة مارست سلطاتها في هذا السوق، وفرضت رقابتها على الأسعار، وعلى الوضع الصحي[1].

ومنذ أواسط الخمسينات، بدت الحاجةُ مُلحّةً إلى إعادة تنظيم مدينة عمان، بما يواكب التطور الذي حظيت به المدينة[2]، وتبيّن المصادر أنَّ أمانة العاصمة استعانت في أيلول 1957 بخبراء في الأمم المتحدة؛ لوضع تصاميم جديدة للمدينة، وأوضحت هذه التصاميم والمخططات ضرورة إنشاء سوق مركزي للخضار والفواكة، وأُلحق بهذا السوق موقف للسيارات اتسع لمئتي سيارة، وقدّرت تكاليف هذا السوق بمرافقه، بمبلغ مقداره مليونان ونصف المليون دينار[3].

وأصدرت حكومةُ بهجت التلهوني في بداية عام 1961 نظاماً خاصاً؛ بهدف تنظيم الأسواق العامة ضمن حدود أمانة العاصمة، والذي أوكل بدوره إلى مجلس أمانة العاصمة مراقبة الأسواق وتنظيمها، وألزم هذا النظام أصحاب المهن التجارية، نقل محالهم إلى الأسواق المحددة رسمياً، حسب تخطيط المدينة، وأن تكون الاستثناءات بقرار من مجلس الأمانة، كما أتاح هذا النظام لمفتشي وأطباء الأمانة الدخول إلى أي مكان داخل الأسواق، وإنذار المخالفين بعد تفويضهم من قبل مجلس الأمانة[4]، ومن الملاحظ أنَّ أمانة العاصمة قد أنشأت أسواقاً في الأحياء، ففي أيار 1962 تمّ إنشاء مركز تجاري في حيّ جبل الحسين[5].

---

(1) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966–5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (196) ، صحيفة فلسطين، 3 آذار 1957، ص2، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 157- 158.

(2) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص157- 158.

(3) صحيفة الدفاع، ع (6579) ، 24 أيلول 1957، ص2.

(4) الجريدة الرسمية، عمان، ع (1555) ، 17 كانون ثاني 1961، 741- 743.

(5) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144- 751 لعام 1962) ، بتاريخ 1 أيار 1962، قرار(258) .

بدأت أعمال مشروع السوق المركزي في عام 1963 على مساحة أرض بلغت ثلاثة عشر دونماً، ويقع السوق على طريق مادبا، ورصدت أمانة العاصمة مبلغ خمسين ألف دينار لهذا المشروع على موازنة عام 1963، وأُنجز المشروع على مدار عدة أعوام[1]، ومن المؤكد أنَّ المشرع ساهم في تطور تجارة الخضار والفواكة، بفتح المجال أمام المزارعين لتوريد منتجاتهم إلى السوق المركزي، ومن حيث تنظيم المدينة، فقد ساهم السوق المركزي بالحدّ من أزمة السير في وسط البلد، ووضع حلّ لمشكلة نظافة المدينة[2].

وقد افتتحت أمانة العاصمة السوق المركزي، بتاريخ 2 نيسان 1966 [3]، وبدأت بتأجير المحال التجارية في السوق، وتعرض لنا سجلات أمانة العاصمة أسماء التجار والشركات التي بدأت أعمالها التجارية في السوق منذ افتتاحه، وأسعار الإيجارات في ذلك الوقت، فقد استأجر السيد مسعود المحل التجاري رقم (61)، بمبلغ (325) ديناراً، واستأجرت شركة الخضار والفواكه الأردنية محلين تجاريين برقم (31، 32)، بمبلغ مقداره (640) ديناراً، كما احتوى السوق المركزي على مستودعات خاصة بالتجار، فاستأجر السيد محمد سكجها مستودع رقم (1)، بمبلغ (450) ديناراً، واستأجرت الشركة التجارية الزراعية مستودعات رقم (9،10،11)، بمبلغ (4.650) ديناراً[4].

(1) صحيفة الجهاد، ع (3056) ، 21 تموز 1963، ص2، العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص157-158.

(2) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) بتاريخ 1 آذار 1966، قرار (196) .

(3) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 157.

(4) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (186) .

كما أجبرت أمانة العاصمة المزارعين، وباعة الخضار والفواكة، بضرورة توريد منتجاتهم إلى السوق المركزي؛ لغايات بيعها إلى تجار المُفرّق أو تصديرها[1]، وتمّ إذاعة نشرة يومية بأسعار الخضار والفواكة؛ لمنع محاولات الاحتكار أو التلاعب بالأسعار[2]. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ السوق القديم الموجود في مركز المدينة (وسط البلد)، تمّ تحويله إلى سوق لبيع اللحوم والأسماك[3]، وفرضت أمانة العاصمة الرقابة الصحية على المنتجات الغذائية في مختلف أسواق المدينة، أو المخزّنة في المستودعات[4]، وعزّزت المحافظة على النظافة العام، فمثلاً في تشرين ثاني 1966 نفّذت الأمانة حملةً لتجميل العاصمة، تضمّنت الأسواق التجارية والطرق الرئيسية[5].

يتّضح ممّا سبق أنَّ مدينة عمان كانت ابتداءً من عام 1950 بحاجة إلى إعادة تنظيم، نتيجة التضخم السكاني الذي انعكس على الحياة الاقتصادية بشكل عام، والحركة التجارية بشكل خاص، فعملت الحكومات الأردنية على تنظيم الأسواق من خلال إنشاء السوق المركزي بعيداً عن مركز المدينة، كما عملت على متابعة الأسعار، ومدى صلاحية المنتجات، والتزام التجار بالتعليمات الناظمة، ممّا قلّل من بعض المشكلات، مثل استغلال المواطنين والتلاعب بالأسعار، وحلّ مشكلة سوء النظافة، وأزمات السير الناتجة عن حركة الأسواق.

---

(1) صحيفة الدفاع، ع (9365) ، 9 تشرين ثاني 1966، ص2.

(2) صحيفة الدفاع، ع (9362) ، 6 تشرين ثاني 1966، ص2.

(3) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (196) .

(4) العابدي، عمان في ماضيها وحاضرها، ص 160.

(5) صحيفة الدفاع ، ع (9365) ، 9 تشرين ثاني 1966، ص2.

3- حركة الاستيراد والتصدير:

تمتعت إمارة شرقي الأردن بعلاقات تجارية جيدة مع الأقطار العربية المجاورة، حيث عقدت حكومة الإمارة بين عامي (1923- 1928)، أربع اتفاقيات تجارية مع كلّ من حكومات: سوريا ولبنان في عام 1923، ونجد في عام 1925، وفلسطين في عام 1928، ممّا عزّز حركة الاستيراد والتصدير، خاصة في مجال الحبوب؛ نتيجة لارتفاع نسبة الفائض من إنتاجها الزراعي[1].

وخلال الانتداب البريطاني اعتُمدت إمارة شرقي الأردن مركزاً للاستيراد، وحُصِرَ استيراد البضائع التجارية إلى الإمارة، ومنها إلى باقي المناطق المجاورة، مثل فلسطين، وبالتالي تدفّقت أموال كبيرة إلى شرقي الأردن، ساهمت في نمو الاقتصاد، وظهور عدد من التجار كأصحاب رؤوس أموال عن طريق الكوتا[2] التي حصلوا عليها من مدير الاستيراد الإنجليزي لفج كون (lefjfcon) [3]، وبهذه الرخصة استورد التجار السلع من بريطانيا، وفلسطين، وسوريا، والعراق، وغيرها من المناطق[4].

---

(1) الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص21.

(2) الكوتا: هي نظام يتعلق بالحصة المخصصة من قبل قيادة الحلفاء في القاهرة لشرقي الأردن من النقد الأجنبي أو البضائع الأجنبية، والترتيبات التي أجرتها عندما أوكلت المهمة إلى دار الاعتماد البريطانية بعمان لإعداد برنامج والإشراف عليه لتوزيع رخص الاستيراد على التجار، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص182، العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص34، التل، مذكرات الطباع، ص42.

(3) (lefjfcon) : هو مدير دائرة الاستيراد في الأردن، بريطاني الجنسية، سكن في جبل عمان، وتمتع بعلاقات قوية مع تجار المدينة، ومنحهم رخص الاستيراد (الكوتا) ، وقد شغل منصب مدير الاستيراد حتى عام1949، التل، مذكرات الطباع، ص42.

(4) الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص19-20، التل، مذكرات الطباع، ص42-48.

وابتداءً من عام 1941 نشطت حركة التصدير، إذ عقدت شركة (Brother Steel) اتفاقيات مع تجار عمان، هدفت إلى تصدير الحبوب لصالح الجيش البريطاني في الشرق، مما دفع كبار التجار، مثل: صبري الطباع، وفرح أبو جابر[1]، وسلامة الطوال[2]، إلى تأسيس شركات تجارية عملت على شراء الحبوب وتجميعها، ثم تصديرها عبر ميناء حيفا، وقد أدّت هذه الاتفاقيات إلى استثمار تجار عمان أموالهم وتنميتها، ففي عام 1942 أنشأ محمد صبري الطباع وشركاه، منهم: حسين أبو الراغب، شركة مطاحن الأردن (الجمل) على طريق المحطة.

وقد ساعدهم العمل في مجال التصدير إلى توثيق علاقاتهم مع بعض الدول العربية المجاورة، حيث صدّروا في عام 1942 ثلاثين ألف طن من الطحين إلى سوريا[3]، ومما ساهم في نشاط الحركة التجارية الإجراءات التي اتبعتها الحكومات الأردنية، التي تمثّلت في سياسة تخفيض الضرائب على السلع المستوردة، وعدم وضع قيود على تحويل العملات الأجنبية[4].

ومنذ استقلال الأردن عام 1946، انتعشت الحركة التجارية، وأقبل التجار على الاستيراد الذي أصبح ميداناً للتنافس، وتحقيق الثروة على مستوى مدينة عمان

---

(1) فرح ابو جابر: أحد كبار تجار عمان، أسّس العديد من الشركات مع بعض الشركاء، مثل: محمد صبري الطباع، وسلامة الطوال، وكان عضو مجلس النواب الأردني الأول (1947-1949)، التل، مذكرات الطباع، ص41، الجريدة الرسمية، ع (952)، 25 تشرين ثاني 1947، ص1003.

(2) سلامة الطوال: أحد كبار تجار عمان، أسّس العديد من الشركات، مثل شركة طباع وسلامة المحدودة للاستيراد، ومن أبرز شركائه، محمد صبري الطباع، وفرح أبو جابر، التل، مذكرات الطباع، ص41، سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 15 نيسان 1962، قرار (225).

(3) التل، مذكرات الطباع، ص41-43.

(4) الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص19.

خاصة والأردن عامة، فقد بلغ عدد المستوردين في عام 1946 مئتي مستورد، ليرتفع عددهم في عام 1954 إلى نحو ألف وخمسمئة مستورد[1]، ممّا يبيّن حجم الإقبال الكبير على الاستيراد، وقد انعكس ذلك على التجارة الداخلية في مدينة عمان، إذ انتشرت المحال التجارية الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على السلع المستوردة، ففي عام 1950 بلغت نسبة محلات التجارة المفرقة في عمان (45. 5%)، ونسبة محلات التجارة بالجملة (72. 2%)، من إجمالي المؤسسات التجارية في الأردن[2].

ونتيجة للإقبال الكبير من التجار على حركة الاستيراد وتنافسهم عليها، اضطرّت حكومة توفيق أبو الهدى[3] عام 1948 إلى تنظيم توزيع حصص الاستيراد لكلّ تاجر، بناءً على أسس واضحة، فأعلنت في إحدى جلسات مجلس النواب في تشرين الثاني من العام نفسه عن سياستها في هذا الجانب، إذ خصّصت حصصاً لكلّ تاجر بناءً على ما دفعه من ضريبةٍ للدخل، فبلغت الحصة الواحدة ألفين وخمسمئة دينار[4]، ويُبيّن الجدول التالي نظام توزيع الحصص.

---

(1) الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص42.

(2) الحوراني، التركيب الاقتصادي، ص110.

(3) توفيق أبو الهدى: ولد أبو الهدى في مدينة عكا عام 1895، وأكمل تعليمه في بيروت بتخصص الحقوق، وشغل عدة مناصب منها: مديراً عاماً لدائرة الأراضي، ثم شكّل اثنتي عشر حكومةً، أولها عام 1938 وآخرها عام 1954. انظر: توفيق أبو الهدى، السيرة الذاتية، أرشيف الوزراء، موقع رئاسة الوزراء الإلكتروني: (www.pm.gov.jo) .

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة، 25 تشرين ثاني 1948، ص142.

جدول رقم (4)

"الفئات الموزعة لضريبة الدخل، وعدد الحصص لكلّ فئة، وعدد التجار في كلّ فئة"[1]

مقدار ضريبة الدخل المدفوع بالجنيه الفلسطيني	عدد الحصص	عدد التجار لكلّ فئة
100-1	1	104
200-100	2	17
500-200	3	29
1000-500	5	14
2000-1000	7	5
2000 فأكثر	10	15
مجموع التجار		184

يتضح من الجدول السابق، الفئات التي حدّدتها الحكومة لتوزيع الحصص من الاستيراد، إذ بلغ عددها ست فئات (1- 2000 فأكثر)، حيث سجلت الفئات ما بين (1- 100) جنيه أعلى عدد من التجار، وهم الفئة الأقلّ رأس مال، فيما بلغ عدد التجار الأكبر خمسة عشر تاجراً، منهم ثمانية من كبار تجار عمان، ويُبيّن الجدول التالي أسماء هؤلاء التجار، وعدد حصصهم من الاستيراد في عامي (1947- 1948).

---

(1) المصدر نفسه، ص142

جدول (5)

"أسماء كبار تجار عمان وحصصهم من الاستيراد في عامي (1947- 1948)" [1]

اسم التاجر	الحصص في عام 1947	الحصص في عام 1948
صبري الطباع	181.953	25.000
ياسين التلهوني	425.844	25.000
طباخ وسمان	21.000	-
شفيق الحايك	233.268	25.000
إسماعيل البلبيسي	219.200	25.000
توفيق قطان	147.837	25.000
حمدي منكو	358.033	25.000
حداد وشعشاعة	194.499	25.000

واجه الاقتصاد الأردني العديد من التحديات بين عامي (1946-1966)؛ بسبب تنامي حركة الاستيراد التي شجّعتها الحكومات الأردنية، فعلى سبيل المثال، قرّرت حكومة سمير الرفاعي[2] في بداية حزيران عام 1947 إعفاء العديد من أنواع الحبوب، مثل: الحنطة، والشعير، والعدس، والكرسنة، والذرة البيضاء والصفراء، وأنواع القطاني، من الرسوم؛ بحجة عدم رفع أسعارها على المواطنين في الأسواق[3]،

(1) مذكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة، 25 تشرين ثاني 1948، ص142.

(2) سمير الرفاعي: ولد عام 1901 في صفد، ثم أكمل تعليمه الجامعي في الجامعة الأمريكية في لبنان، شغل العديد من الوظائف، منها مدير المعارف 1937، ووزير الداخلية، والمعارف، والمالية، والعدلية عام 1941، وقد شكّل خمس وزارات بين عامي 1944 – 1957، للمزيد انظر: سمير الرفاعي، السيرة الذاتية، أرشيف الوزراء، موقع رئاسة الوزراء الإلكتروني: www.pm.gov.jo.

(3) الجريدة الرسمية، ع (907) ، 1 حزيران 1947، ص829 - 830.

وفي العام نفسه، تمّ إعفاء الدقيق من الرسوم الجمركية[1]. ولم تَعُدِ الرسوم الجمركية على الحبوب السابقة حتى عام 1949، إذ قرّرت حكومة توفيق أبو الهدى في 15 تموز من العام نفسه إلغاء هذه الإعفاءات، وحدّدت الضريبة على الكيلو الواحد من المواد السابقة بثلاثة مل[2]. وقد نتج عن سياسة توسيع قاعدة الاستيراد أنَّ المجتمع في مدينة عمان بدأ في التحول من الإنتاج والاعتماد على الذات، إلى الاستهلاك تدريجياً؛ لتوفّر معظم متطلبات الحياة الأساسية في الأسواق[3].

وقد أدّى الاستيراد إلى الإخلال بالميزان التجاري، الذي يستقرّ باتّباع سياسة التوازن بين الصادرات والواردات، ففي عام 1949 بلغت قيمة الواردات ثلاثة عشر مليون جنيه فلسطيني، فيما لم تتخطَّ الصادرات المليون جنيه، إضافة إلى ذلك، فقد تراكمت السلع المستوردة في أسواق مدينة عمان بالتزامن مع انخفاض القدرة الشرائية، وعليه فقد طالبت العديد من الجهات الشعبية عام 1950، ضرورة ضبط عملية الاستيراد، والحدّ منها قدر الإمكان، إضافة إلى تحفيز الإنتاج الوطني والتصدير؛ للحفاظ على الاقتصاد من التدهور [4]، فعملت الحكومة على رفع نسبة التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة؛ بهدف تقليص حجم الواردات، إلّا أنَّ هذا الإجراء قوبل برفض من قبل غرفة تجارة عمان، الممثل الرئيس لتجار عمان، ونتج عن رفع التعرفة الجمركية ارتفاع أسعار السلع في الأسواق، وانخفاض في القوة الشرائية لأسواق المدينة التي مثّلت مركز النشاط التجاري[5]، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (923) ، 16 تشرين أول 1947، ص992.

(2) الجريدة الرسمية، ع (988) ، 16 تموز 1949، ص202

(3) العرموطي، موسوعة عمان، ج2، ص43- 44.

(4) صحيفة الأردن، ع (1578) ، 4 آذار 1950، ص3.

(5) صحيفة الأردن، ع (1709) ، 9 آب 1950، ص2.

سعيد المفتي في 14 آب 1950 إلى إعادة النظر في نسبة التعرفة الجمركية، بعد اجتماع وزير التجارة سعيد علاء الدين مع عدد من ممثّلي تجار عمان من عدت قطاعات[1].

تمثّلت سياسة الحكومات الأردنية بالشراكة مع كبار التجار في مدينة عمان، فقد اعتمد الاقتصاد الأردني على الاستيراد؛ لتوفير السلع الأساسية في الأسواق من: الحنطة، والأرز، والسكر، وغيرها، ففي عام 1950عقدت وزارة المالية والاقتصاد اتفاقية مع شركات مال القبان[2] لتوريد الأرز من مصر، وتخزينه في المستودعات[3]، وفي العام ذاته اتخذت الحكومة مراكز للتخزين، وتأمين المواد الأساسية في عمان، ثم توزيعها بشكل منظم على الأسواق في مدينة عمان، وغيرها من الأسواق المنتشرة في المملكة حسب الحاجة.

وفي عام 1951 أنشأت الحكومة مراكز تخزين في الألوية المختلفة[4]، وفي العام ذاته احتاجت الأسواق إلى مادة السكر التي كانت تُستورد من بريطانيا، إلّا أنَّ مخصصات الموازنة تمّ رصدها لاستيراد الحنطة، فعملت الحكومة على تأسيس شركة مساهمة للاستيراد بالتنسيق مع التجار، إذ تمّ استيراد السكر حينها بثلاثة دنانير ونصف للطنّ الواحد، كما عملت على تخفيض غرامات الاستيراد دون تراخيص خاصة، بعد غلاء السلعة في الأسواق، إضافة إلى توريدها ثلاثمئة طن، ثم خمسمئة طن إلى الأسواق[5].

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1714) ، 15 آب 1950، ص2.

(2) شركات مال القبان: نوع من أنواع الشركات التجارية التي انتشرت في مدينة عمان، وقد بلغ عددها حتى عام 1956، خمس عشرة شركة. دليل المملكة الأردنية للتجارة والصناعة، مكتب الشرق العربي للتأليف والنشر، د.م، 1955، ص111 – 112.

(3) صحيفة الأردن، ع (1755) ، 5 تشرين أول 1950، ص2.

(4) مذكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة، 4 كانون أول 1951، ص114.

(5) مذكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة، 4 كانون أول 1951، ص114.

اتبعت الحكومة نظاماً لمراقبة السلع المستوردة في الأسواق؛ بهدف منع الاحتكار، وتوزيع تجارة السلع المختلفة بعدالة، والتأكّد من توفّرها للمستهلك، فسمحت لكلّ تاجر العمل في مجال تجاري محدد، فمثلاً خُصّص تجّار للعمل في مجال المواد التموينية، وتجّارٌ لمواد البناء، وغيرها من السلع التجارية، وبهذا النظام حقّقت الحكومة سهولة في معرفة كمية السلع الموجودة في الأسواق، وعدد تجار كلّ سلعة، ومستوى الطلب عليها[1].

ويتضح ممّا سبق أنَّ الحكومات الأردنية بُعيد الاستقلال، لم تتبع سياسة إعفاء السلع التجارية من الرسوم الجمركية، باستثناء بعض المواد الأولية التي تُستخدم في الصناعات المحلية؛ بهدف تحفيز الإنتاج الصناعي[2]، وفي مجال تشجيع الإنتاج المحلي والتصدير، فقد اتبعت حكومة وصفي التل[3] عام 1963 هذه السياسة، خاصة في مجال الإنتاج الزراعي، فمثلاً في شهر أيار من العام نفسه، أصدرت بلاغاً بمنع استيراد منتج البطاطا من قبل حكومة التل[4]، وفي مجال الصادرات عقدت حكومة التل عام 1965 اتفاقية تبادل تجاري مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وبناء

(1) صحيفة الأردن، ع (1576) ، 2 آذار 1950، ص3.

(2) الجريدة الرسمية، من ع (1013) ، 16 آذار 1950، إلى ع (1947) ، 10 أيلول 1966.

(3) وصفي التل: ولد عام 1919 في منطقة أسكي شهر في الموصل شمال العراق، وعاش بها طفولته مع والدته الكردية، عاد إلى إربد في عمر السادسة، وأكمل تعليمه الأساسي بها، ثم الثانوي في مدرسة السلط الثانوية، وأكمل دراسته الجامعية في الجامعة الأمريكية في بيروت بتخصص العلوم والفلسفة عام 1941، ثم بدأ العمل مدرساً، وقد استلم أول حكومة بتاريخ 28/ كانون ثاني/ 1962، الشرعة، إبراهيم فاعور، الجازي، أنور دبشي، التطورات العامة في الأردن في عهد رئيس الوزراء وصفي التل (1962- 1971) دراسة تاريخية وثائقية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد 47، ع1، 2020.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3002) ، 29 أيار 1963، ص1.

عليها صدّرت الأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة القمح والعدس، كما صدرت إلى بعض الدول العربية مثل الكويت، زيت الزيتون، والزيتون، وبعض الخضار والفواكة مثل الموز، وقد بلغت قيمة الصادرات في العام نفسه إلى إيطاليا مئة وخمسين ألف دينار[1].

وقد انحصر التصدير في غالبه على الإنتاج الزراعي، الذي واجه العديد من التحديات، خاصة مشكلة غلاء الأسعار في الأسواق الداخلية مقارنة بسعر التصدير، إذ يوضّح الجدول التالي، فرق أسعار بعض المنتجات بين الأسواق الداخلية، وسعر التصدير في شهري حزيران وتموز عام 1953.

جدول رقم (6)

"فرق أسعار بعض السلع بين الأسواق الداخلية والتصدير في شهري حزيران وتموز عام 1953" [2]

المادة/ بالكيلو غرام	حزيران		تموز	
	أسواق عمان بالفلس	التصدير بالفلس	أسواق عمان بالفلس	التصدير بالفلس
الجبنة البيضاء	276	146	310	163
البندورة	31	25	28	16
بطاطا	24	20	24	20
فاصولياء	34	30	50	18
بطيخ	-	19	14	10
موز	57	30	41	25
زيت الزيتون	190	172	198	158
صوف	224	158	260	150

(1) الشرعة والجازي، التطورات العامة، ص8.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (25/ 8/ 2/ 3) ، 13 نيسان 1953.

يتّضح من الجدول السابق الفرق الكبير بين أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية في الأسواق الداخلية لمدينة عمان، وسعرها للتصدير في شهري حزيران وتموز، ولم يكن هذا الإجراء من مصلحة المزارع، وإنّما يصبّ في مصلحة التاجر الذي احتكر شراء هذه المنتجات وبيعها حسب رغبته، إذ إنَّ التاجر قد اشترى هذه المنتجات بالسعر نفسه، سواء للتصدير أم للبيع في الأسواق المحلية، واستمرّت هذه السياسة متبعة في مدينة عمان، ففي عام 1963 طالب نائب دائرة عمان موسى أبو الراغب من مكتب التسويق الزراعي[1] وضع حلٍّ جذري لهذه الظاهرة[2].

وهكذا اعتمدت حركة التجارة في الأردن على الاستيراد بشكل كبير؛ لتأمين السلع الأساسية في الأسواق، إذ كان يُستورد الأرز من مصر [3]، ويعود ذلك لعدم ملاءمة الأراضي الزراعية في الأردن لإنتاج الأرز، وتمّ استيراد القمح والأعلاف، مثل: الشعير، والذرة الصفراء والبيضاء، والكرسنة من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1966 تمّ استيراد مئة وأربعين ألف طن من هذه المنتجات من الولايات المتحدة [4]، واستوردت مادة الطحين بسعر ثلاثين ديناراً للطنّ الواحد عبر ميناء العقبة، حيث تمّ بيعه للمطاحن التي وزّعته بدورها على الافران؛ لإنتاج مادة الخبز للمستهلك [5].

---

(1) مكتب التسويق الزراعي: مكتب حكومي تمّ تأسيسه عام 1962 مركزه في مدينة عمان، مهمته تسويق المنتجات الزراعية، وتحديد مواصفاتها، ورسم السياسات العامة لتصدير الإنتاج الزراعي والمواد الغذائية، انظر: الجريدة الرسمية، عمان، ع (1649) ، 17 تشرين ثاني 1962، ص1362.

(2) مذكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية عشر، 20 آذار 1963، ص802 - 803.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3237) ، 30 كانون ثاني 1963، ص1.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3863) ، 15 شباط 1966، ص1، 5.

(5) صحيفة الدفاع، ع (9365) ، 9 تشرين ثاني 1966، ص2.

4 - تحديد الأسعار ومراقبتها:

تعود إجراءات الحكومة الأردنية في تحديد ومراقبة الأسعار في الأسواق المحلية إلى عام 1939، إبان حكومة توفيق أبو الهدى، حيث أصدرت نظام الأمن الاقتصادي بناءً على قانون الدفاع حينذاك، الذي أجاز لرئيس الوزراء صلاحيات واسعة في مجال تنظيم الحركة التجارية؛ بهدف حماية الاقتصاد الوطني[1]، وعليه فقد مارست الحكومة دورها بذلك، خاصة في تحديد أسعار المشتقات النفطية؛ إذ أصدرت بين عامي (1946 – 1966) بيانات سنوية، وأحياناً أكثر من مرة في العام الواحد؛ لاعتماد أسعارها في كلّ مدينة على حِدة[2].

كما اعتمدت التجارة الأردنية على حركة الاستيراد بالدرجة الأولى، وبناءً عليه، ففي شهر آب من عام 1950، رفعت حكومة سعيد المفتي سعر التعرفة الجمركية، ممّا أثار سخط تجار مدينة عمان[3]، وطالبت غرفة تجارة عمان العدول عن هذه الخطوة [4]، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الأسواق[5]، وبشكل عام، فقد عانت أسواق مدينة عمان من ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها نقص المواد الغذائية المستوردة، ففي عام 1951 ارتفع سعر مادة السكر في الأسواق، فلجأت حكومة توفيق أبو الهدى الثامنة (تموز 1951 – أيلول1951) إلى

---

(1) الجريدة الرسمية، عمان، ع (646) ، 2 أيلول 1939، ص557.

(2) الجريدة الرسمية، عمان، ع (881) ، 1 كانون ثاني 1947، ص524.

(3) صحيفة الأردن، ع (1708) ، 8 آب 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1714) ، 15 آب 1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1712) ، 12 آب 1950، ص2.

تخفيض الغرامات على الاستيراد دون رخص، ممّا أدّى إلى انخفاض أسعارها في الأسواق بعد أن وُجدت المادة بشكل وافر[1].

كما أثّرت العلاقات الأردنية العربية على الحركة التجارية، ففي عام 1950 توترت العلاقات الأردنية المصرية على أثر إعلان وحدة الضفتين، وأدّى ذلك إلى توقف استيراد بعض المواد الغذائية من مصر، مثل الأرز، وانعكس ذلك على أسعارها في الأسواق الأردنية[2]، ومن المشكلات التي واجهت الأسواق ظهور بعض المحتكرين والمضاربين الذين ساهموا في رفع أسعار السلع الغذائية لتحقيق مصالحهم التجارية، فبرزت مطالب شعبية بضرورة اتخاذ الحكومة الإجراءات والتدابير المناسبة، وسنّ التشريعات القانونية لوقف عمليات الاحتكار والمضاربة، والعمل على مصادرة السلع من المحتكرين[3]، وعليه فقد أصدرت الحكومة لاحقاً وبشكل دوري بيانات عديدة لتحديد أسعار أهم السلع التجارية في كلّ مدينة[4].

ومنذ عام 1953 عملت وزارت الاقتصاد الوطني على تحديد الأسعار الأساسية بشكل موسع، إذ اشتمل على إنتاج أراضي الحراج والغابات، والسلع الغذائية، مثل السكر، والأرز، والدقيق بمنتجاته، ومختلف أصناف الخضار والفاكهة، كما حدّدت أسعار الأسمنت، والحطب، والفحم المستخدم من قبل المواطنين، خاصة أثناء فصل الشتاء[5].

---

(1) مذاكرات مجلس النواب، الجلسة الرابعة، 4 كانون أول 1951، ص113-114.

(2) صحيفة الأردن، ع (1665) ، 16 حزيران 1950، ص2.

(3) صحيفة الأردن، ع (1683) ، 7 تموز 1950، ص3.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (25/ 8/ 2/ 4) ، 1 آب 1953.

(8) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (25/ 8/ 2/ 4) (25/ 8/ / 2/ 5) (25/ 8/ 2/ 6) (25/ 8/ 2/ 7) (25/ 8/ 2/ 8) (25/ 8/ 2/ 9) ، 1 آب 1953.

وقد انتهجت الحكومة العديد من السياسات في تنظيم تجارة هذه المواد، منها بيع تاجر الجملة كمية لا تزيد عن خمسة أطنان في المرة الواحدة، وألزمتهم بإعداد قائمة لتوثيق أسماء زبائنهم من تجار المُفرّق، وتاريخ رخصهم، وعناوينهم، وتاريخ تسليمهم السلع، وكمية البيع التي اشترطت، على ألّا تزيد عن مئة كيلو غرام في المرة الواحدة؛ وذلك بهدف تحقيق العدالة في توزيع السلع في الأسواق، ومنع عمليات الاحتكار والمضاربة [1].

كما عزّزت حكومة توفيق أبو الهدى في عام 1954 دورها الرقابي والتنظيمي، بتأسيس مكتب للحبوب يُدار من قبل مجلس بالإنابة عن خمس جهات، هي وزارت الاقتصاد الوطني، ووزارة الزراعة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، وغرفة تجارة عمان، وقد أوكلت للمجلس مهام استيراد الحبوب، ورفع مستوى إنتاجها؛ لتأمين الأسواق الداخلية، إضافة إلى تحديد الأسعار بما يتناسب مع الأسواق العالمية[2].

وفي عام 1959 استعاضت حكومة هزاع المجالي (1959 – 1961) عن مكتب الحبوب، بإنشاء مكتب التموين، ومراقبة الأسعار، كمؤسسة ذات استقلال مالي ومعنوي، وأناطت بها العديد من الصلاحيات في مجملها[3]:

أ- استيراد السلع الغذائية والبذور للمزارعين، وتحديد أسعارها وكمياتها في الأسواق.

ب- الإشراف على تجارة السلع الغذائية الأساسية التي يحدّدها وزير الاقتصاد الوطني.

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1309) ، 3 كانون أول 1956، ص 2285.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1190) ، 16 آب 1954، ص601- 602.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1426) ، 1 حزيران 1959، ص480- 481.

ت- اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية مصالح المواطنين من المنتجين والمستهلكين.

ث- تصريف الفائض من السلع الغذائية للأسواق الداخلية والخارجية.

إضافة إلى ما سبق، فقد أصدرت الحكومة في الأول من أيلول عام 1959، نظاماً خاصاً للتموين ومراقبة الأسعار، يقضي بتأسيس لجنة في كل لواء لتحديد الأسعار على بيع السلع الغذائية بنظام الجملة والمفرّق، وأسعار الخدمات، مثل إيجار النقل في المواصلات العامة، وخدمات الفنادق والمطاعم، وغيرها، واتخذت الإجراءات الرقابية؛ للتأكد من التزام التجار ومقدمي الخدمات بالأسعار التي حدّدتها وزارة الاقتصاد الوطني، وعملت هذه اللجان على إعلان الأسعار المحدّدة كلّ جمعة[1].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف إلزام التجار التقيّد بالأسعار الرسمية، تسليم الزبائن فاتورة تبيّن الكمية المباعة، ونوعها، وسعرها، بكلّ شفافية، ووضعت غرامات على المخالفين بلغت في حدّها الأعلى مئتي دينار[2]، وقد راعت أحياناً – خلال تحديدها للأسعار – التشاور مع التجار[3]، وبواقع الحال فقد اتخذت الحكومة إجراءات للتخفيف من عملية تحديد الأسعار، ففي عام1961 ألغت تحديد أسعار الخضار والفاكهة[4].

وطبّقت بعض المواد إجراءات رقابية، ومتابعة من الحكومة بشكل خاص، ففي عام 1963 شهدت الأسواق العربية والعالمية، موجة ارتفاع في أسعار مادة السكر التي تستورد من الخارج، ممّا انعكس سلباً على أسعارها في أسواق مدينة عمان،

(1) الجريدة الرسمية، ع (1439) ، 1 أيلول 1959، ص768- 772.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1439) ، 1 أيلول 1959، ص770.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2915) ، 13 كانون ثاني 1963، ص1.

(4) الجريد الرسمية، ع (1542) ، 10 نيسان 1961، ص437.

وغيرها من الأسواق الداخلية[1]، فأصدر رئيس الحكومة وصفي التل (1962 – 1963) قرار الدفاع بمصادرة كميات كبيرة من التجار، بلغت في شهر أيار ألفاً ومئة وخمسين طناً، وخزنتها في مستودعات دائرة التموين التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني؛ ليتمّ تنظيم توزيعها على الأسواق بموجب الأسعار التي حدّدتها[2]، إلّا أنَّ موجة ارتفاع الأسعار لم تدم طويلاً، ففي شهر تموز من العام نفسه انخفضت أسعارها العالمية، نتيجة ارتفاع إنتاج السكر، وبدأت الحكومة باستيراد كميات جديدة [3]، كما حدّدت الحكومة بشكل سنوي أسعار المشتقات النفطية[4].

ثالثاً - الصناعة:

1- ملامح التطور الصناعي:

افتقرت مدينة عمان بين عامي (1921 – 1946) للصناعات الحديثة، حيث اعتمدت على الصناعات المستوردة في تلبية احتياجاتها[5]، واتجه سكانها للزراعة كمورد رئيسي في الحياة العامة في مدينة عمان منذ العهد العثماني، وحينذاك شكّلت الزراعة حتى عام 1951 ما نسبته 85% من مهنة السكان على مستوى المملكة بشكل عام[6]، وبعد النقلة النوعية التي شهدتها مدينة عمان، ظهرت حاجة ملحة إلى تنمية الصناعات المختلفة، خاصة أنَّ الاقتصاد الأردني لا يمكن أن يستمرّ باعتماده فقط

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (2925) ، 24 كانون ثاني 1963، ص3.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2964) ، 18 نيسان 1963، ص2، ع (2979) ، 16 أيار 1963، ص2.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2040) ، 6 تموز 1963، ص2.

(4) للاطّلاع على اسعار المشتقات النفطية بين عامي (1946 – 1966) انظر ملحق رقم (9) .

(5) للمزيد انظر: ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص78.

(6) وزارة التجارة والصناعة والجمارك، التقرير السنوي لعام 1951، ص5.

علىٰ الزراعة، فالموسم الزراعي يعتمد علىٰ المياه البعلية، ويسير ضمن نظام الدورات الزراعية، فكلّ خمسة أعوام يمرّ موسم مطري واحد جيد، وباقي الأعوام تتذبذب فيها الأمطار، ويرافقها القحط، ممّا يضعف الناتج القومي [1].

وأمّا بالنسبة للصناعة في مدينة عمان، فقد انحصرت خلال المدة سابقة الذكر في غالبها علىٰ صناعة التبغ الذي يُزرع في عمان، وغيرها من المناطق شرقي الأردن[2]، وكذلك صناعة الخمور في السلط والفحيص، التي اعتمدت علىٰ زراعة العنب[3].

بدأت مدينة عمان من عام 1946 تشهد تغيراً ملحوظاً في الظروف الاقتصادية، فقد انحصرت أسباب الضعف الصناعي سابقاً في خمسة أسباب رئيسة، هي: عدم توفر رأس المال، ونقص الخبرة الفنية، وقلة الأيدي العاملة، وندرة الموارد الخام، وسوء التخطيط الاقتصادي[4]، إلّا أنَّ أول عامل تغيّر بفضل الحرب العالمية الثانية، التي حقّقت أرباحاً كبيرة لتجار المدينة، ممّا مكّنهم من بناء مؤسسات اقتصادية متقدمة[5]، وعلىٰ أثر أحداث حرب عام 1948 في فلسطين، وفد للمدينة مهنيون، وصنّاع، وأيدي عاملة، فقد كانت فلسطين متطورة صناعياً[6]، وفي ذات الوقت تطوّرت أعمال شركة الكهرباء التي أسّسها محمد علي بدير وشركاه، وحظيت بامتياز

---

(1) الخصاونة، غرباء في بلادهم، ص20.

(2) دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1947، جدول (ط) ، وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص28.

(3) دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1946، ص6.

(4) دائرة الجمارك والتجارة والصناع، التقرير الإداري لعام 1946، ص7، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص218، النعيم، موسىٰ حسين محمد، الصناعة في الأردن، دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997، 7-10.

(5) التل، مذكرات الطباع، ص41.

(6) النعيم، الصناعة في الأردن، ص1-2.

من الحكومة الأردنية منذ نهاية الأربعينات، فأمدّت المعامل والمشاغل الصناعية بالطاقة التشغيلية المناسبة، حيث بلغ عددها حتى عام 1952 ما يقارب من (293) معملاً ومشغلاً[1].

وأما عن السياسات الاقتصادية العامة، فقد اتخذت الحكومة قراراً شجّع الصناعة، تمثّل في إعفاء الواردات الخام التي تحتاجها من الرسوم الجمركية، ففي شهر تموز عام 1946 أُعفيت الجلود الخام بأنواعها من الرسوم[2]، وذلك بناءً على قانون الجمارك والمُكوس الصادر في عام 1926 الذي أجاز لمدير الجمارك إعفاء بعض المواد من الرسوم بعد موافقة الحكومة [3]، وأخذت سياسة الإعفاءات بالتوسع، فمثلاً أُعفيت مادتا الصودا، وكربونات الصودا من التعرفة الجمركية في عام 1949 التي تستعمل في صناعة الصابون[4]، وفي عام 1950 أُعفيت الأصداف الخام، والغزولات القطنية والصوفية، والحرير الخام، من التعرفة الجمركية، واشترط في الإعفاءات أن يتمَّ الاستيراد من قبل ملاك المصانع مباشرة[5]، ويُبيّن الجدول التالي بعض المواد الخام التي أُعفيت.

نمت العديد من الصناعات والمهن في مدينة عمان قبل عام 1950، إلّا أنَّها كانت ضعيفة، إذ برز ذلك في بعض الصناعات والحرف التي سوّقت في المعارض العالمية، ففي شهر أيار في العام نفسه، عرضت بعض الصناعات الصدفية والملابس الأردنية،

---

(1) الكهرباء الأردنية، خمسون عاماً من البناء، ص77.

(2) الجريدة الرسمية، ع (866) ، 1 تموز 1946، ص254.

(3) جريدة الشرق العربي، ع (138) ، 27 أيلول 1926، ص8.

(4) الجريدة الرسمية، ع (998) ، 6 تشرين أول 1949، 318.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1019) ، 16 نيسان 1950، ص196، للاطّلاع على بعض المواد الخام التي أعفيت انظر الملحق رقم (10)

والفوسفات، في معرض شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وفي شهر حزيران في العام نفسه عرضت الأقمشة المطرزة، والصناعات الصدفية، والخشبية في معرض بإيطاليا[2].

وأما بالنسبة لمشكلة الخبرات الفنية والتخطيط الاقتصادي، فقد أقبل الشباب الأردني على التعليم الجامعي، وساعدهم في ذلك سياسة بعض مؤسسات الدولة، مثل وزارة المعارف التي ابتعثت عدداً من الطلاب، إذ عاد للأردن جيل جديد متعلم في منتصف الأربعينات والخمسينات ساهم في خط النهضة الاقتصادية، ومن أبرز الأسماء التي ذاع صيتها، حمد الفرحان[3]، وعلي الخصاونة[4]، وعبد الوهاب المجالي[5] وغيرهم، وساهم في تطور السياسات الاقتصادية تأسيس وزارة للاقتصاد

(1) صحيفة الأردن، ع (1640) ، 18 أيار 1950، ص2.

(2) صحيفة الأردن، ع (1653) ، 2 حزيران 1950، ص2.

(3) حمد الفرحان: ولد في النعيمة عام 1921، وتخرج في الجامعة الأمريكية عام 1942، شغل العديد من الوظائف الحكومية، منها مفتش في وزارة المعارف، وسكرتير لرئاسة الوزراء، ومراقب للعملة والمطبوعات، ووكيل لوزارة الاقتصاد الوطني، ثم في عام 1955 تمّ تعيينه وزيراً للاقتصاد الوطني، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص268.

(4) علي الخصاونة: تخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1952، وعاد للأردن ليلتحق بوزارة الاقتصاد التي عمل بها مديراً لدائرة الصناعة، ثم اعتقلته السلطات عام 1957، وبعد أن خرج من اعتقاله عمل في البنك العربي خارج البلاد، ومن أبرز ما تسلمه في الأردن مدير عام لشركة البوتاس العربية المساهمة عام 1975، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص272.

(5) عبد الوهاب المجالي: تخرج من جامعة دمشق عام 1945 تخصص الحقوق، ثم درس اقتصاد في جامعة توليد الأمريكية عام 1953، عمل في وزارة الاقتصاد حتى عام 1957، ثم عاد إليها وكيلاً عام 1962، ورئيساً لشركة الفوسفات عام 1970، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص271.

في عام 1949، شغل منصبها سليمان السكر[1] بين عامي (1949- 1957)، فقد أنشأت الوزارةُ وطوّرت العديدَ من المشاريع الصناعية الرائدة، مثل الفوسفات، والبوتاس، والدباغة، والزيوت النباتية[2].

كما لعبت العديد من الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الحكومات الأردنية مع بعض الدول العربية دوراً مهماً في نمو الصناعة، ففي 27 آب 1952 وقّعت حكومة توفيق أبو الهدىٰ التاسعة (1951 – 1952) اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية، نصّ علىٰ إعفاء بعض الصناعات الأردنية المُصدَّرة إلىٰ لبنان من الرسوم الجمركية، ومن شهادات نسبة الصنع، ومن إجازات الاستيراد، ومن هذه الصناعات الفوسفات والرخام، والمصنوعات الصدفية، والبوتاس، والحصر، والسجاير، وفي 23 نيسان عام 1953 عقدت حكومة توفيق أبو الهدىٰ العاشرة اتفاقاً تجارياً مع الحكومة السورية، تضمّن إعفاء بعض الصناعات الأردنية من التعرفة الجمركية، ومن إجازات الاستيراد، مثل: الفوسفات ومنتجاته، والبلاط، والرخام، والمصنوعات الصدفية، وكذلك تخفيض التعرفة الجمركية عن بعض الصناعات الأردنية، مثل المنتجات الغذائية والملابس[3].

(1) سليمان السكر: ولد في السلط، وتخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1931، شغل العديد من الوظائف الحكومية، مثل مدقق حسابات، ومساعد مدير الخزينة، وكان آخرها وزير بين عامي 1947 – 1957، وتمّ انتخابه نائب في مجلس النواب عام 1950، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص267.

(2) الخصاونة، غرباء في بلادهم، ص35- 63، أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص258- 259.

(3) للمزيد انظر: دليل المملكة الأردنية للتجارة والصناعة لعام 1955– 1956، مكتب الشرق العربي، ص18- 36.

وشاركت حكومة أبو الهدى العاشرة (1952 – 1953) في اتفاق تجاري مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في 7 أيلول 1953، تضمّن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة بلغت (25%) عن بعض الصناعات والمواد الخام؛ دعماً للاقتصاد العربي، ومنها الجلود، والمواد المعدة للصباغة والدباغة، والكبريت، والملح، والرخام، وغيرها، وفي 30 أيلول من العام نفسه وقّعت الحكومة نفسها اتفاقية تبادل تجاري مع العراق، تضمّن إعفاء بعض الصناعات الأردنية من التعرفة الجمركية، مثل: الصابون، والفوسفات، والرخام، وعصير الطماطم، والمطرزات، وغيرها، وإعفاء واردات العراق إلى الأردن من المواد الخام، مثل الجلود الخام، والغزولات القطنية والصوفية[1].

وأقامت غرفة تجارة عمان بين عامي (1952- 1953) عدة معارض للصناعات الأردنية في مدينة عمان، أظهرت خلالها التطور السريع في قطاع الصناعات، فأصبحت الحاجةُ مُلحةً إلى تحفيز النشاط الصناعي وتنظيمه[2]، ممّا دفع حكومة توفيق أبو الهدى إلى إصدار قانون تشجيع وتوجيه الصناعة في بداية أيار عام 1955، بناءً على قرار مجلس الأمة، وتضمّن هذا القانون منح المؤسسات الصناعية إعفاءات، ومساعدات بعدة شروط، منها إدارة الإنتاج عن طريق الآلات الأوتوماتيكية.

ويبدو أنَّ الهدف من هذا الشرط تطوير المؤسسات الصناعية، وألّا يقلَّ ثمن هذه الآلات عن ألفي دينار، وهو ما دفع المصانع إلى توسيع وتطوير أعمالها، ووجهت هذه الإعفاءات إلى مجالات صناعية مختلفة، هي: الأسمدة والحوامض الكيميائية، والغزل، والنسيج، والزيوت النباتية، واستخراج السكر، والدباغة، والجلود،

(1) المصدر نفسه، ص37- 50.

(2) الدجاني، خمسون عاماً في خدمة الغرف التجارية والصناعية، ص47.

واستخراج البوتاس، وما يُستخرج من البحر الميت، وصناعة المعلبات الغذائية، والخزف، والفخار.

وانبثق عن هذا القانون تشكيل لجنة للإنماء الاقتصادي برئاسة وزير الاقتصاد، وعضوية العديد من الجهات الاقتصادية، مثل غرفة تجارة عمان، ومندوبين عن المؤسسات الصناعية، حيث هدفت هذه اللجنة إلى دراسة الطلبات التي قدّمتها المؤسسات للاستفادة من القانون، ومن أهمّ ما حظيت به المؤسسات بهذا القانون، ما يلي[1]:

أ- الإعفاء من الرسوم الجمركية، ورسوم استيراد الآلات، والأدوات، والأجهزة الصناعية.

ب- إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل، وضريبة الشؤون الاجتماعية لثلاثة أعوام من تاريخ الإنتاج الصناعي.

ت- تخفيض ضريبة الدخل، وضريبة الشؤون الاجتماعية، بنسبة 50% لعامين بعد الأعوام الثلاثة الأولى.

ث- إعفاء أبنيتها وأراضيها التي تستخدمها للإنتاج الصناعي من ضريبة الأبنية والأراضي لمدة ثلاثة أعوام من تاريخ الإنتاج.

ج- إعفاء منتجاتها من رسوم التصدير.

وصدر مع قانون التشجيع والتوجيه الصناعي، قانون آخر هو قانون تشجيع توظيف رأس المال الأجنبي رقم (28)، في بداية أيار عام 1955؛ بهدف جذب

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1225) ، 1 أيار 1955، ص398 – 400.

الاستثمار، وقد اشترط هذا القانون أن يُحوّل رأس المال إلى الأردن بالنقد الأجنبي، وأن تكون معدات وتجهيزات التصنيع

مملوكة لغير الأردنيين، ومستوردة، ومن التسهيلات التي وفّرها هذا القانون، ما يلي[1]:

أ- الإعفاء من الرسوم والضرائب، حسب قانون تشجيع وتوجيه الصناعة.

أ- معاملة رأس المال الأجنبي بمساواة مع رأس المال المحليّ في الصناعات غير المشمولة بقانون توجيه وتشجيع الصناعة.

ت- سمح هذا القانون لأصحاب رأس المال الأجنبي بتحويل بعض أرباحهم خارج الأردن بالنقد الأجنبي، بعد موافقة لجنة مختصة.

لقد ساهم هذا القانون في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يدعم الاقتصاد الأردني، كما عمل على الحدّ من البطالة، نتيجةً لفرص العمل التي وفّرها النشاط الصناعي للسكان المحليين، إلّا أنَّه فتح المجال لمنافسة المستثمر الأجنبي للمستثمر الأردني.

ومن الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومات الأردنية لتحفيز الصناعة الوطنية، منع الاستيراد للعديد من المنتجات، وفرض الحماية الجمركية المرتفعة؛ للحدّ من منافسة المنتجات الوطنية لمثيلاتها الوطنية، ومن أهمّ المشكلات التي واجهت القطاع الصناعي الأردني، تردي الحالة المادية للعمّال، ممّا دفعهم إلى تبني حراكٍ عماليّ للمطالبة بتحسين أحوالهم المعيشية، والمشكلة الثانية تبلورت في ضعف التنوع الصناعي، فما أن تنجح صناعة معينة حتى تظهر لها منافسة، وأما المشكلة الثالثة،

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1225)، 1 أيار 1955، ص400-402.

فهي محدودية الإنتاج الصناعي الذي لا يكاد يغطّي الأسواق المحلية، ويبدو أنَّ غرفة صناعة عمان بعد تأسيسها في عام 1961 حاولت إيجاد حلول للمشاكل آنفة الذكر، خاصة من ناحية تخطيط السياسات الاقتصادية العامة[1].

وعملت دائرة الإحصاءات العامة على تسهيل الاستثمار في القطاع الصناعي، وتنظيم الأعمال الاقتصادية بشكل عام؛ لما وفّرته من بيانات ومعلومات دقيقة للحالة الاقتصادية، ممّا ساهم في دخول المستثمر إلى الأسواق، وإنشاء المشاريع بثقة[2]، فمنذ عام 1959 أعدّت الدائرة دراسة صناعية سنوية، بيّنت خلالها أنواع المؤسسات الصناعية، وبيانات حول إنتاجها، وقد تعمّقت هذه الدراسة تدريجياً، فوثّقت حتى المعامل والمشاغل المنزلية، مثل الخياطة، وبعض المنتجات الغذائية.

ويتضح من خلال الدراسة الصناعية لعام 1965 ارتفاع مبيعات الإنتاج المحلي بين عامي (1959-1965) بنسبة 34% سنوياً، وكان الإنتاج الغذائي هو الأعلى بينها، إذ بلغت مبيعاته السنوية 35%، فيما حظيت مدينة عمان بنسبة 42% من مجموع المؤسسات الصناعية الكبرى في المملكة[3].

ولمعرفة أهمّ الصناعات التي نمت بين عامي (1946 – 1966)، لا بدّ من التأكيد على أنَّ هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، فالأولى بين عامي (1946-1951)، ويُعَدّ النشاط الصناعي خلالها محدوداً، ومن أهمّ الصناعات في هذه المرحلة: التبغ، والكحول في السلط والفحيص، ثم تـمَّ افتتاح مشغل رويال للكحول في مدينة عمان عام 1950، وكان إنتاجه من صنف كونيك بواقع (2422)

---

(1) غرفة صناعة عمان، الكتاب السنوي الأول لعام 1963، ص42 – 44.

(2) أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده، ص265 – 266.

(3) دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعي لعام 1965، ص4 – 8.

لتراً في عامه الأول، ثم (1320) لتراً في عام 1951، وأنتج في هذا العام صنف العرق بواقع (210) لتراً [1].

أمّا عن المرحلة الثانية، فبين عامي (1952- 1958)، وتُعَدّ هذه المرحلة مهمة جداً؛ لأنَّها مرحلة نمو الصناعات، إلَّا أنَّ مشكلة البحث عن الصناعة بها، تكمن في قلة المصادر التي تتعرّض لنمو الصناعة، ومن المؤسسات التي تبيّن أنواع الصناعات في مدينة عمان، دائرة الإحصاءات العامة، ففي عام 1951 بلغت ست صناعات، هي: المخابز، ومنتجات الألبان، ومعامل التقطير، ومعاصر الزيتون، وصناعات الأقمشة، إضافة إلى بعض الحِرَف، مثل السكافية، والخياطة، والحدادة، والسمكرية، والصياغة[2]، ثم ارتفعت، ففي دليل المملكة الأردنية الهاشمية للتجارة والصناعة لعام (1955- 1956) المنشور عن مكتب الشرق العربي للتأليف والنشر، أظهر بعض أنواع الصناعات في مدينة عمان، والتي تتضح في الجدول التالي.

جدول رقم (7)

"الصناعات في مدينة عمان حتى عام (1955/ 1956)" [3]

معامل البلاط والموزايك	معامل القمصان والبيجامات
مصنوعات شرقية	معامل الكازوز والثلج
مصانع تلبيس الكاوتشوك	المطاحن
معامل الحلويات والسكاكر	مشاغل النجارة
مشاغل الحدادة	مقاولات عمرانية
مشاغل الخراطة	مصانع السجاير

(1) وزارة التجارة والجمارك، التقرير السنوي لعام 1951، جدول (7) ، جدول (8) .

(2) دائر الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1951، ص212.

(3) دليل المملكة الأردنية الهاشمية للتجارة والصناعة لعام 1955 – 1956، ص151 – 154.

أما المرحلة الثالثة لنمو الصناعات، فهي بين عامي (1959- 1966)، حيث تطوّرت الصناعات بشكل واضح، وبيّنت نشرات دائرة الإحصاءات العامة دور الصناعة في تحسين الناتج القوميّ للأردن، التي ارتفعت من ستة ملايين دينار في عام 1959 إلى (17.5) مليون دينار في عام 1966، وأنَّ نسبة نمو الصناعة بالنسبة لنمو القطاعات الأخرى، بلغت (181%)؛ لتكون هي النسبة الأعلى[1]، وفي الجدول التالي تتضح نسبة نمو مختلف القطاعات التي تشكّل الناتج القومي للأردن.

جدول رقم (8)

"نسب نمو القطاعات التي تشكل الناتج القومي الأردني بين عامي (1959- 1966)"[2]

القطاع	نسبة نموه
الزراعة والحراج والأسماك	%157
تجارة الجملة والمفرق	%117
الخدمات	%94
الصناعات والتعدين	%181

ويظهر أنَّ النمو والتطور الصناعي بين عامي (1959 – 1966)، جاء استجابة إلى ثلاثة عوامل رئيسة، هي: تأسيس غرفة صناعة عمان، وخطط التنمية الاقتصادية الخماسية والسباعية، وإنشاء بنك الإنماء الصناعي.

(1) وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني – 1969، ص11.

(2) المصدر نفسه، ص11.

2 ـ غرفة صناعة عمان:

شهدت مدينة عمان بين عامي (1950- 1960) نهضة صناعية بارزةً، فأصبحت الحاجة مُلحّة إلى ضرورة تنظيم القطاع الصناعي من قبل جهة متخصصة تضمّ الصنّاع وملّاك الشركات الصناعية، وعليه سعى ثلاثة من رجال الأعمال، هم: علي الدجاني المدير السابق لغرفة تجارة عمان، وفؤاد الطباع مالك ومؤسس شركة الإنماء الصناعي للنسيج، وعريف صندوقة مالك ومؤسس مصنع الكراسي، إلى تأسيس غرفة صناعية في عمان على غرار غرفة التجارة، التي كان ينتسب إليها أصحاب الشركات الصناعية في مدينة عمان، إضافة إلى تجار المدينة[1].

وقد نجح كلّ من فؤاد الطباع وعلي الدجاني عام 1960 في عرض فكرتهم على عدد من ملاك الشركات الصناعية في مدينة عمان، حيث أبدى مؤسسو عشر شركات صناعية رغبتهم في المشاركة بتأسيس الغرفة، وعليه تمَّ التنسيق مع رئيس الوزراء بهجت التلهوني (1961 – 1962) حول هذه الفكرة، وعقد أول اجتماع بإشارة من التلهوني في وزارة الاقتصاد الوطني عام 1961، ضمَّ الوزير رفيق الحسيني وثلاثة وعشرين ممثلاً عن شركاتهم الصناعية[2].

ونتج عن الاجتماع مع وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني تأييده لهذا المشروع، وأوكل إلى لجنة مكونة من وكيل وزارة الاقتصاد عبد الوهاب المجالي، ومساعده زياد عناب، وممثّلٍ عن الشركات الصناعية كل من: علي الدجاني، وفؤاد

---

(1) الدجاني، علي طاهر، خمسون عاماً في خدمة غرف التجارة والصناعة نشأة وتطوراً ومسؤوليات، د.د، د.م، د.ت، ص46؛ وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص86.

(2) الدجاني، خمسون عاماً في خدمة غرف التجارة والصناعة، ص47، للاطّلاع على الشركات الصناعية التـي ساهمت في تأسيس غرفة الصناعة انظر الملحق (11) .

الطباع، وقد أعدّت هذه اللجنة مسودة للمشروع، وتعديلاً مقترحاً لقانون الغرف التجارية، يسمح بإنشاء غرفة صناعية، وبناءً على هذا صدر بتاريخ 21 أيار 1961 قانون معدل رقم (21) للغرف التجارية والصناعية، والذي نصَّ على تأسيس غرفة صناعية واحدة في كلّ من العاصمة، ومراكز الألوية، بما لا يقلُّ عن عشرين مؤسسة صناعية.

وبعد إصدار القانون المعدل للغرف التجارية والصناعية، دعا وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني المؤسسين للاجتماع في غرفة تجارة عمان، والبالغ عددهم ثلاثة وعشرين شخصاً ممّن حضروا أول اجتماع وزير الاقتصاد الوطني الحسيني، ممثلين عن شركاتهم بغية انتخاب أول مجلس للإدارة، إلَّا أنَّ المجلس تَـمَّ اختياره بالتزكية والتوافق، وأعضاؤه هم: عصام بدير، وأنطون صوصة، وزهير الشماع، وبندر الطباع، وعبد المجيد حجازي، ووليد عصفور، ونجيب البخيت، وأبو الوفا الدجاني، وعريف صندوقة، ومحمود أبو قورة، وعبد الله خليفة، وصلاح العلبي، وقد انتخبوا هيئة لمجلس الإدارة، مكوّنة من ستة أشخاص، هم: رئيس مجلس الإدارة عبد المجيد حجازي، ونائبه نجيب البخيت، وأمين السرّ وليد عصفور، وأمين الصندوق بندر الطباع، والمدير العام علي الدجاني[1].

وتمثّلت الخطوات التأسيسية الأولى لمجلس الإدارة في اختيار مقرّ للغرفة، وتمَّ ذلك في عمارة وسط مدينة عمان (البلد)، تعود ملكيتها لتوفيق الطباع، وباشر المدير العام للغرفة علي الدجاني عمله، إضافة إلى خمسة موظفين، هم: وليد الخطيب، وميلوليت مبارك، وعبد الحليم النسور، وعايدة أبو سعد، وزهير عوكل، وقدّمت

(1) الدجاني، خمسون عاماً، ص49.

غرفة تجارة عمان مبلغاً مقداره خمسة آلاف دينار لصندوق الغرفة، بالإنابة عن الشركات الصناعية المسجّلة عضويتها في الغرفة التجارية[1].

وبعد إنشاء الغرفة بدأ العاملون في حقل الصناعة من ملّاك للمعامل والشركات تسجيل عضويتهم في غرفة صناعة عمان، حيث بلغ عددهم في عام 1963 (902) عضو[2]، وقد أصدرت الغرفة في عامها الأول تقريراً شاملاً عن حالة القطاع الصناعي، سُمّي "الكتاب السنويّ الأول"، الذي بيّن ارتفاع مساهمة الصناعة في الدخل القومي للأردن، من مليون دينار في عام 1952 إلى (24) مليون دينار في عام 1963، ممّا يؤكّد النمو الكبير للصناعات الأردنية[3].

3 - برامج التنمية الاقتصادية:

أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى التاسعة (1951 – 1952) في عام 1952 قانون مجلس الإعمار، الذي صدر بهدف رسم السياسات العامة للتنمية الاقتصادية، وقد ساهم المجلس بإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية، مثل تأسيس بنك الإنشاء والتعمير، وبعد عام 1961 برز نشاط واضح للمجلس، ففي العام نفسه أصدر المجلس مخططاً للتنمية الاقتصادية، باسم برنامج السنوات الخمس، ليتمَّ تنفيذه بين عامي (1962 – 1967)، وتلخّصت أهداف المشروع في تحسين الناتج القومي للمملكة، بحيث يرتفع من تسعة ملايين في عام 1961 إلى (144) مليون دينار سنوياً

---

(1) الدجاني، خمسون عاماً، ص50.

(2) المصدر نفسه، ص50.

(3) غرفة صناعة عمان، الكتاب السنوي الأول، ص42، وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص90

في عام 1967، والحدّ من البطالة، والتقليل من مستوى الاعتماد على الدعم الخارجي، وتمَّ وضع هذا المخطط بشكل مفصل لكلّ قطاع من قطاعات الاقتصاد[1].

وأمّا من ناحية القطاع الصناعي، فقد تضمّنت خطّة البرنامج تطوير القوانين الصناعية، مثل قانون تشجيع وتوجيه رأس المال، وإنشاء مؤسسة للإنماء الصناعي، وتطوير شركة الفوسفات الأردنية، وإنشاء مصنع حديث للبوتاس والصناعات الكيميائية، ومصانع للخزف والزجاج، واستغلال الثروات المعدنية قدر الإمكان، ووضع سياسات وبرامج واضحة للتدريب المهني، بهدف رفد الحركة الصناعية بالشباب المدرب ذي الخبرة الفنية[2].

وأمّا من الناحية العملية، فقد تمخّض عن برنامج السنوات الخمس ارتفاع الدخل القومي للمملكة بسعر التكلفة من (79.86) مليون دينار عام 1959 إلى (181.07) مليون دينار عام 1967، أي بما نسبته (13.57%) سنوياً [3]، وفي الجدول يتّضح الارتفاع السنوي للدخل القوميّ.

جدول رقم (9)

"تطوّر الدخل القومي بسعر الكلفة خلال الفترة 1959 – 1967" [4]

السنة	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967
الدخل القومي%	79.86	78.92	113.49	115.34	120.81	22.141	157.22	157.22	181.07

(1) مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962 - 1967، ص 12.

(2) مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962 – 1967، ص20، للاطّلاع على أنواع الصناعات التي اشتمل برنامج السنوات الخمس لتطويرها انظر الملحق رقم (12) .

(3) مجلة التنمية، ع (32) ، 1975، ص14.

(4) مجلة التنمية، ع (32) ، 1975، ص15.

وفي عام 1964 أصدر مجلس الأعمار برنامج السنوات السبع لعدة أهداف، منها إداري، مثل: تطوير قسم الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني، وتطوير دائرة الجمارك والمُكوس، ومنها عملي، مثل: تحفيز الصناعات الأردنية، كالمالي مثل توفير تمويل للمشاريع الصناعية، وإنشاء بنك للإنماء الصناعي[1]، إلَّا أنَّ خُطّة البرنامج قد تعطلت، ولم تُجنَ ثمارها؛ نتيجة أحداث حرب حزيران عام 1967، واحتلال الضفة الغربية[2]. وأمّا عن أبرز ما تحقّق على أرض الواقع، فهو إصدار حكومة وصفي التل الثانية بتاريخ 12 تموز 1965 قانون بنك الإنماء الصناعي رقم (27)، وانحصرت أهدافه في تحفيز المشاريع الصناعية، والحَدّ من البطالة عن طريق زيادة فرص العمل، ودعم المشاريع الصناعية المحدودة عن طريق تنمية الجمعيات التعاونية، وتمويل المشاريع الصناعية[3].

4 ـ أنواع الصناعات:

أمّا عن أهمّ الصناعات، فيمكن القول إنَّ العديد من الشركات الصناعية انتشرت في مدينة عمان، التي لعبت دوراً مهماً في النهضة الصناعية على مستوى متقدم، وفي التالي توضيح لأهم **أنواع الصناعات في مدينة عمان بين عامي 1946 – 1966:**

(1) مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية 1964 –0 197، ص156.

(2) مجلة التنمية، ع (32) ، 1975، ص15.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1858) ، 12 تموز 1965، ص1057.

أ- صناعة التبغ:

بدأت صناعة التبغ والسجاير في مدينة عمان عام 1931، وارتبطت بالعامل الزراعي، فقد راجت زراعة التبغ في عمان وغيرها، وعملت في هذه الصناعة شركتان بمشاغل بسيطة، هدفها تغطية الاستهلاك المحلي، وهي شركة التبغ والسجاير الأردنية المساهمة في منطقة رأس العين برأس مال بسيط، وشركة الدخان والسجائر الوطنية المساهمة برأس مال بلغ اثني عشر ألف دينار، وقد نشطت الشركتان بعد عام 1946، إذ بلغ مجموع إنتاجهما (128481) كيلو عام 1946، ليرتفع إلى (222754) كيلو عام 1950، وفي عام 1951 دخلت إلى سوق الإنتاج شركتان، هما: شركة بدور، وشركة صنصور، ليرتفع إنتاج مجموع الشركات في العام نفسه إلى (328514) كيلو، وقد دخلت شركتان إلى صناعة الدخان مطلع الخمسينات، هما: معمل التنباك والنشوق الأردنية في جبل اللويبدة، وشركة شوربجي وعصفور في سوق السكر[1].

أنتجت شركتا التبغ والسجاير الأردنية والدخان والسجاير الوطنية منذ تأسيسها، الدخان الحَلّ أو ما سُمّيَ بالهيشي، وكذلك الدخان المعلب أو ما سُمّي بالتمباك، وبعد ذلك تنوّعت أصناف الدخان، ومنها: جولد ستار، ومختار، وسيد، وفرندز، والبتراء، ولولو سادة، وفيلادلفيا، ونديم، وفي عام 1958 أدخلت الشركة الوطنية الفلتر للسجائر، وانتشرت لدى مختلف الشركات[2].

---

(1) دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1946، ص5، وزارة التجارة والجمارك، جدول (8) ، وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص 28 – 33.

(2) دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1946، ص5، وزارة التجارة والجمارك، جدول (8) ، وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، ص 28 – 33.

ب - صناعة الملابس:

بدأت صناعة الملابس بالتطور بعد إنشاء شركة الدباغة الأردنية المساهمة في عام 1957، برأس مال قارب (400) ألف دينار، ساهمت الحكومة بنحو مئة ألف دينار، وممّا دعم هذه الصناعة إعفاء وارداتها الخام من جلود وغيره من ضرائب الجمارك، وتألّفت خطوط إنتاج هذه الصناعة من أربعة أقسام، ففي القسم الأول: تُنظّف الجلود وتُطهّر بمواد كيميائية، وفي القسم الثاني: تُطلى الجلود بمواد تقيها التضاريس الجوية، ويتمّ تنعيمها بالآلات الصناعية الحديثة وتُجفّف. وفي القسم الثالث: تُنظّف الجلود نهائياً، وتصبح جاهزة للاستخدام. وفي القسم الرابع: تذهب بعض العيّنات إلى المختبرات؛ ليتمَّ التأكّد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس[1].

وفي عام 1961 أسّس فؤاد عزت الطباع شركة الإنماء الصناعي المساهمة، برأس مال بلغ ربع مليون دينار، وقد احتوت الشركة على ستة مصانع، هي: مصنع الألبسة العسكرية والرسمية، ومصنع الألبسة الداخلية والخارجية، ومصنع النسيج، ومصنع الجرابات، ومصنع الكلسات، ومصنع شارات الجيش[2].

كما بدأت شركة النسر للصناعات المطاطية بالإنتاج في عام 1961، برأس مال بلغ (150) ألف دينار، وأُنشئ كذلك في مدينة عمان مصنع (باتا) للأحذية، وفي عام 1964 بدأت شركة الصناعات الصوفية بالإنتاج، برأس مال بلغ مئة ألف دينار، وفي عام 1965 بدأت شركة الشرق للصناعات الحديثة برأس مال بلغ مئة وعشرين ألف دينار، بثلاثة مصانع تعمل بها ثمانيمئة عاملة، وهي: مصنع القماش، ومصنع المشمعات، ومصنع الملابس الداخلية والخارجية.

---

(1) وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص38-41.

(2) المصدر نفسه، ص51-54.

وكذلك بدأت في عام 1965 شركة مصانع الأجواخ الأردنية المساهمة إنتاجها، برأس مال بلغ خمسمئة ألف دينار، وتُعتبر من أحدث الشركات الصناعية، إذ تكوّنت مصانعه من أربعة وعشرين نولاً آلياً، وأربعة وعشرين نولاً نصف ألي، وآلات للغزل والحياكة، ودعمت الحكومة صناعة الأجواخ عن طريق منع استيراد بعض الأقمشة الصوفية، ورفع ضرائب الجمارك على أقمشة أخرى[1].

تعدّدت منتجات شركات الملابس والأقمشة السابقة، فأنتجت شركة الدباغة النعل، والبطانة، والفرو الملون، والأحذية الجلدية، وأمّا عن مصنع باتا، فقد أنتج الأحذية من الجلد، والمطاط، والبلاستيك، بمعدل خمسة آلاف زوج سنوياً، وصُدِّر منها ما يقارب ألف زوج إلى العراق، والسعودية، والكويت، وقطر، وأمّا عن شركة الصناعات الصوفية، فقد أنتجت الحرامات، والبُسط، وصدّرت بعض منتجاتها إلى العراق، وأمّا عن إنتاج شركة الأجواخ، فهي الأجواخ العسكرية، والأجواخ المدنية، مثل هيلد، وموهير، وتروبيكال، وفلانل، ومعاطف، وترلين، كما صدّر المصنع إلى بعض الدول العربية التي ارتبطت مع الأردن بعلاقات تجارية، مثل العراق، والسعودية، والكويت، والجمهورية العربية المتحدة[2].

ت ـ الصناعات الغذائية:

انتشرت الصناعة الغذائية في مدينة عمان مطلع الخمسينات، إلّا أنَّ المصادر لا تشير بشكل واضح إلى هذه الصناعات، ومنها إنشاء مصنع للمعلبات الغذائية في ماركا في عام 1953، برأس مال بلغ خمسين ألف دينار، وقد ارتبطت هذه الصناعة

(1) وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص41 – 43.

(2) المصدر نفسه، 38 – 42، 71 – 72.

بالإنتاج الزراعي، كما أنشئ في ماركا مصنع الأغذية المحفوظة والعصائر عام 1956، برأس مال بلغ عشرة آلاف دينار، كذلك فقد أُنشئت في عام 1963 مصانع للسكاكر والشوكولاته في مدينة عمان، مثل شركة ليبرتي المساهمة، برأس مال بلغ خمسين ألف دينار.

ومن أهمّ منتجات مصنع المعلبات معجون الطماطم، وعصير البندورة، وبلغ الإنتاج اليومي للمصنع اثني عشر طناً من الطماطم، أمّا عن منتجات مصنع الأغذية، فهي المربيات، والعصائر، والخل، ويُصدّر إلى بعض الدول العربية، مثل الكويت، والعراق، والسعودية، وأمّا عن منتجات السكاكر والشوكولاته، فقُدِّرَتْ بستمئة طن سنوياً من الكراميلا، والملبّس، والتوفي، والدّرُبس[1].

ث - صناعة البطاريات:

أُنئشت الشركة الكهربائية الكيماوية الأردنية في عام 1964، برأس مال بلغ تسعة وتسعين ألف دينار، واستخدم المصنع الآلات الحديثة في إنتاجه، وتُصنِّعُ هذه الشركة البطاريات الجافة، وبلغ إنتاجه اليومي اثنين وستين ألف بطارية، حيث زوّد الجيش العربي باحتياجاته، وكذلك زوّد الجيش السعودي بجزء من احتياجاته[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص69/ 47 – 76.

(2) وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين ثاني 1969، ص57.

رابعاً - المؤسسات النقدية والبنكية:

1- النقد الأردني:

يُعَدّ النقد ركناً أساسياً من أركان الحياة الاقتصادية، فمن خلاله تتمُّ المعاملات التجارية التي تُعَدُّ ميداناً للحراك الاقتصادي بمختلف محاوره الصناعية والزراعية وغيرها، ولكلِّ دولةٍ عملةٌ نقديةٌ خاصةٌ بها، وتُعَدّ قيمة النقد مؤشراً على القوة الاقتصادية للدولة، وهناك أنواع نقدية عالمية يرتبط بها نقدٌ أقلّ قوة منها، فالجنيه الإسترليني لعب دوراً مهماً حتى الستينات[1].

وأمّا بالنسبة للأردن، فمنذ تأسيس الإمارة عام 1921 ابتدئ بناء الاقتصاد الأردني بشكل تدريجي، حيث أقرّت حكومة الإمارة عام 1927 الجنيه الفلسطيني كنقد رسميّ طُرِحَ للتداول واستيفاء الرسوم والضرائب، واستمرّ العمل بهذا النقد حتى نهاية عام 1949، أي بُعيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى السابعة قانون النقد الأردني رقم (35) في الأول من تموز عام 1949، الذي تضمّن طرح النقد الأردني للتداول، ابتداءً من كانون الثاني لعام1950، إلّا أنَّ تداوله بدأ فعلياً في شهر حزيران عام 1949[2].

وقد أسّست الحكومة في شهر آب لعام 1949 مجلس النقد الأردني، وحدّدت صلاحياته، وكان من أبرزها صكّ النقود والمسكوكات، وإلغاء أوراق النقد القديم (الجنيه الفلسطيني)، إضافة إلى تأسيس صندوق نقد احتياطي بالإسترليني[3]، وقد

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1586)، 14 آذار 1950، ص1.

(2) صحيفة الشرق العربي، ع (171)، 15 تشرين ثاني 1927، ص1، الجريدة الرسمية، ع (987)، 1 تموز 1949، ص183.

(3) الجريدة الرسمية، ع (987)، 1 تموز 1949، ص184.

تمَّ تعيين أعضاء مجلس النقد من رئيس وأربعة أعضاء، هم: رئيس مجلس النقد الأردني المستر كودر بيتمون (Mister Coder Bettmon)، وممثّل الحكومة الأردنية في لندن الشريف حيدر عبد الحميد، وممثّل بنك إنكلترا مستر س. أ. ولومب (Mester C.I. Wolomp)، وممثّل البنك العثماني سير أروم ج.سيرجنت (Sir Aurum J Sargent)، وممثل البنك العربي عبد المجيد شومان[1].

واعتُمدت مدينة لندن كمقرّ رئيسيّ لمجلس النقد[2]، واتخذ المجلس من البنك العثماني[3] وكيلاً له في مدينة عمان، ومن البنك العربي[4] وكيلاً في مدينة إربد[5]، وفي الوقت الذي بدأت تُتخَذُ التدابير لإصدار النقد، بلغ مجموع المتداول من الأرصدة والأسواق خمسة وخمسين مليون جنيه فلسطيني، ثلثها عند العرب، وثلثان عند اليهود، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ اليهود سحبوا النقد الفلسطيني من الأسواق، وأصدروا الجنيه الإسرائيلي[6].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (992) ، 16 آب 1949، ص234.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1011) ، 16 شباط 1950، ص1.

(3) البنك العثماني: دخل البنك العثماني إلى شرقي الأردن عام 1925، حيث اتخذ من مدينة عمان مقرّاً له في منتصف شارع فيصل وسط المدينة، بناءً على اتفاق مبرم مع حكومة الإمارة، صحيفة الدستور، ع (15161) ، 28 أيلول 2009، ص26.

(4) البنك العربي: تأسّس البنك العربي في فلسطين في عام 1930 من قبل رجل الأعمال عبد الحميد شومان، وشركاه، وفي عام 1934 افتتح البنك فرعاً في مدينة عمان، ونظراً لانسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين، وتدهور الأوضاع الأمنية نتيجة الحرب العربية الصهيونية، أُغلقت فروع البنك ليبدأ أعماله من جديد عام 1948، بافتتاح فرع في مدينة بيروت، وآخر في مدينة عمان بعمارة في شارع فيصل مقابل البنك العثماني، صحيفة الدستور، ع (15161) ، 28 أيلول 2009، ص26.

(5) صحيفة الأردن، ع (1590) ، 18 آذار1950، ص1.

(6) صحيفة الأردن، ع (1586) ، 14 آذار1950، ص3.

كما حدّدت الحكومة الأردنية فئات الدينار الأردني، وهي: خمسمئة فلس، ودينار، وخمسة دنانير، وعشرة دنانير، وقد بلغت قيمة الدينار ألف فلس[1]، وبدأ استبدال أموال المواطنين من الدينار بالجنيهات الفلسطينية في غضون ثلاثة أشهر، ما بين الأول من تموز وحتى نهاية أيلول من عام 1950، حيث أُلغيت بعد ذلك جميع الجنيهات بشكل تدريجيّ، وسُلِّمت لمجلس النقد الفلسطيني ليتمّ إلغاؤها[2].

وقد عملت الحكومة الأردنية على اعتماد دوائر البريد، وإرسال محاسبي الحكومة إلى بعض المناطق، خاصة في القرى، واستُبدل الدينارُ بالجنيه الفلسطيني الواحد[3]، وفي شهر حزيران عام 1950 صرفت الحكومة رواتب أفراد الجيش العربي بالدينار الأردني، فيما أُرجئ صرف رواتب موظفي الحكومة بالدينار إلى شهر حزيران[4].

أما عن صك النقد، فقد تمَّ في معامل (Royal Mint) في لندن[5]، حيث نُقلت على دفعات بواسطة خطوط الطيران الأردنية البريطانية على شكل صناديق تحمل فئات نقدية محددة[6]، وأصدر مجلس النقد بياناً شهرياً بمقدار الأموال التي دخلت الأردن، وتمّ استبدالها، فبلغ مجموع النقد الذي سُلِّمَ للبنوك حتى تشرين الثاني عام 1950 (980.755.90) ديناراً، وتبقى مبلغ (640.780) ديناراً نُقلت لاحقاً[7].

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1586) ، 15 آذار 1950، ص3، الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص25.

(2) الجريدة الرسمية، ع (987) ، 1 تموز 1949، ص183-185.

(3) صحيفة الأردن، ع (1671) ، 23 حزيران 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1672) ، 24 حزيران 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1672) ، 24 حزيران1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1643) ، 21 أيار1950، ص2.

(6) صحيفة الأردن، ع (1636) ، 13 أيار 1950، ص2.

(7) صحيفة الأردن، ع (1788) ، 12 تشرين ثاني 1950، ص2.

وأعلن مجلس النقد عن مقدار الأوراق النقدية المتداولة، والمسكوكات، والاحتياطي في الأول من كانون الثاني لعام 1951، وتكمن أهمية هذه الأرقام في تحديد مقدار النقد الأردني بعد إنهاء عملية الاستبدال، وقد بلغت على الشكل التالي، كما هو موضّح في الجدول.

جدول رقم (10)

"مقدار الأوراق النقدية، والمسكوكات، واحتياط العملة عام 1951" [1]

النوع	القيمة بالدينار	العام
أوراق النقد	9.396.000	1951
المسكوكات	119.980	1951
الاحتياطي	9.415.980	1951

ومارست الحكومة الأردنية دورها في حماية النقد بواسطة مراقب النقد، حيث أصدرت حكومة حسين بن ناصر[2] الثانية (1963 - 1964)، أمراً في 19 كانون الثاني عام 1964، اقتضى منع إخراج أكثر من خمسة وعشرين ديناراً خارج البلاد، باستثناء سوريا ولبنان، فكان حدّها الأعلى مئة دينار، ويبدو أنَّ هذا الاستثناء جاء بسبب حجم التبادل التجاري معهما، خاصة في مجال الإنتاج الزراعي[3]، وكذلك أصدر

(1) الجريدة الرسمية، ع (1051) ، 1 كانون ثاني 1950، ص702.

(2) حسين بن ناصر: ولد الشريف حسين بن ناصر في عام 1906، بالطائف، وتلقى علومه في مدارس الحجاز، وإستبول، تدرّج في المناصب الحكومية العراقية حتى عام 1948، ثم انتقل للسلك الدبلوماسي الأردني في كل من فرنسا، وتركيا، وإسبانيا، وفي عام 1961 عيّنه الملك حسين رئيساً للديوان الملكي، ثم شكّل حكومتين: الأولى في عام 1964، والثانية في عام 1967. الشريف حسين بن ناصر، رؤساء الوزراء، السيرة الذاتية، الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء (www.pm.gov.jo) .

(3) صحيفة الجهاد، ع (3228) ،20 كانون ثاني 1964، ص2، الدجاني، اقتصاديات الأردن، ص19.

البنك المركزي في 29 آذار عام 1966 مسكوكاتٍ تذكاريّةً طرحت للتداول من فئة مئة فلس، وخمسين فلساً، وعشرين فلساً بمناسبة افتتاح المبنى الجديد وسط مدينة عمان في شارع السلط[1].

2 ـ البنوك:

أ ـ البنك العثماني:

تأسّس البنك العثماني في عام 1856 في مدينة إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، حيث مارس دوره كبنك مركزي للدولة، واستمرَّ بذلك لغاية عام 1926[2]، ثم انتقلت إدارته الرئيسية إلى مدينة لندن في بريطانيا عام 1927، وافتتح البنك العثماني فرعاً في شرقي الأردن عام 1925، حيث اتخذ من مدينة عمان مقرّاً له في منتصف شارع فيصل وسط المدينة، بناءً على الاتفاق المُبرم بين حكومة شرقي الأردن وإدارة البنك العثماني[3].

وأبرمت حكومة شرقي الأردن الاتفاق مع البنك العثماني؛ بهدف تعزيز الاقتصاد الأردني، وتضمّن هذا الاتفاق ممارسة البنك أعماله كبنك مركزي، وتعهّدت الحكومة بالاحتفاظ بسبائكها ومسكوكاتها في البنك العثماني، إضافة إلى حصر حساباتها وأرصدتها فيه[4].

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (3900) ،30 آذار 1966، ص1.

(2) أبو جابر، شرقي الأردن واقتصاده، ص601، صحيفة الدستور، ع (15161) ، 28 أيلول 2009، ص26.

(3) صحيفة الشرق العربي، ع (117) ، 15 تشرين ثاني 1925، ص13، صحيفة الدستور، ع (15161) ، 28 أيلول 2009، ص26.

(4) صحيفة الشرق العربي، ع (117) ، 15 تشرين ثاني 1925، ص13.

وقد استمرّ الاتفاق ما بين الحكومة الأردنية والبنك العثماني حتى أيار عام 1963، حيث أعلنت الحكومة إنهاء هذا الاتفاق بعد تعرّضه للتجديد عدة مرات خلال العقود السابقة، وقد بيّنت الحكومة أنَّ السبب في ذلك عدم جنيها أيّ فوائد على أموالها الجارية ضمن خزينة البنك[1]، ويُعتبر البنك العثماني من المصارف العالمية، إذ امتدّت فروعه في عدة دول عربية وأجنبية، ومنها سوريا ولبنان وبريطانيا[2].

لقد ساهم البنك العثماني في دعم الحياة الاقتصادية، حيث كان من أبرز عملائه كبار تجار عمان، أمثال صبري الطباع، وحمدي منكو، ومحمد علي بدير[3]، وقد استفادت بعض المؤسسات والشركات من دعم مشاريعها الحيوية، فقد موّلَ البنك مشاريع لمؤسسة الخط الحديدي الحجازي[4].

ب - البنك العربي:

تأُسّس البنك العربي في فلسطين عام 1930، برأس مال عربي قدره مئة وخمسون ألف جنيه فلسطيني، بواسطة سبع مساهمين، أبرزهم رجل الأعمال عبد الحميد

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1128) ، 8 كانون ثاني 1952، ص560، ملحق الجريدة الرسمية، ع (1228) ، 8 حزيران 1955، ص561، صحيفة الجهاد، ع (2990) ، 17 أيار 1963، ص1.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (14/ 3/ 2/ 60) ، 15 كانون ثاني، 1949، ملحق الجريدة الرسمية، عمان، ع (1128) ، 8 كانون ثاني 1952، ص560.

(3) صحيفة الدستور، ع (15161) ، 28 أيلول 2009، ص26.

(4) مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني: أنشئت هذه المؤسسة في عام 1952 لاستثمار أملاك الخط الحجازي الواقعة ضمن الأراضي الأردنية. صحيفة الدستور، ع (12836) ، 23 نيسان 2003، ص22، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 2/ 4/ 107) ، 14 كانون ثاني 1960.

شومان، حيث هدف البنك ضمن رسالته المؤسسية إلى تنمية الاقتصاد العربي، كمؤسسة قومية عربية[1]، وفي عام 1934 افتتح البنك فرعاً في مدينة عمان، ونظراً لظرف انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين في أيار 1948، وتدهور الأوضاع الأمنية نتيجة الحرب العربية الصهيونية، أُغلقت فروع البنك، ليبدأ أعماله من جديد في العام نفسه، بافتتاح فرع في مدينة بيروت، وآخر في مدينة عمان بعمارة في شارع فيصل مقابل البنك العثماني[2].

ساهم البنك العربي في دعم الاقتصاد الأردني منذ بداية الخمسينات، حيث استقطب ملايين الجنيهات الإسترلينية من النقود الصعبة، التي تُعَدّ عاملاً مهماً في نمو الاقتصاد وازدهاره، إذ كانت هذه الأموال تحوّل سابقاً إلى بعض الدول المجاورة لصالح هيئة الأمم المتحدة والصليب الأحمر، الذي حصر حساباته في البنك العربي[3]، كذلك شارك البنك بإنشاء بنك الإنشاء والتعمير الأردني المحدود ذي الصفة الحكومية في عام 1951، برأس مال قدره عشرة آلاف دينار[4]، كما قدّم قروضاً لوزارة التربية والتعليم بهدف بناء المدارس داخل مدينة عمان وغيرها من المناطق[5]، وقدّم قروضاً لصالح مشاريع مدّ شبكة المياه في منتصف عام 1962[6].

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 72/ 34) ، 3 تموز 1966، صحيفة الدستور، عمان، ع (16115) ، 28 أيلول 2009، ص26، الموقع الإلكتروني للبنك العربي: (www.arabbank.jo) .

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 72/ 34) ، 3 تموز 1966، أبو جابر، شرقي الأردن واقتصاده، ص611، صحيفة الدستور، عمان، ع (16115) ، 28 أيلول 2009، ص26، الموقع الإلكتروني للبنك العربي: (www.arabbank.jo) .

(3) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (14/ 3/ 4/ 125) (14/ 3/ 4/ 126) ، 9 نيسان 1950.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 71) ، 1 تموز 1951.

(5) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (22/ 6/ 6/ 141) ، 30 شباط 1967.

(6) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (33/ 1/ 10/ 89) ، 3 تموز 1962.

ت - بنك الإنشاء والتعمير:

أسّست الحكومة الأردنية في عام 1951 بنك الإنشاء والتعمير؛ بهدف تطوير المستوىٰ الاقتصادي، وتقديم مساعدات للاجئين الفلسطينيين عن طريق قروض مالية لإنشاء مشاريع تنموية في مجال الزراعة والصناعة، بشرط تقديم ضمانات تؤكّد قدرتهم علىٰ التسديد، وقد بدأ البنك أعماله برأس مال مقداره خمسمئة ألف دينار أردني[1].

ساهمت عدة جهات في تأسيس بنك الإنشاء والتعمير، وهي: الحكومة الأردنية برأسمال قدره خمسون ألف دينار، ووكالة الغوث برأسمال قدره أربعون ألف دينار، والبنك العثماني برأسمال قدره عشرة آلاف دينار، والبنك العربي برأسمال قدره عشرة آلاف دينار، والبنك البريطاني برأسمال قدره عشرة آلاف دينار، إضافة إلىٰ عشرين ألف دينار أسهماً للمواطنين[2].

تمثّلت أعمال البنك بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، تصل إلىٰ عشرة أعوام؛ لتنمية مشاريع صناعية أو زراعية، بنسبة فائدة بلغت (10%)، وكذلك قدّم البنك مساعدات فنية لعملائه بوساطة خبراء في الأمم المتحدة، وقد بلغ رأسمال البنك في عام 1959 مليون دينار[3]، ومن الملاحظ أنَّ اللاجئين واجهوا مشاكل في التعامل مع البنك، تمثّلت في عدم قدرتهم علىٰ رهن عقارات بقيمة المبلغ الذي

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السابعة، 25 كانون أول 1951، ص157، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 71) ،1 تموز 1951.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 71) ، 1 تموز 1951، (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 1/ 68) ، 25 كانون ثاني 1952.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 188) ، 9 كانون أول 1959.

تقدموا لاقتراضه؛ نظراً لسوء وضعهم الاقتصادي بالأساس، وحيث كان الرهن من شروط الضمانات التي رفضت إدارة البنك التراجع عنه[1].

ث - البنك الأهلي الأردني:

بدأت فكرة إنشاء البنك الأهلي من قبل أبرز مؤسسيه يوسف المعشر[2]، في أربعينات القرن العشرين، على غرار البنك الأهلي المصري، ولم يكن في الأردن حينها سوى البنك العثماني، ثم البنك العربي، إلَّا أنَّ المعشر لم يحظَ برأس مال يُمكّنه من تأسيس البنك، وبعد استقالة حكومة فوزي الملقي في أيار عام 1954، ابتدأ وزير المالية في تلك الحكومة المستقيلة سليمان السكر، التخطيط لإنشاء مشروع صناعي في مدينة عمان، ممّا دفعة للاستعانة بالمعشر، وحينها طرح عليه فكرة إنشاء البنك، وواجههم تحدٍّ في توفير رأس المال الذي يقارب مئتين وخمسين ألف دينار[3].

واتفق كلّ من يوسف المعشر وسليمان السكر على إنشاء هذا المشروع، وتواصل السكر مع معارفه من التجار ورجال الأعمال؛ للمساهمة في البنك، وفعلاً وافق أربعة وعشرون شخصية على المساهمة في البنك، وفي أيار عام 1954 وقّع المساهمون الأربعة والعشرون شخصاً عقد التأسيس، الذي نصَّ على "أن يبلغ رأس مال

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 1/ 68) ، 25 كانون ثاني 1952.

(2) يوسف المعشر: هو أحد تجار الأقمشة في مدينة عمان، عمل في هذه المهنة منذ نهاية ثلاثينات القرن العشرين، حظي بعلاقات جيدة مع أبرز شخصيات مدينة عمان بحكم عمله، مثل الوزير سليمان السكر الذي شاركه إنشاء البنك الأهلي الأردني منتصف الخمسينات، المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج9، ص157.

(3) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج9، 157-158.

الشركة مئتين وخمسين ألف دينار، من خمسة وعشرين ألف سهم، بقيمة عشرة دنانير للسهم الواحد"[1].

وبعد الاتفاق الأول حدث خلاف بين المؤسسين في طبيعة إنشاء البنك ضمن أربعة توجهات، فالتوجّه الأول رأىٰ أن يكون البنك زراعياً، والثاني رأىٰ أن يكون البنك تجارياً، والثالث رأىٰ أن يكون البنك صناعياً، وبناءً علىٰ ذلك استقرَّ رأي الأغلبية علىٰ العمل التجاري، ممّا أدّىٰ إلىٰ انسحاب بعض المؤسسين، مثل: شفيق الحايك، وعزت الطباع الذي عاد للمساهمة، وعندما استشار يوسف المعشر وسليمان السكر مدير البنك العربي عبد الحميد شومان حول طبيعة السوق، وعرضوا مشاركة البنك العربي في التأسيس، واعتذر شومان؛ لأنَّ المشروع عديم الجدوىٰ؛ بسبب ضعف السوق، وبالتالي لم يشارك البنك العربي في تأسيس البنك الأهلي[2].

وقام المؤسسون علىٰ أثر ذلك بإعادة صياغة عقد التأسيس، ورفعوا رأس المال إلىٰ نحو ثلاثمئة وخمسين ألف دينار، بنوعين من الأسهم، هي: أسهم تأسيسية مقدارها عشرون ألف سهم، وأسهم عادية مقدارها خمسون ألف سهم، وبقيمة خمسة دنانير للسهم الواحد[3].

وأبلغ وزير المالية عبد الرحمن خليفة[4] في 9 تموز 1955 موافقة الحكومة علىٰ تأسيس البنك الأهلي، وتمَّ اختيار أعضاء مجلس الإدارة المكون من اثني عشر

---

(1) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، ص158، للاطلاع علىٰ أسماء المساهمين في تأسيس البنك الأهلي للمرة الأولىٰ انظر الملحق رقم (13) .

(2) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، ص161.

(3) للمزيد حول أسماء المساهمين في تأسيس البنك الأهلي انظر الملحق رقم (14)

(4) عبد الرحمن خليفة: هو أحد أبناء عشيرة الفواعير السلطية، ولد عام 1918، وعمل في المحاماة بين عامي (1940- 1943) ، ثم تولىٰ عدت مناصب، من أبرزها رئيس الديوان الملكي عام 1947، ثم أعيد

شخصاً، على أن تنتهي مدة هذا المجلس في 31 آذار 1959[1]، وتكوّن مجلس الإدارة من سليمان السكر رئيساً، وعضوية كلّ من: أحمد أبو زيد، وجوده سوادى، وسامي الدجاني، وسميح طوقان، وعزت الطباع وأولاده، وعادل بقاعين، و قسطندي بجالي، ويوسف المعشر، وعبد القادر طاش، وشركة التأمين العربية، وشركة حداد وشعشاعة[2].

حظي البنك الأهلي رسمياً بترخيص وزارة العدلية في الأول من أيلول عام 1955، وبذلك افتتح فرعه الأول مستأجراً في شارع بسمان وسط مدينة عمان، حيث بدأ أعماله في تاريخ 14 نيسان 1956، ثم افتتح فرعه الثاني في مدينة نابلس في عام 1958، وفي عام 1960 اكتمل بناء الفرع الرئيسي في شارع الرضا وسط مدينة عمان، ثم افتتح أول فرع خارج المملكة عام 1961 في الحمراء في مدينة بيروت، ولتتبع مجموع ميزانية البنك الأهلي، ونسبة النمو بين عامي (1956-1966)[3].

ج - البنك المركزي:

شهد الاقتصاد الأردني في نهاية الخمسينات وبداية الستينات تطوّراً ملحوظاً، فكان لا بدَّ من وجود مؤسسة مالية وطنية قادرة على تنظيم السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى وضع خطط التنمية الاقتصادية، فأصدرت الحكومة الأردنية في

تعيينه في نفس المنصب عام 1948، وتـمّ تكليفه بعدة حقائب وزارية، منها المالية بـين (5 نيسـان – 21 تشرين أول 1954) ، الموقع الإلكتروني للتراث الملكي الأردني: (www.royalheritage.jo) .

(1) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج9، ص162.

(2) المرجع نفسه، ص162.

(3) المرجع نفسه، ص163.

13 شباط عام 1959 قانون البنك المركزي رقم (4)[1]، والهدف من تأسيس البنوك المركزية بشكل عام المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية؛ نتيجةً لدورها المحوري في رسم السياسات المالية، وتهيئة المناخ الاقتصادي بشكل مستمرّ للسير قدماً في عملية التنمية[2].

ولذلك لعب البنك المركزي الأردني منذ تأسيسه في عام 1959 دوراً مهماً في السياسات المالية، فقد أوكلت إليه مهام تنظيم وإصدار الأوراق النقدية والمسكوكات، والحفاظ على أسعار النقد الأردني عالمياً، إضافة إلى تحديد نسب الفوائد على القروض، بما يُحقّق المصلحة الاقتصادية العامة بمختلف جوانبها الزراعية والصناعية والتجارية، ومراقبة أعمال البنك، كذلك احتفظ البنك باحتياط البلاد من الذهب والعملات الأجنبية[3].

بدأ البنك المركزي أعماله برأس مال قدره مليون دينار أردني، ويُدار البنك من قبل مجلس مكوّن من محافظ للبنك ونائبه، إضافة إلى خمسة أعضاء، تُعيّن الحكومة هذا المجلس بموافقة الملك[4]، ويتّضح أنَّ البنك ساهم بشكل فعليّ في التنمية الاقتصادية، حيث شجّع على إنشاء المؤسسات المالية، وتقديم تسهيلات إلى مؤسسة الإقراض الزراعية، التي عملت بدورها على دعم الإنتاج الزراعي في المملكة[5].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1413) ، 14 شباط 1959، ص15.

(2) مجلة التنمية، ع (28) ، 1975، ص18-19.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1413) ، 14 شباط 1959، ص150.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1413) ، 14 شباط 1959، ص151.

(5) مجلة التنمية، عمان، ع (25) ، 1975، ص29-30، مجلة الفجر الاقتصادي، ع (4) ، 1 كانون ثاني 1976، ص24-26.

ومن الملاحظ أنَّ البنك المركزي كان يُصدر بياناً للإفصاح عن أعماله وموجوداته البنكية بشكل مفصل، حيث نشر أول بيان له في عام 1964، فبلغ رأس ماله مليون دينار، وبلغ مجموع النقد المقدر خمسة وخمسين ألفاً واثنين وثلاثين دينار[1].

ح - بنك القاهرة عمان:

تأسس بنك القاهرة المصري المنتشرة فروعه في بعض الدول العربية في عام 1956، مثل لبنان، وفرع في وسط مدينة عمان في مدخل سوق الخضار القديم، بالقرب من الجامع الحسيني، وفي أواخر عقد الخمسينات، بدأت إدارة البنك الرئيسة التفكير في تنمية عملها في الأردن، وإطلاق الاستثمار التجاري في ضفتي المملكة، وحينذاك قدّم المدير الإقليمي لفروع البنك في لبنان أنيس ببيي، تصوّراً يقتضي تخويل الرجل المصرفي الأردني حيدر شكري[2]، إدارة وتطوير فرعهم في الأردن، وتوسيع أعماله التجارية؛ لتنمية رأس ماله، وافتتاح عدة فروع أردنية[3].

وبعد أن تمّت موافقة الإدارة الرئيسية في مصر على هذا المشروع، تمّ الاتصال مع حيدر شكري، الذي جمع بدوره عدة رجال أعمال؛ للمساهمة في مشروع إنشاء بنك القاهرة عمان من قبل ستة مؤسسين، هم: بنك القاهرة، وحيدر شكري، وجودة شعشاعة، وشركة مثقال وشوكت، وسامي عصفور، ووقّع عقد التأسيس في مدينة

---

(1) الجريدة الرسمية، عمان، ع (1808) ، 25 تشرين ثاني 1964، ص1723.

(2) حيدر شكري: يُعَدّ من أبرز الشخصيات المصرفية والمالية في الأردن، عمل في بداية حياته المصرفية مديراً للبنك العثماني، ثم أبرز مؤسسي بنك القاهرة عمان، وأول مدير للبنك، وهو أحد أقرباء رئيس الوزراء سمير الرفاعي، المالكي، عبد الله عبد المجيد، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، مج8، مطابع الدستور، عمان، الأردن، 1997، ص239.

(3) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج 8، ص239.

عمان، بتاريخ 14 كانون ثاني 1960، وسُجِّل بوزارة العدلية برقم (1442)، بتاريخ 26 أيار 1960، ورخّص البنك من قبل وزارة الاقتصاد الوطني في 11 حزيران 1960، ليفتتح البنك أعماله رسمياً في يوم 30 حزيران 1960 من فرع بنك القاهرة في عمان، وسط مدينة عمان[1].

وابتداءً من عام 1961، تـمَّ انتخاب أول مجلس إدارة لبنك القاهرة عمان، فكان حيدر شكري رئيساً، وعيّن حاتم الزعبي مديراً عاماً[2]، وسجّل البنك نجاحاً في أعماله بين عامي (1961- 1968)، إذ افتتح سبعة فروع في ضفتي المملكة، هي: جبل عمان، وجبل اللويبدة، والزرقاء، والقدس، ورام الله، ونابلس، ووسط مدينة عمان[3]. وقد ارتفعت ودائع بنك القاهرة عمان من (2، 7) مليون دينار إلى (10، 9) مليون دينار بين عامي (1961 - 1966)، وبلغت أرباحه في عام 1966 سبعة وعشرين مليون دينار[4]، وقد ساهم البنك في عدة مشاريع حيوية لمدينة عمان، ففي عام 1966 موّل مشروع موقف السيارات الكبير في حي الشابسوغ، بقرض مقداره مئة وعشرون ألف دينار أردني، بنسبة فائدة مقدارها (6%)[5].

---

(1) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج 8، ص239.

(2) المرجع السابق، ص240.

(3) صحيفة الجهاد، ع (2942) ، 27 كانون ثاني 1963، ص3.

(4) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، ص240.

(5) سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة (9/ 3/ 1966- 5/ 9/ 1966) ، بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار(496) ، للاطلاع على ميزانية بنك القاهرة عمان ونسبة النمو بين عامي (1961 – 1966) انظر الملحق (16) .

خامساً - النقابات المهنية:

برزت فكرة تأسيس النقابات المهنية في الأردن بعد عام 1948، فأخذ أصحاب المهن يشتركون بالمؤتمرات والندوات المهنية على مستوى الوطن العربي، وشهدت مدينة عمان تطوراً سكانياً وعمرانياً، وعلمياً وتقنياً، وعليه فقد انتشرت النقابات المهنية مطلع الخمسينات، وعمل أصحاب المهن على الانضواء تحت مظلة مهنية واحدة؛ بهدف توثيق علاقاتهم وتحصيل حقوقهم، والإفادة من خبرات بعضهم البعض، وسيتمّ تناول أهمّ النقابات المهنية التي تأسّست في مدينة عمان، بالرغم من ندرة المعلومات وصعوبة الإطلاع على المصادر التاريخية، التي تحتفظ بها هذه النقابات لأسباب مختلفة، منها ضعف التوثيق، وكذلك عدم تعاون العديد من المسؤولين في النقابات.

1- نقابة المهندسين:

كان التعليم في شرقي الأردن بين عامي (1921 – 1946) ضعيفاً، ولم تحتوِ الإمارة على أي معهد أو جامعة حكومية، ولم يكن أمام أبناء الإمارة من فرصة لإكمال تعليمهم سوى أعداد قليلة، بعضهم حصل على بعثة تعليمية في الخارج، وبعضهم الآخر على نفقته الخاصة، وأما عن المجال الصناعي والتقني، فلم يكن ظاهراً، والعمران كان بدائياً، ونتيجة لذلك، فقد بلغ عدد المهندسين في الأردن حتى عام 1948 ستة مهندسين[1]، إلّا أنَّ أحداث عام 1948 في فلسطين أدّت إلى انتقال عدد من الفنيين والمهندسين للأردن، كما أصبحت الحاجة مُلحّة إلى نهضة عمرانية

---

(1) نقابة المهندسين الأردنيين، الكتاب الذهبي، 2008، ص18.

وخدماتية، ممّا دفع إلى تطور ملحوظ في هذه الميادين، وأدّى ذلك إلى زيادة أعداد الخبراء والفنيين في هذا المجال.

وفي حزيران من عام 1948 قامت لجنة المؤتمر الهندسي الدولي الثاني بدعوة المهندسين والفنيين الأردنيين لحضور المؤتمر في القاهرة، عن طريق الوزير الأردني المفوّض آنذاك[1]، وكانت أعدادهم قليلة، إلّا أنَّ ذلك ما أثار الفكرة لدى بعض المهندسين للعمل تحت هيئة واحدة تجمعهم، وفي تموز من العام نفسه عُقد اجتماع في مكتب المهندس توفيق سليم مرار في وزارة الأشغال العامة والإسكان؛ بهدف إنشاء جمعية أو نقابة هندسية، وقد حضر الاجتماع أربعون مهندساً، وخلص إلى تأسيس هيئة مؤقتة تشرف على تنفيذ الفكرة، وفي آب عام 1948 اجتمعت اللجنة التأسيسية، وقرّرت تشكيل جمعية للمهندسين؛ نظراً لقلة عددهم، وعدم وجود قانون يسمح بتأسيس نقابة، وعليه فقد أقـرّ المهندسون الأردنيون البالغ عددهم خمسة وعشرين مهندساً مشروع نظام "جمعية المهندسين"، وحصلوا على الترخيص في آب 1949، وانتخبوا بتاريخ 16 أيلول 1949 أول هيئة إدارية مكونة من توفيق مرار رئيساً، وعضوية كل من: نصري مقحار وجليل أجحا، وفواز آل مهنا، وسليم أبو صوان، وافتتح أول مقرّ للجمعية في مبنى وزارة الأشغال العامة[2].

وقد ساهمت جمعية المهندسين في تطوير العمل الإنشائي في مدينة عمان، ففي عام 1950 تعاونت الجمعية مع بلدية عمان (أمانة العاصمة)، وعملت على حصر توقيع مخططات الأبنية وترخيصها بعشرة مهندسين وستة فنيين، وفي ميدان العمل الهندسي

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (9/ 5/ 9/ 122) ، 19 حزيران 1948.

(2) مقال المهندس توفيق مرار، قصة نقابة المهندسين والعمـل الهنـدسي في الأردن، مجلـة المهنـدس الأردني، ع (13) ، 1974، ص5، شناعة، طلعت، أيام زمان: التاريخ الشفوي للأردن وفلسطين، الأهلية للنشر، عمان، 1993، ص63 – 64.

دعت الجمعية في تموز عام 1951 إلى عقد المؤتمر الهندسي العربي الخامس في مدينة عمان، إلّا أنَّ استشهاد الملك عبد الله في الشهر نفسه حال دون ذلك[1]، كما عملت الجمعية على حماية مهنة المهندس من العبث، مطالبةً بإصدار قانون مزاولة مهنة الهندسة، وقدّمت مسودّة القانون لحكومة توفيق أبو الهدى العاشرة (1952 – 1953)، التي أقرّت القانون (قانون مزاولة مهنة الهندسة رقم (59) لعام 1953، مع بعض التعديلات التي أجرتها، وممّا تضمّنه هذا القانون[2]:

أ- عدم السماح لأحد بأخذ لقب مهندس ما لم يحصل على شهادة في الهندسة من جامعة أو مدرسة معترف بها.

ب- أن يحصل على تدريب لمدة سنة في مكتب أحد المهندسين المرخّصين، أو من تحتاج إليه الحكومة، على أن تُحسب مدة العمل لدى الحكومة من التدريب.

ت- أن يحصل على ترخيص لمزاولة المهنة، صادر عن وزير الأشغال العامة، بعد استشارة لجنة مؤلفة من وكيل الوزارة، ورئيس جمعية المهندسين، ومهندس في فرع الهندسة.

بلغ عدد المهندسين المسجلين في جمعية أصحاب المهن الهندسية في كانون الثاني عام 1954 أربعين مهندساً وعشرين مجازاً (فنياً)، ونظراً لاتساع نشاط الجمعية عملت الهيئة الإدارية في 14 آذار 1955 على استئجار مقرّ لها في شارع السلط (وسط مدينة عمان)، بمبلغ سنوي مقداره (275) ديناراً[3]، وفي آذار عام 1958 أصدرت حكومة إبراهيم هاشم الخامسة أول قانون لنقابة أصحاب المهن الهندسية.

---

(1) نقابة المهندسين الأردنيين، الكتاب الذهبي، ص20.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1139) ، 1 نيسان 1953، ص650 – 651.

(3) نقابة المهندسين الأردنيين، الكتاب الذهبي، ص21، 25.

وقد ارتفع عدد المهندسين حتى عام 1958 إلى (72) مهندساً مدنياً، و(19) مهندساً ميكانيكياً، و(12) مهندساً كهربائياً، و(10) مهندسين كيماويين، و(9) مهندسين معماريين، و(5) مهندسي مناجم، ومهندس فيزيائي واحد، وبعد تحوّل الجمعية إلى نقابة، وإصدار قانون نقابة أصحاب المهن الهندسية، اجتمعت الهيئة العامة في آذار عام 1958 بفندق الليدو على شاطئ البحر الميت؛ لانتخاب أول مجلس للنقابة، وتكوّن المجلس من: نيازي كنعان نقيباً، وإبراهيم عطور أمين صندوق، وأحمد فوزي أمين للسرّ، وعبد الرزاق المهتدي ممثلاً عن المهندسين المعماريين، ووهدان عويس ممثلاً عن المهندسين المدنيين، وجورج عوض ممثلاً عن مهندسي الميكانيك.

ومن أبرز القرارات التي اتخذها المجلس، تفويض النقيب لشراء قطعة أرض، حيث تمَّ شراؤها في 13 نيسان 1960، مكونة من خمسين دونماً في منطقة الشميساني، وتمَّ فرزها وتخصيص عشرة دونمات منها لبناء مقرّ للنقابة، والباقي تمَّ بيعه على المهندسين الراغبين بشراء أرض مقابل دفع (25) ديناراً لصندوق النقابة، إضافة إلى نفقة الإفراز، حتى بلغت قيمة الدونم الواحدة (400) دينار للأرض المخصصة للنقابة، و(500) دينار للأرض المخصصة للمهندسين، وبعد ذلك عمل المجلس على التنسيق مع نقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان، ونقابة الصيادلة؛ لتصميم مجمّع للنقابات، ونجحت الفكرة، إذ تم إنجاز المجمع عام 1967[1].

ولتعزيز مصادر تمويل نقابة أصحاب المهن الهندسية، قام مجلس النقابة بإصدار نظام "الطوابع النقابية" بالتنسيق مع حكومة هزاع المجالي الثانية (1959 – 1960)، بحيث تضاف هذه الطوابع على المعاملات الهندسية، ويذهب ريعها لصالح

(1) نقابة المهندسين الأردنيين، الكتاب الذهبي، ص21 – 22.

النقابة[1]، وتحوّلت نقابة أصحاب المهن الهندسية في تشرين الثاني عام 1963 إلى نقابة المهندسين[2]، وتعاقب على إدارتها بين عامي (1958 – 1967) خمسة مجالس[3].

2 - نقابة المحامين:

سعى المحامون في الأردن بُعيد الاستقلال إلى تأسيس نقابة مهنية بكافة الطرق والوسائل الممكنة؛ لكونها تُحقّق المصلحة العليا لمهنتهم، إلّا أنَّ فكرة النقابة رُفِضت من الجانب الرسمي، ونتيجة لتزايد أعداد المحامين بعد انتشار التعليم في الأردن، إضافة إلى توحيد الضفتين، تصاعد حجم المطالبة والضغط نحو تأسيس النقابة، وفي عام 1950 تبلورت الفكرة وخرجت النقابة لترى النور؛ بهدف تنظيم شؤون المحامين وتوحيد عملهم ضمن إطار واحد يجمعهم، ويرفع من شأن مهنة المحاماة[4]. وفي أيلول عام 1950 أصدرت حكومة سعيد المفتي الأولى (نيسان – تشرين أول 1950) قانون نقابة المحامين رقم (31).

وفي 16 نيسان 1951 افتتح الملك عبد الله الأول دار نقابة المحامين الأردنيين في مدينة عمان، باحتفال أقامته النقابة، وأكّد الملك في خطابه على ضرورة "اجتماع المحامين على كلمة الحقّ، والدفاع عن القضايا العادلة، بعيداً عن الهوى، والعمل على الرفع من سوية التربية الفكرية العامة وإصلاح ذات البين"[5].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1498) ، 2 تموز 1960، ص709.

(2) نقابة المهندسين الأردنيين، الكتاب الذهبي، ص25.

(3) للاطلاع على مجالس نقابة المهندسين بين عامي (1958 -1967) انظر الملحق (17) .

(4) مجلة نقابة المحامين، ع (1) ، 1953، ص1، الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين الأردنيين: (www.jba.org.jo) .

(5) مجلة نقابة المحامين، ع (1) ، كانون ثاني 1953، ص 6 – 7.

وقد عانى أعضاء النقابة ذوي النشاط البارز في مرحلة التأسيس، العديد من الإجراءات التعسفية، ففي عام 1952 تـمَّ اعتقال المحامي محمود المطلق أمين سر النقابة في إربد، والمحامي سليمان الفاروقي، والمحامي نجيب أبو الشعر، والمحامي سليمان الحديدي عضو مجلس النقابة، دون توجيه أيّ تهم، وبعضهم تـمَّ إبعاده، وبعضهم فرضت عليه الإقامة الجبرية، وذلك قبل اجتماع الدورة العادية للهيئة العامة (الجمعية العمومية)، وقد قوبلت هذه الإجراءات الحكومية بالاحتجاج من قبل مجلس النقابة حتى أُفرِجَ عنهم.

وعملت النقابة على الاهتمام بالجانب الثقافي، فأصدرت مجلة نقابة المحامين بتاريخ 4 كانون ثاني 1952، ورصدت لها مبلغ (400) دينار، وأسّست مكتبة للمحامين عام 1953؛ لتكون مرجعاً مهماً للمحامين في مهنتهم[1].

كما قامت النقابة بتنظيم شؤون المحامين، فأقرّت العديد من الأنظمة، منها: التأمين الصحي، والتقاعد، والصندوق التعاوني، وعوائد أتعاب المحاماة، ووضع رسوم وطوابع القضايا المرفوعة[2]. ودعيت النقابة عام 1956 للمشاركة في اجتماع نقابة المحامين الدولية، الذي انعقد في العاصمة النرويجية أوسلو بين (23 – 28 تموز عام 1956)؛ لمناقشة العديد من القضايا المهنية، مثل مهام التنظيمات النقابية، وتطوير المعاهدات الدولية وقضايا حقوق الإنسان، وغيرها[3]، كما مثّلت النقابة الأردن في المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار، الذي انعقد في مدينة جنيف السويسرية في نيسان عام 1960[4].

---

(1) مجلة نقابة المحامين، ع (10) ، تشرين أول 1953، ص 58 – 64.

(2) مجلة نقابة المحامين الأردنيين، عدد خاص، 2003، ص1، 4.

(3) مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ع (1) ، السنة الثالثة، كانون الثاني 1955، ص 9 – 10.

(4) المؤتمر الدولي لقانون البحار: تشكّل البحار والمحيطات عنصراً حيوياً وإستراتيجياً للتنمية في دول العالم، خاصة من الناحية الاقتصادية، ونتيجة لخلافات دولية انطلق عام 1958 المؤتمر الدولي لقانون البحار؛

وفي أيار عام 1964 أقرّ مجلس النقابة نادياً للمحامين؛ بهدف تعزيز العلاقات الاجتماعية والمهنية بين المحامين، والإفادة من مرافق النقابة، مثل المكتبة مقابل رسوم اشتراك مقدارها دينارين سنوياً[1]. كما اشتركت نقابة المحامين في اتحاد المحامين العرب الذي يجمع محامي الأقطار العربية؛ لتنظيم شؤون المحاماة، وكان يقيم مؤتمراً سنوياً، فاستضافت نقابة المحامين الأردنيين المؤتمر عام 1964[2]، وتعاقب على إدارة النقابة بين عامي (1950 – 1966) سبعة عشر مجلساً منتخباً.

وأما عن نقباء هذه المجالس، فهم: الدورة الأولى (1950 – 1951) عبد اللطيف صلاح، والدورة الثانية (1952 – 1953) شفيق ارشيدات، ومن الدور الثالثة إلى الدورة التاسعة (1955 – 1960) يحيى إسماعيل حمودة، والدورة العاشرة والدورة الحادية عشر (1960 – 1962) جبر الأنقر، ومن الدورة الثانية عشر إلى الدورة الرابعة عشر (1963 – 1965) وليد صلاح، ومن الدورة الخامسة عشر إلى الدورة السابعة عشر (1965 – 1967) نجيب ارشيدات[3].

بهدف الاتفاق على تقنين قانون البحار. كاهينة لحلوح، دور المؤتمرات الدولية في تطوير وتقنين قواعد قانون البحار، حوليات جامعة الجزائر، مج (32) ، ع (4) ، ص749، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ع (1) ، السنة التاسعة، كانون الثاني1961، ص1 – 2.

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (32/ 1/ 5/ 128) (32/ 1/ 5/ 129) ، 10 أيار 1964.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (9/ 5/ 4/ 76) (9/ 5/ 4/ 77) ، 15 حزيران 1964.

(3) مجلة نقابة المحامين الأردنيين، عدد خاص، 2003، ص 17.

3 - نقابة أطباء الأسنان:

تأسست نقابة أطباء الأسنان الأردنية عام 1952، وذلك بعد إصدار دستور جديد للأردن في عهد الملك طلال بن عبد الله الأول، ففي آذار عام 1952 أصدرت حكومة توفيق أبو الهدىٰ التاسعة (1951 – 1952) قانون نقابة أطباء الأسنان رقم(13).

وفي عام 1956 حدّدت النقابة مواردها المالية بالتعاون مع وزارة الصحة، فأقرّت رسوم الانتساب التي بلغت عشرة دنانير لأول مرة، وستة دنانير سنوية، بالإضافة إلىٰ قبول الهبات والتبرعات[1]. وعملت نقابة أطباء الأسنان علىٰ تنظيم مهنة طبّ الأسنان، والارتقاء بها، والمحافظة علىٰ حقوق منتسبيها، وتنوّع نشاطها في عدة مجالات، منها العلمية من خلال تنظيم المحاضرات والأمسيات التي تتناول مستجدات المهنة، والثقافية من خلال تعزيز العمل التطوعي، والاجتماعية من خلال الاهتمام بالعلاقات بين منتسبي المهنة، وتواصلهم المستمرّ، كما أنشأت النقابة صندوقاً للتكافل لتقديم الخدمات للمنتسبين، مثل رعايتهم وأسرهم في حالات المرض أو العجز أو الوفاة[2]، وقد انتخب أطباء الأسنان بين عامي (1952 – 1966) ستة مجالس[3].

يتّضح لنا من الجدول السابق، انتخاب ستة مجالس لإدارة النقابة علىٰ مدار أربعة عشر عاماً، ويبدو أنَّ بعض الشخصيات ذات ثقل واضح داخل مجتمع النقابة؛

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1292) ، 8 أيار 1956، ص1935 – 1936.

(2) الأسمر، آية عبد الله، أخلاقيات المهنة في طبّ الأسنان، الجامعة الأردنية، عمان، 2019، ص53 – 56.

(3) للإطلاع علىٰ مجالس نقابة أطباء الاسنان بين عامي (1946 – 1966) انظر الملحق (18) .

وذلك لانتخابه لعدة مجالس، وقد ساهمت النقابة بالارتقاء بالواقع المادي لمنتسبيها، من خلال ابتكارها لصندوق التكافل.

4 - نقابة الصيادلة:

بدأ تجمّع الصيادلة في عام 1945 كجزء من جمعية للأطباء والصيادلة المؤسسة في عام 1944، وفي شباط عام 1944 وافقت حكومة توفيق أبو الهدى الخامسة (1943 – 1944) على تأسيس نقابة للأطباء والصيادلة؛ بهدف الاهتمام بالطبّ والرفع من شأنه، وفي أول هيئة إدارية منتخبة في آذار من العام نفسه، نجح بها الصيدلاني عبد الرحيم جردانة؛ ليكون أميناً للصندوق في الوقت الذي كان الصيادلة قلة، فبلغ عددهم عام 1951 (17) صيدلانياً[1]، وبعد التطور الذي حظيت به مدينة عمان، وارتفاع أعداد الصيادلة، كان لا بدَّ من انفصالهم عن نقابة الأطباء، وفي آذار عام 1957 صدر قانون نقابة الصيادلة رقم (10)، وممّا تضمّنه[2]:

أ- تتألّف في المملكة الأردنية الهاشمية نقابة واحدة للصيادلة، مركزها في عمان، مع إمكانية فتح فروع في مراكز الألوية، ويُلزم جميع الصيادلة بالاشتراك في عضوية النقابة.

ب- تنحصر مهام النقابة في توحيد الصيادلة، والحفاظ على حقوقهم وكرامتهم، والرفع من مستوى مهنة الصيدلة وآدابها، وحلّ النزاعات فيما بينهم، ومع مختلف المؤسسات.

---

(1) أبو غنيمة، مسيرة نقابة الصيادلة (1957 – 2006) ، ص 6 – 7.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1323) ، 17 آذار 1957، ص283 – 291.

ت- تتكون النقابة من هيئة عامة يشترك في عضويتها جميع الصيادلة، وينتخبون مجلساً للنقابة لمدة عامين يترأسه نقيب، وتجتمع الهيئة العامة في النصف الأول من شهر تشرين الثاني كلّ عام بدعوة من النقيب.

ث- يُمنع أي شخص من تعاطي مهنة الصيدلة بأيّ شكلٍ كان، إن لم يكن صيدلانياً قانونياً.

ج- تتألف مصادر تمويل النقابة من رسوم تسجيل جداول النقابة، والرسوم السنوية لممارسي مهنة الصيدلة والإعانات والهبات، والغرامات النقدية من إجراءات التأديب، وأيّ رسوم تُقرّر في النظام الداخلي للنقابة.

تميّزت نشاطات مجالس نقابة الصيادلة بين عامي (1957 – 1966) بتنظيم مهنة الصيدلة، ففي كانون الثاني عام 1960 عمل نقيب الصيادلة يوسف ذهني على محاولة استصدار قانون لمزاولة مهنة الصيدلة، ووضع نظام الضمان الاجتماعي للصيادلة، كما عملت النقابة عام 1960 على تحديد أسعار الأدوية ونشرها في الجريدة الرسمية، إضافة إلى تشكيل لجنة لمراقبة الأسعار.

وفي عام 1965 عملت النقابة على تنظيم نسب الأرباح بما يُحقّق العدالة بين مُلّاك المستودعات وأصحاب الصيدليات، بعد أن خفض وزير الصحة أحمد أبو قورة في حكومة وصفي التل الثالثة (1965 – 1966) نسب أرباح الصيدليات، ممّا أدّى إلى خلاف فيما بين أصحاب الصيدليات وأصحاب المستودعات، إلَّا أنَّه تراجع بعد ضغط من النقابة، وبقرار من رئيس الوزراء وصفي التل. وفي عام 1965 ساهمت نقابة الصيادلة في تأسيس اتحاد الصيادلة العرب، الذي اتخذ من القدس مقرّاً دائماً[1]،

---

(1) اتحاد الصيادلة العرب: تأسّس اتحاد الصيادلة العرب في القاهرة عام 1945، إلَّا أنَّ نشاطه الواضح تمَّ عام 1966، إذ أقرَّ نظامه الداخلي، واختيرت مدينة القدس مقرّاً دائماً له. الموقع الرسمي لاتحاد الصيادلة العرب: (www.apharmu.com)، ملحق الجريدة الرسمية، ع (1471)، 4 شباط 1960، ص111 – 114، أبو غنيمة، مسيرة نقابة الصيادلة (1957 – 2006)، ص 8 – 16.

وقد انتخب الصيادلة بين عامي (1957 – 1966) ستة مجالس[1].

يتّضح ممّا سبق، أنَّ سكان مدينة عمان بلغوا درجة متقدمة من الوعي السياسي والمهني؛ نظراً للعديد من العوامل، منها: ارتفاع مستوى التعليم، وزيادة أعداد حملة الشهادات الجامعية، وظهور العديد من الأحزاب السياسية على الساحة العربية عامة والأردنية خاصة، إضافة إلى إعلان وحدة الضفتين، حيث نقلت الخبرات الفلسطينية إلى الساحة الأردنية، ممّا دفع الفئات المهنية من أطباء ومهندسين، ومحامين وصيادلة وغيرهم، إلى النضال من أجل الارتقاء بمهنهم المختلفة، وتوحيد كلمتهم في سبيل الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم المهنية، واستجابة لذلك أصدر الملك طلال دستوراً جديداً للمملكة عام 1952، سمح للأردنيين بتأسيس الأحزاب والجمعيات بما فيها النقابات، ومع ذلك فقد تمَّ حلّ العديد من النقابات، وسحب ترخيصها بعد فترة بسيطة من تأسيسها، مثل نقابة الصحفيين التي تأسست عام 1953، وترأّس مجلسها النقيب رجا العيسى، إلَّا أنَّ حلَّها جاء خلال العام الأول[2]، ونقابة المعلمين التي لم تستمرّ طويلاً، حيث تمَّ حلُّها عام 1956 بعد إضراب طويل، وترأّس مجلسها عبد خلف داودية[3].

---

(1) للاطلاع على مجالس نقابة الصيادلة بين عامي (1957 – 1966) انظر الملحق (19) .

(2) صحيفة الدفاع، ع (5536) ، 2 أيار 1954، ص1، الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين الأردنيين: (www.jpa.jo) .

(3) صحيفة الدفاع، ع (6121) ، 13 نيسان 1956، ص1، مهند مبيضين، المعلمون والدولة وهاجس الأخونة في الأردن، الموقع الإلكتروني لمنتدى العربي الجديد: (www.alaraby.co.uk) .

سادساً - النقابات العمالية:

امتهن سكان مدينة عمان بين عامي (1921 - 1946) في غالبهم الزراعة والفلاحة، أمّا عن الصناعة، فاقتصرت على الحرف التقليدية والصناعات البسيطة[1]، كما اتّضح ممّا سبق، وبناءً على ذلك لم تُشكّل فئة العمال إلا نسبةً ضئيلةً من إجمالي سكان المدينة، وبالتالي لم يكن من غايةٍ لإيجاد تشريعات رسمية تنظّم العمل النقابي العمالي.

ومنذ عام 1946، نمت العديد من رؤوس الأموال في الأردن، التي مهّدت لاحقاً للاتجاه إلى تنمية الصناعات الوطنية، وقد باتت ظاهرةً بشكل جليّ في مطلع عقد الخمسينات[2]، خاصة بعد ارتفاع عدد المهنيين والصنّاع، الذي لجأوا للمدينة إثر أحداث عام 1948، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة امتهنوا العمالة لدى بعض التجمعات الصناعية الناشئة[3].

بدأ الحراك النقابي في مدينة عمان بالظهور بشكل واضح في عام 1946، حيث انتسب مجموعة من عمال سكة حديد الحجاز في محطة عمان إلى نقابة سكة حديد حيفا[4]، ويبدو أنَّ الزخم الذي شهده العمل النقابي في فلسطين بعد أن ذاع صيته مطلع الأربعينات، نتيجة مناهضة سياسات الانتداب البريطاني التي تمثّلت في

---

(1) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص78.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية والعشرين، 25 كانون ثاني 1948، ص179.

(3) حمودة، مدينة عمان، ص93-96.

(4) نقابة سكة حديد حيفا: بدأت النقابة كجمعية تعاونية بين عمال سكة الحديد، ثم سجّلت كنادي خير عام 1925، وبعد ذلك رخّصت نقابة، وعملت كجزء من جمعية العمال العرب الفلسطينيين. (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (29/ 2/ 3/ 245) (29/ 2/ 3/ 246) ، 15 آب 1966.

تفضيل العمال الصهاينة على غيرهم من العرب، وتغلغلهم في مختلف الشركات والمصانع الفلسطينية، هو ما دفع العمال إلى الانتساب إلى هذه النقابات(1).

واستقرَّ في مدينة عمان عدد من الناشطين النقابيين ابتداءً من عام 1948، حيث وحّدوا صفوفهم، وتواصلوا مع جمعية العمال العرب الفلسطينيين في مقرّها الجديد في مدينة نابلس، وتمثّلت مطالبهم بإيجاد تشريعات رسمية في المملكة، تعترف بكيانهم وتنظّم أعمالهم(2)، وكخطوة أولية، فقد خاطب أمين سرّ جمعية العمال العرب الفلسطينيين في 14 شباط عام 1950 وزارة الداخلية، السماح لهم بفتح فرع للجمعية في مدينة عمان؛ لرعاية شؤونهم في الأردن(3)، وقد باشرت الجمعية في شهر أيار من العام نفسه تسجيل طلبات الانتساب(4)، وفي حزيران بعثت الجمعية إلى قائد شرط العاصمة بناءً على طلبه، مئة اسم من منتسبيها بحاجة للإعانة والمساعدة المادية(5).

ومارس النقابيون بين عامي (1951- 1953) نشاطهم بالمطالبة بإصدار قانون يُشرِّع أعمالهم، وقد حظيت حركتهم بدعم بعض أعضاء المجلس النيابي، أمثال: عبد

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (29/ 2/ 3/ 244) (29/ 2/ 3/ 245) ، 15 آب 1966، القيمري، محمد سليمان، الحركة العمالية النقابية في الأردن (1950- 1970) ، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، 1982، ص7.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 243) ، 15 آب 1966، القيمري، الحركة العمالية، ص10، خريس، علي عناد، الصفدي، صلاح عبد الكريم، الحركة النقابية العمالية في الأردن، د.م، د.ت، ط1، ص52-53.

(3) صحيفة الأردن، ع (1587) ، 15 شباط 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1643) ، 21 أيار1950، ص2.

(5) صحيفة الأردن، ع (1867) ، 18 حزيران1950، ص2.

الله الريماوي[1]، وشفيق ارشيدات[2]، وأصدرت الحكومة الأردنية قانون نقابات العمال رقم (35) لعام 1953، وجاء في القانون تعريف كلّ من العامل والنقابة، فكانت النقابة تعني كلّ تكتّل يتكوّن من سبعة أعضاء على أقل تقدير من غير الموظفين الحكوميين، وأمّا العامل، فهو كلّ شخص مستخدم في تجارة، أو صناعة، أو حرفة، أو مهنة[3].

وبعد النجاح الذي حقّقته الحركة النقابية المتمثل في تشريع أعمالهم، وترخيص نقاباتهم، سجّلت نقابة عمال شركة دخان وسجاير الشرق العربي، في شهر كانون أول من عام 1953، وتلاها تسجيل العديد من النقابات[4] التي توجّت أعمالها بعد ستة أشهر، باجتماع ثلاث عشرة نقابة، توافقت على تأسيس الاتحاد العام

---

(1) عبد الله الريماوي: ولد في قرية فلسطينية تسمّى بيت راما في مدينة رام الله في العقد الثاني من القرن العشرين، وأكمل تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت، يُعَدّ من أبرز قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، إذ نشط في الحياة السياسية والحزبية في الخمسينات والستينات. صحيفة الدستور، ع (16168)، 15 تموز 2012، ص34.

(2) شفيق ارشيدات: ولد في إربد من أسرة أردنية تعمل الزراعة وتربية الماشية في كانون أول 1918، أكمل دراسته الإعدادية في عام 1936، ثم انتقل إلى مدرسة السلط الثانوية ليحصل على شهادة الثانوية العامة في عام 1938، ثم التحق بجامعة دمشق في سوريا، وتخرّج منها في عام 1941 بتخصص الحقوق، شارك في عام 1944 بتأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول، ثم الحزب العربي الأردني 1949، ثم حزب الجبهة الوطني عام 1950، انتُخب عن إربد في مجلس النواب الأول (1947 – 1949)، والثاني 1950، والخامس (1956 – 1961). صحيفة الدستور، (17013)، 19 تشرين ثاني 2014، ص34، القيمري، الحركة العمالية، ص15-16.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1134)، 16 شباط 1953، ص543-544، الجريدة الرسمية، ع (1257)، 16 كانون ثاني 1956، ص1193.

(4) القيمري، الحركة العمالية، ص19-20.

للنقابات[1]، ورُخِّص رسمياً في العام نفسه بإرادة ملكية؛ بهدف تعزيز جهود العمل النقابي وتنظيمه[2].

تمثّلت أعمال الاتحاد العام للنقابات في اتجاهين رئيسين، هما:

أ- الاتجاه الأول: وتضمّن مطالبة الجهات الرسمية تنظيم التشريعات القانونية وتطويرها، بما ينصف طرفي العمل (العامل ومالك المؤسسة)، وقد نجح الاتحاد في عام 1955 باستصدار قانون تعويض العمال، بحيث تسجّل أيّ إصابة عمل، ويحصل العامل على تعويض ضرره[3]، كذلك فقد تمَّ تشكيل المحاكم العمالية لحلّ النزاعات، وإنصاف العمال، إلَّا أنَّها ألغيت عام 1958، وحوّلت قضايا العمال للمحاكم المدنية[4].

وقد استمرّت جهود الاتحاد العام بهذا الاتجاه، فعملت الحكومة في عام 1960 على إصدار قانون العمل رقم (21)، والذي عالج العديد من القضايا العالقة، ومن أبرزها تنظيم عقود العمل، وحماية العامل من الفصل التعسفي، وفي حال إنهاء خدمات العامل بشكل قانوني يحظى بمكافأة بمقدار راتب شهر عن كلّ عام قضاه في المؤسسة، وقد أجاز القانون للحكومة تعيين الحد الأدنى للأجور، وهذا ما دفع الاتحاد العام المطالبة بتعديل القانون؛ ليكون تعيين الحدّ الأدنى للأجور إلزامياً، وأكّد القانون أهمية الحفاظ على صحة العامل وسلامة بيئة العمل، كما حدّد ساعات

---

(1) القيمري، محمد سليمان، الاتحاد العام لنقابات العمال أهداف ومنجزات 1954-1997، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، 1996، ص13.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2605) ، 1 كانون ثاني 1963، ص2.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 2/ 10/ 129) ، 6 آب 1956.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 243) ، 15 آب 1966.

العمل اليومية والأسبوعية، ونظام الإجازات، ونصَّ على حماية المرأة من العمل في المهن الخطرة[1].

ومع أنَّ هذا القانون قد حسَّن من وضع العمل، إلَّا أنَّه احتاج إلى تعديلات مهمة، طالب بها الاتحاد العام، فاستعانت الحكومة بخبير من منظمة العمل الدولية، الذي أسَّس بدوره مجلساً استشارياً[2]، خلص إلى إصدار تعديل على قانون العمل عام 1965؛ لمعالجة العديد من الثغرات[3]، ومع ذلك استمرّت النقابات تطالب بقانون الضمان الاجتماعي[4]، إلَّا أنَّه لم يقرّ إلا في عام 1978.

ب- الاتجاه الثاني: وقد تركّز على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث عقد الاتحاد العام للنقابات المؤتمر العمالي الأول عام 1957، الذي خَلُص إلى ضرورة توحيد العمل النقابي، والرفع من مكانة العامل ووعيه بالحقوق والواجبات[5].

كما سعى الاتحاد العام إلى تأسيس جمعيات تعاونية؛ تهدف إلى ترسيخ التكافل الاجتماعي[6]، وقد حظيت هذه الجمعيات بدعم ومتابعة من قبل قسم التعاون المهني والصناعي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، واتجهت الوزارة إلى دعم هذه الجمعيات للحدّ من البطالة، والنهوض بمكانة العامل، ومن أبرز الجمعيات التي سجّلت، جمعية عمّال المطابع التعاونية عام 1959، وغيرها من الجمعيات[7].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1491) ، 21 أيار 1960، ص511-544.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 242) ، 15 آب 1966.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1818) ، 18 كانون ثاني 1965، ص52-65.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 240) ، 15 آب 1966.

(5) القيمري، الاتحاد العام، ص15.

(6) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 238) ، 15 آب 1966.

(7) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1963-1964، ص46، القيمري، الاتحاد العام، ص26.

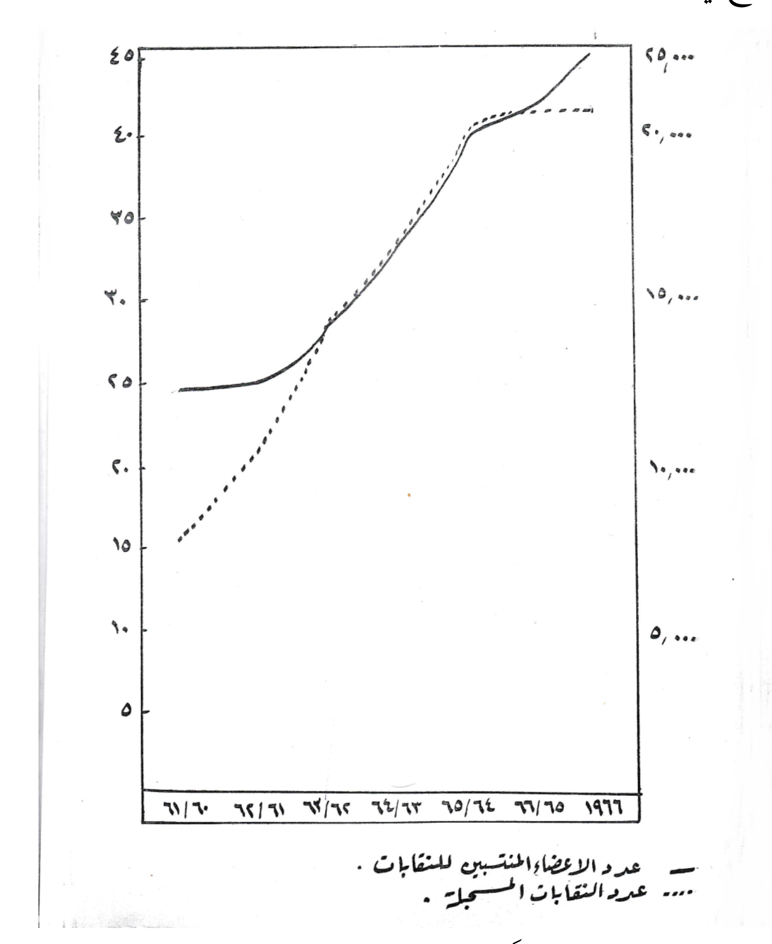
واهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجانب الثقافي للعمال؛ ففي عام 1966 بلغ عدد العمال المنتسبين إلى صفوف محو الأمية سبعمئة وستةَ عشر عاملاً، انتظم منهم ما نسبته أربعون بالمئة ويزيد[1]، كذلك منحت الوزارة مساعدات مالية للنقابات بشكل سنوي، حيث بلغت قيمة المساعدات عام 1961 تسعمئة وتسعين ديناراً، فيما ارتفعت عام 1965 إلى ثلاثة آلاف دينار[2]، وقد شهدت الأعوام (1960-1966) ارتفاعاً في عدد النقابات المسجلة، وفي أعداد العمّال المنتسبين، حيث يوضّح الرسم البياني التالي هذا الارتفاع.

(1) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966، ص165.

(2) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966، د.ص.

الرسم البياني رقم (1)

"الارتفاع في أعداد النقابات العمالية وأعداد منتسبيها (1960 – 1966)" [1]



ويبيّن الرسم البياني السابق، أنَّ عدد النقابات لعام (1960- 1961) خمسة عشر نقابة، ثم ارتفعت عام 1966 إلى إحدى وأربعين نقابة، كما بلغ عدد المنتسبين عام (1960- 1961) ثلاثة وعشرين ألف منتسب، ثم ارتفعت عام 1966 إلى خمسة وعشرين ألف منتسب.

---

(1) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966.

الفصل الثالث

الحياة التعليمية والثقافية في مدينة عمان

أولاً- المدارس:

1- إدارة المعارف.

2- تطور المعارف (التربية والتعليم).

3- المراحل التعليمية:

أ- التعليم الابتدائي والإعدادي.

ب- التعليم الثانوي.

4- تعليم الإناث.

5- التعليم الخاص.

ثانياً- المعاهد:

1- دار المعلمين في عمان.

2- مدرسة الصنائع والفنون.

3- معاهد خاصة.

ثالثاً- الجامعة الأردنية.

رابعاً- المؤسسات الثقافية والإعلامية:

1- الصحافة فيمدينة عمان..

2- الإذاعة الأردنية.

3- الحركة المكتبية.

4- مجلس البحث العلمي الأردني.

خامساً- المؤسسات الشعبية

1- المقاهي

2- دور السينما

3- المطاعم والفنادق

سعت إمارة شرقي الأردن ابتداءً من عام 1921 إلى الاهتمام بالتعليم، خطوةً أساسيةً في مشروع النهضة الحديثة، حيث عملت على تأسيس المدارس في مدينة عمان، وتطويرها بشكل مستمرّ طوال مرحلة تأسيس الإمارة، وقد استثمر الشعب الأردني في التعليم خلال مراحل تطور الإمارة ثم المملكة، ونتيجة لذلك شهد الأردن نهضة تعليمية مميزةً على مستوى الوطن العربي، خاصة بعد حصول الأردن على الاستقلال عام 1946، إذ نجد معظم المؤسسات التعليمية نمت في بداية الخمسينات من مدارس أكاديمية ومهنية في مختلف المراحل التعليمية، والمعاهد (دور المعلمين)، والجامعة الأردنية، كذلك فقد اشتركت العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية في الرفع من سوية المستوى الثقافي في الأردن بشكل عام، ومدينة عمان بشكل خاص؛ لأنّها المركز الإداري والسكاني.

أولاً - المدارس:

1- إدارة المعارف:

بدأت الدولة الأردنية منذ نشأة الإمارة في عام 1921، الاهتمام بالسياسات التعليمية، ففي الإطار القانوني صدر عام 1923 قانون تشكيل مجلس المعارف، حيث أوكلت إليه مهام تعيين المعلمين، وتنظيم مجلس التدريس الابتدائي[1]، وفي عام 1926 عمل مجلس المعارف على ترجمة قانون التدريس الابتدائي من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، إذ صدر قانون التدريس الابتدائي رسمياً في صحيفة (الشرق العربي) في الأول من أيار لعام 1926[2].

وقد حدّد قانون التدريس الابتدائي لعام 1926، المراحل التعليمية في المدارس والفئات العمرية المخصصة لكلّ مرحلة، حيث يبدأ الطالب دراسته في مرحلة الحضانة بعمر أقلّ من سبع سنوات، ثم ينتقل إلى المرحلة الابتدائية التي امتدّت إلى عمر تسعة أعوام، تلقّى الطالب خلالها العلوم الأساسية في القرآن الكريم للمسلمين، أو الأساسيات الدينية لغير المسلمين، إضافة إلى ذلك تعلّم القراءة، والخط، واللسان العربي، وعلوم الحساب، والهندسة، والجغرافيا، والتاريخ العربي، والعلوم الطبيعية، والأخلاق، والاقتصاديات البسيطة، وفنون الأشغال اليدوية، ومدة العام الدراسي اثنان وأربعون أسبوعاً[3].

استمرّ العمل بقانون التدريس الابتدائي الذي صدر في عام 1926 حتى عام 1939، حيث صدر قانون متكامل للمعارف، عالج موضوع التعليم من مختلف

---

(1) صحيفة الشرق العربي، ع (13) ، 20 آب 1923، ص3.

(2) صحيفة الشرق العربي، ع (127) ، 1 أيار 1923، ص2.

(3) صحيفة الشرق العربي، ع (127) ، 1 أيار 192، ص2 – 4.

جوانبه، كما ساهم القانون بتطوير مراحل التعليم بشكل منظّم، فأصبح التعليم الابتدائي بين عمري ستة أعوام إلى اثني عشر عاماً، عندها ينتقل الطالب بعد ذلك إلى مرحلة التعليم الثانوي، التي امتدت أربعة أعوام، يتجه الطالب بعدها إلى التعليم الأكاديمي أو المهني[1].

وقد أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى عام 1955 قانوناً جديداً للمعارف، وضّح أهداف وزارة المعارف، التي تمثّلت في صقل شخصية الطالب؛ "ليكون مواطناً صالحاً، متمسكاً بعقيدته السليمة، مدركاً لواجباته أمام الله ثم الوطن، يسعى لازدهار بلاده وتقدمها"، وقد أكّد هذا القانون إلزامية التعليم ومجانيته، منسجماً مع دستور عام 1952؛ بهدف القضاء على الأمية، وإنتاج أجيال مثقفة وواعية لحقوقها وواجباتها، بما يساهم في تقدم الوطن وازدهاره[2]، إلا أنَّه وفي عام 1956 سمّي هذا القانون بقانون التربية والتعليم، وذلك بعد إلغاء وزارة المعارف، واستحداث وزارة التربية والتعليم[3].

مارست وزارة التربية والتعليم سلطتها بالإشراف على المدارس، وتهيئتها بالكتب المدرسية ووسائل التعليم المختلفة، وقد عمل مفتشو الوزارة على توجيه الكوادر التعليمية؛ وذلك لتحقيق أهداف التعليم، كما سعت الوزارة إلى بناء علاقات علميةٍ وثقافيةٍ مع مختلف الدول العربية؛ بهدف الحفاظ على الهوية العربية، بالإضافة إلى بناء علاقات مع دول العالم الخارجي؛ لمواكبة تطوّر التعليم بشكل

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (623)، 16 كانون ثاني 1939، ص63-66.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1224)، 16 نيسان 1955، ص346.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1310)، 16 كانون ثاني 1956، ص2337-2338.

مستمرّ، وإرسال البعثات العلمية إلى العديد من الدول، مثل بريطانيا وألمانيا[1]، كما قدّمت الوزارة في الخمسينات بعثات دراسية للخمسة الأوائل في الثانوية العامة من كلّ لواء إلى جامعات بعض المدن العربية، مثل: الجامعة الأمريكية في بيروت، وجامعة دمشق، وجامعة بغداد، وجامعة عين شمس، والقاهرة، والإسكندرية[2].

استقبلت وزارة التربية والتعليم في مدارسها أبناء اللاجئين الفلسطينيين، وقدّمت العديد من الخدمات للطلبة الأردنيين واللاجئين، فكان يتمّ توفير الغذاء لهم[3]، والعناية بصحتهم، بالتنسيق مع وزارة الصحة، عن طريق انتداب أطباء؛ للتأكّد من سلامتهم بشكل دوري، وتقديم العلاج المناسب للمرضى منهم في المدارس[4].

وقد نفّذت الوزارة العديد من البرامج التي من شأنها رفع المستوى الثقافي بين مختلف فئات المجتمع، ومكافحة الأمية في بعض المدارس التي تمَّ اعتمادها مراكز لمكافحة الأمية[5]، فعلى سبيل المثال خرّجت هذه المراكز عام 1966 دفعة من الطلبة، بلغ عددهم حوالي خمسمئة طالب وطالبة على مستوى المملكة[6].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1224) ، 16 نيسان 1955، ص346- 347، صحيفة الأردن، ع (1587) ، 15 شباط 1950، ص2.

(2) الفرجات، ربيع، البعثات العلمية في الأردن في الفترة بين 1926 – 1962، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 2015، ص73.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السابعة، 25 كانون الأول1951، ص158، صحيفة الأردن، ع (9015) ، 18 آذار 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1578) ، 4 آذار 1950، ص2.

(5) الجريدة الرسمية، ع (623) ، 16 كانون ثاني 1939، صحيفة الجزيرة، ع (1751) ، 4 كانون ثاني 1952، ص2.

(6) صحيفة الدفاع، ع (9291) ، 15 آب 1966، ص2.

شاركت بعض الجهات الحكومية وزارة التربية والتعليم في تأسيس بعض المدارس، حيث أسّست وزارة الدفاع مدرستين عسكريتين في مدينة عمان، هما: المدرسة الإعدادية والثانوية للبنين (معسكر مدرسة المشاة – عمان)، ومدرسة الفتح الثانوية للبنين (معسكر المحطة – عمان)، وقد التحق بعض خريجي هذه المدرسة بالكلية الحربية التابعة للجيش العربي لاحقاً[1].

وساهمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إنشاء بعض المدارس، وهما على نوعين: دار التوقيف والاعتقال، وخصّصتها للأحداث المنحرفين أو المشردين، ونظّمت برامج تربوية؛ بهدف تعديل سلوكهم، أما المدرسة الثانية، فهي نادي الفتيات – عمان، وقد أعدّت إدارتها برامج للتأهيل، وعملت على تدريس مناهج وزارة التربية والتعليم، كما أسّست دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية في جبل اللويبدة عام 1957، كلية الشريعة التي شملت تدريس المرحلتين الابتدائية والثانوية، بحيث يتلقّى الطلبة الدراسات الشرعية، إضافة إلى مناهج وزارة التربية والتعليم[2].

2 ـ تطور المعارف (التربية والتعليم):

صدرت الإرادة الأميرية عام 1926 بتأسيس مجلس المعارف الاستشاري، المكوّن من كبار موظفي الإدارة العامة مثل مدير المعارف، ومدير الصحة، ومدير الزراعة؛ بهدف الحفاظ على السياسات العامة للتعليم، وتطويرها بشكل مستمر، وقد أوكلت إليه صلاحيات اعتماد المناهج، وإبداء الرأي في السياسات التعليمية[3]. وفي عام 1950 قدّم مجلس النواب مقترحاً بتشكيل مجلس أعلى للتعليم، بأهداف المجلس

(1) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957-1958، ص9.

(2) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957-1958، ص7-9.

(3) صحيفة الشرق العربي، ع (134) ، 15 آب 1926، ص52.

الاستشاري نفسها، وقد أقرّت حكومة سعيد المفتي في بداية أيار عام 1950 هذا المجلس، الذي تكون من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال التعليم، وانبثق عن هذا المجلس لجان لمتابعة التعليم بمختلف جوانبه[1]، وأصدر المجلس تقريراً سنوياً للواقع التعليمي[2].

إضافةً إلى ذلك عقدت وزارة التربية التعليم عدة مؤتمرات؛ بهدف تطوير العملية التعليمية، ففي عام 1964 عُقِدَ مؤتمران، حضرهما وزير التربية حسن الكايد، ووكلاء الوزارة، بمشاركة شخصيات ذات خبرة في مجال التعليم، وكذلك معلمون، بلغ عددهم (250) معلماً؛ لمناقشة الواقع التعليمي والخروج بتوصيات للتطوير[3].

كما عملت وزارت التربية والتعليم على تطوير الهيئتين: الإدارية والتعليمية، فقدّمت دورات صيفية في دار المعلمين لتدريبهم[4]، إضافة إلى منح بعثات علمية، لإكمال الدراسات العليا في الجامعة الأمريكية في بيروت، ضمن تخصصات تربوية مثل الإدارة التربوية، ومناهج التدريس، وعلم النفس، والتربية [5].

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة، 9 أيار 1950، ص40، صحيفة الأردن، ع (1716) ، 29 أيار 1950، ص2.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2968) ، 22 نيسان 1963، ص2.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3310) ، 2 أيار 1964، ص2.

(4) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953- 1954، ص7، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962-1963، ص77- 78.

(5) صحيفة الجهاد، ع (2936) ، 21 كانون ثاني 1963، ص2، صحيفة الجهاد، ع (3310) ، 2 أيار 1964، ص2.

3 - المراحل التعليمية:

أ - التعليم الابتدائي والإعدادي:

استمرّت العملية التعليمية للمرحلة الابتدائية حسب قانون المعارف الصادر لعام 1939، وتعديلاته حتى عام 1955[1]، حيث صدر قانون جديد للمعارف، سُمّي قانون التربية والتعليم لعام 1956[2]، وقد قلّص هذا القانون مرحلة التعليم الابتدائي إلى ست سنوات، حيث ترتّب على الطالب بعد إنهاء المرحلة، النجاح في امتحان شهادة التعليم الابتدائي؛ "ليتمكّن من إكمال التعليم الثانوي المتوسط ثم العالي"، وتكوّن هذا الامتحان من ستة مباحث، هي: الديانة، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والحساب، والتاريخ، والجغرافيا، وقد تـمَّ تخصيص التدابير المنزلية وتربية الطفل للإناث، إضافة إلى التمريض لغير المسلمات[3]، إلَّا أنَّه وفي عام 1959 استحدثت حكومة هزاع المجالي مرحلة التعليم الإعدادي للأعمار بين ثلاثة عشر عاماً إلى خمسة عشر عاماً، ثم يخضع الطالب في نهاية المرحلة إلى امتحان الإعدادي[4].

انحصرت أهداف مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي إلى تربية الطالب، وكشف ميوله وقدراته[5]، حيث تتبع وسائل التعليم المنهجي، والنشاط اللامنهجي،

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1224) ، 16 نيسان 1955، ص346.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1310) ، 16 كانون ثاني 1956، ص2337- 2338.

(3) (و.م.و) ، مجموعة تاريخ الأردن، وثيقة رقم: (22/ 18/ 20/ 113) (22/ 18/ 20/ 114) ، د.ت.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1465) ، 2 كانون ثاني 1960، ص21.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1465) ، 2 كانون ثاني 1960، ص21، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962- 1963، ص19.

وقسّم هذا النشاط إلى أربعة فروع، حدّدت كل مدرسة نشاطاً واحداً منها، وهي على الشكل التالي:

جدول رقم (12)

"الأنشطة المخصصة للتعليم الابتدائي، والإعدادي" (1)

النشاط	مفهوم النشاط
النشاط الزراعي	عبارة عن ثماني حصص أسبوعية، ثلاث منها تعليم نظري، وخمس حصص عملية، يتدرب الطالب فيها على مهارات الزراعة.
النشاط التجاري	يتلقى الطالب خلاله علوم المحاسبة، والمراسلات التجارية، ومسك الدفتر، والمعرفة التجارية؛ إذ مارس الطالب مهارات التجارة النظرية والعملية بشكل مبسط.
النشاط الصناعي	اكتسب الطالب خلاله مهارات استخدام الآلات والأدوات الصناعية، وتنمية روح التعاون، حيث قسّم النشاط إلى جزء عملي وآخر نظري.
النشاط النسوي	حصص للإناث، إذ تـمّ تدريب الفتيات على التدابير المنزلية وتربية الأطفال.

ويبدو أنَّ سياسة وزارة التربية والتعليم في نهاية الخمسينات، عزّزت التدريب المهني؛ وذلك لرفد سوق العمل بالخبرات، والكفاءات العاملة في القطاع الاقتصادي، فكان على الطالب إكمال تعليمه الثانوي بأحد النشاطات التي تدرب عليها، وفي حال لم يرغب بالاتجاه إلى التعليم الأكاديمي.

(1) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962- 1963، ص19- 20، 190، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون ثاني 1960، ص86- 87.

ب - التعليم الثانوي:

منذ إصدار قانون المعارف في عام 1939، كان التعليم الثانوي يمتدّ لأربعة أعوام، فهو المرحلة التي تلي التعليم الابتدائي[1]، إلّا أنَّه وفي عام 1955 تمّ تقليص التعليم الابتدائي إلى ستة أعوام، واستحدثت مرحلة التعليم الثانوي المتوسط (الإعدادي)، التي امتدّت ثلاثة أعوام، ثم مرحلة التعليم الثانوي العليا، إلى أربعة أعوام[2]، وقد استمرّ العمل بهذا النظام حتى عام 1959، إذ سُمّيت الثانوية المتوسطة بالتعليم الإعدادي[3].

لقد تمثّلت أهداف مرحلة التعليم الثانوي في كشف ميول الطالب الأكاديمية والمهنية، إضافة إلى ترسيخ مفاهيم الطالب حول إمكانات الإنسان وقدراته، وتهيئته إلى إكمال تعليمه الجامعي أو الانخراط في سوق العمل المهني، ولتحقيق هذه الأهداف، سعت وزارة التربية والتعليم إلى تنوّع فروع التعليم الثانوي، فمنها التعليم الأكاديمي ضمن التخصص العلمي أو الأدبي، ومنها: التعليم المهني، ضمن تخصصات: الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو العلوم المنزلية[4].

عانى المجتمع الأردني منذ بداية الخمسينات من مشكلة البطالة بين خريجي مرحلة التعليم الثانوي؛ وذلك بسبب اتجاه الطلبة إلى التعليم الأكاديمي، مع عدم توفر أي جامعة أكاديمية في الأردن آنذاك، إذ اكتفت وزارة التربية والتعليم بدور

(1) الجريدة الرسمية، ع (623) ، 16 كانون ثاني 1939، ص63-66.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1224) ، 16 نيسان 1955، ص347.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1465) ، 2 كانون ثاني 1960، ص22.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1224) ، 16 نيسان 1955، ص348، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962-1963، ص25.

المعلمين حتى عام 1962، حيث تمّ إنشاء الجامعة الأردنية، وكان من الصعب على معظم الطلبة السفر بهدف إكمال التعليم الجامعي خارج البلاد، فبرزت مطالب شعبية بتوجيه الطلبة إلى تعزيز التعليم المهني، وإنشاء المدارس المهنية[1].

وعملت وزارة التربية والتعليم (المعارف) بالتنسيق مع وزارة الزراعة في عام 1948 على تأسيس مدرسة الجبيهة الزراعية[2]، التي تضمّ أقساماً لإنتاج الخضار والفاكهة، وتربية الأبقار، وقسماً لإنتاج الألبان، الذي أمدّ الأسواق بمنتجاته تحت إشراف طبيب البيطرة، حيث مارس الطلبة مهارات الزراعة بشكل عمليّ، يُكسبهم الخبرة والتجربة[3]، وامتدّت الدراسة بها لعامين، ممّن أكملوا تعليمهم الابتدائي[4].

وعزّزت وزارة التربية والتعليم الفرع الزراعي، بتطوير المناهج النظرية، وكذلك التدريب العملي، إذ أنشأت الحدائق في المدارس؛ ليتسنى للطلبة التدريب الفعليّ على زراعة الأشتال، والعناية بالأشجار المثمرة، وتربية الدواجن والمواشي، وإنتاج العسل، وقد تمّ اختيار معلمي هذا الفرع من خريجي مدرسة خضوري[5] في طولكرم بالضفة الغربية[6].

وابتداءً من عام 1953 أنشأت وزارة المعارف العديد من مراكز التدريب المهني في المدارس الثانوية، مثل كلية الحسين الثانوية في مدينة عمان، حيث بلغ عدد الطلبة

---

(1) صحيفة الأردن، ع (1542) ، 19 كانون ثاني 1950، ص4.

(2) صحيفة الجزيرة، ع (1240) ، 22 شباط 1948، ص2.

(3) صحيفة الأردن، ع (1531) ، 4 كانون ثاني 1950، ص2.

(4) الفرجات، البعثات العلمية، ص52، المشاقبة، الحياة الزراعية، ص148 – 149.

(5) مدرسة خضوري: مدرسة زراعية أنشئت في مدينة طولكرم الفلسطينية عام 1930 على أرض بلغت 600 دونم بتبرع من أهالي المدينة، بعد أن تبرع Sir Els khadouri بهبة لحكومة الانتداب البريطاني بلغت (150) ألف جنيه فلسطيني لنشر التعليم في فلسطين. المشاقبة، الحياة الزراعية، ص150.

(6) صحيفة الجهاد، ع(3025) ، 21 حزيران 1963، ص2.

المتدربين (2666) طالباً في ذلك العام، وقد تمّ اختيار معلمي هذه المراكز من خريجي مدرسة حيفا الصناعية[1] في تخصصات: النجارة، والخراطة، وميكانيكا السيارات، وقد مارس الطلبة تدريبهم العملي في الشركات الصناعية بالتنسيق مع وزارة المعارف[2].

وخصّصت وزارة التربية والتعليم فرع العلوم المنزلية للإناث؛ بهدف إعداد الفتاة للمسؤولية العائلية، وزوّدت المدارس بالأدوات اللازمة للتدريب العملي، وفي عام 1959 قامت ببناء مدرسة الأميرة عالية في مدينة عمان للعلوم المنزلية، وقد حظيت بعض خريجات المدرسة بمنح دراسية في تخصص العلوم المنزلية (تغذية) في الجامعة الأمريكية في بيروت[3].

وابتداءً من عام 1962 استحدثت وزارة التربية والتعليم فرعاً للتعليم التجاري؛ هدف إلى إعداد الطالب لاستكمال تعليمه الجامعي في إحدى تخصصات التجارة، وقد تضمّنت مناهج هذا الفرع: الرياضة المالية، والمحاسبة، وإدارة الأعمال، والسكرتارية، ومسك الدفتر، والطباعة باللغتين: العربية والإنجليزية، بينما خصّصت أوقات للتدريب العملي على آلات الطابعة والحاسبة المتوافرة في المدارس،

---

(1) مدرسة حيفا الصناعية: أنشئت مدرسة حيفا الصناعية عام 1937، حيث تمّ تزويدها بالمعدات والأدوات الصناعية لتعليم الطلبة بشكل عملي، وقد استقبلت الطلبة الذين أتموا دراستهم الابتدائية، وامتدّت الدراسة بها ثلاثة أعوام بتكلفة مادية بلغت اثني عشر جنيهاً فلسطينياً، واشتملت مناهجها على تعليم الطلبة الحدادة والنجارة والخراطة وغيرها. موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الإلكتروني: (info.wafa.ps).

(2) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953-1954، ص2.

(3) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962-1963، ص26، 50-51.

كما تمَّ إرسال الطلبة إلى المؤسسات التجارية في سوق العمل؛ لإكسابهم الخبرة والتجربة العملية[1].

وأما عن اعتماد شهادة الثانوية العامة الأردنية، ففي عام 1950 نسّقت المفوضية الأردنية في بريطانيا مع الجهات التعليمية، وجرت زيارة إلى مدينة عمان من قبل المستشار الثقافي في جامعة أكسفورد[2] في 29 أيار عام 1950؛ لمناقشة الوضع التعليمي من حيث المناهج وأساليب التدريس[3]، كما عُقدت امتحانات مترك لندن في مدينة عمان سنوياً، ابتداءً من عام 1950 للطلبة الأردنيين، تحت إشراف اللجة العلمية البريطانية[4].

وقد عقدت وزارة التربية والتعليم في عام 1963 اتفاقيةً مع مؤسسة تعليمية أمريكية للتبادل الثقافي، بحيث يتمكّن الطلبة من الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام[5]، كما عقدت مدرسة المطران امتحاناً في نهاية نيسان عام 1963 للطلبة الراغبين في الالتحاق بكلية روبرت (Robert) في إسطنبول[6].

4 - تعليم الإناث:

وأمّا عن تعليم الإناث، فقد كان في الثلاثينات والأربعينات ضعيفاً، ولم يكن في عمان سوى بعض المدارس الابتدائية، ثم تطوّر المجتمع في بداية الخمسينات،

---

(1) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962-1963، ص25-26، 190.

(2) جامعة أكسفورد: أقدم جامعة ناطقة باللغة الإنجليزية، تقع في بريطانيا، ابتدأ التدريس فيها منذ عام 1096 تقريبا. الموقع الإلكتروني لجامعة أكسفورد (www.ox.ac.uk) .

(3) صحيفة الأردن، (1601) ، 30 آذار 1950، ص2.

(4) صحيفة الأردن، ع (1630) ، 6 أيار 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1655) ، 4 حزيران 1950، ص2.

(5) صحيفة الجهاد، ع (2929) ، 29 كانون ثاني 1963، ص3.

(6) صحيفة الجهاد، ع (2974) ، 28 نيسان 1963، ص2.

فتخرّجت عدة فتيات من الثانوية العامة (الصف الرابع ثانوي)، مثل مديحة المدفعي، وليلى الرفاعي، وميسر القسوس، وسهام العلمي، وبلقيس الروسان، وأُقيم حفل تخرج في سينما البتراء، جذب أنظار أهالي المدينة، وشكّل ذلك قدوةً لباقي الفتيات.

كما اهتمّت وزارة المعارف (التربية والتعليم) بتعليم الفتيات، فبُنيت مدرسة ثانوية حديثة للإناث في جبل عمان، سُمّيت "مدرسة الملكة زين الشرف الثانوية" من طابقين، وزُوّدت بقاعة ومسرح، وثلاثة ملاعب للتنس الأرضي وكرة السلة والطائرة[1]، وكلُّ ذلك أحدث أثراً إيجابياً، فأقبلت الفتيات على التعليم، وانتشرت مدارس الإناث على مختلف أحياء مدينة عمان، فبلغ عددها ثلاث عشرة مدرسة في العام الدراسي (1953/ 1954)[2]، ثم ارتفع العدد في عام (1963/ 1964) إلى تسع وعشرين مدرسة ابتدائية وثانوية[3]، حتى أصبحت معظم الفتيات في مدينة عمان بين عمري (7 – 18) عام على مقاعد الدراسة[4].

5 ـ التعليم الخاص:

أجازت قوانين المعارف والتربية والتعليم الأردنية التي صدرت في الأعوام (1939، 1955، 1959)، إمكانية إنشاء المدارس الخاصة تحت إشراف وزارة المعارف (التربية والتعليم)، حيث أُنشئت هذه المدارس من قبل الجمعيات، أو الطوائف، أو

(1) النجار، عايدة، بنات عمان أيام زمان، السلوى للدراسات والنشر، عمان، 2008، ص20 – 35.

(2) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1953 – 1954، ص43.

(3) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962 – 1963، ص255 – 256.

(4) النجار، بنات عمان، ص38.

الهيئات الدينية، أو المواطنين بشكل فردي[1]، وهذه المدارس نوعان، هما: مدارس أهلية، ومدارس أجنبية، واشترط ألّا تكون المدارس الأجنبية للمرحلة الابتدائية[2].

وانتشرت العديد من المدارس الخاصة في مدينة عمان، ومن أهم هذه المدارس مدرسة الكلية العلمية الإسلامية، التي تأسّست في عام 1947 في جبل عمان[3]، بالإضافة إلى بعض المدارس الأخرى، مثل: دار العلوم الإسلامية[4]، ومدرسة السريان[5]، ومدرسة الأردن الثانوية[6]، والمدرسة العربية الثانوية[7]، ومدرسة الأقصى[8]، وروضة براعم الأقصى[9]، وسنتناول بعض هذه المدارس، ومنها:

أ - الكلية العلمية الإسلامية:

تأسّست الكلية العلمية الإسلامية عام 1947 بوساطة جمعية الثقافة الإسلامية، التي تعود في تأسيسها إلى مجموعة من وجهاء وأعيان وكبار التجار في مدينة عمان عام 1943، وقد ابتدأت الكلية العلمية الإسلامية التدريس من مرحلتي رياض

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (623) ، 16 كانون ثاني 1939، ص63.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1224) ، 16 نيسان 1955، ص350-346.

(3) العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص29.

(4) صحيفة الجزيرة، ع (1194) ، 9 كانون ثاني 1947، ص2.

(5) صحيفة الجهاد، ع (3068) ، 3 آب 1963، ص2.

(6) صحيفة الجهاد، ع (3086) ، 24 آب 1963، ص2.

(7) صحيفة الجهاد، ع (3083) ، 21 آب 1963، ص4.

(8) صحيفة الجهاد، ع (3925) ، 2 أيار 1966، ص2.

(9) صحيفة الأردن، ع(6371) ، 3 أيار 1960، ص2.

الأطفال والتعليم الابتدائي[1]، ثم استحدثت مرحلة التعليم الثانوي في عام 1957[2].

سعت الكلية العلمية الإسلامية ضمن برامجها إلى أن تُخرِّج أجيالاً متعلمةً ملتزمةً بالقيم والأخلاق الإسلامية، وتوفير بيئة تعليمية جيدة، ويبدو أنَّ النخب من الأسر الأردنية في مدينة عمان هي من استطاعت إلحاق أبنائها بهذه المدرسة، ومن أبرز خريجيها: الملك الحسين بن طلال، والأمير محمد بن طلال، وبعض أقرانهم مثل: حمدي الطباع، وفواز شرف، وعبد الحميد شرف، وعبد الرحيم ملحس، وعبد الرزاق أبو قورة وغيرهم، فقد حظي التعليم في المدرسة، بالتركيز على وسائل التعليم الحديث، والنشاط اللامنهجي، فقد أسّست إدارة المدرسة العديد من اللجان التي انخرط بها الطلبة، ومنها اللجنة العلمية، ولجنة التربية الفنية، ولجنة الخطابة، ولجنة الإرشاد، ولجنة الصحافة، ولجان الإنشاد والتمثيل والرياضة[3].

واعتنت الكلية العلمية الإسلامية بالنشاط الرياضي بشكل خاص، فقد أنشأت أهمَّ ملعب لكرة القدم في مدينة عمان في الأربعينات، إذ أقيمت المباريات الرياضية بين مختلف الأندية الأردنية والعربية على هذا الملعب[4]، ونظّمت مهرجاناً سنوياً لمختلف الألعاب الرياضية بين شهري أيار وآب من كل عام[5].

---

(1) صحيفة النسر، ع (19) ، 5 أيلول 1947، ص2، مجلة رسالة المعلم، ع (3- 4) ، كانون ثاني – آذار 1964، ص175، العرموطي، موسوعة عمان، ج3، ص29، 148.

(2) صحيفة الدفاع، ع (6580) ، 25 أيلول 1958، ص2.

(3) مجلة رسالة المعلم، ع (1) ، كانون ثاني 1958، ص6- 18، منيف، سيرة مدينة، ص192، التل، مذكرات الطباع، ص234.

(4) صحيفة الأردن، ع (1535) ، 11 كانون ثاني 1950، ص2، التل، مذكرات الطباع، ص162.

(5) صحيفة الأردن، ع (1641) ، 19 أيار1950، ص2، منيف، سيرة مدينة، ص193، صحيفة الدستور، ع (15246) ، 24 كانون أول 2009، ص15.

ب - كلية تراسنطة (Terrasanta College):

تأسّست كلية تراسنطة في مدينة عمان عام 1948، من قبل إرسالية الرهبان فرانسيسكو، بعد أن كان مقرّها مدينة القدس، وذلك بعد تدفّق اللاجئين الفلسطينيين، فعملت الإرسالية على استئجار مبنى في جبل عمان للتدريس مؤقتاً، ولاتخاذ مقرّ دائم قامت بشراء قطعة أرض في جبل اللويبدة، بلغ ثمنها (5000) دينار، وأنشأت مبنى على شكل حرف (T) يرمز للحرف الأول من اسم المدرسة، ثم بدأت بنقل الصفوف إلى المدرسة تدريجياً، ففي عام 1950 افتتح الصف التمهيدي للأطفال، وفي عام 1951 افتتحت جميع الصفوف حتى الرابع الثانوي[1].

وأما عن بناء المدرسة وتجهيزها، فكان حديثاً، حيث استوردت المقاعد من الولايات المتحدة الأمريكية، وألواح (سبورة) جديدة لم تكن موجودة في مختلف مدارس عمان، بالإضافة إلى العناية الفائقة بنظافة المدرسة، وأُنشئ بها القسم الداخلي عام 1950 لاستقبال الطلاب من خارج مدينة عمان.

وقد تسلّم إدارة المدرسة عام 1949 الراهب الأمريكي أنطوني (Anthony)، ثم الراهب الأسكتلندي كنث (Kinth)، ومن أبرز مدرسيها: عودة الطوال لمادة الرياضيات، وشوكت ينّي للكيمياء، وروكس بن زائد العزيزي[2] للغة العربية،

(1) البخاري، عمان، ص133 – 134.

(2) روكس بن زائد العزيزي: ولد روكس في مادبا عام 1903، وأكمل تعليمه الابتدائي في مدرسة اللاتين بمادبا حتى عام 1914، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى أحضره والده معلماً للغة الفرنسية وآخر للإنجليزية؛ للأشراف على تعليمه، وأما عن حياته العملية فبدأها معلماً للغة العربية عام 1918 في مدرسة اللاتين في مادبا، ثم معلماً للأدب العربي في تراسنطة بمقرها في القدس، ثم في عمان بعد انتقالها حتى عام 1974، وفي عام 1976 ترأس رابطة الكتّاب الأردنيين، وتوفي في عمان عام 2004، ودفن في

والمستر سينيور (Senior) للغة الإنجليزية، ويوسف سنداحة للجغرافيا. وبالنسبة لطبيعة نظام التعليم في المدرسة، فقد أدخلت إدارة المدرسة مادة علم الأخلاق، وفُرض التعليم باللغة الإنجليزية باستثناء مادة تاريخ العرب والمسلمين، وذلك بناءً على تعليمات وزارة المعارف، كما أضافت إدارة المدرسة مادة مطورة للرياضيات ليتأهل طلابها لصف "الصفومور" في الجامعة الأمريكية في بيروت[1].

ثانياً - المعاهد:

1 - دار المعلمين في عمان:

أسّست وزارة المعارف عام 1953 داراً للمعلمين في جبل الحسين[2]؛ بهدف رفد الوزارة بنخبة من المعلمين ذوي الكفاءة العلمية، والخبرة في التدريس؛ للمساهمة في النهوض بمؤسسة التعليم الأردنية، ولتحقيق هذه الغاية استقطبت أساتذة لدار المعلمين في عمان من ذوي الشهادات التربوية العليا والخبرة في ميدان التعليم، فكان مديرها عبد الحميد ياسين عميداً سابقاً لكلية التربية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وبعض معلميها من حملة الدكتوراه في التربية، وعلم النفس، وبعضهم عاملون في المجلس الثقافي البريطاني واليونسكو[3].

مادبا، وله العديد من المؤلفات، منها: أبناء الغساسنة، والمنهل في تاريخ الأدب العربي، وغيرها. للمزيد انظر: الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة (culture.gov.jo).

(1) البخاري، عمان، ص135 – 138.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 5) ، 1953، وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953- 1954، ص4، مجلة رسالة المعلم، ع(2) ، كانون ثاني 1960، ص90- 91.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (5/ 1/ 5/ 7) (5/ 1/ 5/ 8) (5/ 1/ 5/ 12) ، 1953، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون أول 1960، ص93.

وعملت الوزارة على تهيئة مرافق دار المعلمين؛ لتحقيق أهدافها في تطوير التعليم، مثل: المكتبات، والقاعات، وأنظمة داخلية حازمة ودقيقة[1].

استقبلت دار المعلمين طلاباً من حملة شهادة الثانوية العامة منذ عام 1953[2]، كما توجّب على الطالب النجاح في مقابلة لجنة مكلفة باختيار أفضل الطلبة، ومكوّنة من مفتش لواء عمان في وزارة المعارف، ومدير المدرسة، وعدد من معلمي دار المعلمين في عمان، وقد بلغ عدد الطلبة في الفوج الأول ستين طالباً، فيما التحق بدار المعلمين في عام 1960 طلاب من الجزائر، ومن الصين الوطنية[3]؛ نظراً للمكانة التي اكتسبتها دار المعلمين، ويُبيّن الجدول الآتي المناهج الدراسية التي تلقاها الطلاب خلال عامين دراسيين في دار المعلمين بعمان.

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 6) (5/ 1/ 5/ 13) ، 1953، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون أول 1960، ص90- 91.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 5) ، 1953، وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953- 1954، ص4.

(3) مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون الأول 1960، ص93- 98.

جدول رقم (13)

"المناهج الدراسية في دار المعلمين بعمان ومراحل التدريس" [1]

الصف الدراسي	المناهج الدراسية
الأول الأدبي	تلقى الطلابُ ثماني مواد، هي: الثقافة الدينية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والجغرافيا الطبيعية، والتاريخ، والعلوم العامة، وعلم النفس للطفل والمراهق، والرياضة البدنية.
الثاني الأدبي	تلقى الطلاب ثماني مواد، هي: الثقافة الدينية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والتربية، والجغرافيا، والتاريخ، وأساليب التدريس للغات، والاجتماعيات.
الأول العلمي	تلقى الطلاب سبع مواد، هي: الديانة الإسلامية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والجغرافيا الطبيعية، وعلم النفس للطفل والمراهق، والرياضيات، وأحد فروع الطبيعيات من الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء، والرياضة البدنية.
الثاني العلمي	تلقى الطلاب ثماني مواد، هي: الثقافة الدينية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والتربية، والرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، وأساليب التدريس للعلوم.

تميّزت دار المعلمين في عمان بتدريب طلابها على مهارات التدريس الحديثة بشكل منهجي، حيث خَصّصت لطلاب الصف الثاني من الفرعين الأدبي والعلمي، حصصاً للتدريب العملي داخل دار المعلمين، إضافة إلى اعتماد مدرسة الحسين في

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 66) ، 1953، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون الأول 1960، ص102.

جبل الحسين، كمدرسة للتطبيق العملي، إذ قدّم طلاب دار المعلمين حصتين في المدرسة تحت إشراف معلم متخصص لهذه الغاية، ثم تـمَّ توزيع طلاب دار المعلمين من الصف الثاني نهاية العام الدراسي على مدارس مدينة عمان الابتدائية والإعدادية؛ للتدريس مدة أسبوعين "لكي يتسنّى لهم ممارسة المهنة"[1].

اعتنت دار المعلمين بالنشاط اللامنهجي ضمن برامجها اليومية، فقد تشكّل في دار المعلمين العديد من اللجان الطلابية تحت إشراف هيئة تسمّى اتحاد دار المعلمين، ومن هذه اللجان، اللجنة الرياضية، واللجنة الثقافية، واللجنة العلمية، واللجنة الفنية، ولجنة الجمعية التعاونية التي أشرفت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث اشترك طلاب الدار بأسهمٍ مقابل مربح سنوي، ومن مرافق دار المعلمين نادٍ أتاح للطالب ممارسة هواياته الرياضية، والموسيقى، كما أنشأت دار المعلمين مجلة سنوية، سُمّيت مجلة القلم، حيث نشرت ستة أعدادٍ ذات محتوى متنوع في الرياضة، والثقافة، والتربية، والأدب، وغيرها، ومن الجدير بالذكر أنَّ المجلة حرّرت من قبل الطلبة أنفسهم[2].

حدّدت الحكومة الأردنية في عام 1952 الرسوم الدراسية لدار المعلمين، إذ بلغت تسعة دنانير سنوياً مع التخفيض، بواقع أربعين بالمئة للطالب الفقير[3]، وقد أجرت وزارة التربية والتعليم في عام 1964 مباحثات مع الجامعة الأردنية لمعادلة شهادة دار

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 32) ، 1953، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون الأول 1960، ص102- 103.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (5/ 1/ 5/ 36) (5/ 1/ 5/ 36) ، 1953، وزارت التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957- 1958، ص1، مجلة رسالة المعلم، ع (2) ، كانون الأول 1960، ص99- 103.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1125) ، 8 تشرين ثاني 1952، ص495.

المعلمين مع شهادة الجامعة، مع التعديل على نظام المعهد، إلَّا أنَّ هذا لم يتمّ، كما قدّمت وزارة التربية بعثات علمية للمتميزين من الطلبة؛ لإكمال دراستهم الجامعية في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية[1].

يتّضح ممّا سبق أنَّ دار المعلمين ساهمت في تطوير مستوى التعليم في الأردن بوساطة برامجها الداخلية، فنلاحظ أنَّ برامج دار المعلمين اليومية تـمّ تنظيمها بشكل محكم؛ بهدف صقل شخصية الطالب، كما يبدو أنَّ دار المعلمين لها دور بارز في النجاح الذي حقّقه المعلم الأردني على مستوى الوطن العربي، إذ عمل خريجو الدار من معلمين في جزء كبير من الدول العربية، مثل: الكويت، والسعودية، والجزائر، وغيرها[2].

2 ـ مدرسة (معهد) الصنائع والفنون:

أنشأت وزارة المعارف عام 1945 مدرسة الصنائع والفنون للمرحلة الثانوية في فرع التعليم المهني، إلَّا أنَّ نظام المدرسة شهد تطوراً عام 1953، حيث خصّصت المدرسة للطلبة الناجحين في الثانوية العامة والراغبين بإكمال تعليمهم المهني، وانسجاماً مع ذلك هيّأت المدرسة بناءً جديداً في الموقع نفسه (جبل الحسين)، ومشاغل مهنية حديثة؛ لتحقيق أهداف المدرسة في إعداد خريجين لرفد المصانع والمشاغل في سوق العمل بالكوادر المؤهلة[3].

وتضمّن نظام المدرسة منح خريجيها درجة الدبلوم المتوسط، وقد خضع الطلبة إلى محورين من التعليم، الأول: تمثّل في التعليم النظري، والثاني: التعليم العملي، في

---

(1) صحيفة الجهاد، ع (3321) ، 14 أيار 1964، ص2.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2907) ، 3 كانون ثاني 1963، ص2.

(3) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953-1954، ص6.

أربعة تخصصات، هي: الكهرباء، والنجارة، وهندسة السيارات، وصناعة المعادن، مثل الخراطة والحدادة. وقد اتّجه بعض الخريجين للعمل في وزارة التربية والتعليم (المعارف) معلمين للأنشطة المهنية[1]، وحصل المتميزون منهم على منح لإكمال دراستهم الجامعية في فرنسا وألمانيا بتخصصات الهندسة في نهاية الخمسينات[2].

امتدّت الدراسة في مدرسة الصنائع والفنون لمدة ثلاثة أعوام، حيث تشمل عامين للتعليم النظري في مواد الرسم الهندسي، والميكانيك الفني، وعلم الصناعة، بمواضيع (توظيف التكنولوجيا، والحساب، والآلات الحرارية، والهيدروليك، وإدارة الورش)، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وفي العام الدراسي الثالث خضع الطالب للتدريب في مشاغل المدرسة، وفي العطلة الصيفية تـمَّ تدريب الطلاب خمسة وأربعين يوماً في إحدى المؤسسات المعتمدة، مثل المصانع والمشاغل[3].

تضمّنت برامج مدرسة الصنائع والفنون العديد من الدورات التدريبية المتاحة للالتحاق بسوق العمل، وكذلك تدريب معلمي وزارة المعارف والعمّال في سوق العمل، حيث يُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الدورات.

(1) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953-1954، ص6-7، صحيفة الجهاد، ع (3844) ، 20 كانون ثاني 1966، ص2.

(2) وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957-1958، ص504، صحيفة الجهاد، ع (3055) ، 21 تموز 1963، ص2.

(3) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام 1953-1954، ص6-7.

جدول رقم (14)

"الدورات التي قدمتها مدرسة الصنائع والفنون عام 1957/ 1958" (1)

الدورة	الفئة المستهدفة	مجال التدريب
دورة العمال الليلية	الفنيون في سوق العمل	تدريب وتأهيل بمواضيع الرسم الصناعي، وعلم الصناعة، والحساب الصناعي.
دورة معلمي النشاط المهني	معلمو النشاط المهني في المرحلة الإعدادية	تأهيل المعلمين لتدريس طلبتهم مواضيع النجارة، والمعادن، والرسم الفني، وعلم الصناعة، واستخدام الأدوات المهنية، وأساليب التدريس، وإدارة الصف، وخلال العطلة الصيفية.
دورة الرسم والأشغال اليدوية	معلمو المرحلة الإعدادية	تأهيل المعلمين على مهارات إدارة الصف، وعلم النفس، وأنشطة الرسم، والأشغال اليدوية.
دورة مدرسة الصناعة	طلاب المرحلة الثانوية للفرع الصناعي	التدريب العملي على استخدام الآلات والأدوات الصناعية.

3 ـ معاهد متنوعة:

انتشر في مدينة عمان العديد من المعاهد الخاصة التي ساهمت في تأهيل وتدريب موظفي القطاعين العام والخاص، حيث يُبيّن الجدول الآتي أبرز هذه المعاهد:

(1) وزارت التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957-1958، ص504.

جدول (15)

"بعض المعاهد الخاصة في مدينة عمان"

المعهد	عام التأسيس	جهة التأسيس	مجال التعليم
معهد النهضة العلمي	1950	القطاع الخاص	دورة التجارة، ودورة المهن، ودورة اللغات، ودورة مسك الدفتر[1].
معهد الخدمة الاجتماعية	1965	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	تدريب الناشطين والموظفين في ميدان العمل الاجتماعي، وقدّم المعهد درجة الدبلوم المتوسط[2].
مركز الخياطة والتطريز	1966	وزارة الإنشاء والتعمير	تدريب الفتيات على الأشغال اليدوية والتطريز، للعمل في قطاع الألبسة[3].
معهد فلسطين	1966	القطاع الخاص	دورة محاسبة، ودورة اللغات، ودورة الطباعة، ودورة الترجمة، ودورة تصوير الوثائق[4].
معهد الأمل الثقافي	1966	القطاع الخاص	دورة محاسبة، ودورة اللغات، ودورة الطباعة، ودورة الترجمة، ودورة تصوير الوثائق[5].

(1) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (24/ 13/ 2/ 177) (24/ 13/ 2/ 178) (24/ 13/ 2/ 179) ، 16 نيسان 1961، صحيفة الأردن، ع (8530) ، 3 كانون ثاني 1950، ص2، صحيفة الأردن، ع (1674) ، 27 حزيران 1950، ص2.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1893) ، 30 كانون ثاني 1965، ص1314- 2317، صحيفة الجهاد، ع (3923) ، 30 نيسان 1966، ص2.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3973) ، 27 حزيران 1966، ص3.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3948) ، 28 أيار 1966، ص3

(5) صحيفة الجهاد، ع (3948) ، 28 أيار 1966، ص3.

يتبيّن من خلال ما ورد في الجدول السابق أهمية هذه المعاهد في تقديم الدورات المختلفة في المحاسبة والترجمة والتصوير، والأشغال اليدوية والتطريز، بالإضافة إلى تدريب موظفي القطاع العام؛ لإكسابهم مهارات في مجال عملهم.

ثالثاً ـ الجامعة الأردنية:

شهد الأردن خلال عقد الخمسينات تقدّماً علمياً بارزاً، وإقبالاً على التعليم بشكل واضح، فسعى المجلس الأعلى للتعليم[1] ابتداءً من عام 1954 إلى تأسيس كلية أو جامعة في عمان أو القدس، تمنح خريجيها درجة البكالوريوس[2]، كما عبّر أبناء الشعب الأردني عن رغبتهم بتأسيس جامعة أردنية، ففي تاريخ 13 تشرين ثاني 1954 رفع عدد من أهالي السلط عريضة إلى الملك والحكومة الأردنية طالبوا بإنشاء جامعة علمية؛ بسبب عدم قدرتهم على إرسال أبنائهم للدراسة في الخارج.

فيما رفع طيفٌ من أبناء عجلون عريضة إلى رئيس الوزراء سعيد المفتي، في 3 حزيران عام 1955 طالبوا خلالها، بإنشاء إحدى كليات الجامعة المنوي تأسيسها في اللواء، وأبدوا استعدادهم للتبرّع بأرض لهذه الجامعة، والمساهمة في نفقاتها، وطرح النائب زكي البركات، بتاريخ 18 تشرين ثاني عام 1959 سؤالاً على الحكومة حول

(1) المجلس الأعلى للتعليم: مجلس تم إنشاءه عام 1950، مكون وزير المعارف، ووزراء المعارف السابقين، وعضوان من مجلسي الأعيان والنواب، للاستشارة في السياسات التعليمية، واعتماد الكتب المدرسية، وسن الأنظمة الداخلية وغيرها، ويجتمع المجلس مرتين من كل عام دراسي. الجريدة الرسمية، ع (1033)، 2 أيلول 1950، ص470 – 472.

(2) خليفة، عبد الكريم، نحو جامعة أردنية، المجلة الثقافية، ع (12، 13)، الجامعة الأردنية، 1987، ص30.

الإجراءات التي تمّت لإنشاء جامعة أردنية، وردَّ عليه رئيس الوزراء هزاع المجالي بسعي الحكومة نحو فكرة تأسيس الجامعة[1].

وتوضّح بعض الأرقام إقبال الشباب الأردني للتعلم، حيث بلغ عدد المتقدمين لامتحان شهادة الثانوية العامة حتى عام 1959، (9864) طالب وطالبة، وبلغت نسبة النجاح الإجمالية (58%)، كما بلغ عدد الطلبة الذين انتقلوا خارج المملكة لإكمال تعليمهم الجامعي عام 1959 (6000) طالب تقريباً، إلّا أنَّ الدراسة في الخارج كانت مكلفة لغالبية الطلبة[2].

وهكذا فقد اتّضحت الحاجة الماسة إلى تأسيس جامعة أردنية، فبدأت عام 1961 مباحثات بين رئيس الحكومة بهجت التلهوني، برفقة حابس المجالي[3] الذي دفع نحو فكرة إنشاء جامعة أردنية مع أكاديميين في بريطانيا، مثل شارلز موريس (Sharlz Mors)[4]، وبعد دراسة المشروع، والاطّلاع على تجارب بعض الجامعات العربية والأجنبية، اتّخذت حكومة وصفي التل قرارها بتأسيس الجامعة في 5 أيلول عام 1962، حيث صدر قانون الجامعة الأردنية رقم (34) لعام 1962، الذي تضمّن إقامة

---

(1) الجامعة الأردنية نشأتها وتطورها، إعداد وتحرير: الزغول، حامد، الجامعة الأردنية، عمان، 2000، ص38 – 54.

(2) خليفة، نحو جامعة أردنية، ص28- 29، فرجات، البعثات العلمية، ص77 – 82.

(3) حابس المجالي: ولد عام 1914 في مدينة معان جنوب العاصمة عمان، التحق بالجيش العربي عام 1932، خاض عدت معارك مع الجيش العربي، أبرزها عام 1948، وشغل عدت مناصب، منها قائد عام للقوات المسلحة الأردنية عام 1958، ووزيراً للدفاع عام 1967، وكان آخرها عضو مجلس الأعيان، لأربع مرات بين عامي 1984 – 1997، موقع التراث الملكي الأردني: (royalheritage.jo) .

(4) Sharlz Mors: أكاديمي بريطاني، عمل نائباً لعميد جامعة ليدز(leeds) في بريطانيا، ومسؤول عن مجلس الجامعات لشؤون التعليم العالي في الخارج، الجامعة الأردنية نشأتها وتطورها، ص85.

الجامعة الأردنية في الجبيهة، ضمن أراضي مستنبت الجبيهة التابع لوزارة الزراعة، على أن يتولى شؤونها مجلس سمّي مجلس أمناء الجامعة الأردنية[1].

تبع إصدار قانون الجامعة الأردنية رقم (34)، الإرادة الملكية بتعيين مجلس الأمناء في 5 أيلول من العام نفسه، وبهذا فقد تشكّل المجلس من نواب، وأعيان، ووزراء سابقين، وهم: سمير الرفاعي رئيساً، سعيد المفتي، وبهجت التلهوني، ومصطفى خليفة، وصبحي عمرو، وخليل السالم، ومحمود الدجاني، وعبد السلام المجالي، وقدر طوقان، وعبد الحميد شومان[2]، وقد امتلكت الجامعة الأردنية قطعة أرض مساحتها 600 دونم، ضمن أراضي الجبيهة[3]، وتلقّت دعماً مالياً من بعض الشركات الوطنية الكبرى والدول العربية[4].

وقد ابتدأت الجامعة السنة الدراسية الأولى في 15 كانون الأول عام 1962، حيث استقبلت الفوج الأول من الطلبة، والبالغ عددهم (167) طالباً، منهم ثماني عشرة طالبة في مبنيين، الأول: رئاسة الجامعة، والثاني: أمانة الجامعة، فيما خصّص الطابق الثاني من الأمانة للتدريس في قاعة واحدة، وفي العام الثاني افتتح مبنى كلية الآداب، الذي تضمّن ستة أقسام، هي: اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ والجغرافيا، الفلسفة والاجتماع، التربية وعلم النفس[5].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1635) ، 6 أيلول 1962، ص958-965.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1638) ، 25 أيار 1962، ص1106.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3028) ، 24 حزيران 1963، ص2، دليل الجامعة الأردنية لعام 1966/ 1967، ص11.

(4) للاطلاع على الجهات التي قدّمت دعم للجامعة الأردنية انظر الملحق (20) .

(5) صحيفة الجهاد، ع (2968) ، 22 نيسان 1963، ص2، محمود، حسن محمود، من ذكريات الرعيل الأول في الجامعة الأردنية، المجلة الثقافية، ع (12، 13) ، الجامعة الأردنية، 1987، ص52-55.

وقد ارتفع عدد الطلبة الذين التحقوا بكلية الآداب عاماً بعد الآخر، ليبلغ عددهم عام 1966 (1088) طالباً وطالبةً[1]. وقد سعت إدارة الجامعة إلى استقطاب نخبة من الأساتذة حملة الشهادات العليا، ليبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في السنة الأولى ثمانية، منهم اثنان غير متفرغين، ثم ازداد العدد بشكل تدريجي[2]، حتى بلغ عددهم عام 1966مئة عضو[3].

أسّست إدارة الجامعة عام 1963 متحفاً تعليمياً للآثار؛ ليجمع عدداً من الآثار المهمة[4]، كما احتوت الجامعة على مكتبة أتاحت لطلبة إعداد أبحاثهم الدراسية، وممارسة المطالعة الذاتية، واستعارة الكتب، وقد تكوّنت من أربع قاعات، هي: قاعة المطالعة، وقاعة الدراسات الأدبية والتاريخية، وقاعة الدراسات الفلسطينية، وقاعة الدوريات، فيما بلغ عدد المراجع حتى عام 1966 (37) ألف مجلد باللغتين العربية والأجنبية، كما استقبلت (75) دورية عربية، و(200) دورية أجنبيه، و(15) مخطوطاً عربياً، واحتوت على مكتبة ميكروفيلم، و(12) فيلماً متحركاً، و(60) خارطة للأردن[5].

ولقد افتتحت الجامعة الأردنية في عام 1965 كلية للعلوم مكونة من أربعة أقسام، هي: قسم الرياضيات، وقسم العلوم البيولوجية، وقسم الفيزياء، وقسم

---

(1) دليل الجامعة الأردنية لعام 1966- 1967، ص52.

(2) محمود، الرعيل الأول، ص54، دليل الجامعة الأردنية لعام 1966- 1967، ص11.

(3) دليل الجامعة الأردنية لعام 1966-1967، ص11.

(4) صحيفة الجهاد، ع (2911) ، 8 كانون ثاني 1963، ص2، دليل الجامعة الأردنية لعام 1966- 1967، ص11.

(5) أخو رشيدة، فيصل، استطلاع عن مكتبة الجامعة الأردنية، مجلة رسالة المكتبة، ع (1) ، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، ص10-14.

الكيمياء، وقد استقبلت الكلية فوجها الأول من الطلبة، والبالغ عددهم (112) طالباً، أمّا الفوج الثاني، فبلغ عددهم (212) طالباً وطالبة، وكانت الكلية في مبنى واحد في الطرف الجنوبي من الجامعة، خصّص لاحقاً لقسم العلوم البيولوجية[1]، وقد عمل ضمن أعضاء هيئة التدريس نخبة من الأساتذة، بلغ عددهم عام 1966 (27) عضو هيئة تدريس.

وكذلك استحدثت الجامعة عام 1965 كلية الاقتصاد والتجارة، بأربعة أقسام، هي: الاقتصاد والإحصاء، والمحاسبة، وإدارة الأعمال، والإدارة العامة والعلوم السياسية، وقد بلغ عدد الطلبة المقبولين في أول عامين دراسيين: (1965 – 1966)، وعام (1966 – 1967) (463) طالباً، منهم (51) طالبة، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (31)[2].

وقد احتفلت الجامعة بتخريج فوجها الأول في 29 حزيران عام 1966 تحت رعاية الملك الحسين بن طلال، الذي حرص على تأسيسها وتطويرها[3]، وأكّد في كلمة ألقاها في حفل التخرج على الدور الريادي للجامعة في مشاريع التنمية الاقتصادية، إذ ساهمت في نشر الوعي، ومحاربة الأفكار الهدامة[4]، كما يتّضح أنَّ الحكومة الأردنية عملت على توظيف خريجي الجامعة في مؤسسات الدولة، فقد جاء

---

(1) الجامعة الأردنية، كلية العلوم – الجامعة الأردنية، ورقة منشورة ضمن أعمال الندوة الأولى لعمداء كليات العلوم في الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية، مصر، 1972، ص107-112.

(2) دليل الجامعة الأردنية لعام 1966-1967، ص74-76.

(3) صحيفة الجهاد، ع (3947) ، 28 حزيران 1966، ص1، صحيفة المنار، ع (1860) ، 30 حزيران 1966، ص1، محمود، الرعيل الأول، ص55.

(4) (و.م.و) ، مجموعة خطابات الملك الحسين بن طلال المعظم، خطاب الحسين في حفل التخريج في الجامعة الأردنية، 29 حزيران 1966، ص461-463.

في تعميم محافظ القدس في 24 حزيران عام 1966 إلى مدراء الأقضية، ضرورة إعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعة الأردنية[1].

لا شكَّ أنَّ تأسيس أول جامعة في الأردن بالقرب من مدينة عمان، كان له أثر كبير على المدينة، إذ انعكس ذلك على الجانب العلمي لأبنائها وباقي أبناء الأردن، وأثّـر في تطوّر مدينة عمان أيضاً عمرانياً واقتصادياً، إذ ساهمت الجامعة الأردنية في تنمية المجتمع الأردني بشكل عام، وسكان مدينة عمان بشكل خاص، ابتداءً من أواسط الستينات، منذ تخريج الفوج الأول في حزيران عام 1966.

رابعاً - المؤسسات الثقافية والإعلامية:

ازدهرت الحياة الثقافية في مدينة عمان خلال عقدي الخمسينات والستينات بشكل واضح، وشهدت تقدماً علمياً بارزاً، نتيجة العديد من العوامل التي امتزجت معاً؛ لتحقّق تطوراً في الحياة العامة بمختلف جوانبها، وقد تـمَّ الحديث سابقاً عن العامل الأهم، وهو تقدّم المؤسسات التعليمية من مدارس، ومعاهد، ثم قيام الجامعة الأردنية، وهنا سيتمّ عرض أهم المؤسسات الثقافية والإعلامية التي ساندت عملية التقدم، وأثّرت على الحياة الثقافية والتعليمية.

1 - الصحافة في مدينة عمان:

بدأت الصحافة في مدينة عمان منذ عام 1923، بعد إصدار حكومة مظهر أرسلان[2] صحيفة "الشرق العربي"؛ لتنطق بلسانها، وتنشر القوانين والتشريعات

(1) صحيفة الدفاع، ع (9272) ، 24 تموز 1966، ص3.

(2) مظهر أرسلان: شغل عدة مناصب حكومية، منها مشاور العدلية، والصحة، والمعارف، وعضو مجلس المشاورين، ورئيس مجلس المستشارين في عام 1921، ثم المستشار الأميري 1922، ورئيس مجلس

الرسمية، إضافة إلى إتاحة المجال لمقالات الرأي، والنصوص الأدبية والفنية، وجاء في مطلع عددها الأول: "والقلم وما يسطرون، إن هذه إلا صحيفة نبدأ بنشرها مطلع فجر جديد"[1].

وقد أتاح قانون المطبوعات والنشر عام 1923 ترخيص الصحف في الإمارة[2]، إذ تـمَّ ترخيص صحيفة الأردن بعد انتقال مؤسسها خليل نصر من حيفا إلى عمان، إذ صدر عددها الأول في حزيران عام 1927[3]، كما كفل القانون الأساسي (الدستور) الذي صدر عام 1928 حرية الرأي والتعبير للأردنيين على حدّ سواء، ضمن الطرق المشروعة[4]، فكانت الصحافة وسيلة للتعبير عن الآراء والأفكار، واستمرّت التشريعات الأردنية تصون هذا الحقّ، حيث أكّـد أول دستور للمملكة الصادر في بداية شباط عام 1947، حرية الرأي والتعبير عن الرأي، بالقول والكتابة[5]، إلّا أنَّ الصحف تعرّضت للضغوط والمراقبة، حيث صدر قانون دفاع في منتصف أيار عام 1948، الذي أجاز لمراقب المطبوعات، حجز أي مادة مكتوبة أو مطبوعة، ومنعها من النشر والتداول، بما تقتضيه المصلحة العامة[6].

المستشارين حتى عام 1923، موقع رئاسة الوزراء، السيرة الذاتية، رؤساء الوزراء: www.pm.gov.jo..

(1) صحيفة الشرق العربي، ع (1) ، 28 أيار 1923، ص1.

(2) الجريدة الرسمية، ع (190) ، 29 نيسان 1928، ص1.

(3) مروة، أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1961، ص349.

(4) الجريدة الرسمية، ع (188) ، 19 نيسان 1928، ص3.

(5) الجريدة الرسمية، ع (886) ، 1 شباط 1947، ص603.

(6) الجريدة الرسمية، ع (945) ، 16 أيار 1948، ص184 – 185.

وقد صدر في مدينة عمان بين عامي (1946 – 1952)، عدة صحف متنوعة، تميّزت بنقل العديد من الأحداث المهمة، فوثّقت الاحتفالات الأردنية، بإعلان الاستقلال بعد عودة الملك عبد الله بن الحسين من بريطانيا في عام 1946، كذلك وثّقت أحداث النكبة الفلسطينية، فقدّمت مادةً مصدريةً مهمةً؛ وبيّنت آلام الشعب الفلسطيني على أثر النكبة عام 1948، وردود فعل الشعب الأردني، فقد عيّنت صحيفة "النسر" مراسلاً لها في القدس لمتابعة الأحداث أولاً بأول[1].

وقد تعرّضت هذه الصحيفة للضغوطات، ففي عام 1950 اعتقلت حكومة سعيد المفتي رئيس تحريرها منيب الماضي بعد نشره مقالاً يدعو للإصلاح[2]، كما نشطت صحيفة "الجزيرة" في المجال الأدبي، حيث شكّلت منبراً إعلامياً وأدبياً بارزاً، فقد جمعت العديد من الكتّاب والأدباء العرب، أمثال: أبو قاسم الشابي، وإليا أبو ماضي، ومعروف الرصافي، وكانت مادةً غنيةً وثّقت الحياة الأدبية في شرقي الأردن، وساهمت في رفع سوية الحركة الأدبية الأردنية[3].

وعندما صدر الدستور الجديد للمملكة في عهد الملك طلال عام 1952، وسّع مظلة الحريات العامة، حيث حظيت الصحافة بحريات وحقوق لم تتمتع بها من قبل.

وبناءً على ما سبق، فقد راجت الصحافة بشكل ملحوظ، وتزامن ذلك مع نشاط الحياة الحزبية، فاتخذت الأحزاب من الصحف منصات إعلامية، تنطق باسمها،

---

(1) الموسى، عصام سليمان، الصحافة الأردنية دراسة نقدية لتطورها وقوانينها 1920 – 1988، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، ع (1) ، جامعة اليرموك، ص239.

(2) صحيفة النسر، ع (573) ، 6 حزيران 1950، ص1.

(3) شهاب، أسامة يوسف، صحيفة الجزيرة الأردنية ودورها في الحركة الأدبية 1939 – 1954، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1985، ص18.

وتخاطب جماهيرها، وتدعو لأفكارها، وتعرض مشاريعها الانتخابية[1]، فأسّس حزب البعث صحيفة "اليقظة" في عام 1948، وأصدرت حركة القوميين العرب مجلة "الرأي الأسبوعية" في عام 1953[2]، وأطلق الإخوان المسلمون صحيفة "الكفاح الإسلامي" في عام 1954؛ لتكون منبرهم الإعلامي[3].

وبعد مطالب حزبية ونيابية بتعديل قانون المطبوعات، صدر في عام 1955 قانون جديد للمطبوعات، منع تقييد الحريات الصحفية، "بشرط ألّا تمسّ الشعور القومي والسلام، أو نشر ما يتنافى مع الآداب العامة"، كما سمح القانون للمطبوعات التقاضي أمام المحاكم؛ لحلّ المسائل الخلافية مع الحكومة، وعلى محرّر المطبوعات إنفاذ قرار القاضي[4].

وبطبيعة الحال، فلم تَرُقْ للسلطة السياسية هذه الموجة من الصحافة الحزبية، فعمدت إلى مصادرتها وتوقيفها، وتشديد الرقابة عليها، حيث تـمَّ تعطيل صحيفة "اليقظة" أكثر من مرة، وتصاعدت احتجاجات عضو مجلس النواب عن حزب البعث عبد الله الريماوي، واتهام الحكومة بالمزاجية في التعامل مع الصحف[5]، كما تمت مصادرة أعداد من صحيفة الجماهير؛ لأنَّها شيوعية[6].

---

(1) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص116 – 128.

(2) صحيفة الدستور، ع (15185) ، 22 تشرين أول 2009، ص16، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص119.

(3) صحيفة الكفاح الإسلامية، عمان، ع (1) ، 9 آب 1954، ص1.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1223) ، 3 نيسان 1955، ص280

(5) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية، 29 تشرين ثاني 1953، ص11.

(6) زيادين، يعقوب، البدايات سيرة ذاتية أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص87.

وفي عام 1955 صدر أمر دفاع بمنع كلّ من: صحيفة الكفاح الإسلامي، وصحيفة اليقظة، ومجلة وطن من الصدور ستة أشهر[1]، وفي عام 1957، صدر أمر دفاع بفرض الرقابة على صحيفة الكفاح الإسلامي، وبالتالي تحتّم على الصحيفة في حال رغبتها في نشر أي عدد، عرضه على مراقب المطبوعات[2]، كوسيلة للتضييق على هذه الصحيفة.

وفيما يلي عرض لأهمّ الصحف التي صدرت في مدينة عمان بين عامي (1946 – 1966) كما هو مبيّن في الجدول الآتي.

جدول رقم (16)

"قائمة الصحف في مدينة عمان بين عامي 1946 – 1966"

الصحيفة	تاريخ التأسيس	إدارة الصحيفة	تطور الصحيفة
صحيفة الأردن	8 تشرين أول 1933	خليل نصر، ثم ابنه أنيس	انتقل مكان صدور هذه الصحيفة من حيفا إلى عمان في عام 1927، وهي صحيفة متنوعة الأخبار بدأت أسبوعية، ثم تحولت إلى يومية عام 1950، واستمرت في الصدور حتى عام 1967[3].
صحيفة الجزيرة	27 تشرين أول 1939	محمد تيسير ظبيان، ثم محمد الخصاونة، ومحمود الكوش	انتقل مكان صدور هذه الصحيفة من دمشق إلى عمان بعد استقرار مؤسسها في المدينة عام 1939، وكانت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، ثم تحولت إلى صحيفة يومية في

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1214) ، 23 شباط 1955، ص184.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1351) ، 26 تشرين أول 1957، ص981.

(3) مروة، الصحافة العربية، ص349.

			عام 1950، واعتنت بالجانب الأدبي بشكل خاص، ثم توقفت نهائياً في عام 1954[1].
صحيفة النسر	20 أيار 1947	صبحي القطب ثم منيب الماضي	صحيفة أسبوعية متنوعة، تحولت إلى صحيفة يومية في عام 1949، وتوقفت نهائياً في عام 1950[2].
صحيفة اليقظة	1948	سليمان الحديدي، ثم عبد الله نعواس	صحيفة أسبوعية حزبية (حزب البعث العربي الاشتراكي)، صدرت بشكل متقطع، ثم تـمّ إلغاء ترخيصها في عام 1954[3].
صحيفة النهضة	6 حزيران 1949	إسماعيل البلبيسي، ثم أكرم الخالدي، ثم معتصم البلبيسي	صحيفة سياسية، صدرت باسم حزب النهضة العربية، وتوقفت نهائياً في شهر آب 1950[4].
صحيفة فلسطين	1950	عبد الله الريماوي، وحمدي فريز، ورجا العيسى	من أقدم الصحف الفلسطينية، انتقل مكان صدورها من مدينة يافا إلى مدينة عمان في عام 1950، ثم انتقلت إلى القدس[5].
صحيفة الرأي	28 كانون أول 1953	أحمد طوالبة، وجورج حبش	صحيفة متنوعة لحركة القوميين العرب، انتشرت في مختلف أقطار الوطن العربي، وتوقفت نهائياً في عام 1954[6].
صحيفة	9 آب 1954	يوسف العظم،	صدرت باسم جماعة الإخوان المسلمين،

(1) صحيفة الجزيرة، ع (1122) ، 18 أيار 1946، ص1، شهاب، صحيفة الجزيرة، ص18.

(2) مروة، الصحافة العربية، ص251 – 252.

(3) المرجع نفسه، ص353.

(4) مروة، الصحافة العربية، ص355، الشرعة أحزاب، ص117.

(5) مروة، الصحافة العربية، ص353.

(6) مروة، الصحافة العربية، ص360 – 361.

الكفاح الإسلامي		ومسلم النابلسي	وتعرضت للتوقيف عدت مرات، حتى عطلت نهائياً في نيسان عام 1957[1]؛ نتيجة حجب نواب الإخوان المسلمين الثقة عن حكومة إبراهيم هاشم ووقف الحياة الحزبية في الأردن[2].

يتضح ممّا سبق، أنَّ الصحف الأردنية تعرّضت للتعطيل والتضييق بين عامي (1946 – 1966)، خاصة الحزبية منها، كما أنَّ معظمها رخّصت ونشطت في مدينة عمان حتى عام 1957، وكان لهذه الصحف أهمية في إنشاء الوعي المجتمعي من خلال عرض أهمّ المستجدات اليومية من الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والرياضية وغيرها، بالإضافة إلى عرض التحديات التي تواجه المواطنين، وإيصالها إلى أصحاب القرار والعكس، فكانت حلقة وصل بين عدة أطراف، منها: الحكومة والمواطنون، والتجار والسياسيون وغيرهم. وهكذا شهدت مدينة عمان موجة صحفية نوعية في الخمسينات والستينات، وكان لها أكبر الأثر في تطور الوعي السياسي وتطور الحياة الثقافية في المدينة.

2 ـ الإذاعة الأردنية:

بعد انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين في أيار عام 1948، عمل الجيش العربي (القوات المسلحة الأردنية) على تأسيس إذاعة فلسطين، بالتعاون مع بعض

(1) صحيفة الكفاح الإسلامي، عمان، ع (1) ، 9 آب 1954، ص1، مروة، الصحافة العربية، ص362.

(2) أبو غنيمة، زياد محمود، من ملفات الصحافة الأردنية، دراسة وثائقية في صحيفة الكفاح الإسلامية، دار الفرقان للنشر، عمان، 2004، ص26.

موظفي إذاعة الشرق الأدنى[1] المنتهية أعمالها في فلسطين، بدأت إذاعة فلسطين بثّها من رام الله، وبعد وحدة الضفتين في نيسان عام 1950 سُمّيت إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية، الناطق بلسان الحكومة الأردنية[2]، واستمرّت في بثّها الإذاعي حتى عام 1956، حيث افتتح الملك حسين إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة عمان بداية في جبل الحسين[3]، بعمارة مستأجرة، تـمَّ تجهيزها من قبل خبير بريطاني[4]؛ ليتمَّ البثّ بثلاث موجات، الأولى: متوسطة بقوة (207) ميجا هيرتز، والثانية: قصيرة بقوة (49) ميجا هيرتز، والثالثة: قصيرة بقوة (41) ميجا هيرتز.

وأديرت من قبل موظفي إذاعة المملكة في رام الله، وفي البداية انحصر بثها في التقارير الإخبارية بساعتين فقط، إحداهما: صباحية، والأخرى: وقت الظهيرة، ومن أشهر مذيعيها: إنعام المفتي، ومديحه المدفعي، ومحمود الشريف، وموسى الدجاني، كما تـمَّ بثّ بعض البرامج المتنوعة، مثل: ما يطلبه المشاهدون، وركن القهوة، وركن الجيش، ومضافة أبو محمود[5]، وقد جذبت الإذاعة المستمعين، فكان أبناء مدينة

(1) إذاعة الشرق الأدنى: إذاعة تابعة لحكومة الانتداب البريطاني، بدأت البث من مدينة يافا في عام 1942، كي تكون أداة إعلام مؤثرة لصالح الجيش البريطاني، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، واستمالة العرب قدر الإمكان، استمرت أعمالها حتى عام 1948، تمّ قبيل انسحاب الانتداب البريطاني نقلها إلى قبرص التي كانت لا تزال تحت سيطرة القوات البريطانية.Boyd Douglas، إذاعة الشرق الأدنى صوت بريطانيا، حوليات القدس، ع(5) ، آذار 2007، ص89.

(2) نصار، تركي، تاريخ الإعلام الأردني: دراسة تاريخية وصفية، د.د، عمان، 1992، ص172.

(3) (و.م.و) ، خطابات جلالة الملك الحسين بن طلال، كلمة الحسين بمناسبة افتتاح إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان، 1 تشرين أول 1956، النجار، الغزل والعمل، ص265.

(4) صحيفة الدفاع، ع (5658) ، 27 أيلول 1954، ص1.

(5) نصار، تاريخ الإعلام، ص174؛ جرار، فاروق أنيس، الإذاعة والتلفزيون في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996، ص37 – 42؛ النجار، بين الغزل والعمل، ص268.

عمان كباقي الأردنيين يجتمعون حول المذياع؛ لمتابعة الأخبار، والاستماع للأغاني والتسلية[1].

ارتأت الحكومة تطوير عمل إذاعة المملكة؛ للدور الإعلامي المهم الذي يمثل الصفة الرسمية للأردن، فتم تجهيز مقر جديد للإذاعة في منطقة أم الحيران؛ إذ تم افتتاحها خلال عهد حكومة سمير الرفاعي الخامسة (1958 – 1959)، في الأول من آذار عام 1959 من قبل الملك حسين، وقد بثت برامجها ما بين الساعة الخامسة والنصف، وحتى الواحدة والنصف صباحاً، (أي لمدة عشرين ساعة)، على ثلاث مواجات، الأولى: متوسطة بقوة (100كم)، والثانية: قصيرة بقوة (7،5كم)، والثالث: قصيرة بقوة (5كم)، كما افتتحت دار للإرسال في نفس التوقيت وافتتاح مبنى أم الحيران في منطقة مرج الحمام بقوة (100كم) [2].

وقد استفادت إدارة الإذاعة من تجارب بعض الدول العربية في مجال الإذاعة، وعقدت عدة اجتماعات لتطوير عمل الإذاعة، واستعانت بخبراء أجانب [3]، وتم تطوير قوة البث في عام 1964؛ فأضيفت موجة متوسطة بقوة (100كم)، لترتفع تغطية الإذاعة إلى ما مجموعه (200كم)، كما أن الإذاعة لم تكتفي البث باللغة العربية؛ فتم توجيه موجة باللغتين العربية والإنجليزية إلى أوروبا، وأمريكا الشمالية، حتى

(1) النجار، الغزل والعمل، ص265.

(2) (و.م.و) ، خطابات جلالة الملك الحسين بن طلال، كلمة الحسين بمناسبة افتتاح إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان، 1 آذار 1959؛ جرار، الإذاعة والتلفزيون، ص42.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (26/ 3/ 26/ 17) ، 8 تشرين ثاني 1959؛ (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (11/ 6/ 5/ 40) ، 27 تشرين ثاني 1961.

عام 1965، وموجه باللغتين العربية، والإسبانية إلى أمريكا اللاتينية حتى عام 1971[1]، وكانت نسب بث البرامج، على النحو الآتي:

جدول رقم (17)

"نسب بث برامج الإذاعة" [2]

البرنامج	نسبة البث
الموسيقى والغناء	%22.6
الإذاعة المدرسية	%2.8
البرامج الإخبارية	%14
البرامج الثقافية	%10.3
البرامج الدينية	%11.2
البرامج الموجهة	%10.2
البرامج المنوعة	%28.9

3 - مكتبات عمان

ازدهرت الحركة المكتبية في مدينة عمان كمظهر بارز من مظاهر الحياة الثقافية، ولما تقدمه المكتبات من وسيلة لا غنى عنها في تقدم المجتمعات على أسسٍ متينةٍ من العلم والمعرفة، ولذلك فقد عملت وزارة المعارف (التربية والتعليم) منذ إنشائها

(1) نصار، تاريخ الإعلام، ص178.

(2) المرجع نفسه، ص177.

للمدارس على إرفاق مكتبات في معظم المدارس والمعاهد [1]، بما يعزز روح المطالعة ومهارات البحث العلمي لدى الطلبة الذين هم نواة المجتمع الأردني.

وقد حرصت وزارة التربية التعليم على تزويد المدارس بأهم المراجع العربية والمترجمة في مختلف المواضيع بشكل سنوي؛ ففي عام 1957 وردت قائمة بأهم الكتب التي وضعت في مكتبات المدارس ومنها؛ تاريخ القرن العشرينبير روفن (Bear Roven) ترجمة نور الدين حاطوم، وكتاب تاريخالأردن وقبائلها فريد ريك بيك (Frederick Bey)، ترجمة بهاء الدين طوقان، وكتاب قضية فلسطين لنجيب صدقة، وكتاب أصول الجغرافيا الاقتصادية لعز الدين فريد وآخرين [2].

كما عززت وزارة التربية والتعليم جهودها في هذا الاتجاه عام 1958، حينما قررت استحداث قسم المكتبات؛ لمتابعة تخطيط وتطوير العمل المكتبي في الميدان التعليمي [3]، واستمرت في التحديث؛ إذ أسست في حزيران عام 1965 مكتبة للأفلام المتحركة مجهزة؛ بأجهزة عرض في كل لواء [4]، وقد اهتمت العديد من المؤسسات الوطنية، والجهود الشعبية في مدينة عمان؛ بإنشاء المكتبات خدمة للمواطنين، ومن أهم هذه المكتبات:

---

(1) المصلح، أحمد، ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن 1953- 1993، لجنة تاريخ الأردن، عمان، الأردن، 1995، ص271.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (22/ 13/ 16/ 28) (22/ 13/ 16/ 29) (22(13/ 16/ 31) ، 21 كانون ثاني 1957.

(3) (و.م.و) ، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج 62/ 22) ، د.ت.

(4) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (22/ 7/ 1/ 173) ، 6/ حزيران/ 1965.

أ - مكتبة أمانة العاصمة:

عملت بلدية العاصمة منذ عام 1950 على إنشاء مكتبة للمطالعة بين أروقتها بناءً على اقتراح وزير المعارف محمد أمين الشنقيطي [1]، وقد حظيت المكتبة بدعم الوزارة؛ إذ زودتها بالكتب، والتجهيزات المناسبة، وفي الواقع فإن مشروع مكتبة أمانة العاصمة أخذ بعين الاعتبار، وبشكل بارز في عام 1960؛ حيث أسست مكتبة مكونة من أربعة أقسام، هي؛ قسم الإعارة، وقسم المراجع الذي خصص للاحتفاظ بأهم مصادر المعلومات من صحف، ومجلات، ودوريات، وأمهات المراجع العربية والأجنبية، وقسم خصص للأطفال، وقاعة للمؤتمرات والندوات [2].

وفي بداية شباط عام 1961 أصدرت حكومة بهجت التلهوني، نظام مكتبة أمانة العاصمة رقم (4)؛ للتوسع في خدمات المكتبة وتطويرها، "بما يتناسب مع أهدافها التي تمثلت في السعي نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يبنى على أساس العلم والمعرفة"، كما أتاحت المكتبة للمواطنين في مدينة عمان ممارسة نشاط المطالعة، وإتاحة عملية البحث العلمي لما توفره من مصادر ومراجع في مختلف الاختصاصات، كذلك تم توجيه سياسة المكتبة إلى تعزيز الوعي الثقافي بما أقامته من ندوات ومحاضرات، وأشرف على سياستها العامة مجلس أمناء مكون من: أمين العاصمة رئيساً، وخمسة أعضاء من الشخصيات الوطنية المؤثرة [3].

---

(1) محمد أمين الشنقيطي: ولد في عام 1905 بمكة المكرمة ويعود في أصله إلى عائلة شنقيط الموريتانية، عمل كاتباً في المحكمة الشرعية في عمان عام 1929، وتدرج حتى عُين مفتياً عاماً لإمارة شرقي الأردن عام 1945، تولى العديد من المناصب، منها: قاضي القضاة ووزير المعارف 1950، وسفيراً للأردن في السعودية. الموقع الإلكتروني لصحيفة الرأي: (alrai.jo) .

(2) العابدي، عمان، ص162.

(3) الجريدة الرسمية، عمان، ع(1532) ، 1 شباط 1961، ص132-133.

ب - جمعية المكتبات الأردنية:

أسس مجموعة من المواطنين في عام 1963 جمعية المكتبات الأردنية التي سعت إلى تنسيق الجهود بين المكتبات العاملة في المملكة، والناشطين في ميدان العمل المكتبي؛ بهدف تنمية البحث العلمي، وتوفير مصادر المعلومات للباحثين؛ فعملت على إحصاء عدد المراجع في المكتبات العامة على مستوى المملكة في عام 1966؛ فبلغت (296،57) مرجعاً، إضافة إلى ما سبق؛ ساهمت الجمعية في تعزيز إنشاء المكتبات في مختلف المراكز والمؤسسات [1].

وعقدت جمعية المكتبات اجتماعات سنوية مع المكتبات الأعضاء؛ للتباحث في ميدان تطوير الأعمال المكتبية [2]، وقد أنجزت العديد من الأعمال المهمة؛ فأصدرت في عام 1963؛ مجلة رسالة المكتبة، كما عقدت دورات في إدارة المكتبات، وطرق تنظيمها. وفي عام 1965 أقامت المؤتمر المكتبي الأول، واتخذت في عام 1966 مركزاً لها بين مرافق مكتبة أمانة العاصمة؛ فيما بلغ عدد المكتبات المسجلة في جمعية المكتبات في العام نفسه سبع عشرة مكتبة، وهي على النحو الآتي:

---

(1) (و.م.و) ، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج62/ 26) ، د.ت؛ (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (9/ 10/ 59/ 91) ، د.ت.

(2) (و.م.و) ، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (32/ 1/ 31/ 41) ، 21 شباط 1979.

جدول رقم (18)

"المكتبات في مدينة عمان بين عامي 1946 – 1966" [1]

المكتبة	الموقع	التأسيس
مكتبة الكلية العلمية الإسلامية	جبل عمان	1947
مكتبة كلية الحسين الثانوية للبنين	جبل الحسين	1949
مكتبة المجلس الثقافي البريطاني	جبل عمان	1950
مكتبة دائرة الإحصاءات العامة	جبل عمان	1950
مكتبة نقابة المحامين	الشميساني	1950
مكتبة دائرة الآثار العامة	عمان	1952
مكتبة مركز المعلومات الأمريكية	جبل عمان	1952
مكتبة كلية التمريض الأردنية	جبل عمان	1953
مكتبة مدرسة الأمير حسن الثانوية	جبل الجوفة	1956
مكتبة الإذاعة الأردنية	أم الحيران	1959
مكتبة الأفلام وزارة التربية والتعليم	جبل لحسين	1961
مكتبة الجامعة الأردنية	الجبيهة	1962
مكتبة رابطة الكتاب الأردنيين	جبل اللويبدة	1962
مكتبة مدرسة الأردن الثانوية	جبل اللويبدة	1963
مكتبة مدارس الأقصىٰ الثانوية	جبل اللويبدة	1964
مكتبة قسم التوثيق التربوي	عمان	1964
مكتبة البنك المركزي الأردني	عمان	1964

(1) أبو عجمية، يسرىٰ أحمد وآخرون، دليل المكتبات والمكتبيين في الأردن، د.د، عمان، 1985، ص 34 – 189.

يتضح من الجدول السابق، اهتمام العديد من المؤسسات الرسمية، والشعبية في إنشاء المكتبات في مدينة عمان، مما أدى إلى زيادة عدد المكتبات في معظم أحياء المدينة، وقد لعبت هذه المكتبات دوراً حيوياً في الرفع من سوية الحياة الثقافية في مدينة عمان؛ فكان للموظف والطالب أو أي مواطن ممارسة المطالعة، والبحث العلمي، وغيرها من المجالات التي توفرها المكتبات في دعم الهوية الثقافية الأردنية.

خامساً - المؤسسات الشعبية:

1- المقاهي:

برزت المقاهي في عمان منذ العشرينات؛ لتصبح جزءاً من ثقافة أبناء المدينة، ومارست هذه المقاهي دوراً اجتماعياً مهماً، تمثّل في التقاء مختلف الفئات الاجتماعية من ساسة ومثقفين، وعمّال وتجّار وفلاحين، فكانت البداية بمقهى حمدان في شارع الشابسوغ، الذي عُقد به المؤتمر الوطني الأول عام 1928 من قبل النخب السياسية الأردنية، واستمرّت المقاهي من بعده في مدينة عمان تؤدي دوراً حيوياً في احتضان أبناء المدينة[1].

وأمّا بين عامي (1946 – 1966)، فاستُحدثت العديد من المقاهي التي ارتادها أبناء المدينة، وشكّلت ميداناً للعمل السياسي من قبل الناشطين الحزبيين في الخمسينات، مثل عبد الرحمن شقير، ويعقوب الزيادين، أبرزها مقهى جامعة الدول العربية الذي تأسس عام 1947 مقابل المسجد الحسيني، ولعب دوراً ثقافياً وسياسياً،

---

(1) ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص156.

إذ ارتاده كبار رجال الدولة وتجارها، والنواب والمثقفين؛ ليتحاوروا حول أبرز القضايا التي شغلت الأردن والبلاد العربية آنذاك[1].

وفي نهاية الأربعينات، تـمَّ افتتاح مقهى الأريزونا في شارع السلط، الذي جمع شباب المدينة؛ ليتناولوا المرطبات ويمارسوا هواياتهم، كما تـمَّ افتتاح مقهى الباريزانا في شارع فيصل الذي جمع موظفي المدينة والمتقاعدين في أوقات الفراغ والسمر، وتبادلوا أطراف الحديث في مختلف المواضيع التي شغلت المجتمع، ومارسوا الألعاب الشعبية، مثل لعبة الطاولة، إلَّا أنَّه أُقفل أبوابه منتصف الخمسينات.

وافتتح كلّ من أرسلان وبواب في شارع السلط مقهى السنترال مطلع الخمسينات، وممّا تميّز به المقهى، شرفته الجذّابة المُطلّة على شارع السلط وشارع وادي السير، وأما عن مقهى البرازيل، فقد افتُتح مطلع الخمسينات، بدعم من وكلاء القهوة البرازيلية في بيروت؛ بهدف الترويج لهذه القهوة، وتميّز بساحته الخارجية وجلساته الصيفية، وارتاد المقهى موظفو الدولة ووجهاء المدينة، إلَّا أنَّه أغلق منتصف الخمسينات نتيجةً للخسائر المادية التي لحقت به، وارتاد أبناء المدينة مقهى الشالاتي في سوق منكو، ومقهى المحروم في شارع الرضا؛ "ليتجالسوا مع الحكواتي، ويستمعوا للأغاني المصرية على المذياع"[2].

وكذلك لعب مقهى زهران (عليوه) دوراً مهماً في مجتمع مدينة عمان في الخمسينات والستينات، حيث افتتحه محمود عبد القادر عليوه عام 1956، في منطقة رأس العين مقابل جبل عمان، وعند طلوع جبل النظيف (مقابل المبني الجديد لأمانة

---

(1) النجار، بين الغزل والعمل، ص151.

(2) أبو جابر، الأردن واقتصاده، ص302، البخاري، عمان، ص243 – 246، العرموطي، موسوعة عمان، ج2، ص294، النجار، بين الغزل والعمل، ص150 – 152.

عمان الكبرىٰ)، وقد جمع المقهىٰ مختلف فئات المجتمع الأردني، وارتاده الملك حسين مرات عديدة، وعقد به كبار التجار ورجال الأعمال اجتماعاتهم، وقدّم المقهىٰ التنباك والأرجيلة، والمشروبات الباردة والساخنة، والعروض التلفزيونية[1].

ودخلت الشركات قطاع المقاهي، حيث افتتح مجموعة من المصريين، هم: عبد الحميد عبد الجواد، وعبده محمد سليمان، مقهىٰ ومطعم وادي النيل بتاريخ 18 تشرين أول عام 1955، وسجّل في وزارة العدلية برأس مال بلغ (1500) دينار، وتميّز بخدماته المتنوعة، إلّا أنَّه أُغلق أواخر الخمسينات؛ نتيجةً لخلافات سياسية بين الأردن ومصر. وفي مطلع الستينات افتتح كل من مقهىٰ العاصمة ومقهىٰ الكرنك في آخر شارع السلط، وارتادهما المثقفون وكبار رجال الدولة، وتميّز مقهىٰ الكرنك بصالته الداخلية، وجلسة الرصيف التي شهدت إقبالاً في أمسيات الصيف[2].

2 - دور السينما:

دخلت السينما إلىٰ عمان في عشرينات القرن العشرين، إلَّا أنَّها وبين عامي (1921 – 1946) اقتصرت علىٰ ثلاث دور، هي: دار سينما النصر لمالكها أبو صياح القباني التي بدأت قبل الكهرباء بمولدات للإنارة والعرض، ثم افتتحت سينما البتراء في الثلاثينات، وسينما الإمارة عام 1943[3]. وأمَّا بين عامي (1946 – 1966)، فشهدت دور السينما انتشاراً واسعاً ورواجاً بين سكان المدينة، إذ كانت تعرض الأفلام العربية والعالمية، ويروّج لها يومياً عبر الصحف وفي إعلانات الطرق، وفيما يلي عرض لأهم هذه السينمات:

---

(1) العرموطي، موسوعة عمان، ج4، ص24 – 27.

(2) أبو جابر، الأردن واقتصاده، ص304، البخاري، عمان، ص146.

(3) البخاري، عمان، ص248 – 256، النجار، بين الغزل والعمل، ص210.

أ- دار سينما الفيومي: تأسّست عام 1947 في شارع فيصل، من قبل الإخوة عبد الرزاق وعبد الغني الفيومي، وتكوّنت من قاعة بمئة مقعد في الطابق الثاني، وشهدت إقبالاً من أهالي عمان من الرجال وبعض النساء، حيث عرضت الأفلام العربية والأجنبية، ومن الأفلام الأجنبية: "جيلدا" الأمريكي الذي حاز شهرة عالمية عام 1947، وفيلم "دماء على الرمال"، وفيلم "عنبر إلى الأبد"، ومن الأفلام العربية: "لبناني في الجامعة"، وفيلم "بلبل أفندي"، ولعبت دار سينما الفيومي دوراً إخبارياً أثناء حرب عام 1948 في فلسطين، إذ عرضت أخبار المعارك العربية الصهيونية، ومنها صور سينمائية لتفجير شارع بن يهودا في القدس من قبل المجاهدين.

وفي عام 1949 انفصل الإخوة مُلّاك السينما، فغيّر عبد الغني اسم سينما الفيومي إلى سينما الفردوس، وافتتح عبد الرزاق سينما حديثة بنظام الصالة والبلكونه والمقاعد الجلدية في جبل اللويبدة، وحملت اسم "دار الفيومي للسينما"، وعمل على تخفيض التذاكر للطلاب وأفراد الجيش العربي، ولغايات الدعاية للسينما عمل مالكها على طباعة صور الأفلام على ملصقات، ووضعها على صدور العاملين في السينما، إضافة إلى بيع التذاكر عن طريق سيارات تدور في مدينة عمان، وتنادي عبر مكبرات الصوت، وقام ببثّ الأغاني في مدخل دار السينما[1].

ب- دار سينما الأردن: تأسّست عام 1951 في شارع الأردن من قبل محمود أبو قورة، وتميّزت بصالة خاصة للعائلات، وافتتحها يوم العيد، وعرض الفيلم المصري "بلدي وخفة"، ومن الأفلام العربية التي عرضت في الدار "شاطئ الغرام"، و"غزل البنات"، و"فتاة السيرك"، الذي شهد إقبالاً كبيراً عام 1953، ومن الأفلام

(1) البخاري، عمان، ص258 – 261.

الأجنبية الفيلم الانجليزي "البحيرة الزرقاء"، وقد توقفت دار سينما الأردن أوائل الستينات[1].

ت- دار سينما إستوديو الأردن: افتتحت عام 1951؛ بهدف عرض الأفلام الأجنبية الروائية، ومسرحيات الأدب الانجليزي، وتميّزت بجذب جمهور من الطلاب والمثقفين، ومن أبرز ما عرضته فيلم "هاملت" المقتبس من مسرحيات الأديب وليم شكسبير (William Shickspeir). إلّا أنَّ سينما إستوديو الأردن تعرّضت لحريق عام 1956، لتعود بعد ترميمها مدة قصيرة، ثم تمَّ تأجيرها لتأخذ اسم "سينما فرساي"، إلَّا أنَّها أُغلقت بعد تراجع الحضور وارتفاع أسعار التذاكر[2].

ث- دار سينما بسمان: افتتحت عام 1951 من قبل رجل الأعمال واصف البشارات، وتميّزت بالتصميم من قبل مهندس ديكور بصالة واسعة وبلكون ومقاعد فخمة، وأول عروضها فيلم من قصة طه حسين "الوعد الحق"، أخذ اسم "ظهور الإسلام"، ثم عرضت العديد من الأفلام العربية، مثل "ما تقولوش لحد"، و"تعال سلّم"، والأفلام الأجنبية، مثل فيلم "أعظم استعراض في العالم"، وفيلم "أميركي في باريس"، وفيلم "شمشون ودليلة"، الذي تعرّض لهجوم إعلامي على أساس أنَّه دعاية للحركة الصهيونية[3].

ج- دار سينما شهرزاد: افتتحت عام 1951 من قبل مالكها منير البنا في جبل عمان، بالقرب من الدوار الأول، وعرضت الأفلام العربية والأجنبية، خاصة عروض

(1) البخاري، عمان، ص262.

(2) البخاري، عمان، ص262- 263.

(3) البخاري، عمان، ص263 – 264.

الثنائي الكوميدي لوريل وهاردي (Lorayl – Harddy)، إلَّا أنَّها أغلقت بعدة فترة قصيرة نتيجة لضعف الإقبال[1].

ح- دار سينما دنيا: افتتحت عام 1951 في شارع طلال على الطابق الثاني لعدد من المحلات التجارية، وهي ملك لشركة دنيا للتجارة والسينما لإسماعيل الكردي وأولاده[2].

خ- دار سينما زهران: افتتحت في عام 1952 في شارع السلط من قبل إسماعيل الكردي، وفي افتتاحها عرض فيلم "لحن الخلود"، ومن أشهر الأفلام التي عُرضت "يوم بلا غد"، و"رسالة غرام"، و"كوفاديس"، و"مدام إكس"، واحتوت على صالة صغيرة سُمّيت "إستوديو زهران"، وخُصِّصت لعرض أشهر الأفلام الأجنبية، وتميّزت سينما زهران بسقف يفتح بشكل آليّ للتهوية والتخلص من دخان السجائر[3].

د- دار سينما رغدان: افتُتحت في عام 1957 في شارع بسمان من قبل شركة قسطندي دعدس، ووديع أسعد وفائق جورج، وفي افتتاحها عرضت فيلم "المنتقم"، وعرضت الأفلام العربية والأجنبية، إلَّا أنَّ أنَّها تحوّلت بعد فترة قصيرة إلى سينما شعبية[4].

ذ- دار سينما عمان: افتُتحت في عام 1957 من قبل شركة قسطندي دعدس ووديع أسعد، وفي الافتتاح عرضت فيلم "الأرملة الطروب"، ثم تحولت إلى سينما شعبية فترة قصيرة[5].

---

(1) البخاري، عمان، ص264.

(2) صحيفة الجهاد، ع (1328) ، 29 كانون الثاني 1963، ص2، البخاري، عمان، ص265.

(3) صحيفة الجهاد، ع (1382) ، 17 نيسان 1963، ص1، البخاري، عمان، ص265 – 266.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3053) ، 19 تموز 1963، ص2، البخاري، عمان، ص266.

(5) صحيفة الجهاد، ع (3053) ، 19 تموز 1963، ص2، البخاري، عمان، ص266.

ر- دار سينما الرينبو: افتتحت في عام 1957 في جبل عمان بالقرب من الدوار الأول من قبل وليم هداوي، وأول عروضها فيلم "وداعاً للسلاح"، وعرفت بعرض الأفلام الأجنبية فقط، لذلك شهدت إقبالاً من الشباب، إلّا أنّها استمرّت لعدة أعوام بعد أن باعها مالكها وهاجر إلى لندن[1].

ز- دار سينما الحسين: افتتحت في عام 1960 في شارع الملك غازي من قبل الإخوة محمد وإبراهيم الطاهر، وشريكهم عمران الذهبي، وكان أول عروضها فيلم "رحلة إلى باطن الأرض"، وعرضت الأفلام العربية والأجنبية، مثل فيلم "صوت الموسيقى"، وفيلم "قصة الحيّ الغربي"[2].

س- دار سينما فلسطين: افتتحت عام 1961 في شارع الملك غازي من قبل الأخوين محمد وإبراهيم الطاهر، وشريكهم عمران الذهبي، وكان أول عروضها فيلم "نشالة هانم"، ثم عرضت الأفلام العربية والأجنبية[3].

ش- دار سينما الخيام: هي سينما الفيومي نفسها، اشترتها شركة محمود أبو قورة وإخوانه، وافتتحتها في الموقع ذاته في شارع الخيام في جبل اللويبدة، وعمل على توسيعها، وعرضت فيها الأفلام الأجنبية الشهيرة، إلّا أنّها ضعفت وانقسمت بعد فترة قصيرة إلى خيّام (1) وخيام (2)[4].

لقد كان لانتشار دور السينما في مدينة عمان، الذي بلغ ثلاث عشرة دار سينما، منذ نهاية الأربعينات، أكبر الأثر في تثقيف المواطن واطّلاعه على ثقافة الغير، ممّا

(1) صحيفة الجهاد، ع (1382) ، 2 أيار 1963، ص1، البخاري، عمان، ص266.

(2) صحيفة الجهاد، ع (2986) ، 13 أيار 1963، ص1، البخاري، عمان، ص267.

(3) البخاري، عمان، ص267.

(4) صحيفة الجهاد، ع (3050) ، 19 تموز 1963، ص3، البخاري، عمان، ص267.

انعكس على زيادة الوعي، بالإضافة إلى الاستفادة من أوقات الفراغ أيام العطل، وبعد ساعات العمل، ممّا انعكس إيجاباً على مجتمع مدينة عمان.

3 ـ المطاعم والفنادق:

ظهرت العديد من المطاعم في مدينة عمان بين عامي (1946 – 1966)، ومن أشهرها مطعم جبري الذي افتُتح بداية الخمسينات في شارع السلط، لمالكه صبحي محمد خير جبري، وتميّز بإعداد المنسف الأردني والكنافة النابلسية، وقدّم خدمة توصيل الطلبات إلى المنازل، وارتاده الشباب في الصيف لتناول البوظة على ألحان الموسيقى الغربية، وفي مطلع الستينات اتسع نشاطه فأنشأ مالكه مزرعة أبقار في الرصيفة، ومصنعاً لإنتاج الألبان، إلَّا أنَّ عمله تراجع، فاقتصر على إنتاج حاجة المطعم من اللبن يدوياً.

ومقابل مطعم جبري تـمَّ افتتاح مطعم الأوتوماتيك الذي تميّز بساحته الخارجية، التي احتوت على بركة ماء ونافورة صغيرة، وقدّم البوظة والكنافة النابلسية على ألحان أغاني المطربة اللبنانية فيروز. وفي أوائل الستينات تـمَّ افتتاح مطاعم الأردن من قبل أشقاء مالك مطعم جبري، وهم: موفق وعدنان محمد خير جبري، بالقرب من مطعم جبري، إلّا أنَّ التنافس مع مطعم جبري أدّى إلى تراجع المبيعات لدى مطاعم الأردن[1].

وأمّا عن الفنادق، فقد ظهرت في مدينة عمان منذ بداية تأسيس الإمارة، ففي عام 1925 أنشئ فندق فيلادلفيا بالقرب من المدرج الروماني لاستقبال ضيوف إمارة شرقي الأردن، ثم تبعه إنشاء فندق فلسطين عام 1931 في شارع الرضا، وفندق

---

(1) أبو جابر، الأردن واقتصاده، ص303 – 306، البخاري، عمان، ص246 – 247.

الكردي في شارع السعادة، واحتوت مدينة عمان العديد من الفنادق البسيطة حتى عام 1946، منها: فندق فيصل، وفندق غازي، وفندق زهرة سوريا وفلسطين، وفندق الأندلس، وفندق الهاشمي، وفندق التوفيق، وفندق الجزيرة، وفندق الأمراء، وفندق الكمال، وفندق الملوكي.

وأما بين عامي (1946 – 1966) فبدأت شركة الفنادق والسياحة الأردنية عام 1958 بإنشاء فندق الأردن في جبل عمان، بالشراكة مع الحكومة الأردنية؛ ليكون أكبر فنادق عمان تحت إدارة شركة إنتركونتننتال العالمية، وقد افتتحه الملك حسين في آذار عام 1963[1].

(1) العرموطي، موسوعة عمان، ج1، ص64، أبو جابر، الأردن واقتصاده، ص334-344

الفصل الرابع

الحياة السياسية في مدينة عمان

أولاً- دور أهل عمان في الحياة السياسية.

ثانياً- السفارات والقنصليات في مدينة عمان.

سيعالج هذا الفصل النشاط السياسي في مدينة عمان، من حيث النشاط الحزبي في المدينة بين عامي (1946 – 1966)، بالإضافة إلى دور سكان مدينة عمان في الحياة النيابية، وأهمّ أعضاء مجلس الأعيان من أبناء مدينة عمان، وسيتمّ الحديث عن أهمّ السفارات والقنصليات التي أُنشئت في المدينة.

أولاً - دور أهل عمان في الحياة السياسية:

1- نشأة الأحزاب وقوانينها:

شهد شرقيّ الأردن حراكاً سياسياً معارضاً منذ بواكير تأسيس الإمارة في عام 1921، فقد انتسبت نخبة من أبناء الإمارة، مثل راشد الخزاعي، وتركي الكايد العبيدات إلى حزب الاستقلال، الذي سعى إلى تحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي ووحدتها، وشكّلوا لجنة مركزية في مدينة عمان؛ لتنظيم نشاطهم الحزبي[1]. وابتداءً من عام 1928 مارس أعضاء المؤتمر الوطني الأول المنعقد في مقهى حمدان في تموز من العام نفسه، دور المعارضة السياسية، خاصة أنَّهم شكّلوا اللجنة التنفيذية التي أضحت حزباً سياسياً بقيادة عدد من وجهاء العشائر الأردنية، من أبرزهم: حسين الطراونة، وسعيد المفتي، ومثقال الفايز، وراشد الخزاعي، وحمد بن جازي، وقد عارضوا المعاهدة الأردنية البريطانية، وسياسة الانتداب في الإمارة.

ووقّع أعضاء المؤتمر الوطني الأول بياناً في عام 1928، يوضّح عيوب سياسة الانتداب، ورفع أعضاء المؤتمر الوطني الثاني بتاريخ 11 آذار 1929 إلى جمعية الأمم المتحدة بعض القرارات التي توافقوا عليها، ومن أبرزها: معارضة قانون

---

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص320 – 321، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص12.

الانتخاب[1]، وقانون منع الجرائم[2]، وقانون النفي والإبعاد[3]، وقانون العقوبات المشترك[4]، ودعا أعضاء المؤتمر الوطني إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية في عام 1929، بالإضافة إلى رفض سياسة توقيف بعض الصحف، مثل: صحيفة الأردن، وصحيفة الأنباء[5].

كذلك تأسّست العديد من الأحزاب السياسية، وكان مقرّها مدينة عمان، حيث شكّلت مصدر قلق لسياسة الانتداب البريطاني في شرقي الأردن بين عامي (1921 – 1946)، مثل حزب الشعب الأردني في آذار 1927، والحزب الحرّ المعتدل في 24

---

(1) قانون الانتخاب: صدر قانون الانتخاب في 20 حزيران 1928، وقد بلغ عدد الأعضاء في المجلس التشريعي حسب هذا القانون ستة عشر عضواً، وسمح القانون للمواطن الترشح بعد إتمام ثلاثين عاماً من عمره، ويشارك بالتصويت بعد إتمام ثمانية عشر عاماً، باستثناء البدو، وتمرّ الانتخابات بمرحلتين: أولية، وثانوية. الجريدة الرسمية، ع (195) ، 20 حزيران 1928، ص2-7.

(2) قانون منع الجرائم: صدر هذا القانون في عام 1927، وتضمّن عدة بنود، منها: يحقّ للمحكمة فرض كفالة مالية على كلّ شخص مدان بجريمة، أو يحتمل أن يدان بجريمة؛ ليتعهّد بالحفاظ على الأمن من قبل المحكمة الإدارية، لمدة لا تزيد على سنة، وينظّم كفالة أي شخص يثير العداء بين الحكومة والشعب، وأي شخص يطلب منه كفالة للأسباب السابقة، يتمّ حبسه، حتى تنتهي مدة الكفالة. الجريدة الرسمية، ع (167) ، 1 تشرين أول 1927، ص1 – 3.

(3) قانون النفي والإبعاد: صدر القانون في عام 1928، وقد أجاز القانون للمجلس التنفيذي نفي الشخص إذا حكم عليه بالحبس أو بحكم أشدّ منه، أو نفي شخص شكّل خطراً، أو أثار العداوة بين الأهلين ودولة الانتداب أو الحكومة. الجريدة الرسمية، ع (206) ، 15 تشرين أول 1928، ص6 – 7.

(4) قانون العقوبات المشتركة: صدر القانون في عام 1928، وأجاز لرئيس النظارة زيادة قوة الجيش العربي في حال دخول المنطقة تحت الخطر أو الاضطراب، ويترتّب على أهالي المنطقة تحمّل تكاليف نفقات هذه الزيادة، أو إذا وقع ضرر أو خسارة، ورأى المتصرف أنَّ للأهالي دوراً في هذا الضرر، بارتكابهم الجريمة، أو تسترهم على فاعلها، أو قصروا في تقديم المساعدة لكشف مرتكب الجريمة، فيحقّ للمتصرف وضع غرامة مالية مشتركة على الأهالي. الجريدة الرسمية، ع (199) ، 15 آب 1928، ص17.

(5) صحيفة الأنباء: أسسها مصطفى وهبي التل في عام 1928، وتمّت مصادرة عددها الأول، ومنعها من النشر. الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص291 – 307.

حزيران عام 1930، وحزب التضامن الأردني في 24 آذار عام 1933[1]. وعلى الرغم من تشكيل عدة أحزب أردنية، وممارستها العمل السياسي، إلّا أنَّ القانون الأساسي الصادر في عام 1928، لم يصرّح بحقّ الأردنيين في تأليف الأحزاب، واكتفى بالسماح بإنشاء الجمعيات، وإقامة الاجتماعات[2]، وبالتالي لم تصدر قوانين لتنظيم العمل الحزبي.

وفي عام 1936 أصدرت حكومة إبراهيم هاشم الأولى (1933 – 1938)، قانون الجمعيات الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية، بشرط ألّا تكون على أساس القومية أو الجنسية[3]، ثم حُذفت عبارة تأسيس الجمعيات السياسية، عندما تـمَّ إصدار القانون الدائم للجمعيات في العام نفسه[4]، كما لم يُصرّح دستور عام 1947 الذي صدر بُعيد الاستقلال، بحقّ تأسيس الأحزاب السياسية[5]، واستمرّ هذا الحال حتى أصدر الملك طلال دستوراً جديداً في عام 1952، حظي بالتأييد الشعبي، إذ عزّز الحريات العامة، ونصَّ بشكل واضح على حقّ الأردنيين في تأسيس الأحزاب[6]. وفي عام 1954 في بداية عهد الملك حسين، أصدرت حكومة فوزي الملقي الأولى (1953 – 1954)، قانون الأحزاب رقم (3)، الذي حدّد عدد الأعضاء المؤسسين للحزب الواحد بعشرة أشخاص، فوق عمر الحادي والعشرين[7].

---

(1) للمزيد انظر: الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص17.

(2) الجريدة الرسمية، ع (188)، 19 نيسان 1928، ص3.

(3) الجريدة الرسمية، ع (530)، 26 تموز 1936، ص287.

(4) الجريدة الرسمية، ع (543)، 19 كانون الأول 1936، ص441.

(5) الجريدة الرسمية، ع (886)، 1 شباط 1947، ص603.

(6) الجريدة الرسمية، ع (1093)، 8 كانون ثاني 1952، ص4.

(7) الجريدة الرسمية، ع (1166)، 17 كانون ثاني 1954، ص51 – 52.

2 ـ تطور الحياة الحزبية بين عامي (1946 – 1966):

انقسمت الحياة الحزبية بين عامي (1946 – 1966)، إلى ثلاث مراحل رئيسة، الأولى: بين عامي (1946 – 1950)، والثانية: بين عامي (1950 – 1957)، والثالثة: بين عامي (1957 – 1966)، وقد بدأت المرحلة الأولى باستقلال المملكة، وإعلان دستور جديد في عام 1947، وأخذ المجتمع المدني يتبلور تدريجياً، وبالتالي كان لا بدَّ من تنشيط المشاركة السياسة، لمختلف فئات المجتمع[1]، كما طالبت العديد من الشخصيات الوطنية، ضرورة ترخيص الأحزاب السياسة، واستجابةً لذلك عملت الحكومة على ترخيص حزبين، هما: حزب النهضة العربية، بزعامة إبراهيم هاشم، وحظي الحزب بدعم الملك عبد الله، فعندما أصدر الحزب صحيفة "النهضة" جاء في مطلع عددها الأول كلمة للملك، وممّا جاء فيها: "حزب النهضة، وأنعم برجاله".

وأما الحزب الثاني، فهو حزب الشعب الذي لعب دور المعارضة، فتمَّ حلُّه بعد شهر واحد من الترخيص، بحُجّة حياده عن المألوف من الأساليب المتبعة في المعارضة[2]، وفي الواقع تشكّلت عدة أحزاب معارضة على الساحة الأردنية، وكان مقرّها في مدينة عمان، إلَّا أنَّها لم ترخّص، رغم نشاطها، مثل: الحزب العربي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي المرحلة الثانية بين عامي (1950 – 1957)، دخل المجتمع الأردني مرحلة جديدة بوحدة الضفتين، واستقبال أعداد جديدة من اللاجئين الفلسطينيين،

(1) نقرش، عبد الله، التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ط2، 1992، ص55.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص63، خير، هاني سليم، السجل التاريخي المصور، مطابع الإيمان، عمان، ط2، 1990، ص44 – 45.

والنخب السياسية والمثقفة، كما ساهمت نقمة الشعب الأردني على بقايا الوجود البريطاني، ودوره في تثبيت الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، في الاتجاه نحو العمل الحزبي[1]، وهذا ما اتضح في مبادئ جميع الأحزاب وشعاراتها، وقد صنّفت الأحزاب في هذه المرحلة إلى نوعين، هما: أحزاب عقائدية ذات اتجاهات إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، واتجاهات قومية، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، واتجاهات شيوعية، مثل الحزب الشيوعي الأردني.

وأحزاب محلية، مثل الحزب الوطني الاشتراكي، وحزب الأمة، والحزب العربي الدستوري.

وأما عن تفاعل المجتمع الأردني مع الأحزاب، فقد انخرط بها الطالب، والفلاح، والمعلم، والموظف، والتاجر، وعبّرت عن آمال وآلام الشارع الأردني، إلّا أنَّ العمل الحزبي تعرّض للتضييق والاضطهاد أحياناً، من قبل بعض الحكومات، واستمرّ الحال حتى شهد عام (1956 – 1957) ذروة النشاط الحزبي[2]، وتمثّل ذلك في تشكيل حكومة سليمان النابلسي (1956 – 1957)[3]، بُعيد الانتخابات النيابية في

---

(1) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص39 – 40.

(2) محافظة، نشأة الأحزاب الأردنية وتطورها، ورقة منشورة ضمن أعمال ندوة "دور الأحزاب في التنمية السياسية"، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، الأردن، 1997، ص87 – 89.

(3) سليمان النابلسي: ولد في عام 1908 في مدينة السلط، وتخرج في عام 1932 من الجامعة الأمريكية في بيروت، عمل معلماً في الكرك جنوب العاصمة عمان، ثم انتقل إلى عمان للعمل في رئاسة الوزراء، تدرج في الوظائف بين عامي (1933 – 1942) ليعمل سكرتيراً لرئاسة الوزراء، استلم ثلاثة حقائب وزارية هي: المالية والاقتصاد 1947، ثم نفس الوزارة 1950، والخارجية والمواصلات في عام 1957، وشكل حكومته الأولى والأخيرة في عام 1957، وأخيراً عيّنه الملك في مجلس الأعيان بين عامي (1963 –

عام 1956، إذ نجح في الانتخابات، أحد عشر نائباً اشتراكياً، وأربعة نواب من الإخوان المسلمين، وثلاثة نواب من الحزب الدستوري، وثلاثة نواب من الحزب الشيوعي، واثنان من حزب البعث العربي الاشتراكي، وواحد من حزب التحرير الإسلامي، وبالتالي كانت حكومة النابلسي حكومة حزبية برلمانية، إذ بلغ عدد الوزراء الأعضاء في مجلس النواب سبعة من أصل عشرة، وأما عن السياسية الداخلية لهذه الحكومة، فقد أكّدت على توطيد الحريات العامة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية[1].

وأما عن السياسة الخارجية، فقد أعلنت معارضتها لحلف بغداد، واستغنائها عن المعونة البريطانية، واستبدالها بالمساعدات العربية، واتجهت نحو توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، إلّا أنَّ السياسة الخارجية للحكومة كانت قاصمة الظهر، في الوقت الذي كانت فيه المملكة في مراحل تكوينها الأولى، ممّا أدى إلى تقديم الحكومة استقالتها في 10 نيسان 1957، بعد أقل من ستة أشهر على تأليفها، وجاءت حكومة حسين فخري الخالدي[2]، التي لم تصمد سوى تسعة أيام، ثم عهد الملك إلى إبراهيم هاشم الذي أعلن حالة الطوارئ، وحظر جميع الأحزاب، بعد تحركات غير طبيعية

1971) . سليمان النابلسي، السيرة الذاتية، أرشيف رؤساء الوزراء، موقع رئاسة الوزراء الإلكتروني: pm.gov.jo.

(1) كوهين، أمنون، الأحزاب الأردنية في الضفة الغربية في ظلّ النظام الأردني 1949 – 1967، تعريب خالد حسين، مطبعة القادسية، القدس، 1988، ص41.

(2) حسين فخري الخالدي: ولد في مدينة القدس عام 1892، وأكمل دراسته في الجامعية الأمريكية في بيروت بتخصص الطب، وقد عيّن طبيباً في حلب، وبدأ مناصبه رئيساً لبلدية القدس عام 1934، ثم تسلّم وزارة الدفاع عام 1955، ثم شكّل حكومة بعد أحداث عام 1957 إلّا أنّها لم تصمد سوى تسعة أيام. حسين فخري الخالدي، السيرة الذاتية، أرشيف رؤساء الوزراء، موقع رئاسة الوزراء الإلكتروني: pm.gov.jo.

من قبل بعض الضباط في الجيش العربي، ما سمّي "مناورة هاشم"[1]، وبهذا انتهت المرحلة الثانية من الحياة الحزبية، لتبدأ المرحلة الثالثة ابتداءً من عام 1957، تمثّلت في عدم وجود أحزاب قانونية، إلّا أنَّ بعض القيادات الحزبية حافظت على جودها، لتبقى الهوية الحزبية ظاهرة حتى تتغير الظروف السياسية[2]، وفيما يلي تفاصيل لبعض الأحزاب التي كان مقرّها في مدينة عمان، ومنها:

الأحزاب المحلية:

1- حزب النهضة العربية:

أُسِّس حزب النهضة العربية من قبل مجموعة من الشخصيات المقربة من السلطة السياسية في أيار عام 1947، وحظي بالترخيص الرسمي، وقد جاء تأسيسه تأكيداً على فكرة الإيمان بالحياة الديمقراطية، على غرار التجربة الإنجليزية في حكم الحزبين، وقد جسّد الحزب نظرة الملك عبد الله في ضرورة توحيد الأراضي السورية (مشروع سوريا الكبرى)، والإيمان بالقومية العربية، ومن أبرز قياداته هاشم خير، ومثقال الفايز، وحسين الطراونة، وصبري الطباع، ووصفي ميرزا، ومحمد منور

---

(1) مناورة هاشم: مناورة عسكرية قادها النقيب نذير رشيد في 8 نيسان عام 1957، وكانت الغاية الظاهرة منها إحصاء كثافة السير على طريق القوافل العسكرية من الزرقاء إلى الضفة الغربية، إلّا أنَّ بعض التفسيرات التي وصلت للملك حسين أشارت إلى وجود مؤامرة على العرش الهاشمي، وبالنهاية انسحبت كتيبة المدرعات التي نفذت المناورة بعد يومين بناءً على أمر الملك حسين، ومن أبرز نتائج هذه المناورة إقالة حكومة النابلسي وحل الأحزاب السياسية. الغويين، فيصل، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية من 1908 – 1976، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2003، ص153، الشقيري، عبد الرحمن، من قاسيون إلى ربة عمون رحلة العمر، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1991، ص130 – 131، نقرش، التجربة الحزبية، ص89 – 90.

(2) كوهين، الأحزاب الأردنية، ص41.

الحديد، وغيرهم، وقد مارس الحزب نشاطاً إعلامياً، فأصدر صحيفتين، هما: صحيفة الجهاد 1948، وصحيفة النهضة 1949، وانحلَّ الحزب تلقائياً في عام 1950، إلّا أنَّه أعاد نشاطه بعد إصدار الدستور في عام 1952، برئاسة عبد المهدي الشمايلة، لكنَّه لم يستمر طويلاً[1]، ومن الملاحظ أنَّ معظم أعضائه كانوا مقيمين في مدينة عمان.

2- حزب الشعب الأردني:

بدأ الحزب نشاطه في أيار عام 1947، بعد أن حظي بالترخيص الرسمي، ومن أبرز أدبيات الحزب، السعي إلى النهضة الشاملة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وتحسين ظروف المزارعين، ودعم الحركة العمرانية[2]، وقد مارس الحزب معارضةً معتدلة، وشكّلت مجلة (الرائد) واجهةً إعلاميةً للحزب، إلّا أنَّ الحزب واجه بعض الخصوم، فتمّ حلّه من قبل حكومة توفيق أبو الهدى السادسة (1947 – 1949)[3]، بعد شهرين من ترخيصه، ومن أبرز مؤسسيه: عبد الهادي الشمايلة، وفرح أبو جابر، ومحمد السمرين، وشلاش المجالي، ومحمد الناجي العزام، وتركي الكايد وغيرهم، وبرّرت الحكومة أسباب حلّ الحزب بأنَّه جاء نتيجة تنحيه عن النشاط الحزبي المشروع، وخطاب مجلة الحزب الداعي إلى: "تحقيق المنافع الشخصية، وإثارة الفتنة "[4].

---

(1) الموسى، تاريخ الأردن، ص433 – 434.

(2) نقرش، التجربة الحزبية، ص39.

(3) حكومة توفيق أبو الهدى السادسة (1947 – 1949) : شكّل أبو الهدى حكومته السادسة في كانون الأول عام 1974، من ستة وزراء، هم: محمد أمين الشنقيطي للمعارف، وهاشم خير للداخلية، وسعيد المفتي للتجارة والزراعة والتموين، وفلاح المداحة للعدلية، وفوزي الملقي للمواصلات، وسليمان السكر للمالية. خير، السجل التاريخي، ص25.

(4) الموسى، تاريخ الأردن، ص437.

3- حزب الأمة:

تقدّمت عدة شخصيات بارزة بتاريخ 7 تموز عام 1954، لتأليف حزب الأمة، منهم:

سمير الرفاعي، وعبد المهدي الشمايلة، وأنور النشاشيبي، وعاكف الفايز، وغيرهم، وقد حظي الحزب بالترخيص الرسميّ، تحت مبادئ استقلال الشعب العربي من التدخل الأجنبي، وإطلاق الحريات العامة، والسعي نحو تحسين الحياة العامة للأردنيين، إلّا أنَّ الحزب لم يكتب له الاستمرار؛ نتيجة بعض الخلافات الداخلية، ومنع الحريات العامة والصحافة حسب ما أورد الحزب في بيانه [1].

4- الحزب العربي الدستوري:

أسّس رئيس الوزراء السابق توفيق أبو الهدى ومجموعة من الشخصيات الوطنية، منهم: رياض المفلح، وأحمد الطراونة، وأنور نسيبة وغيرهم، الحزب العربي الدستوري في نيسان عام 1956، وحظي بالترخيص الرسمي، ثم التحق بالحزب بعض الأعضاء السابقين في حزب الأمة، ونسبوا إلى أنفسهم ما عرف "بالماوماو"، وهو لقب أطلق بالأساس على حركة كينية مناهضة للاستعمار البريطاني، ومن أهمّ المبادئ التي نادى بها أعضاء الحزب، تعزيز الحريات العامة، وتحرير فلسطين، وتحسين المستوى الاقتصادي للمواطن الأردني وخاصة الفلاح، إلَّا أنَّ الحزب العربي الدستوري لم يستطع بناء قاعدة شعبية؛ نتيجة لقرب الحزب من الشخصيات المتنفذة في الدولة[2].

---

(1) نقرش، التجربة الحزبية، ص49 – 50.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص57 – 59.

الأحزاب العقائدية:

1- جماعة الإخوان المسلمين:

أُسّست جماعة الإخوان المسلمين في مصر من قبل حسن البنا[1] في عام 1928، وقد سعى مؤسسها إلى نشر فكرة الجماعة، وتأسيس فروع لها في مختلف الأقطار العربية، وفي عام 1943، تعرّف عبد اللطيف أبو قورة على بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، فتواصل مع حسن البنا في مصر، وبهذا بدأت علاقته مع الإخوان المسلمين[2]. وفي عام 1945 بعث البنا عضوين من الإخوان المسلمين إلى الأردن، هما: عبد الحكيم عابدين، وسعيد رمضان؛ بهدف إيجاد نواة تنظيم للإخوان المسلمين في الأردن، وقد نجحت جهودهم، ولقي الإخوان المسلمون ترحيباً من الناحية الرسمية والشعبية، فرحّب الملك عبد الله بهم، وفي عام 1946 حظي الإخوان بالترخيص، وافتتحوا مقرّاً لهم، في عمارة أبو قورة الواقعة في وسط مدينة عمان (البلد)، باتجاه جبل عمان، ولقيت مبادئ جماعة الإخوان المسلمين قبولاً من شخصيات أردنية بارزة، مثل: إسماعيل البلبيسي، وقاسم المصري، وأحمد الطراونة، ومنصور الحياري، وانتموا لهذه الجماعة[3].

---

(1) حسن البنا: ولد حسن البنا عام 1906 في مصر، وأكمل تعليمه في مدرسة المعلمين الأولية في دمنهور المصرية عام 1927، وعمل في عدة جمعيات إسلامية مصرية، ثم أسّس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 مع عدد من الشخصيات المصرية. الناصر، محمد بن عبدالله ، حسن البنا وجمعية الإخوان المسلمين. مجلة رسالة المعاهد العلمية، ع (10) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1992، ص168 – 169.

(2) محافظة، نشأة الأحزاب، ص86، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص66.

(3) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص66-67.

واستمرّت العلاقة بين الملك عبد الله وحسن البنا بعد تأسيس مقرّ جماعة الإخوان المسلمين في مدينة عمان، فقد تمّت مراسلات بين الملك عبد الله وحسن البنا، ففي عام 1947 اتخذ حسن البنا موقفاً معارضاً لمشروع سوريا الكبرى، وقد أبرق للملك عبد الله يوضّح سلبيات المشروع، وردّ الملك عليه بتوضيح عدة نقاط، منها أنَّ المشروع جاء لوحدة الشام، بالوسائل السلمية، والإرادة الشعبية[1].

وقد بدأ الإخوان المسلمون بعد ترخيص الجماعة في افتتاح فروع، ففي عام 1946 تـمَّ افتتاح فرع إربد، وفرع الكرك، واستمرّ أبو قورة مراقباً عاماً حتى عام 1953، إذ تـمّ انتخاب عبد الرحمن خليفة خلفاً له، ونجح أعضاء من الإخوان المسلمين في عدة انتخابات نيابية[2]، وتباينت علاقات الإخوان المسلمين مع الحكومات الأردنية، ففي عام 1955 تـمَّ اعتقال المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الرحمن خليفة، نتيجة لمعارضته حلف بغداد[3]، كما تعرّضت صحيفة "الكفاح الإسلامي" لضغوطات التوقيف، ومنع النشر عدة مرات، خاصة أنّها اتخذت موقفاً معارضاً للوجود البريطاني في الأردن، خاصة قائد الجيش العربي كلوب (Glubb Basha)، وأخيراً تـمَّ حظرها نهائياً في عام 1957، وتقاربت العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في عدة أحداث، ففي أحداث عام 1957، وقف الإخوان المسلمون ضد حكومة النابلسي، وعلى أثر ذلك تـمَّ حل جميع الأحزاب السياسية، وحظر نشاطها، في نيسان عام 1957، إلّا أنَّ جماعة الإخوان المسلمين استمرّت في نشاطها على أساس أنَّها حركة دعوية اجتماعية، مع وضعها تحت المراقبة.

---

(1) الفلاحات، سالم، الحركة الإسلامية في الأردن الإخوان المسلمون، ج1، دار عمار، عمان، 2017، ص13-18.

(2) كوهين، الأحزاب السياسية، ص204.

(3) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص112.

واستمرّت قيادة عبد الرحمن خليفة للإخوان المسلمين حتى عام 1963، إذ انتقلت القيادة إلى يوسف العظم، ويبدو أنَّ معارضة الإخوان المسلمين في الستينيات اتجهت نحو السياسة الداخلية، ففي عام 1965 اعترضوا على إقامة ليلة راقصة على الجليد، من باب النهي عن المنكر، الأمر الذي أدّى إلى حملة اعتقالات طالت المراقب العام نفسه[1].

2- الحزب العربي الأردني والجبهة الوطنية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، رأى عدد من الشباب الأردني المثقف ضرورة إنشاء حزب سياسي جديد، فتواصلوا مع رجل المعارضة محمد صبحي أبو غنيمة[2]، الذي عاد من ألمانيا بعد أن هاجر إليها خلال الحرب، وعند عودته لم يسمح له بالاستقرار في الأردن، فاضطرّ للاستقرار في سوريا[3]، ومن أبرز الشباب الذين وجدوا في أبو غنيمة زعيماً لحزبهم، وتوافقاً مع أفكارهم: سليمان النابلسي، وصبحي أبو زيد، وعبد الرحمن الواكد، ميخائيل الفاخوري، ووصفي ميرزا، وشفيق

---

(1) كوهين، الأحزاب السياسية، ص211 – 213.

(2) محمد صبحي ابو غنيمة: ولد ابو غنيمة في مدينة إربد بين عامي (1900 – 1902) ، وأكمل تعليمه في الشام وبها التقى عدة شخصيات أردنية، مثل: مصطفى وهبي التل وسعيد المفتي، وتأثر بأفكار قيادات جمعية العهد والجمعية العربية الفتاة، مثل: طه الهاشمي، ثم انتقل إلى برلين لدراسة الطب ليعود بداية الثلاثينات. أما عن حياته السياسية، فقد انتمى لحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، وناضل ضد الانتداب البريطاني، فتعرّض للاعتقال مع بعض رفاقه، وبعضهم تـمّ إبعاده عام 1934 ليضطرّ إلى مغادرة الإمارة ويستقرّ في الشام، وفيها أصبح من أبرز المعارضين الأردنيين، حيث تأثّر به العديد من الشباب الأردني، وسُحبت منه الجنسية الأردنية في عام 1946، نتيجة لإنشاء جماعة الشباب الأردنيين الأحرار متأثرة بأفكاره. الحجاج، خليل إبراهيم، أبو غنيمة سيرة في يقضة الوجدان العربي، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ع (59) ، 2003، ص304 – 308.

(3) محافظة، نشأة الأحزاب، ص87.

ارشيدات، وعليه تقدّموا بتاريخ 7 حزيران عام 1946، بطلب تأسيس حزب سياسي، إلّا أنَّ طلبهم قوبل بالرفض، ومن أهمّ الخطوط العريضة التي توافقوا عليها: أن يكون الحزب ملتقى للشباب المثقف ذي الفكر اليساري، وتحقيق أهداف الحزب من خلال النشاط البرلماني الديمقراطي، ومن أهمّ مطالب الحزب: إصدار دستور أردني جديد، وإجراء انتخابات نيابية، ومعارضة المعاهدة مع بريطانيا، وتحقيق الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية[1].

وفي عام 1949 تقدّم خمسة نواب وعشرون مواطناً أردنياً من الشخصيات نفسها، التي طالبت بتأليف الحزب العربي الأردني، إلى حكومة توفيق أبو الهدى السابعة، بطلب تأليف حزب باسم حزب الجبهة الوطنية، إلّا أنّهم لم يحظوا بترخيص الحزب، ومن أهمّ المبادئ التي توافقوا عليها: التأكيد على النظام الملكي الدستوري النيابي، وضرورة توحيد العمل العربي المشترك، وحماية الحريات العامة وتعزيزها، ورفض التدخل الأجنبي في الوطن العربية، وتحسن الأوضاع الاقتصادية للمواطن الأردني[2].

وفي مطلع الخمسينات أخذ العمل الوطني بالصعود، وظهر توجه بضرورة توحيد الجهود الوطنية المختلفة، فدعا عبد الرحمن شقير[3] إلى تشكيل جبهة وطنية

(1) العبداللات، مروان أحمد سليمان، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية، ج1، سلسلة الأردن السياسي والبارتيلوجيا، عمان، 1992، ص56 – 57.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص88.

(3) عبد الرحمن شقير: ولد شقير في دمشق عام 1917، وأكمل تعليمه الثانوي في مدرسة السلط الثانوية، ثم التحق بجامعة دمشق ليتخرج بتخصص الطب عام 1944. عمل طبيباً في عمان وسوريا والأغوار الأردنية، ومارس نشاطاً سياسياً حتى أصبح من رموز حركة المعارضة الوطنية وتعرض للاعتقال عدة مرات، غادر الأردن عام 1957 بعد حلّ الأحزاب، وعاد عام 1965 بعد العفو العام الذي أصدره الملك حسين. الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: (www.culture.gov.jo) .

لضمّ مختلف الأحزاب ضمن إطار مشترك، وجاء تبني الفكرة من قبل شخصيات يسارية، فضمّت هذه الجبهة سبعين شخصية أردنية، من أبرزهم: عبد القادر الصالح، يحيى حموده، جريس حمارنة، سليمان الروسان، تركي الكايد، ومن الضفة الغربية: عبد الرحمن بدر، قدري طوقان، عبد الغني القواسمة وغيرهم.

وأصدرت الجبهة بياناً يُبيّن مفاهيمها وتوجهاتها، كما أصدرت صحيفة الجبهة الوطنية في عام 1954 إلّا أنّها لم ترخّص[1]، واستمرّ أعضاء الجبهة الوطنية في نشاطهم حتى عام 1957، حينما تـمّ حظرُ جميع الأحزاب، وإعلان الأحكام العرفية[2].

3- حزب البعث العربي الاشتراكي

تحوّلت جمعية الإحياء العربي التي أسّسها ميشيل عفلق منذ عام 1947[3]، وصلاح البيطار إلى حزب البعث العربي في سوريا، وتأثّر بفكر ونشاط هذا الحزب مجموعة من الطلاب الأردنيين في جامعة دمشق، وحضروا المؤتمر التأسيسي للحزب في نيسان 1947، وبدأ النشاط الحزبي لهؤلاء الشباب في عام 1948، عندما عادوا إلى مدينة عمان؛ ليشكّلوا تنظيماً للحزب، وأصدروا مجلة (اليقظة الأسبوعية) في العام نفسه، إلّا أنّهم لم يتقدّموا بطلب ترخيص رسمي، ومن أبرز الأعضاء المؤسسين للحزب: سليمان الحديدي، ومحمد نزال العرموطي، وعبد الرحمن شقير، وحمدي

(1) شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص97 – 98.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص91.

(3) ميشيل عفلق: ولد عفلق في دمشق عام 1910 من عائلة متوسطة، وأكمل تعليمه في جامعة السوربون، بدأ حياته السياسية في الحركة الشيوعية عام 1932، ثم قطع علاقته مع الشيوعية بعد دعمها لسياسة فرنسا الاستعمارية، أنشأ عفلق حركة الإحياء العربي (حركة البعث العربي) عام 1940، وانتخب زعيماً لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا عام 1954، وأُطيح به في الانقلاب السوري عام 1966. للمزيد انظر: Aflak،yuregir،scholar.google.com.

الساكت، وتمحور نشاطهم في مدينة عمان، ثم انتمى للحزب أعضاء من القدس، هم: بهجت أبو غربية، وعبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس، وكانت أول محاولة للترخيص الرسمي في عام 1950، من قبل عبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس باسم "حزب البعث"، وبشكل مستقل عن قيادة الحزب في سوريا، إلّا أنَّ الحكومة رفضت الترخيص، فاضطرّ الريماوي ونعواس إلى الانتساب لحزب البعث العربي في سوريا، واستمرّوا في نشاطهم الحزبي، وخاضوا الانتخابات النيابية في الأردن، ونجحوا في عام 1950 عن الضفة الغربية[1].

وقد شكّل كلّ من: منيف الرزاز، وأمين شقير، وسليمان الحديدي القيادة القطرية لحزب البعث في الأردن، وطلبوا ترخيصاً رسمياً للحزب في 28 حزيران عام 1954، بعد إقرار حكومة فوزي الملقي أول قانون للأحزاب، إلّا أنَّ وزير الداخلية هزاع المجالي رفض طلب الترخيص مبرراً؛ بسبب عدم تضمن القانون الأساسي للحزب النظام الملكي للأردن، ولكن يبدو أنَّ الأحزاب ذات الامتداد خارج الأردن غير مرغوبة، خاصة من سوريا، التي لطالما شكّلت مركزاً للمعارضة الأردنية، مثل محمد صبحي أبو غنيمة، إلّا أنَّ قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن أصرّت على الترخيص، ولجأت إلى محكمة العدل العليا التي أبطلت قرار الداخلية، وأقرّت بترخيص الحزب[2].

وأمّا عن أهمّ مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، فهي: التمسك بالقومية العربية، ورفض أيّ استعمار أو تدخل أجنبي، والتأكيد على النظام الاشتراكي في

---

(1) العيسمي، شبلي، حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة النمو والتوسع 1949 – 1958، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص189 – 191، نقرش، التجربة السياسية، ص66 – 67.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص598 – 599، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص40 – 42.

إدارة شؤون الدولة، والحرص على النضال الشعبي، لتحقيق مصلحة الأمة العربية، ومن أبرز ما طالب به الحزب، المناداة بضرورة تحقيق الحرية والعدالة، وتخليص الجيش العربي من القيادة البريطانية، المتمثلة في الضابط الانجليزي كلوب، ورفض الحزب اشتراك الأردن في حلف بغداد في عام 1955، وشارك في الحراك الشعبي المناهض للحلف، ومعارضة مشروع أيزنهاور (Eisenhower) عام 1957[1]، وقد تعرّض أعضاء الحزب لحملات من الاعتقال والتضييق[2].

كما يتّضح تقارب علاقات حزب البعث مع النظام المصري، ففي آب عام 1956 خرج أعضاء حزب البعث في مظاهرات سلمية في مدينة عمان؛ تنديداً بالتهديد الغربي لمصر بعد تأميم قناة السويس، وطلب الحزب من الحكومة الأردنية الإعلان عن موقف رافض لأيّ تدخل عسكري في مصر، وإعلان منع استعمال القواعد البريطانية في الأردن ضد مصر[3].

(1) مشروع أيزنهاور (Eisenhower) : مشروع قدّمه الرئيس الأمريكي أيزنهاور الرابع والثلاثين عام 1957، وهدف هذا المشروع إلى تدعيم النفوذ الغربي في الوطن العربي بعد تزايد نفوذ الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1956، حيث أعلن الرئيس الأمريكي ضرورة ملء الفراغ الغربي في الشرق الأوسط بعد تراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا عام 1957، وعليه فقد اشتمل هذا المشروع على ثلاث طرائق لملء الفراغ، وهي: حماية السلام في الشرق الأوسط عن طريق الجيش الأمريكي، وتقديم معونات عسكرية للدول التي ترغب بالمساعدة على نجاح المشروع، وتقديم مساعدات اقتصادية للدول النامية في الشرق الأوسط، وأما بالنسبة لموقف الأردن، فكان الملك ميّالاً للمشروع، إلّا أنَّ المشروع رُفض شعبياً، كما رفضته حكومة سليمان النابلسي الحزبية. للمزيد انظر: الغويين، فيصل خليل، موقف الأردن من مشروع أيزنهاور 1957، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، ع (36) ، الكويت، 2017، ص22 – 23.

(2) خير، السجل التاريخي، ص39 – 40.

(3) الشرعة، الأحزاب السياسية، ص246 – 247.

4- حركة القوميين العرب:

تأسّست حركة القوميين على أثر أحداث فلسطين في عام 1948، من قبل ثلاث شخصيات بارزه، هم: جورج حبش، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، وأشرفوا على تنفيذ عدة عمليات عسكرية في سوريا، أبرزها: محاولة اغتيال أديب الشيشكلي في عام 1950، وآمن مؤسسوها بالقومية كظاهرة قديمة مرتبطة بوجود الإنسان منذ فجر التاريخ، وقد بدأ ظهور الحركة في الأردن بعد استقرار جورج حبش ووديع حداد في عيادة طبية في مدينة عمان في عام 1952، واعتنوا بالنشاط الثقافي، فعملوا على تنفيذ برامج لمحو الأمية، واتخذوا من المنتدى العربي[1] مؤسسة للعمل الثقافي، فاستقطبوا عدة مناصرين، مثل: حمد الفرحان، وعلي منكو، ونزار جردانة، وأصدروا مجلة "الرأي الأسبوعية"، واتجهوا للعمل النيابي.

إلَّا أنَّ الحركة لم تسعَ إلى ترخيص حزب، وتعرّض أعضاؤها لعدة اعتقالات بعد اتهامهم بالتخطيط لعمليات عنف، وبهذا تراجع نشاط أعضاء الحركة[2]، ونشطت حركة القوميين العرب في معارضة العديد من القضايا، ففي عام 1955 عارضت حلف بغداد، وحرّضت مؤيديها في مدينة عمان للخروج بمظاهرات واحتجاجات واسعة ضد المشروع، عن طريق استغلال إذاعة صوت العرب التي تبثّ من القاهرة للوصول إلى متابعيها[3].

---

(1) المنتدى العربي: أحد المؤسسات الثقافية التي أُنشئت في مدينة عمان خلال عهد الإمارة بالقرب من المدرسة العبدلية، ارتادته النخب المثقفة والمتعلمة في المدينة، وقدّم العديد من الندوات والمحاضرات. ملكاوي، التاريخ الاجتماعي، ص145.

(2) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص84 – 85، نقرش، التجربة الحزبية، ص69 – 72.

(3) حلف بغداد: يعتبر حلف بغداد من أهمّ المشاريع الغربية التي تبنّتها السياسة الأنجلو – أمريكية عام 1955، وتهدف إلى قيام حلف دفاعي يضمّ جميع الدول القريبة من الاتحاد السوفييتية الجنوبية، كحلقة

5-الحزب الشيوعي الأردني:

يعود دخول الفكر الشيوعي للأردن؛ بسبب تأثر بعض الطلاب الأردنيين في بيروت ودمشق بأساتذة الجامعات الماركسيين، ومنهم حسني فريز، وبعد حرب عام 1948 تعاون هؤلاء الشباب مع نظرائهم في الفكر، من أعضاء ذوي نشاط سابق في عصبة التحرر الوطني التي تأسّست في خريف عام 1943 بمدينة حيفا، وعملوا على تأليف الحزب الشيوعي الأردني في عام 1951، وأمّا عن قيادة الحزب، فتمثّلت في: نبيه رشيدات، وفؤاد نصار، ويعقوب زيادين، وعيسى مدانات، وفائق وراد، وغيرهم، وكان لديهم عيادات طبية في مدينة عمان، مثل عيادة الطبيب يعقوب الزيادين، وتركّزت أهدافهم حول إلغاء المعاهدة البريطانية، وتحقيق الحرية والعدالة، وحرية المراة، والمطالبة بضرورة الإصلاح الزراعي.

إلّا أنَّ الحزب انتهج العمل السري، نتيجة ملاحقة أعضائه[1]، حتى إنَّ السلطات الأردنية سنّت قوانين لمنع الشيوعية، ففي عام 1948 أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى قانون مقاومة الشيوعية، الذي تضمّن معاقبة كلّ من ينشر مطبوعات، أو يلقي خطب، أو يُقيم تجمّعات من شأنها حثّ الأردنيين على اعتناق الشيوعية، بالأشغال الشاقة، حتى لو كان خارج الأردن، فيُعاقب عند عودته[2]، ويبدو أنَّ المقصود بهذا كان الطلاب بالدرجة الأولى.

من سلسلة الأحلاف المحيطة بالاتحاد السوفيتي، إلّا أنَّ مشروع الحلف قوبل برفض من قبل جميع الأحزاب الأردنية، والقوى الشعبية الأردنية. الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص 167 – 172.

(1) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص81 – 82.

(2) الجريدة الرسمية، ع (945) ، 16 أيار 1948، ص181.

وفي عام 1953 عرّف القانون ذاته الشيوعية بأنّها "أيّ دعوة تطالب باستبدال نظام الحكم الدستوري في الأردن، بالحكم الشيوعي الذي استهدف قيام الدكتاتورية الطبقية"، وأضاف القانون، عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام في حال دفع تبرعات أو اشتراكات لجهة شيوعية[1]، ولم يجد المنتسبون للحزب أيّ حريات حتى عام 1956، عندما أطلقت حكومة النابلسي بعض سجنائهم، مثل: عبد الرحمن شقير، وفؤاد نصار، وأصدر الحزب في عام 1957 صحيفة "الجماهير"، إلّا أنها لم تُرخّص، وصودرت بعض أعدادها[2]، وانخفض نشاط الحزب كغيره ابتداءً من نيسان عام 1957، بعد إعلان الأحكام العرفية وحلّ الأحزاب[3].

6- حزب التحرير الإسلامي:

توافقت مجموعة من الشخصيات في القدس والخليل، مطلع الخمسينات على تأسيس حزب سياسي ديني، منهم: تقي الدين النبهاني، وأحمد الداعوري، ونمر المصري، وعادل النابلسي، ومنير شقير وغيرهم[4]، ومن أهمّ الأفكار التي وضعوها لحزبهم: تخليص الأقطار الإسلامية من الاستعمار الغربي، والعمل على نهضة الأمة الإسلامية، ممّا يؤدي إلى إقامة الخلافة الإسلامية، عن طريق مرحلتين: هما مرحلة العمل السري، الذي يتضمن الإعداد والتثقيف، واستقطاب المناصرين، وأما المرحلة الثانية، فهي مرحلة العمل المعلن، الذي يتضمن إقامة الاجتماعات والندوات العامة، ودخول العمل السياسي، والسعي نحو السيطرة على الحكم[5].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1033) ، 2 أيلول 1950، ص468 – 469.

(2) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص123 – 124.

(3) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص88.

(4) نقرش، التجربة الحزبية، ص78.

(5) العبيدي، عوني جدوع، حزب التحرير الإسلامي، دار اللواء للصحافة، عمان، 1993، ص59، الشرعة، الأحزاب، ص76.

وفي 17 تشرين ثاني عام 1952 طلبوا إذناً رسمياً بترخيص الحزب في مدينة عمان تحت اسم "حزب التحرير"، إلّا أنَّ طلبهم رُفض، وبرّرت الحكومةُ رفض الترخيص لعدة أسباب، هي: مخالفة قانون الحزب الأساسي للدستور الأردني برفض مبدأ التوريث، ومبايعة حاكم للمسلمين، ورفض الحزب لفكرة القومية، ويشكّل الحزبُ خطراً على النظام الحكوميّ والسلامة العامة، وجرت محاولة من أعضاء الحزب باللجوء إلى تأسيس جمعية، إلّا أنَّ هذا ما اعتبرته الحكومة الأردنية التفافاً على القانون، فلم يتمّ الترخيص لهم[1].

ومع أنَّ حزب التحرير لم يحظَ بالترخيص الرسمي، إلّا أنَّه استمرَّ في نشاطه، فتمّ اعتقال أعضائه لفترة وجيزة، ثم أُفرِجَ عنهم، ووُضِعوا تحت الإقامة الجبرية، وانحصر نشاطهم في الضفة الغربية، إذ ترشّح أحمد الداعور، الذي كان يقيم في جبل اللويبدة في مدينة عمان للانتخابات النيابية في عام 1954 عن مدينة نابلس، ودعا إلى أفكار الحزب علناً أثناء حملته الانتخابية، بالإضافة لعدة مرشحين، في جنين ونابلس، ونجح الداعور في الانتخابات، إلّا أنَّ نشاط الحزب تراجع بعد عام 1955، نتيجة ملاحقة الحكومة للنشاط الحزبي، وإبعاد بعض أعضائه، بالإضافة إلى وقوع خلافات بين بعض قيادات الحزب[2].

7- الحزب الوطني الاشتراكي:

برز نشاط واضح للأحزاب السياسية في العمل البرلماني منذ عام 1954، وشكّلت تحدّياً للسلطة السياسية، فشجّعت بعض الشخصيات العشائرية، وذات النفوذ في تأليف بعض الأحزاب السياسية، ففي 7 تموز عام 1954 تقدّم كلّ من:

---

(1) كوهين، الأحزاب السياسية، ص299، العبيدي، حزب التحرير، ص58 – 59.

(2) كوهين، الأحزاب السياسية، ص303 – 304.

هزاع المجالي، وسليمان النابلسي، وشفيق ارشيدات، وعبد الحليم النمر الحمود، وصالح المعشر، وجريس هلسة، وغيرهم، بطلب تأليف حزب سياسي تحت اسم "الحزب الوطني الاشتراكي"، وحصلوا على الترخيص بعيداً عن أيّ معارضة من قبل حكومة توفيق أبو الهدى، واتّخذوا من مدينة عمان مقرّاً للحزب، وتضمّن القانون الأساسي للحزب: السعي نحو الوحدة العربية، وتحقيق الحرية والعدالة، ومحاربة الفقر والجهل، وقد أصدر الحزب مجلة (الميثاق)[1].

واستطاع الحزب الوطنيّ الاشتراكيّ في عام 1956 تشكيل كتلة للترشح للانتخابات النيابية من أربعة عشر مرشحاً، هم: سليمان النابلسي، عبد الحليم النمر، وشفيق ارشيدات، وصالح المعشر، وحكمت المصري، وسعيد العزة، ونجيب الأحمد، وحافظ الحمد الله، ومحمد الذويب، وشراري بن داوود، وعبد القادر طاش، وأنور الخطيب، ونعيم القسوس، بتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي الأردني، فاز منهم أحد عشر مرشحاً، فيما لم يحالف الحظ كلًّا من: سليمان النابلسي، وأنور الخطيب، ونعيم القسوس، فشكّل النابلسي حكومة نيابية، بتاريخ 28 تشرين الأول عام 1956، وكانت هذه الحكومة الأولى من نوعها، إلّا أنّها تسبّبت بأزمة سياسية أدت إلى وقف الحياة الحزبية في الأردن، ابتداءً من نيسان عام 1957[2]، وعلى أثر ذلك شهدت مدينة عمان وبعض المدن الأردنية احتجاجات ومظاهرات جابت الشوارع، وما عرف بالإضراب العام في 24 نيسان من العام نفسه[3].

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص600 – 601.

(2) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص130 – 131، نقرش، التجربة الحزبية، ص48 – 49.

(3) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص162 – 163.

يتضح ممّا سبق، أنَّ معظم الأحزاب السياسية في جميع اتجاهاتها برزت بعد استقلال الأردن، وشهدت الخمسينات ظهور هذه الأحزاب وتطورها وترخيص بعضها، وكانت مدينة عمان مقرّاً لهذه الأحزاب، إذ شهدت المدينةُ نشاطاً حزبياً متنوعاً أثّر على سكان المدينة، وساهم في انتقال العديد من الشخصيات للاستقرار فيها؛ وذلك لكونها عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية ومركزها السياسي، وأما عن علاقة الأحزاب بالسلطة السياسية، فأخذت بين المدّ والجزر حسب الظروف السياسية، فقد شهدت المدينة حراكاً سياسياً تمثّل في المظاهرات والاحتجاجات التي جابت الشوارع، فبعد الهدنة الأولى التي أُبرمت في حرب عام 1948، انطلقت مظاهرات حاشدة في مدينة عمان باتجاه الديوان الملكي، حيث كان يُعقد اجتماع للرؤساء والمسؤولين العرب، وتزعم هذه المظاهرات قيادات حزبية من بينهم عبد الرحمن شقير ومنيف الرزاز، إلّا أنَّ الملك عبد الله استطاع احتواء هذه الاحتجاجات حتى عادت أدراجها[1].

وفي عام 1955 دعا التحالف الأنجلو – أمريكي الأردن إلى المشاركة في حلف بغداد، إلّا أنَّ مشروع الحلف قوبل بالرفض من قبل القوى والأحزاب الأردنية، وشهدت مدينة عمان احتجاجات ومظاهرات دعت الحكومة الأردنية إلى رفض المشروع، ممّا دفع رئيس الوزراء سعيد المفتي إلى تقديم استقالته في كانون أول من العام نفسه، وشكّل هزاع المجالي حكومته الأولى (15 – 20 كانون أول 1955)، التي اعتقلت العشرات من المعارضين، من بينهم سليمان النابلسي، وعاكف الفايز، وشفيق ارشيدات، وعبد الرحمن خليفة، إلّا أنَّ المجالي استقال بعد خمسة أيام فقط نتيجة حركة المعارضة الشعبية والحزبية، ليُشكّل إبراهيم هاشم حكومته الثالثة

(1) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص80.

(1955 – 1956) التي واجهت المعارضين بالاعتقال، ولم يتمّ آلافراج عن المعتقلين حتى كانون الثاني عام 1956، حيث استقبلت الجماهير من تـمّ آلافراج عنهم بالهتافات الحماسية، وجابت شوارع مدينة عمان تنديداً بالوجود البريطاني، وعلى رأسه قائد الجيش كلوب باشا (Globb basha)، وبحلف بغداد[1]، وبمناسبة مرور عام على فشل مشروع حلف بغداد، أقامت بعض الأحزاب السياسية، ومنها الحزب الوطني الاشتراكي، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب وغيرهم، مهرجاناً خطابياً في مدينة عمان في كانون الأول عام 1956، أشادت خلاله بموقف الملك حسين المتمثل بطرد الضابط الإنجليزي كلوب باشا، وبيّنوا فيه أهمية عدم مشاركة الأردن في حلف بغداد[2].

وفي آذار عام 1956 خرجت مظاهرات حاشدة من ساحة المسجد الحسيني؛ فرحاً بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، كما رفض المتظاهرون قبول الأردن لمشروع آيزنهور، وأُلقى بعض القيادات الحزبية الخطب من مقهى الجامعة العربية، من بينهم عبد الرحمن شقير، وعيسى مدانات، مؤكدين على أنَّ هذا المشروع جاء لإحلال النفوذ الأمريكي مكان الوجود البريطاني[3]، واستمرّت الأحزاب في معارضة المشروع، ففي نيسان عام 1957، وبعد استقالة حكومة النابلسي (1956 – 1957) أكّدت الأحزاب رفضها لمشروع آيزنهور والمساعدات الأمريكية، وطالبت بطرد السفير الأميركي مستر لستر د. مالوري (Mr.Lester.D. Mallory) [4].

(1) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص112، الشرعة، الأحزاب السياسية، ص184.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص 185.

(3) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص125، الشرعة، الأحزاب السياسية، ص203.

(4) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص125، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص204.

كما برز دور الأحزاب في القضايا العربية، ففي تشرين الثاني عام 1956 عقدت القيادات الحزبية في مدينة عمان اجتماعاً لتنظيم موقفها من الثورة الجزائرية، وفي هذا الاجتماع اتخذت قرارها بتنفيذ إضراب سلمي شامل في مختلف المدن الأردنية؛ بهدف الاحتجاج على السياسة الفرنسية الاستعمارية مع الشعب الجزائري[1].

وهكذا يلاحظ بأنَّ مدينة عمان أصبحت مركزاً مهماً للأحزاب الأردنية، وبالذات في عقد الخمسينات، حيث برز نشاط واضح لهذه الأحزاب ذات الاتجاهات المتعددة، تنوّعت بين المنشورات في الصحف الحزبية والمظاهرات؛ دعماً للقضايا الوطنية والقومية.

3 ـ الحياة النيابية:

حظيت إمارة شرقي الأردن في 25 أيار عام 1946 بالاستقلال، بعد مفاوضات أجراها الأمير عبد الله بن الحسين مع سلطات الانتداب البريطاني في لندن، تمخّض عنها استبدال معاهدة صداقة بين البلدين، تـمّ توقيعها في 22 آذار عام 1946[2]، بالمعاهدة الأردنية البريطانية، وبناء على ذلك أصدر المجلس التشريعي الخامس دستوراً جديداً، تمّ إقراره بتاريخ 2 شباط عام 1947، وتضمّن الدستور في المادة الثالثة والثلاثين من الفصل الثاني، تأليف مجلس نواب من قبل ممثلين منتخبين حسب قانون الانتخاب المعمول به[3]، وتـمّ حلّ المجلس التشريعي الخامس في 16 شباط عام 1947، وأصدرت حكومة سمير الرفاعي قانون انتخاب مجلس النواب، الذي قسّم المملكة إلى تسع دوائر انتخابية، وخصّص لقضاء عمان بما فيها قصبتي

---

(1) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص235.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (865) ، 17 حزيران 1946، ص2.

(3) الجريدة الرسمية، ع (886) ، 1 شباط 1947، ص602.

جرش ومادبا خمسة مقاعد نيابية، وقد اشترط القانون ألّا يقلَّ عمر المرشح عن ثلاثين عاماً[1]، وسيتمّ الحديث عن دور أعضاء المجلس النيابي من أهل مدينة عمان في مجالس النواب، على النحو الآتي:

أ- مجلس النواب الأول (1947 – 1949):

بعد إعلان قانون انتخاب مجلس النواب الأول من قبل حكومة سمير الرفاعي الثانية (شباط – تشرين الأول 1947)، بتاريخ 16 نيسان عام 1947، أُجريت الانتخابات النيابية في 20 تشرين أول عام 1947، ونجح عن دائرة قضاء عمان كلّ من: هاشم خير، ومحمد منور الحديد، وسعيد المفتي، ووصفي ميرزا، وفرح أبو جابر[2]، وقد افتتحت الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة في 2 تشرين الثاني في العام نفسه، حيث أظهر نواب عمان نشاطاً نيابياً واضحاً، وترأّس النائب هاشم خير المجلس في دورته الأولى، ونائب عمان سعيد المفتي نائباً للرئيس[3]، ولعب سعيد المفتي، وثلاثة نواب آخرون دوراً في المعارضة النيابية، وهم: عبد الحليم الحمود النمر، وصالح المعشر، وشفيق ارشيدات، بحيث شكّلوا كتلة مستقلة[4]، وتبنّت هذه الكتلة العديد من المطالب، أبرزها: تعديل الدستور بما يتيح صلاحيات أوسع لمجلس النواب[5]، وتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية التي عقدت في عام 1946،

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (898) ، 16 نيسان 1947، ص746.

(2) الجريدة الرسمية، ع (925) ، 28 تشرين الأول 1947، ص3 – 5، الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص416.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 2 تشرين ثاني 1947، ص5.

(4) البطاينة، فيصل، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة، ج1، د.د، د.م، د.ت، ص40.

(5) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثامنة عشر، 7 كانون ثاني 1948، ص128.

خاصة ما تضمّنته من ملحق عسكري سمح لبريطانيا بالإبقاء على قواعدها العسكرية في الأردن، والامتيازات الاقتصادية التي حظي بها الأجانب[1].

وقد ناقش المجلس العديد من القضايا المهمة، ففي ميدان السياسة الداخلية، تقدّمت مجموعة من المحامين إلى مجلس النواب في 6 تشرين ثاني عام 1948، بعريضة تضمّنت العديد من المطالب، من بينها إصدار دستور جديد، وإلغاء المعاهدة الأردنية مع بريطانيا، وتحدّثوا عن تضييق الحكومة على ممارسة الحريات العامة للمواطنين، خاصة على الصحافة، إلّا أنَّ بعض المتقدمين بالعريضة تمّ اعتقالهم والتضييق عليهم[2]، كما طالبت الكتلة المستقلة، التي كانت تضمّنت بعض نواب مدينة عمان، إلغاء قانوني منع الجرائم؛ لما ينتج عنه من كبت للحريات العامة، وقانون النفي والإبعاد[3].

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فطالب نائب عمان فرح أبو جابر في 23 تشرين ثاني عام 1947 ضرورة تشديد الرقابة على الاستيراد؛ لما نتج عنه من غلاء فاحش في الأسواق، فقد أدّى التخبّط في الاستيراد إلى بعض الخسائر الاقتصادية، حينما تمّ استيراد المواشي عن طريق موانئ فلسطين، وبدل أن تصل للأسواق المحلية، تمّ بيعها في أسواق فلسطين، وتسبّب ذلك في ارتفاع أسعار اللحوم[4]، واقترح النائب أبو جابر في 25 كانون ثاني عام 1948 توحيد المكاييل والمقاييس والموازين، وبيّن أنَّ الوحدات المستخدمة في شمال المملكة، تختلف عن الوحدات المستخدمة في الجنوب، فعلى سبيل المثال، يُستخدم الرطل أو الصاع النابلسي في عمان، وفي الشمال يُستخدم

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية والعشرين، 25 كانون ثاني 1948، ص171 – 172.

(2) البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية، ص39 – 40.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة عشر، 17 كانون الأول 1947، ص101.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثامنة، 19 تشرين ثاني 1947، ص36.

المد أو الرطل الشامي، وكذلك في عمان تباع الأقمشة بناءً على منشئها، فالأقمشة ذات المنشأ البريطاني تُباع باليرد، والفرنسية أو السويسرية تباع بالمتر، أمّا العربية فتباع بالذراع، وكلُّ ذلك يؤدي إلى تعقيد التعاملات التجارية[1].

وأمّا على صعيد الخدمات العامة، فاقترح النائب فرح أبو جابر في 25 كانون الثاني عام 1948 إقامة مشروع لإنارة العاصمة من قبل المجلس البلدي؛ وذلك لتوفير المبالغ المرتفعة التي تدفع إلى شركة الكهرباء، حيث بلغت أربعة آلاف جنيه فلسطيني سنوياً؛ لإنارة خمسمئة مصباح في مدينة عمان[2]، كما أثار نائب عمان وصفي ميرزا بتاريخ 11 كانون ثاني عام 1948، موضوع تأخّر الحكومة في إنشاء مستشفى الأمراض السارية الذي جمعت له التبرعات، "ويُعدّ ضرورة وطنية خاصة مع انتشار العديد من الأمراض، التي تعمل دائرة الصحة على مكافحتها"[3].

وأمّا عن السياسة الخارجية، فقد أدان مجلس النواب الأول بتاريخ 2 كانون الأول عام 1947 قرار تقسيم فلسطين، وأكّد دعمه لموقف جامعة الدول العربية[4]، كما دعم المجلس بتاريخ 13 كانون الأول عام 1948، موقف حكومة سمير الرفاعي بالموافقة على قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني، الذي انعقد في أريحا، والذي طالب خلاله المؤتمرون بتوحيد البلدين (الأردن وفلسطين)، وسعي الجيوش العربية لتحرير فلسطين، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم[5]، وفي 20

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية والعشرين، 25 كانون ثاني 1948، ص179.

(2) المصدر نفسه، ص178.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة التاسعة عشر، 11 كانون ثاني 1948، ص132.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 2 كانون الأول 1947، ص75.

(5) البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية، ص38 – 39.

كانون الأول عام 1949 صدرت الإرادة الملكية السامية بحلّ مجلس النواب، والتحضير لانتخابات جديدة[1].

ب- مجلس النواب الثاني (1950 – 1951):

بدأت حكومة توفيق أبو الهدى السادسة (1947 – 1949) التحضير لانتخاب مجلس النواب الثاني، ابتداءً من 20 كانون الثاني عام 1949، حيث أصدرت نظام الانتخاب رقم (1) لعام 1949، الذي يقضي ببدء توكيل رئيس الانتخابات مهامه، وحصر أعداد الناخبين[2]، وتـمّ تحديد يوم 11 نيسان عام 1950 موعداً لإجراء الانتخابات[3]، وفي 27 آذار عام 1950 أعلنت الحكومة جداول المناطق الانتخابية، حيث كانت الدائرة الانتخابية الأولى (قضاء عمان)، وقسّمت مدينة عمان إلى سبع دوائر فرعية، مبينة حسب الجدول الآتي.

(1) الجريدة الرسمية، ع (1004) ، 20 كانون الأول 1949، ص420.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1004) ، 20 كانون الأول 1949، ص422.

(3) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص539.

جدول رقم (18)

"الدوائر الفرعية في مدينة عمان لانتخاب مجلس النواب الثاني" [1]

الدائر الفرعية	الناخبون
حي الشابسوغ والمحطة	المعانية، الحجازية، الكركيون، الطفايلة
جبل الجوفة	السلطيون
المنشية – شارع السينما	السوريون
نادي الشباب – جبل عمان	الشراكسة
شارع الأمير طلال	الفلسطينيون عموماً
مخفر المهاجرين	الروم الأرثوذكس، الأرمن، الكاثوليك، البروتستنت، اللاتين.
شارع الملك فيصل – وزارة المالية والاقتصاد	الموظفون

وقد نجح عن قضاء عمان كلّ من: سعيد المفتي، ووصفي ميرزا، وسليمان السكر، ورشاد طوقان، ومحمد منور الحديد[2]، وفي اليوم التالي للانتخابات 12 نيسان عام 1950، كلّف الملك عبد الله بن الحسين سعيد المفتي بتشكيل حكومته الثانية (تشرين أول – كانون أول 1950)[3]، خلفاً لحكومة توفيق أبو الهدى[1]، وبدأ

(1) الجريدة الرسمية، ع (1014) ، 27 آذار 1950، ص137.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص539.

(3) حكومة سعيد المفتي الثانية (تشرين أول – كانون أول 1950) : شكّل المفتي حكومته الثانية في تشرين أول عام 1950، من عشر وزراء، هم: عبد الله غوشة قاضياً للقضاء، ومحمد الشريقي وزيراً للعدلية، وروحي عبد الهادي للخارجية، وفوزي الملقي للدفاع، وسليمان السكر للمالية والاقتصاد، وأحمد طوقان

المجلس أولى جلساته بتاريخ 24 نيسان عام 1950، حيث أقـرّ وحدة الضفتين بأغلبية أعضاء المجلس[2].

وناقش مجلس النواب الثاني العديد من القضايا، ففي ميدان السياسة الداخلية، طلب المجلس إطلاق الحريات للصحافة، واقترح تشكيل مجلس أعلى للتعليم؛ بهدف ضبط السياسات التعليمية وتطويرها، على غرار المجالس التي أنشئت في بعض الدول العربية، مثل مصر والعراق، كما طالب المجلس بضرورة تطوير ميناء العقبة؛ ليكون مرفأً تجارياً لعملية الاستيراد "التي تتمّ عن طريق مرفأ بيروت لتخفيض تكاليف الشحن"، واقترح بعض أعضاء المجلس تحسين الطرقات، وإنشاء طريق يصل بين عمان والعقبة، إضافة إلى تحسين أحوال اللاجئين[3]، إلّا أنَّ المجلس لم يُكمل مدته الدستورية، إذ سعت حكومة توفيق أبو الهدى الثامنة (25 تموز – 7 أيلول 1951) إلى حلّ المجلس في يوم 22 حزيران عام 1951؛ بحجة عدم التعاون مع السلطة التنفيذية، ورفض إقرار الموازنة العامة[4].

ت- مجلس النواب الثالث (1951 -1954):

بعد حلّ مجلس النواب الثاني، صدرت الإرادة الملكية السامية في 3 آذار عام 1951 بتعيين موعد للانتخابات النيابية، وعليه فقد أجريت الانتخابات بتاريخ 29 آب في العام نفسه، وشهد قضاء عمان تنافساً بين تسعة عشر مرشحاً على خمسة

للمعارف، وانطاس حنانيا للإنشاء والتعمير، وعبد الرحمن خليفة للداخلية، وهاشم الجيوسي للمواصلات، وأحمد الطراونة للتجارة والزراعة. خير، السجل التاريخي، ص31.

(1) الجريدة الرسمية، ع(1018) ، 13 نيسان 1950، ص93.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 24 نيسان 1950، ص5 – 20.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة، 9 أيار 1950، ص40 – 45.

(4) البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية، ص42.

مقاعد، موزعةً على مقعدين للمسلمين، ومقعد للمسيحيين، ومقعدين للشركس والشيشان[1]، وأظهرت النتائج نجاحاً، لكلّ من: وصفي ميرزا، وسعيد المفتي، ومحمد علي بدير، وسليم البخيت، ورشاد طوقان[2]، وكان من المقرّر افتتاح المجلس من قبل الملك عبد الله بن الحسين، إلّا أنَّه تعرّض لإطلاق نار أثناء خروجه من المسجد الأقصى المبارك بتاريخ 20 تموز عام 1951، أدّى إلى استشهاده[3]، وعليه فقد افتتحت الجلسة الأولى لمجلس النواب الثالث من قبل ابنه الثاني الأمير نايف بن عبد الله، الذي تولّى وصاية العرش مؤقتاً، ودعا الأمير مجلس الأمة للانعقاد في 3 أيلول عام 1951 [4].

وقد ناقش مجلس النواب الثالث العديد من القضايا، ففي البداية اقترح أعضاء المجلس بعض التعديلات الدستورية، خاصة فيما يتعلق بصلاحيات المجلس، إذ بيّن رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى في بيانه الوزاري، توسيع صلاحيات مجلس النواب في بعض النقاط، منها: مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب، وحقّ المجلس في حجب الثقة، وإقالة الحكومة، أو استجواب بعض الوزراء، وكذلك حقّ مجلس النواب في اتهام الوزراء، ومحاكمتهم أمام مجلس عالٍ، يؤسّس لهذه الغاية، كما يحقّ للمجلس ردّ أيّ قانون بشرط موافقة ثلثي المجلس، وأما عن موقف النواب من هذه التعديلات، فقد أشار بعض النواب إلى أنَّ مسألة موافقة ثلثي المجلس على ردّ القوانين، هي سلب لصلاحيات المجلس، وبيّنوا أهمية إلغاء قدرة الحكومة على إقالة

---

(1) صحيفة فلسطين، 30 آب 1951، ص249.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1082) ، 1 أيلول 1951، ص248.

(3) خير، السجل التاريخي، ص33.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1082) ، 1 أيلول 1951، ص248.

المجلس، وأكّد نائب عمان وصفي ميرزا، على أنَّ التعديلات الدستورية تُعتبر من أماني الشعب الأردني[1].

وتقدّم نائب عمان رشاد طوقان بمقترحين: أولهما توجيه سياسة الحكومة لتقديم الدعم المادي للفلاح، إذ إنَّ الفلاح يتمّ دعمه بعدة طرق، مثل بنك الإنشاء والتعمير، ومجلس الإعمار، إضافة إلى الجمعيات التعاونية، إلّا أنَّها لم تستطع توفير الدعم المناسب، فكان اقتراح النائب طوقان يقتضي توحيد جهات إقراض الفلاح، وضبط سياساتها. وبالنسبة للاقتراح الثاني، فتمثّل في توحيد الضرائب المترتبة على المواطن، وانسجامها مع قدرته المادية؛ للأثر السلبي المترتب نتيجة فرض ضرائب شتى أدت إلى إفقار المواطن[2].

أمّا عن مجال الخدمات العامة، فقد عمل وزير المعارف روحي عبد الهادي على توفير الغرف الصفية، وتجهيزها لطلاب صف المعلمين في جبل الحسين، بناءً على مطالب النائب صالح المعشر[3]، كما أنَّ مدينة عمان شهدت تطوراً في حركة الإنشاء والتعمير، وتزامناً مع ذلك شكّلت الحكومة لجنة لتخمين قيمة الأبنية؛ بهدف فرض ضريبة جديدة، وردّاً على ذلك أبدى نائب عمان وصفي ميرزا اعتراضه على فرض أيّ ضريبة أبنية جديدة؛ لأثر هذه الضريبة في القطاع العمراني، الذي يحدّ من البطالة، ويحدّ من أزمة المساكن، كما أكّد وزير الصحة إنشاء مستشفى جديد في مدينة عمان، بسعة خمسين سريراً[4].

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة، 24 أيلول 1951، ص17 – 24.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العاشرة، 29 كانون ثاني 1953، ص80 – 81.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية، 6 تشرين ثاني 1951، ص84.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السابعة، 27 تشرين ثاني 1951، ص160 – 161.

وجاء في خطاب العرش الذي ألقاه الملك حسين في 1 تشرين ثاني عام 1953، التأكيد على افتتاح مستشفى السل، والمختبر المركزي في مدينة عمان، إضافة إلى استمرار العمل على تجهيز مستشفى التوليد[1].

وأما في مجال التعليم، فقد تقدّمت اللجنة المركزية لمؤتمر الطلبة[2] بعريضة إلى مجلس النواب بتاريخ 24 تشرين ثاني عام 1953، وتتلخّص مطالب العريضة في خمس مسائل رئيسية: أولها: ضرورة عدم تجديد الكتب بشكل متكرّر، ممّا يضرّ بالقدرة المادية للطالب، والمطلب الثاني: زيادة عدد المدارس بما يتناسب مع أعداد الطلبة المتزايد باستمرار، والمطلب الثالث: تخفيض رسوم النشاط المدرسي، والمطلب الرابع: تعيين المعلمين، والحدّ من تنقلاتهم المتكررة، والمطلب الخامس: الاعتناء بالحالة الصحية للطلبة، وتوفير التغذية للطلبة الفقراء، ورداً على هذه العريضة، فقد تعرّضت الحكومة لنقطة واحدة، هي تغيير المناهج، وبرّرت فعلها بأهمية التطوير المستمر[3].

وقد مارس المجلس الثالث مهامه الدستورية، بين (1 أيلول عام 1951 – 22 حزيران 1954)، وفي 22 حزيران عام 1954 صدرت الإرادة الملكية بحلّ مجلس النواب، وتعيين موعد لانتخابات نيابية جديدة [4].

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 1 تشرين ثاني 1953، ص1-3.

(2) مؤتمر الطلبة: برز مطلع الخمسينات حراك طلابي انخرط في العمل الوطني الأردني، وتفاعل مع القضايا الوطنية العامة، ودافع عن مطالب الطلبة، وفي عام 1953 انتخب الطلاب ممثلين عنهم وعقدوا مؤتمرهم الأول في العام نفسه، وتفرع عن المؤتمر لجنة تنفيذية لتحقيق أهمّ المطالب التي تشغلهم، وفي عام 1954 عُقد المؤتمر الثاني للطلبة في مدرسة كلية الحسين الثانوية، وفي عام 1955 عُقد المؤتمر الثالث في مدرسة السلط الثانوية، وفي عام 1956 عُقد المؤتمر الرابع في وادي السير، وفي كلّ مؤتمر تمّ انتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية. النجار، بنات عمان، 208.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة، 24 تشرين ثاني 1953.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1184) ، 1 تموز 1954، ص518.

ث- مجلس النواب الرابع (1954 – 1956):

عملت حكومة توفيق أبو الهدى الحادية عشر (أيار – تشرين أول 1954) على حلّ مجلس النواب الثالث، بعد أن تصاعدت خلافاتها مع بعض أعضاء مجلس النواب، حول اتفاقية رودس[1]، وعليه فقد صدرت في 23 حزيران عام 1954 إرادة ملكية بحلّ المجلس، وإجراء انتخابات نيابية[2]، بناءً على قانون الانتخاب الصادر في عام 1947، وقسّمت مدينة عمان إلى ثماني دوائر فرعية، كما يوضحها الجدول الآتي.

جدول رقم(19)

"الدوائر الفرعية في مدينة عمان لانتخاب أعضاء المجلس النيابي الرابع" [3]

الدائرة الفرعية	الناخبون
مخفر المحطة	المعانية
مخفر الجوفة	الحجازية، الطفايلة، الكركية
مخفر جبل الحسين/ مخفر رأس العين	لاجئو مخيم الحسين، اللاجئون في المدينة
مقهى كوكب الشرق	الفلسطينيون
مقهى زهرة الأردن	السلطيون
الجمعية الخيرية الشركسية	الشراكسة
مخفر المهاجرين	السوريون
مقهى المنشية	الطوائف المسيحية والأرمن

---

(1) اتفاقية رودس: اتفاق هدنة تمّ توقيعه عام 1949 بين بعض الدول العربية والاحتلال الإسرائيلي، تحت إشراف مجلس الأمن، لوقف العمل العسكري، ووضع خطوط الهدنة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والقوات العربية. البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية، ص64.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1184) ، 1 تموز 1954، ص518.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1197) ، 6 تشرين اول 1954، 695.

جرت الانتخابات النيابية في 16 تشرين أول عام 1954، حيث نجح عن الدائرة الأولى (قضاء عمان)[1]، كلّ من: مصطفى خليفة، ومحمد منور الحديد، ووصفي ميرزا، وعبد الكريم الخاص، سليم البخيت[2]، وقد نتج عن انتخابات المجلس الرابع احتجاجات واسعة في مدينة عمان بتحريض من قبل أعضاء الحزب الشيوعي بعد اتهامهم لحكومة أبو الهدى الثانية عشر (1954 - 1955) بتزوير الانتخابات النيابية[3].

ومنذ افتتاح المجلس بتاريخ 21 تشرين أول عام 1954، ناقش نواب عمان العديد من القضايا، فقد توجّه النائب محمد منور الحديد إلى حكومة توفيق أبو الهدى في الجلسة السادسة من الدورة العادية الأولى، بضرورة حلّ مشكلة المزارع التي تتمثّل في تراكم الديون، وذلك عن طريق تأجيلها، ورفع رأس مال المصرف الزراعي، وطالب مجلس النواب بإضافة مقعد نيابي لمدينة عمان، نتيجة للزيادة السكانية فيها[4]، كما طالب النائب في الجلسة الحادية عشر من الدورة نفسها، أهمية تعبيد الطرق في جبل الحسين الذي فيه ست مدارس[5].

وأما في جانب الخدمات، فقد توجّه النائب توفيق القطان في الجلسة الثانية عشر من الدورة العادية الأولى إلى الحكومة نفسها بمشكلة المستشفى الجراحي في مدينة عمان، الذي لم يَعُدّ يتناسب مع موقعه وبنائه؛ بسبب العامل السكاني، والاكتظاظ الشديد الذي شهده الموقع، ورداً عليه أكّد وزير الصحة مصطفى خليفة سعي

---

(1) تكونت الدائرة الأولى من قضاء عمان وقصبتي جرش ومادبا.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1198) ، 19 تشرين اول 1954، ص753.

(3) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص108.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة، 23 تشرين ثاني 1954، ص94.

(5) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية عشر، 4 كانون ثاني 1955، ص122.

وزارته إلى إنشاء بناء جديد للمستشفى[1]، وفي الجانب السياسي أبدى نائب عمان وصفي ميرزا في الجلسة التاسعة من الدورة العادية الثانية معارضته لحلف بغداد الذي شهد معارضة شعبية واسعة[2]، ولم يكمل المجلس مدته الدستورية، إذ عمدت حكومة سعيد المفتي الرابعة (أيار – حزيران 1956) إلى حلّه بتاريخ 26 حزيران عام 1956[3].

ج- مجلس النواب الخامس (1956 – 1961):

صدرت الإرادة الملكية في 26 حزيران عام 1956 بحلّ مجلس النواب الرابع، وإجراء انتخابات نيابية[4]، وبناءً على ذلك حدّدت حكومة إبراهيم هاشم الرابعة (تموز – تشرين ثاني 1956) يوم 21 تشرين أول عام 1956 موعداً للانتخاب[5]، وقد شهدت هذه الانتخابات تنافساً شديداً من قبل معظم الأحزاب السياسية، حيث نجح ستة وعشرون نائباً حزبياً على مستوى المملكة، منهم خمسة نواب من الدائرة الأولى (قضاء عمان)، وهم: عبد القادر طاش عن الحزب الوطني الاشتراكي، ومحمد عبد الرحمن خليفة، وعبد الباقي جمو عن جماعة الإخوان المسلمين، ومصطفى خليفة وسليم البخيت عن الحزب العربي الدستوري[6].

واتّهم أعضاء حركة القوميين العرب حكومة إبراهيم هاشم بتزوير الانتخابات النيابية في دائرة عمان الانتخابية، الأمرُ الذي أدّى إلى رسوب مرشحي حركة

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية عشر، 11 كانون ثاني 1955، ص140.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة التاسعة، 31 كانون ثاني 1956، ص273.

(3) خير، السجل التاريخي، ص53.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1282)، 1 تموز 1956، ص1725.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1284)، 13 تموز 1956، ص1762.

(6) البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية، ص83.

القوميين العرب في عمان، ومنهم جورج حبش، وعبد الرحيم جردانة، ودفعهم ذلك إلى رفع مذكرة احتجاج للحكومة[1].

ويتبيّن من خلال نتائج الانتخابات، أنَّ جميع مقاعد مدينة عمان حظيت بها الأحزاب السياسية، وقد تمثّل هذا الوعي بشكلٍ بارزٍ في مجلس النواب الخامس الذي شهد نشاطاً واضحاً، فبعد أن خسر سليمان النابلسي في الانتخابات عن الحزب الوطني الاشتراكي، عهد إليه الملك في 29 تشرين الأول عام 1956 بتشكيل الحكومة، التي عُــدّت أول حكومةٍ حزبيةٍ في المملكة، تضمّنت تسعة وزراء حزبيين من أصل أحد عشر وزيراً، هم: سليمان النابلسي، وعبد الحليم النمر الحمود، وأنور الخطيب، وشفيق ارشيدات، ونعيم عبد الهادي، وصلاح طوقان، وصالح المعشر عن الحزب الوطني الاشتراكي، وعبد الله الريماوي عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وعبد القادر الصالح عن حزب الجبهة الوطنية، فيما كان كلّ من: صالح المجالي، وسمعان داوود مستقلين[2]، وتضمّن البيان الوزاري للحكومة العديد من القضايا: منها إلغاء القوانين التي تحدّ من الحريات العامة، وأبرزها: قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات، وقانون الوعظ والإرشاد، وقانون البلديات، وقانون الإشراف على البدو، وقانون الدفاع، بالإضافة إلى عزمها على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، ولتحقيق ذلك عملت على التنسيق مع بعض الدول العربية كمصر وسوريا لتحظى بالدعم المادي والدبلوماسي[3].

---

(1) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص111.

(2) البطاينة، الحياة التشريعية، ص 85، أبو غنيمة، الوزراء الحزبيون، ص122 – 123.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السابعة، 27 تشرين ثاني 1956، ص2.

أمّا بالنسبة للقضايا التي طرحها نواب عمان خلال الجلسات، فقد أبدى النائب عبد الباقي جمو نشاطاً واضحاً، ففي الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الأولى، طالب بضرورة تحسين إدارة المستشفى الإيطالي، وتشديد الرقابة على الأسعار في الأسواق؛ للحدّ من تلاعب بعض التجار، إضافة إلى الحدّ من استغلال المرابين للمزارع[1].

وسجّلت حكومة سليمان النابلسي أولى نجاحاتها في الجلسة الاستثنائية الأولى التي عقدتها بتاريخ 13 آذار عام 1957، إذ أعلنت إنهاء المعاهدة الأردنية مع بريطانيا، ولتحقيق هذه الغاية بيّنت توقيعها لمعاهدة التضامن العربي[2]، التي نصّت على تقديم السعودية ومصر وسوريا دعماً مادياً بلغ اثني عشر مليوناً ونصف المليون جنيه سنوياً، ولمدة عشرة أعوام، وفيما يخصّ ردود نواب عمان على هذا الإجراء، فقد شكر النائب محمد عبد الرحمن خليفة الحكومة على هذه الخطوة، وطالب بعدم الاتجاه إلى أيّ قطب أجنبي، وتقديم المصلحة الوطنية قبل أيّ شيء.

أمّا النائب عبد الباقي جمو، فاعتبر الاتفاقية نصراً للأردن، وطالب بإنهاء أيّ علاقة تربط الأردن مع بريطانيا[3]، إلّا أنّ الحكومة لم يكتب لها الاستمرار، وتمَّ حلُّها بتاريخ 10 نيسان عام 1957، الإجراء الذي أدّى إلى توتر العلاقة مع الأحزاب السياسية، واستمرّ ذلك حتى 24 نيسان من العام نفسه، حيث اجتاحت مدينة عمان مظاهرات واسعة، وفي منتصف ليلة الخامس والعشرين في الشهر نفسه، أعلنت

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة عشر، 29 كانون ثاني 1957، ص7.

(2) معاهدة التضامن العربي: معاهدة وقّعتها الحكومة الأردنية في كانون الثاني 1957 مع كلّ من: سوريا والسعودية ومصر، نصّت على تقديم هذه الدول دعماً مالياً للأردن بلغ (12،5) مليون دينار خلال عشرة أعوام، مقابل إنهاء الأردن لمعاهدته مع بريطانيا. الشرعة، الأحزاب السياسية، ص136.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 13 آذار 1957، ص6 – 21.

حكومة إبراهيم هاشم الأحكامَ العرفيّةَ، وحَظَّرَ جميع الأحزاب السياسية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين[1].

وابتداءً من 16 تشرين أول عام 1957 ترأس مجلس النواب، نائب عمان مصطفى خليفة[2]، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه عُقِدَت انتخابات فرعية لملء شواغر النواب الذين أقيلوا على أثر حلِّ الأحزاب، ففاز عن مدينة عمان النائب وصفي ميرزا بالتزكية بدلاً عن عبد القادر طاش[3].

واستمرَّ مجلس النواب الخامس في ممارسة دوره التشريعي والرقابي بعد الأحداث السياسية التي جرت في نيسان عام 1957، وفيما يخصّ مدينة عمان، فقد أبدى النائب فرح أبو جابر في الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الثانية في 21 كانون الثاني 1958 تأييده لمطالب سكان مدينة عمان في خفض أجور الطاقة الكهربائية، وتحسين الخدمات التي قدّمتها شركة الكهرباء، إذ اقترح النائب: إلغاء تأجير العدادات الكهربائية للمواطنين رغم دفعهم ثمنها، وإلغاء الرسوم الشهرية، والتأمينات، وتشكيل لجنة لإعادة صياغة الامتياز الذي حظيت به شركة الكهرباء[4].

وفي الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية في 7 شباط 1961، تساءل نائب عمان عبد الباقي جمو عن مصير فندق عمان الذي بدُئَ بناؤه في عام 1958، برأس مال قدره نصف مليون دينار، إذ ساهمت الحكومة بمبلغ قدره مئتا ألف دينار، إلّا أنَّ الفندق لم يتمَّ بناؤه، كما توجَّه النائب جمو أيضاً بسؤال إلى وزير الأشغال

---

(1) شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص125 – 131، الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص163.

(2) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة، 16 تشرين أول 1956.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة، 16 تشرين أول 1957، ص60.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الحادية عشر، 21 كانون الثاني 1958، ص341.

يعقوب معمر عن سوء تعبيد شوارع العاصمة، وتهالكها بعد فترة وجيزة من إنشائها، إلَّا أنَّ الوزير عـلّـلَ ذلك بالظروف الجوية والأمطار[1].

وقد أكمل مجلس النواب الخامس مدته الدستورية، رغم بعض الظروف التي ألّمت بالحياة السياسية في عام 1956، وعلى أية حال فقد أنهى المجلس مدته الدستورية، وصدرت الإرادة الملكية في 27 آب عام 1961 بحلِّ مجلس النواب الخامس، وإجراء انتخابات نيابية جديدة[2].

ح- مجلس النواب السادس (1961 – 1962)

أقرّت حكومة بهجت التلهوني الثانية (1961 – 1962) يوم الخميس الموافق 19 تشرين أول عام 1961 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية[3]، بناءً على قانون الانتخاب رقم (24) لعام 1960، الذي تضمّن: تقسيم مدينة عمان إلى عدة أحياء، وخصّص ثمانية مقاعد لقضاء عمان، منها اثنان للشركس والشيشان، واثنان للطوائف المسيحية[4]، وفي الثاني من تشرين أول عام 1961، اعتُمدت نتائج الانتخابات التي فاز فيها كلّ من: مصطفى خليفة، ووصفي ميرزا، وعبد الرحمن خليفة، وأحمد اللوزي، وعبد الباقي جمو، وموسى أبو الراغب، وسليم البخيت، وشحادة الطوال، وجميعهم فازوا بالتزكية، ويبدو أنَّ الفوز بالتزكية جاء نتيجة

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة عشر، 7 شباط 1961، ص1035.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1568)، 21 تشرين أول 1961، ص1187.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1568)، 27 آب 1961، ص1187.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1494)، 2 حزيران 1960، ص606.

لبعض الضغوطات التي مارستها السلطة السياسية وإقصائها للمعارضين[1]، في الوقت الذي سجّل فيه غيابٌ تامّ للأحزاب نتيجةً لحظرها[2].

وافتتحَ المجلس السادس أول جلساته بتاريخ 1 تشرين ثاني عام 1961، إلَّا أنَّ المجلس لم يعاصر سوى حكومتين: هما: حكومة بهجت التلهوني الثانية (1961 – 1962)، وحكومة وصفي التل الأولى (كانون الثاني – كانون أول 1962)[3]، وقد ناقش نواب عمان العديد من القضايا خلال جلسات مجلس النواب السادس، ففي مناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني الثانية، دعا النائب أحمد اللوزي إلى ضرورة اعتماد خطة زراعية شاملة، قائمة على دعم المزارع، والإفادة من خريجي المعاهد الزراعية.

أمّا النائب عبد الباقي جمو، فدعا إلى إعادة النظر في دوائر الأمن، وطالب بإطلاق الحريات العامة، كما طالب بتطوير دائرة الجوازات، "إذ يتعرّض المواطنون للتأخير في معاملاتهم، وتعطل أعمالهم". ومن الناحية التعليمية، فقد طالب جمو بتأمين الكتب المدرسية للطلبة مجاناً؛ نظراً لحالة المواطن الاقتصادية السيئة، وبمتابعة الأفلام التي تُعرض في السينما وأثرها على الشباب، لذلك اقترح إيقاف نشاط شركات الأفلام، ومن الناحية الاقتصادية، فقد طالب بإحياء الأراضي الزراعية التابعة للدولة، وزيادة أجور العاملين، وتحديد ساعات العمل[4].

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1577) ، 21 تشرين أول 1961، 1368.

(2) أبو جابر، المجلس النيابي، ص27.

(3) خير، السجل التاريخي، ص62 – 64.

(4) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الرابعة، 21 تشرين ثاني 1961، ص119 – 120/ 145 – 149.

وفي الجلسة العشرين من الدورة العادية الأولى، ناقش النواب بيان حكومة وصفي التل الأولى في 27 شباط عام 1962، أمّا عن موقف نواب عمان، فقد دعا النائب أحمد اللوزي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال الحدّ من البطالة، وتطوير المؤسسات الإنتاجية، وجذب المستثمرين، وتوفير فرص العمل لخريجي المدارس الإعدادية والثانوية، أمّا النائب عبد الباقي جمو، فدعا إلى الاهتمام بالجيش العربي، ومحاربة الفساد الأخلاقي، وتمتين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة، وأمّا النائب موسى أبو الراغب، فدعا إلى الإفادة من الطاقة الإنتاجية، وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، واقترح اعتماد برامج لاكتشاف واستخراج المعادن الطبيعية، عن طريق تشكيل مجلس من ذوي الخبرة الاقتصادية[1]، ولم تطل مدة هذا المجلس، حيث تـمَّ حلُّه في الأول من تشرين الثاني لعام 1962 نظراً لضعف شعبيته[2].

خ- المجلس النيابي السابع (1962 – 1963)

بعد حَلِّ المجلس السادس، أشرفت حكومة وصفي التل الأولى (كانون الثاني – تشرين الثاني 1962) على إجراء الانتخابات النيابية، إذ حدّدت يوم السبت 24 تشرين ثاني عام 1962 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية[3]، وفي 27 تشرين ثاني من العام نفسه اعتُمدت نتائج الانتخابات النيابية، فنجح عن قضاء عمان كلّ من: عزّ الدين المفتي، وشحادة الطوال، وسليم البخيت، وأحمد اللوزي، ومطلق الحديد، وصلاح طوقان، وموسى أبو الراغب، وقاسم بولاد[4].

---

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة العشرون، 27 شباط 1962، ص1362 – 1368/ 1370 – 1375.

(2) أبو جابر، المجلس النيابي، ص27.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1641) ، 3 تشرين أول 1962، ص1167.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1652) ، 27 تشرين ثاني 1962، ص1431.

افتتح هذا المجلس أول جلساته بتاريخ 1 كانون أول عام 1963 [1]، إلَّا أنَّه لم يستمرّ مدة طويلة، فقد عاصر حكومتين، هما: حكومة وصفي التل الثانية (1962 – 1963)، وحكومة سمير الرفاعي السادسة (آذار – نيسان 1963)[2]. وأما عن أهم ما طالب به نواب عمان من حكومة التل، فقد طالب النائب أحمد اللوزي بتعميم الخدمات البريدية والعيادات الصحية على أحياء مدينة عمان، كما اقترح وضع خطّة شاملة للاكتفاء الذاتي، عن طريق تنفيذ برنامج السنوات السبع، كذلك بيّن أهمية دعم الصناعات الوطنية، واستثمار رأس المال الأجنبي واجتذابه، والترويج للإنتاج المحليّ من خلال إقامة المعارض الصناعية سنوياً، وضرورة الحدّ من ارتفاع الأسعار، خاصة المواد الغذائية، أما عن قوانين العمل، فقد طالب بتنظيم علاقة العامل وصاحب العمل، والاعتناء بأحوال العمال، أمّا من الناحية الزراعية، فقد طالب اللوزي باعتماد خطّة شاملة للزراعة البعلية، وما تحتاجه من مال وخبرات فنية.

وتوجّه النائب موسى أبو الراغب إلى حكومة التل بالعديد من الحلول للمشاكل الاقتصادية، التي منها: انتشار البطالة بين القطاع الشبابي، وضعف معدل الطاقة الإنتاجية، ومحدودية الصناعات، وعلّـلَ سببَ هذه المشاكل في توجّه أصحاب رؤوس الأموال نحو قطاع الخدمات، مثل التجارة والنقل؛ نظراً للعائد المادي المرتفع، مقارنة بالقطاعات الأخرى، واقترح حلّ هذه المشكلة من خلال دعم الصناعات الوطنية، وتشكيل جهاز للتنمية الصناعية، واكتشاف المعادن، ووضع برنامج صناعي شامل[3].

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى، 1 كانون أول 1962، ص5.

(2) خير، السجل التاريخي، ص65 – 66.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الخامسة، 3 كانون ثاني 1963، ص1362 – 1365، 1375 – 1376.

وأما عن حكومة سمير الرفاعي السادسة، فقد تقدّمت ببيان الثقة بتاريخ 13 نيسان عام 1963، وبالنسبة لمطالب نواب عمان، فقد دعا النائب أحمد اللوزي إلى صيانة الحريات العامة، وأثنى على الحكومة في مبادرتها بآلافراج عن المعتقلين السياسيين، كما بيّن أهمية تنظيم الحياة البرلمانية، وتعديل قانون الانتخاب. وأمّا النائب سليم البخيت، فأكّد على حماية الحريات العامة، وتنظيم الحياة الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأما النائب مطلق الحديد، فقد طالب بتحسين أحوال المزارعين، وتأمينهم بالبذور والغذاء ومياه الشرب؛ لما أصاب المملكة من جفاف وقحط، إلّا أنَّ الظروف السياسية العربية أثَّرت في هذه الحكومة، حيث تصاعدت مطالب عربية وشعبية على مستوى المملكة بالدعوة إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وفي الوقت ذاته لم تحظ حكومة الرفاعي بالدعم النيابي، إذ حصلت على ثقة أحد عشر نائباً من أصل (60) نائباً[1]، وفي تاريخ 21 نيسان عام 1963 تـمَّ حلَّ مجلس النواب السابع على أثر حلّ حكومة سمير الرفاعي السادسة[2].

د- مجلس النواب الثامن (1963 – 1966):

أشرفت حكومة حسين بن ناصر الأولى (نيسان – تموز 1963) على إجراء الانتخابات النيابية للمجلس الثامن، حيث أقرّت يوم 6 تموز عام 1963 موعداً للانتخاب، وقد ترشَّح لهذا المجلس كلُّ أعضاء المجلس السابع الستين في أجواءٍ من التوتر، خاصة أنَّ حلَّه تـمَّ نتيجةً لسحب الثقة من حكومة سمير الرفاعي، وعند إعلان النتائج في اليوم التالي للانتخابات في 7 تموز من العام نفسه، تبيَّنَ نجاح

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة السادسة عشر، 13 نيسان 1963، ص1125 – 1127.

(2) خير، السجل التاريخي، ص67.

عشرين نائباً من النواب السابقين [1]. وأمَّا عن مرشحي قضاء عمان، فنجح كلّ من: عبد الرحمن خليفة، وموسى أبو الراغب، ومطلق الحديد، وخالد الحاج حسن، ووصفي ميرزا، وعبد الباقي جمو، وسليم البخيت، وشحادة الطوال[2].

افتتح المجلس أول جلساته في 1 آب عام 1963[3]، واستمرَّ في ممارسة سلطاته التشريعية والرقابية حتى عام 1966، حيث عاصر أربع حكومات، هي: حكومة حسين بن ناصر الثانية (1963 - 1964)، وحكومة بهجت التلهوني الثالثة (1964 – 1965)، وحكومة وصفي التل الثالثة (1965 – 1966)، وحكومة وصفي التل الرابعة (1966 –1967)[4].

وأمَّا عن موقف نواب قضاء عمان حول أبرز القضايا التي طُرِحت في المجلس الثامن، فقد ناقش المجلس في 14 آب عام 1963 بيان الثقة لحكومة حسين بن ناصر الثانية، وتحدَّث في هذه الجلسة من نواب قضاء عمان، كلّ من: خالد الحاج حسن، وعبد الباقي جمو، حيث بدا موقف النائب خليل الحاج حسين متوافقاً مع الحكومة، إلَّا أنَّه طالب بتقديم الأولوية للمشاريع التنموية، خاصة مشاريع المياه في قضاء عمان، لوضع حلولٍ نهائية للأحياء التي تعاني من ضعف المياه، وتوفير المياه للأراضي الزراعية.

وأمّا في مجال التعليم فطالب النائب الحاج حسن بتأميم الكتب المدرسية؛ لوضع حَـدٍّ لبعض محتكري الكتب المدرسية، وممارساتهم في استغلال الطلبة، أمَّا النائب عبد الباقي جمو، فأبدى معارضته للحكومة، وطالب بمحاربة الواسطة والمحسوبية،

---

(1) أبو جابر، المجلس النيابي، ص29.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1697) ، 31 كانون اول 1963، ص809.

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الاولى، 1 آب 1963.

(4) خير، السجل التاريخي، ص68 – 80.

وضرورة تعيين الكفاءات من الشباب خرجي المعاهد والجامعات، وفي مجال التعليم بيّنَ تأييده للحكومة في توجهها لتأميم الكتب المدرسية بعد الاستغلال الذي تعرَّض له أولياء الأمور، وفي المجال الاقتصادي، طالب النائب جمو بدعم الصناعات الوطنية، من خلال حصر العطاءات الحكومية في المصانع الأردنية، كما أكّد على ضرورة توزيع الأراضي الزراعية على المواطنين لإحيائها[1].

وفي 4 آب عام 1964 ناقش مجلس النواب بيان الثقة لحكومة بهجت التلهوني الثالث، ومن نواب قضاء عمان، لم يتحدّث سوى النائب عبد الباقي جمو، حيث شدّد على أهمية تحقيق العدالة في توزيع أراضي الدولة، وتوزيعها حسب حاجة المواطنين، وطالب بتحسين خدمات الطيران، والتحقيق في موضوع التعاقد مع بعض الشركات التي تنوي العمل على توسيع مطار عمان المدني[2]، وفي النهاية حظيت الحكومة بثقة نواب عمان، ومنهم عبد الرحمن خليفة، وموسى أبو الراغب، ومطلق الحديد، وخالد الحاج حسن، ووصفي ميرزا، وعبد الباقي جمو[3].

وناقش نواب المجلس الثامن في 15 آذار 1965 بيان الثقة لحكومة وصفي التل الثالثة، وتحدّثَ عن قضاء عمان كلٌّ من النائب خالد الحاج حسين، والنائب عبد الباقي جمو، وقد حثَّ النائب خالد الحاج حسن الحكومة على زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الخدمات العامة للمواطنين، ودعا إلى استمرار التعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية بما يصبُّ في

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثالثة، 14 آب 1963، ص47 – 49، 79 – 82.

(2) مطار عمان المدني: أول مطار تمَّ بناؤه بالقرب من مدينة عمان عام 1952، وكان مركزاً رئيسياً للعمليات الجوية، والمطار الوحيد للقادمين للأردن والمغادرين. موقع مديرية الأمن العام الإلكتروني: (psd.gov.jo).

(3) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة التاسعة، 14 آب 1964، ص1256 – 1261، 1303.

الصالح العام. وأمَّا النائب عبد الباقي جمو، ففي البداية طالب بآلافراج عن بعض المواطنين في السجون، خاصة ممّن تـمَّ توقيفه عدة أعوام دون محاكمة، وطالب كذلك بحماية الصناعات الوطنية، وتحقيق العدالة لعمّال المصانع بما يحفظ حقوقهم ومصالحهم.

وحظيت حكومة التل الثالثة بثقة كلّ من: خالد الحاج حسن، وشحادة الطوال، وعبد الباقي جمو عن عمان، فيما اعتذر عن عدم التصويت كل من: عبد الرحمن خليفة، وحسين أبو الراغب، ومطلق الحديد، وغادر الجلسة النائب وصفي ميرزا [1]، وبدأت حكومة وصفي التل الرابعة أعمالها بحلِّ المجلس النيابي الثامن في يوم 23 كانون أول عام 1966 [2]، ويوضّح لنا الجدول الآتي أسماء نواب عمان بين عامي (1947 – 1966).

جدول رقم (20)

"أعضاء مجالس النواب بين عامي (1947 – 1966)"

المجلس	الأعوام	أسماء النواب
الأول	(1947 – 1949)	هاشم خير، ومحمد منور الحديد، وسعيد المفتي، ووصفي ميرزا، وفرح أبو جابر.
الثاني	(1951 – 1951)	سعيد المفتي، ووصفي ميرزا، وسليمان السكر، ورشاد طوقان، ومحمد منور الحديد.
الثالث	(1951 – 1954)	وصفي ميرزا، وسعيد المفتي، ومحمد علي بدير، وسليم البخيت، ورشاد طوقان.

(1) مذاكرات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية، 13 آذار 1965، ص629 –630، 639 – 642، 868.

(2) خير، السجل التاريخي، ص80.

الرابع	(1956 – 1954)	مصطفى خليفة، ومحمد منور الحديد، ووصفي ميرزا، وعبد الكريم الخاص، وسليم البخيت.
الخامس	(1961 – 1956)	عبد القادر طاش، ومحمد عبد الر حمن خليفة، وعبد الباقي جمو، ومصطفى خليفة، وسليم البخيت.
السادس	(1962 – 1961)	مصطفى خليفة، ووصفي ميرزا، ومحمد عبد الرحمن خليفة، وأحمد اللوزي، وعبد الباقي جمو، وموسى أبو الراغب، وسليم البخيت، وشحادة الطوال.
السابع	(1963 – 1962)	عز الدين المفتي، شحادة الطوال، وسليم البخيت، وأحمد اللوزي، ومطلق الحديد، وصلاح طوقان، وموسى أبو الراغب، وقاسم بولاد.
الثامن	(1966 – 1963)	محمد عبد الرحمن خليفة، وموسى أبو الراغب، ومطلق الحديد، وخالد الحاج حسن، ووصفي ميرزا، وعبد الباقي جمو، وسليم البخيت، وشحادة الطوال.

يتّضح من خلال استعراض أسماء أعضاء مجلس النواب، تكرار العديد من النواب؛ وذلك للعديد من الأسباب، فمثلاً تكرّر النائب محمد منور الحديد ثلاث دورات، ثم تبعه النائب مطلق الحديد، ممّا يوضّح دور التوجه العشائري في الانتخابات النيابية، وكذلك تكرّر اسم النائب وصفي ميرزا الذي يُعَدّ من أبرز وجهاء الشركس، والمقرب أيضاً من النظام السياسي الأردني، وأمّا عن جماعة الإخوان المسلمين فاستطاعت إيصال نواب عنها ابتداءً من عام 1956، ومنهم: محمد

عبد الرحمن خليفة، كما كان لكبار أصحاب رؤوس الأموال تواجد في مجلس النواب، ومنهم: محمد علي بدير، وفرح أبو جابر، وشحادة الطوال.

4 - مجلس الأعيان:

تضمّن الدستور الأردني في شباط عام 1947، تأليف مجلس الأمة الممثّل الرسميّ للشعب الأردني، من مجلسي الأعيان والنواب، حيث "يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز نصف عدد أعضاء مجلس النواب، بما فيهم الرئيس، يُعيِّنهم الملك من الحائزين على ثقة الجمهور، واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن"، وجاء في عضويته : "مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات، ويتجدد اختيار نصفهم كلّ أربع سنوات بالاقتراع السري"[1]، إلَّا أنَّه في تشرين أول عام 1955 تمَّ تخفيض سنوات مجلس الأعيان ليبلغ أربع سنوات[2]، وقد تمَّ تشكيل سبعة مجالس للأعيان بين عامي (1947 – 1966)، واختير في هذه المجالس نخبة من أبناء مدينة عمان، ممّن تسلّموا المناصب العليا، ولعبوا دوراً مهماً في الحياة العامة.

لقد افتتح مجلس الأعيان الأول أول جلساته في تشرين الأول عام 1947 برئاسة توفيق أبو الهدى، وكان من أبناء مدينة عمان في هذا المجلس، كلّ من: توفيق أبو الهدى وصبري الطباع، وتكوّن المجلس من أربعة لجان، هي: اللجنة القانونية، واللجنة الإدارية، واللجنة المالية[3].

ومن أبرز الأمور التي تناولها المجلس، تداول القوانين التي تُعرض عليه، والموفقة عليها أو ردّها، أو إجراء تعديل عليها، ويتّضح من خلال استعراض

(1) الجريدة الرسمية، ع(886) ، 1 شباط 1947، ص 605.

(2) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

(3) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

مذاكرات مجلس الأعيان الأول غياب بعض الأعضاء عن جلسات المجلس، ومنهم العين صبري الطباع، الذي تغيَّبَ عن معظم الجلسات، ويبدو أنَّ ذلك لإنشغاله بالتجارة؛ لكونه من كبار تجار عمان، وتولّى رئاسة غرفة تجارة عمان عدة مرات.

وافتتح المجلس الثاني أولى جلساته في نيسان عام 1950، وكان من أبناء مدينة عمان كلّ من: إبراهيم هاشم، وسمير الرفاعي، وصبري الطباع، وتوفيق أبو الهدى الذي ترأَّس المجلس، وارتفع عدد الأعيان من عمان إلى أربعة أعضاء إلَّا أنَّ نسبة عمان لم تتغيّر، والتي بلغت (20%)؛ وذلك نتيجة لارتفاع عدد النواب إلى أربعين عضواً، حيث أصبح عدد الأعيان عشرين عضواً.

وقد شكّل المجلس أربعة لجان، هي: اللجنة القانونية، واللجنة المالية، واللجنة الإدارية، ولجنة الشؤون الخارجية[1]، ومن أهم المواضيع التي تداولها مجلس الأعيان الثاني موضوع وحدة الضفتين التي تمّت في نيسان عام 1950، وطالب أعضاء المجلس توحيد قوانين الضفتين خاصة القوانين المالية والإدارية[2]، وبيّن العين سمير الرفاعي أهمية الوحدة، وما تضمّنته من الحفاظ على القومية العربية، وأكَّد بأنَّ الوحدة بعيدة عن مشاريع التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، ونوّه المجلس في ردّه على خطاب العرش ضرورة الحفاظ على مصالح اللاجئين الفلسطينيين[3]، وفي كانون أول عام 1951 أقـرَّ المجلس مواد الدستور الجديد للمملكة، بناءً على تعديلات مجلس النواب[4].

---

(1) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

(2) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الرابعة، 20 أيار 1950، ص96.

(3) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثالثة، 7 أيار 1950، ص47 – 48.

(4) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة التاسعة، 29 كانون الأول 1951، ص2.

وأما عن مجلس الأعيان الثالث، فقد بدأ أول جلساته في أيلول عام 1951، ومثّل مدينة عمان توفيق أبو الهدى، وصبري الطباع، وشكري شعشاعة، وإبراهيم هاشم رئيساً[1]، وقد رحّب هذا المجلس في 18 أيلول 1951 بالملك طلال، الذي استلم الحكم بعد استشهاد والده الملك عبد الله الأول، وأكّد المجلس في ردّه على خطاب العرش أهمية الدستور الجديد للمملكة؛ وذلك لكونه عزّز دور مجلس الأمة في محاسبة الحكومة، وحافظ على مبدأ الفصل بين السلطات، كما طالب المجلس بإجراء الإصلاحات في الجانبين الإداري والقانوني[2]، إلّا أنَّ المجلس الثالث تمَّ حلّه في تشرين الأول عام 1951[3].

وجاءت أولى جلسات المجلس الرابع في تشرين الثاني عام 1951 بعشرين عضواً، منهم ستة أعيان من أهالي مدينة عمان، وهم: إبراهيم هاشم، وتوفيق أبو الهدى، وصبري الطباع، وشكري شعشاعة، ومحمد الشنقيطي[4]، إلّا أنَّ الشنقيطي استقال في 20 نيسان عام 1955، وعُيّن في مقعده سمير الرفاعي[5].

ويتّضح من خلال استعراض مذاكرات مجلس الأمة الرابع، عدم تطرّق المجلس إلى أية مواضيع خارج نطاق إقرار القوانين، أو طرح مواضيع تخصّ الشؤون العامة أو الخدماتية، وتمَّ حلّ المجلس الرابع في تشرين الثاني عام 1955[6].

---

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1082) ، 1 أيلول 1951، ص348.

(2) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثالثة، 18 أيلول 1951، ص7.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1085) ، 5 تشرين الثاني 1951، ص332.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1085) ، 5 تشرين الثاني 1951، ص333.

(5) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السابعة، 22 آب 1950، ص185.

(6) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1254) ، 1 تشرين الثاني 1955، ص991.

وبالنسبة للمجلس الخامس، فقد بدأ جلساته في تشرين الثاني عام 1955، ومن مدينة عمان تـمَّ تعيين كل من: إبراهيم هاشم رئيساً، وسعيد المفتي وسمير الرفاعي وتوفيق أبو الهدى[1]، إلَّا أنَّه توفي في 1 تموز عام 1956[2]. وفي آب عام 1958 تـمَّ تعيين محمد منور الحديد عيناً[3]. وقد بيّن المجلس في ردّه على خطاب العرش 7 تشرين الثاني عام 1955 ضرورة تعزيز التنسيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وأكّد المجلس أهمية الحفاظ على العلاقات مع مختلف الأقطار العربية[4].

وفي كانون الثاني عام 1957 أدان مجلس الأعيان الخامس اعتداء القوات الصهيونية على قطاع غزة، وطالب بتشكيل لجنة دولية للوقوف على المجازر المرتكبة بحقّ الشعب الفلسطيني[5]. وفي 26 كانون الثاني عام 1957 طالب مجلس الأعيان الخامس الحكومة باتخاذ إجراءات سريعة بما يخصّ مياه مدينة عمان؛ لانخفاض كميات مياه رأس العين التي تمدّ سكان مدينة عمان بالمياه؛ نتيجة الزيادة السكانية وانخفاض منسوب الأمطار[6].

وفي كانون الأول عام 1957 ناقش المجلس الهجمة الإعلامية التي نفّذتها الصحف البريطانية ضد الأردن ومصر؛ نتيجة النشاط الصهيوني، وبناءً على ذلك كلّف مجلس الأعيان الحكومة بوضع خطة للدفاع عن المواقف الأردنية والعربية

---

(1) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثانية، 7 تشرين الثاني 1955، ص196.

(2) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

(3) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الخامسة، 2 آب 1958، ص257.

(4) مذاكرا مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثانية، 7 تشرين الثاني 1955، ص196.

(5) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السادسة، 5 كانون الثاني 1957، ص42 – 43.

(6) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثامنة، 26 كانون الثاني 1957، ص38.

بشكل عام[1]، واستمرَّ المجلس الخامس في متابعة أعماله حتى حلّه في تشرين الأول عام 1959[2].

وافتتح المجلس السادس أعماله في تشرين الثاني عام 1959 بخمسة وعشرين عضواً، ثم ارتفع إلى ثلاثين عضواً بعد تعديل قانون الانتخاب الذي رفع عدد النواب إلى ستين نائباً، وأمّا عن أعيان عمان فبلغ عددهم أربعة أعيان، وهم: سمير الرفاعي الذي ترأس المجلس حتى تشرين الثاني عام 1961[3]، وسعيد المفتي الذي شغل منصب رئيس المجلس بين تشرين الثاني عام 1961 حتى تشرين أول عام 1963[4]، ومحمد أمين الشنقيطي ومحمد منور الحديد[5].

وقد عمل هذا المجلس بخمس لجان، هي: اللجنة القانونية، واللجنة الإدارية، واللجنة المالية، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة اللاجئين[6].

وأمّا عن دور المجلس ومواقفه، فقد استمرّ في أداء واجباته المتمثلة في تصديق القوانين ومراجعتها، وفي كانون الثاني عام 1961 ناقش المجلس بيان وزير الخارجية موسى ناصر حول القضية الفلسطينية، والذي تضمّن إنشاء كيان فلسطيني، وأبدى المجلس معارضته للفكرة، وجاء على لسان العين وديع دعمس ضرورة توحّد الدول العربية في سبيل تحرير فلسطين، ولا يمكن لأي وزير أو حكومة الخروج عن رغبة أبناء الضفتين الشرقي والغربية، وأمّا النائب رشاد الخطيب، فوضّح رغبة الدول

---

(1) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السابعة، 12 كانون الثاني 1957، ص34.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1449) ،1 تشرين الثاني 1959، ص929.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1449) ،1 تشرين الثاني 1959، ص930

(4) الجريدة الرسمية، ع (1683) ، 16 أيار 1963، ص508.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1455) ، 30 تشرين الثاني، ص1033.

(6) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

العربية في إنشاء لجنة تتحدّث باسم الفلسطينيين، وخاصة اللاجئين، وأيّد العين هذه الفكرة، وأما عن العين سعيد المفتي من مدينة عمان، فأبدىٰ استهجانه من إثارة هذه القضية، التي انتهت مسبقاً بوحدة الضفتين.

وبناءً علىٰ اقتراح المفتي، تمّ إغلاق هذا الموضوع، والتأكيد علىٰ أنَّ وحدة الضفتين أصبحت من ركائز السياسة الأردنية [1]. وفي حزيران عام 1962 وافق مجلس الأعيان علىٰ إقرار مشروع إنشاء سلطة مدينة الحسين الرياضية، التي أشرفت علىٰ تخطيط وإنشاء مدينة رياضية في مدينة عمان[2]، وقد استمرّ المجلس في أداء مهامه حتىٰ حلّه في تشرين الثاني عام 1963[3].

بدأ مجلس الأعيان السابع أول جلساته في تشرين الثاني عام 1963 بثلاثين عيناً، منهم أربعة أعيان من مدينة عمان، وهم: سعيد المفتي رئيساً، وسمير الرفاعي، ومصطفىٰ خليفة، وأحمد اللوزي[4]. وقد عمل هذا المجلس بأربعة لجان، وهي: اللجنة القانونية، واللجنة المالية، واللجنة الإدارية، ولجنة الشؤون الخارجية[5]. وفي تشرين الثاني عام 1963 تقدّم المجلس في ردّه علىٰ خطاب العرش الذي جاء فيه التأكيد علىٰ أهمية التقدّم الذي أحرزه الأردن في مختلف المجالات، وطالب بوضع خطة شاملة في الجانبين الاقتصادي والتعليمي[6]. كما رفع مجلس الأعيان في كانون الثاني عام 1964 برقية التعازي إلىٰ رئيس مجلس الكونجرس الأمريكي في واشنطن

---

(1) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الخامسة، 17 كانون الثاني 1961، ص821 – 825.

(2) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الرابعة، 7 حزيران 1962، ص209 – 211.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1719) ، 3 تشرين الثاني 1963، ص1500.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1719) ، 3 تشرين الثاني 1963، ص1502.

(5) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate. Jo) .

(6) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة الثانية، 5 تشرين الثاني 1963، ص68 - 69.

بوفاة الرئيس الأمريكي جون كيندي (1961 – 1963)، وتقدّم رئيس الكونجرس بالشكر إلى مجلس الأعيان الأردني[1].

وفي ما يخصّ مدينة عمان، فقد أقـرَّ المجلس قانون "مجاري أمانة العاصمة"، الذي جاء خلال إجراء الحكومة للمراحل الأولى من مشروع المجاري في مدينة عمان، كجزء من مشاريع البنية التحتية[2]، وفي كانون الثاني صادق المجلس على قانون مياه مدينة عمان بعد إجراء التعديلات[3]، واستمرّ المجلس في أداء مهامه حتى تشرين أول عام 1967[4].

يتضح من خلال استعراض مذاكرات مجلس الأعيان الأردني بين عامي (1947 -1966)، تركيز الأعيان على متابعة القوانين والمصادقة عليها، إلّا أنّهم في الوقت نفسه تطرقوا إلى بعض القضايا التي تخصّ الأردن بضفتيها، مثل القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية، كما أنَّ مجلس الأعيان الأردني ضمّ في عضويته أبرز الشخصيات الوطنية في مختلف المدن الأردنية من رجالات الدولة وكبار المسئولين، وأمَّا عن أعيان مدينة عمان، فجلُّهم من رؤساء الوزراء، مثل توفيق أبو الهدى، وسمير الرفاعي، وسعيد الفتي، وغيرهم. واستحوذت مدينة عمان على (30%) من أعضاء المجلس، ففي البداية بلغ عددهم اثنين حينما كان عدد الأعيان عشرة، وأصبحوا خمسة حينما بلغ عدد الأعيان ثلاثين عيناً، وكذلك من الملاحظ أنَّ عدد مجالس الأعيان بلغت بين عامي (1947 – 1966) سبعة مجالس، أي بأقل من مجلس النواب بمجلس واحد.

---

(1) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السادسة، 27 كانون الثاني 1964، ص 176 – 178.

(2) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السادسة، 27 كانون الثاني 1964، ص125.

(3) مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، الجلسة السادسة، 27 كانون الثاني 1964، ص 964.

(4) الجريدة الرسمية، ع (2057) ، 5 تشرين الثاني 1967، ص2389.

جدول رقم (21)

"أعضاء مجلس الأعيان من مدينة عمان بين عامي (1947 – 1966)" [1]

ترتيب المجلس	مدة المجلس	أسماء أعضاء المجلس من سكان مدينة عمان
المجلس الأول	(تشرين أول 1947 – نيسان 1950)	توفيق أبو الهدى، صبري الطباع.
المجلس الثاني	نيسان 1950 – أيار 1951)	إبراهيم هاشم، توفيق أبو الهدى، سمير الرفاعي، صبري الطباع.
المجلس الثالث	(أيلول 1951 – تشرين الأول 1951)	إبراهيم هاشم، توفيق أبو الهدى، صبري الطباع، شكري شعشاعة.
المجلس الرابع	(تشرين ثاني 1951 – تشرين ثاني 1955)	توفيق أبو الهدى، إبراهيم هاشم، شكري شعشاعة، صبري الطباع، محمد الشنقيطي، سمير الرفاعي.
المجلس الخامس	(تشرين ثاني 1955 – تشرين أول 1959)	توفيق أبو الهدى، إبراهيم هاشم، سمير الرفاعي، سعيد المفتي.
المجلس السادس	(تشرين الثاني 1959 – تشرين الأول 1963)	سعيد المفتي، سمير الرفاعي، محمد الشنقيطي، محمد الحديد.
المجلس السابع	(تشرين الثاني 1963 – تشرين الأول 1967)	سعيد المفتي، سمير الرفاعي، مصطفى خليفة.

(1) الموقع الإلكتروني لمجلس الأعيان الأردني: (senate.jo) . وأود أن أشير إلى أنَّ بعض الأعضاء تـمّت إقالتهم من مجالس الأعيان، خاصة عندما يتمّ تعيينهم في الحكومات الأردنية، كرؤساء للحكومات أو وزراء.

يُلاحظ من خلال ما ورد في الجدول السابق، أنَّ كلًّا من: صبري الطباع، وتوفيق أبو الهدىٰ، وإبراهيم هاشم، تكرّروا في أربعة مجالس، أمّا سمير الرفاعي، فقد تكرّر اسمه في خمسة مجالس، بينما سعيد المفتي في ثلاثة مجالس، إذ كانت هذه الشخصيات من أبرز السياسيين الأردنيين آنذاك.

ثانياً - السفارات والقنصليات في مدينة عمان:

بعد اعتراف بريطانيا باستقلال الأردن في 22 أيار 1946، بدأت العلاقات الأردنية تتسع، حيث استقبل الأردن سفراء وقنصليات في مدينة عمان، خاصة بعد دخول الأردن في هيئة الأمم المتحدة في كانون الأول عام 1955، وسيتمُّ حصرُ أهمّ السفارات والقنصليات التي أنشئت في مدينة عمان بين عامي (1946 – 1966)، إلَّا أنَّ شحّ المعلومات لم يُمكّنّا من عرض معلومات هذه السفارات والقنصليات بشكل مفصل، لذلك سأكتفي بعرضها من خلال الجدول اللاحق.

جدول (22)

"المؤسسات الدبلوماسية في مدينة عمان بين عامي (1946 – 1966)".

الدولة	مستوى التمثيل الدبلوماسي ومكانها	الممثل الدبلوماسي
بريطانيا[1]	كانت تقع السفارة البريطانية في شارع القبرطاي بمدينة عمان.	تسلّم السفارة البريطانية بين عامي (1946 - 1966)، كل من السفير ديوك (Duke)، وبعده المستشار هيث ميسون (Heath mason) قائماً بالأعمال حتى جاء شارلز جونستون (Charles Johnston).
الجمهورية التركية[2]	قنصلية	اعتُمِد باي روستو قنصلاً عاماً في آذار عام 1946، إلّا أنّه في حزيران من العام نفسه بعثت تركيا رشدي ريبريل؛ ليتمّ اعتماده قنصلاً لها في عمان.
العراق[3]	قنصلية	اعتُمِد صالح مهداوي في نيسان عام 1946 قنصلاً عاماً للعراق في عمان.

---

(1) جونستون، تشارلز، الأردن على الحافة، ترجمة: فهمي شومان، منشورات وزارة الثقافة، 1998، ص38، محافظة، علي، العلاقات الأردنية البريطانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص268.

(2) الجريدة الرسمية، ع (846) ، 16 كانون الثاني 1946، ص17، الجريدة الرسمية، ع (865) ، 16 حزيران 1964.

(3) الجريدة الرسمية، ع (856) ، 16 نيسان 1946، ص143.

الولايات المتحدة الأمريكية[1]	أقيمت القنصلية الأمريكية في كانون الثاني عام 1946، وفي آب عام 1952 رُفِعَ التمثيل الدبلوماسي إلى سفارة.	اعتُمِد روبرت جانز (Robert Jonse) قنصلاً عاماً في كانون الثاني عام 1946، وفي عام 1949 سُمّي ويلز ستابلر(Wales Stabler) قائماً بأعمال المفوضية الأمريكية في عمان، إلّا أنّه في آب عام 1952 رُفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة، كما شغل مستر لستر د. مالوري (Mr. Lester، D.Mallore) سفيراً منتصف الخمسينات[2].
إسبانيا[3]	أُنشئت مفوضية إسبانية في عمان بتاريخ 5 تشرين الثاني 1951، وذلك بعد توقيع معاهدة الصداقة الأردنية الإسبانية.	اعتُـمِد غونتالوديفبث ريدوندو (Gantall.D.Ridondo) مفوضاً لإسبانيا في تشرين الثاني عام 1951.
أفغانستان[4]	أُنشئت المفوضية الأفغانستانية في عمان بتاريخ 8 آب 1953، وذلك بعد توقيع المعاهدة الأردنية الأفغانستانية	اعتُـمِدَ سردار عالي غلام يحيىٰ وزيراً مفوضاً لأفغانستان في عمان في آب عام 1953، وفي آب عام 1964 رُفِع التمثيل

(1) الجريدة الرسمية، ع (846) ، 16 كانون الثاني 1946، ص17، البشتاوي، عماد رفعت، العلاقات الأردنية الأمريكية (1946 – 1966) ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1995، ص39.

(2) الشرعة، الأحزاب الأردنية، ص190.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1085) ، 5 تشرين ثاني 1951، ص335.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1152) ، 8 آب 1953، ص409، الجريدة الرسمية، ع (1732) ، 11 كانون الثاني 1964، ص1143.

		الدبلوماسي لأفغانستان إلى مستوى سفارة.
الدنمارك[1]	أُنشئت السفارة الدنماركية في عمان في آب عام 1961.	-
سيلان[2]	أُنشئت المفوضية السيلانية في عمان في أيار عام 1961.	-
الكويت[3]	أُنشئت السفارة الكويتية في عمان في تموز عام 1961.	-
فيتنام[4]	أُنشئت المفوضية الفيتنامية في عمان في تشرين أول عام 1961.	-
نيبال[5]	أُنشئت المفوضية النيبالية في عمان في تشرين أول عام 1961.	-
سوريا[6]	أُنشئت السفارة السورية في عمان في تشرين الثاني عام 1961.	-
قبرص[7]	أُنشئت السفارة القبرصية في عمان في آذار عام 1962.	-
اليابان[8]	أُنشئت السفارة اليابانية في عمان في أيار عام 1962.	-

(1) الجريدة الرسمية، ع (1565) ، 10 آب 1961، ص962.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1616) ،30 أيار 1962، ص562.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1576) ، 16 تشرين أول 1961، ص1361.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1616) ، 30 أيار 1962، ص562.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1646) ، 25 تشرين أول 1962، ص1236.

(6) الجريدة الرسمية، ع (1909) ، 24 آذار 1961، ص424.

(7) الجريدة الرسمية، ع (1576) ، 16 تشرين أول 1961، ص1361.

(8) الجريدة الرسمية، ع (1576) ، 16 تشرين أول 1961، ص1361.

كوريا الجنوبية[1]	أُنشئت السفارة الكورية الجنوبية في عمان في أيار 1962.	-
الجزائر[2]	أُنشئت السفارة الجزائرية في عمان في تموز عام 1962.	-
الباكستان[3]	أُنشئت السفارة الباكستانية في عمان في تشرين الأول 1962.	-
الاتحاد السوفييتي[4]	أُنشئت سفارة الاتحاد السوفييتي في عمان في أيلول عام 1963.	-
اليونان[5]	أُنشئت السفارة اليونانية في عمان في كانون الثاني 1964.	-
الصومال[6]	أُنشئت السفارة الصومالية في عمان في تموز عام 1964.	-
فنلندا[7]	أُنشئت السفارة الفنلندية في عمان في آذار عام 1966.	-
تشيلي[8]	أُنشئت السفارة التشيلية في عمان في تشرين الثاني عام 1966.	-
مصر[9]	كانت السفارة المصرية تقع في جبل عمان،	-

(1) الجريدة الرسمية، ع (1580) ، 11 تشرين ثاني، 1961، ص1460.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1721) ، 20 تشرين ثاني 1963، ص1518.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1732) ، 11 كانون الثاني 1964، ص5.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1548) ، 10 أيار 1961، ص551.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1625) ، 6 تموز 1962، ص477.

(6) الجريدة الرسمية، ع (1604) ، 12 آذار 1962، ص279.

(7) الجريدة الرسمية، ع (1774) ، 12 تموز 1964، ص970.

(8) الجريدة الرسمية، ع (1707) ، 10 أيلول 1963، ص1193.

(9) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص118، النجار، بنات عمان، ص231.

	وقد شغل منصب السفير حتى عام 1956 صلاح مصطفى، ثم شغل موقعه محمد إبراهيم سيف الدين.	
إيران[1]	سفارة ومقرّها في جبل اللويبدة.	

يبدو من خلال الجدول السابق، أنَّ معظم المفوضيات والقنصليات والسفارات للدول العربية والإقليمية والدولية، قد أُنشئت بعد حصول الأردن على الاستقلال في عام 1946، إذ تـمَّ افتتاح أربع وعشرين قنصلية وسفارة بين عامي (1946 – 1966)، ومعظم هذه القنصليات والسفارات، افتُتِحت في الخمسينات والستينات، حيث كانت متركزة في مدينة عمان، وبالذات في جبل عمان وجبل اللويبدة.

(1) الشقيري، من قاسيون إلى ربة عمون، ص115.

الخاتمة:

اكتسبت مدينة عمان أهمية تاريخية كبيرة منذ عام 1921، وذلك عند اختيارها عاصمة لإمارة شرقي الأردن من قبل الأمير عبد الله (الملك المؤسس)، وما لعبته المدينة بعد ذلك من دور مركزي كعاصمة للدولة الأردنية في جميع الشؤون السياسية والعسكرية والثقافية والعلمية.

وشهدت مدينة عمان تطوراً سكانياً وعمرانياً متمازجاً؛ نتيجةً لعديدٍ من العوامل، كان أبرزها العامل السكاني الذي ارتفع بشكل كبير، خاصة بعد عام 1948 نتيجة استقبال اللاجئين الفلسطينيين على أثر أحداث الحرب على أرض فلسطين، إضافة إلى تحسّن الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وأثر ذلك في الحُدّ من الأمراض، وانخفاض أعداد الوفيات مقابل ارتفاع أعداد المواليد، وظهر هناك تطور إداري لمؤسسات الدولة، الذي أدّى إلى تحسّن التخطيط والتنظيم للمدينة من قبل الإدارة المحلية، ونمو أحياء المدينة، وتحديد معالمها، وإضفاء طابع الخدمات لكلّ حيّ من الأحياء والمخيمات، والحَدّ من التجمعات السكانية العشوائية.

وتطوّرت العادات والتقاليد لدى سكان مدينة عمان في المناسبات الاجتماعية والدينية والوطنية، وتطوّرت نظرة المجتمع نحو المرأة الأردنية، التي أقبلت على مختلف مجالات الحياة؛ نتيجة التعليم وانخفاض الأمية، بالإضافة إلى انفتاح المجتمع على العديد من الثقافات الجديدة عن طريق وسائل الإعلام: مثل الصحف والمجلات والإذاعات، والبعثات الدراسة في الخارج، حيث ظهر التعاون والترابط بين مكونات المجتمع، التي برزت من خلال العمل في الجمعيات الخيرية والتعاونية.

كانت هناك مجموعة من الظروف التي أثّرت على الحياة الزراعية سلباً، نتيجة تطور طبيعة الحياة الاجتماعية، ونمو مظاهر المدنية بشكل واضح، وظهرت المؤسسات التي عملت على دعم المزارع وتحسين وضعه المادي، ووضع حلول للتحديات التي واجهته، وطبيعة المنتجات الزراعية والحيوانية في المدينة.

ونمت الأسواق والحركة التجارية في مدينة عمان نتيجة دخول رأس المال إلى الأردن بشكل عام، والمدينة بشكل خاص؛ كونها المركز الاقتصادي للبلاد عن طريق حركة الاستيراد والتصدير، والظروف التي أثّرت عليها، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لضبط التعاملات التجارية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى مثل غرفة تجارة عمان، التي عملت على تحديد الأسعار، ومحاربة آفات الغش والاستغلال والاحتكار، وما رافقها من إجراءات للموازنة بين حركتي الاستيراد والتصدير، والاتفاقيات التجارية التي عملت الحكومة على توسيعها مع الدول العربية المجاورة.

وظهرت ملامح تطور الحياة الصناعية نتيجة نمو رأس المال والتدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية في دعم الصناعة الوطنية، من خلال توفير المواد الخام، وإعفائها من الضرائب والرسوم؛ لتستطيع منافسة المنتج المستورد، وأدّى نمو الصناعات إلى نمو قطاع العمال ونشاطهم في تأسيس النقابات العمالية، والمطالبة بحقوقهم وتحسين خدماتهم. وفي المقابل انتشرت المصانع في مدينة عمان، وتنوّعت منتجاتها، رغم وجود العديد من التحديات التي واجهت قطاع المصانع، ومن أبرزها نمو الواردات على حساب الصادرات، واستحدثت برامج التنمية الصناعية في مدينة عمان، التي أعدّها مجلس الإعمار للنهوض بالقطاع الصناعي.

كما ازدهرت المؤسسات المالية في مدينة عمان كالبنوك، التي لعبت دوراً في دعم القطاعات الخدماتية والاقتصادية، وإجراءات إصدار العملة الأردنية، وإلغاء الجنيه الفلسطيني بعد وحدة الضفتين، وما تبعه من تأسيس مجلس النقد الأردني والبنك المركزي.

لقد واكبت مدينة عمان نهضة تعليمية كبيرة، من انتشار المدارس، والحَدّ من الأميّة وتطور النظام التعليمي، كما تـمّ تأسيس دار المعلمين، وما تبع ذلك من إنشاء المعاهد ودورها في رفد القطاع الحكومي والخاص بالموظفين والعاملين المؤهلين، وما قدّمته وزارة المعارف (التربية والتعليم) من بعثات دراسية أدّت إلى تطور الحياة العامة في المدينة، وما تبع ذلك من تأسيس للجامعة الأردنية، التي وفّرت للطلاب في مدينة عمان وغيرها سهولة إكمال تعليمهم.

ولعبت المؤسسات الإعلامية في مدينة عمان كالصحف والمجلات والإذاعة دوراً مهماً في تثقيف المواطنين، رغم الظروف والتحديات التي واجهتها، فبرزت بعض المؤسسات الثقافية مثل المكتبات في مدينة عمان، وكان لها دور في تعزيز الحركة الثقافية الأردنية.

وظهر في مدينة عمان أحزاب سياسية متعددة التوجهات والمعتقدات، انتمى إليها الكثير من أبناء المدينة، والتي لعبت دوراً مهماً في تطور الحياة السياسية، وكان للحياة الحزبية في مدينة عمان دور في الوعي السياسي لدى السكان الذين انتموا لهذه الأحزاب.

وشارك أبناء مدينة عمان في المجالس النيابية الثمانية المنتخبة بين عامي (1946 – 1966)، حيث مثّل سكان المدينة داخل هذه المجالس، ولعب أعضاء المجالس النيابية دوراً في مطالبة الحكومة بتحسين الخدمات، وعرض المشاكل، والتحديات

التي تواجه سكان المدينة ومتابعتها، كما نجحت بعض الشخصيات الحزبية عن مدينة عمان في العديد من المجالس النيابية.

أمَّا مجالس الأعيان، فقد تمّ تعيين كبار شخصيات مدينة عمان من ذوي السلطة والنفوذ، ليكونوا رديفاً للنواب في اتخاذ قراراتهم والمصادقة عليها، كما استحدثت العديد من السفارات والقنصليات في مدينة عمان، وكانت شاهداً على تطور العلاقات الخارجية الأردنية مع كثير من دول العالم.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أولاً- الوثائق الأردنية غير المنشورة:

أ- الوثائق المودعة لدى المكتبة الوطنية، ضمن الاختصار (و.م.و)، عمان:

1- (و.م.و)، مجموعة وثائق ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م.و/ 7/ 60)، آذار- نيسان، 1975.

2- (و.م.و)، مجموعة وثائق ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م.و 7/ 36)، آذار- نيسان، 1975.

3- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (25/ 2/ 2/ 3)، 6 حزيران 1937.

4- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (31/ 3/ 10/ 191)،1 كانون أول 1954.

5- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (31/ 3/ 8/ 7) (31/ 3/ 8/ 8)، 15 تشرين ثاني 1951.

6- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 9/ 64)، 22 تموز 1952.

7- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (31/ 3/ 1/ 21)، 16 تشرين ثاني 1952.

8- (و.م.و)، مجموعة الشركس، وثيقة رقم: (م خ / 20/ 1)، بتاريخ 29 آب عام 1952.

9- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 1/ 18/ 142)، 8 حزيران 1965.

10-(و.م.و)، مجموعة ميرزا وصفي، وثيقة رقم: (م و/ 7/ 61)، 1975.

11-(و.م.و)، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج/ 18/ 24)، د. ت.

12- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (4/ 2/ 1/ 2/ 113)، 25 تموز1950.

13-(و.م.و)، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج/ 57/ 3)، 10 كانون الثاني 2010.

14- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (27/ 16/ 2/ 3/ 180)، 12 كانون أول 1967.

15- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (27/ 15/ 2/ 40) (27/ 15/ 2/ 41) (27/ 15/ 2/ 43)، 18 تموز 1953.

16- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (25/ 8/ 2/ 4)، 1 آب 1953.

17- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (25/ 8/ 2/ 4) (25/ 8/ / 2/ 5) (25/ 8/ 2/ 6) (25/ 8/ 2/ 7) (25/ 8/ 2/ 8) (25/ 8/ 2/ 9)، 1 آب 1953.

18- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (14/ 3/ 2/ 60)، 15 كانون ثاني، 1949.

19- (و.م.و)، عمان، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 2/ 4/ 107)، 14 كانون ثاني 1960.

20- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (15/ 2/ 72/ 34)، 3 تموز 1966.

21- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (14/ 3/ 4/ 125) (14/ 3/ 4/ 126)، 9 نيسان 1950.

22- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 71)، 1 تموز 1951.

23- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (22/ 6/ 6/ 141)، 30 شباط 1967.

24- (و.م.و)، عمان، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (33/ 1/ 10/ 89)، 3 تموز 1962.

25- (و.م.و)، عمان، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 1/ 68)، 25 كانون ثاني 1952.

26- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 2/ 188)، 9 كانون أول 1959.

27- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (17/ 5/ 1/ 68)،25 كانون ثاني .1952

28- (و.م.و)، عمان، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (29/ 2/ 3/ 245) (29/ 2/ 3/ 246)، 15 آب 1966.

29- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (29/ 2/ 3/ 244) (29/ 2/ 3/ 245)، 15 آب 1966.

30- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 243)، 15 آب 1966.

31- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 2/ 10/ 129)،6 آب 1956.

32- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 243)، 15 آب 1966.

33- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 242)، 15 آب 1966

34- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 240)، 15 آب 1966.

35- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (9/ 5/ 9/ 122)، 19 حزيران 1948.

36- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (32/ 1/ 5/ 128) (32/ 1/ 5/ 129)، 10 أيار 1964.

37- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (9/ 5/ 4/ 76) (9/ 5/ 4/ 77)، 15 حزيران 1964.

38- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم:(29/ 2/ 3/ 245) (29/ 2/ 3/ 246)، 15 آب 1966.

39- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم:(29/ 2/ 3/ 244) (29/ 2/ 3/ 245)، 15 آب .1966

40- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 243)، 15 آب .1966

41- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (13/ 2/ 10/ 129)، 6 آب .1956

42- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 240)، 15 آب .1966

43- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (29/ 2/ 3/ 238)،15 آب .1966

44- (و.م.و)، مجموعة تاريخ الأردن، وثيقة رقم: (22/ 18/ 20/ 113) (22/ 18/ 20/ 114)، د.ت.

45- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 5)، .1953

46- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (5/ 1/ 5/ 7) (5/ 1/ 5/ 8) (5/ 1/ 5/ 12)، .1953

47- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (5/ 1/ 5/ 6) (5/ 1/ 5/ 13)، .1953

48- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (5/ 1/ 5/ 5)، .1953

49- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (24/ 13/ 2/ 177)(24/ 13/ 2/ 178) (24/ 13/ 2/ 179)، 16 نيسان .1961

50 - (و.م.و)، مجموعة خطابات جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، خطاب الحسين في حفل التخريج في الجامعة الأردنية، 29 حزيران .1966

51- (و.م.و)، خطابات جلالة الملك الحسين بن طلال، كلمة الحسين بمناسبة افتتاح إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان، 1 تشرين أول .1956

52- (و.م.و)، خطابات جلالة الملك الحسين بن طلال، كلمة الحسين بمناسبة افتتاح إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان، 1 آذار 1959.

53- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (26/ 3/ 26/ 17)، 8 تشرين ثاني 1959.

54- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثائق رقم: (22/ 13/ 16/ 28) (22/ 13/ 16/ 29) (22/ 13/ 16/ 31)، 21 كانون ثاني 1957.

55- (و.م.و)، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج 62/ 22)، د.ت.

56- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (22/ 7/ 1/ 173)، 6 حزيران .1965

57- (و.م.و)، مجموعة الصحف، وثيقة رقم: (ج62/ 26)، د.ت.

58- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (9/ 10/ 59/ 91)، د.ت.

59- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (32/ 1/ 31/ 41)، 21 شباط .1979

60- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (9/ 10/ 66/ 84)، د.ت.

61- (و.م.و)، مجموعة الوثائق الحكومية، وثيقة رقم: (11/ 6/ 5/ 40)، 27 تشرين ثاني 1961.

ب- التقارير والسجلات الرسمية:

1- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1951.

2- دائرة الإحصاءات العامة، تعداد السكان والمساكن لعام .1952

3- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية .1959

4- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام .1966

5- دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن عمان، القدس، الزرقاء، رصيفة، إربد، العقبة، .1967

6- دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1947.

7- دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام 1948.

8- دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام .1949

9- دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، التقرير الإداري لعام .1947

10- سجلات أمانة العاصمة، أمانة عمان الكبرى، رأس العين، المستخدم منها:

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 3آذار 1962، قرار (147).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 9 آذار 1966، قرار (183).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962) بتاريخ 25 آذار 1962، قرار (176).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144- 751 لعام 1962)، بتاريخ 1 أيار 1962، قرار (258).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 1أيار1962، قرار (274-277).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962) بتاريخ 22 أيار 1962، قرار (311-312).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962) بتاريخ 20آب1962، قرار (517).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (144-751 لعام 1962)، بتاريخ 17أيلول1962، قرار (594).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) بتاريخ 1 آذار 1966، قرار (196).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 9آذار 1966، قرار (183).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (186).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (196).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 14 آذار 1966، قرار (197).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 6 نيسان 1966 قرار (268).

- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 11 نيسان 1966، قرار (273).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 4 حزيران 1966، قرار (264).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 6 حزيران 1966، قرار (456).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار (458).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 20حزيران 1966، قرار (495).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966) بتاريخ 20 حزيران 1966، قرار (496).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9-1966)، بتاريخ 27 حزيران 1966، قرار (499).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 11تموز1966، قرار (517).
- سجل قرارات مجلس أمانة العاصمة، (9/ 3/ 1966-5/ 9/ 1966)، بتاريخ 29 آب1966، قرار (642).

11- سجلات محكمة عمان الشرعية، دفاتر عقود الزواج، مصورة على المايكروفيلم، مكتبة الجامعة الأردنية، قسم الأرشيف، المستخدمة منها:

- سجل رقم (318) (1952-1953)، 4 تشرين أول 1952م .

- سجل رقم (523) (1959-1960)، 8 أيار1960م.

- سجل رقم (659) (1964-1965)، 25 أيلول 1964م .

12- مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1962 – 1963.

13 -مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1963 – 1964.

14 -مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام 1965 – 1966.

15- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1957- 1958.

16- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام 1962 – 1963.

17- وزارة التجارة والصناعة والجمارك، التقرير السنوي لعام 1951.

18- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1963- 1964.

19- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1965.

20- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوي لعام 1966.

21- وكالة وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 1949.

22- وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام 1951 – 1957.

23- وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام 1958-1965.

24- وزارة الصحة، التقرير السنوي للأعوام 1960 – 1969.

25- وزارة المعرف، التقرير السنوي لعام 1953- 1954.

ثانياً- الوثائق المنشورة:

1-مذاكرات مجلس الأعيان الأردني، (1947 – 1966).

2-مذاكرات مجلس النواب الأردني، (1947 – 1966).

ثالثا- المصادر المنشورة (الكتب):

1- دليل الجامعة الأردنية لعام 1966/ 1967.

2- دليل المملكة الأردنية للتجارة والصناعة، مكتب الشرق العربي للتأليف والنشر، د.م، 1955.

3- وزارة الثقافة والإعلام، القطاع الصناعي، تشرين الثاني – 1969.

4- مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962 – 1967.

5- مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية 1964 – 1970.

6- المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1991.

7- النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، رياض الصالحين من سيرة سيد المرسلين، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

8- غرفة صناعة عمان، الكتاب السنوي الأول، 1965.

رابعاً- المذكرات الشخصية:

1- ابن الحسين، عبدالله، مذكراتي، د.د، د.م، 1945.

2- أبو صالحة، غالب حمد، ذكريات عمان أيام زمان، مطبعة السفير، عمان، د.ط ، 2011.

3- البخاري، فؤاد محمد أمين، عمان ذاكرة الزمن الجميل، دار السندباد للنشر، عمان، 2010.

4- جونستون، تشارلز، الأردن على الحافة، ترجمة: فهمي شامان، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1998.

5- التل، مذكرات الطباع، مطابع الدستور التجارية، عمان، ط1، 2019.

6- خزنة كاتبي، موفق، محطة عمان في الأربعينات، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

7- الخصاونة، علي محمود، غرباء في بلادهم قصة حياة، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، 2001.

8- الزركلي، خير الدين،عامان في عمان، المطبعة العربية بمصر، د.م، 1925.

9- زيادين، يعقوب، البدايات سيرة ذاتية أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

10- الشوا، فواز خميس رضا، عمان خير مقام، مطبعة السفير، عمان، 2012.

11- الشقيري، عبد الرحمن، من قاسيون إلى ربة عمون رحلة العمر، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1991.

12- قاسم، زياد، أبناء القلعة، وزارة الثقافة، عمان، 2009.

13- منيف، عبد الرحمن، سيرة مدينة عمّان في الأربعينات،المؤسسة العربية للدراساتوالنشر، عمان، ط1، 1994.

14- النجار، عايدة، بنات عمان أيام زمان ذاكرة المدرسة والطريق،للدراسات والنشر، عمان، ط1، .2008

15- النجار، عايدة، عمان بين الغزل والعمل، السلوى للدراسات والنشر، عمان، ط1، 2019.

16- الدجاني، علي طاهر، خمسون عاماً في خدمة غرفة صناعة عمان، د.د، د.م، د.ت.

المراجع:

أولا- المراجع العربية

1- أبو جابر، رؤوف سعد، (2009)، **تاريخ شرقي الأردن واقتصاده: خلال القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين**، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان.

2- أبو الشعر، هند غسان، السوارية، نوفان رجا، (2004)، **عمان في العهد الهاشمي**، ج1، منشورات أمانة عمان، عمان.

3- أبو دية، سعد، (1993)، **البيئة السياسية وتطور أعمال البريد، في الأردن**، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

4- أبو عجمية، يسرى أحمد وآخرون، (1985)، **دليل المكتبات والمكتبيين في الأردن**، د.د، عمان.

5- أبو غنيمة، (2006)، **مسيرة نقابة الصيادلة (1957 – 2006)**، د.د، د.م.

6- أبو غنيمة، زياد محمود، (2004)، **من ملفات الصحافة الأردنية، دراسة وثائقية في صحيفة الكفاح الإسلامية**، دار الفرقان للنشر، عمان.

7- الأسمر، أية عبد الله، (2019)، **أخلاقيات المهنة في طب الأسنان**، الجامعة الأردنية، عمان.

8- بدران، إبراهيم، (1994)، **الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن**، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

9- البطاينة، فيصل، (د.ت)، **ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة**، ج1، د.د، د.م.

10- بكج، آرسلان رمضان، (1985)، **عمان بين الأمس واليوم**، د.د، عمان.

11- **الجامعة الأردنية نشأتها وتطورها**، (2000)، إعداد وتحرير: الزغول، حامد، الجامعة الأردنية، عمان.

12- الجبور، محمود رضوان، (2008)، **البعد الوطني في الأغنية الشعبية الأردنية: دراسة توثيقية 1921-2000**، جامعة اليرموك.

13- جرار، فاروق أنيس، (1996)، **الإذاعة والتلفزيون في الأردن**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، الأردن.

14- جرار، صلاح وآخرون، (2010)، **مؤتمر: " وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الخامس"**، الجامعة الأردنية، عمان.

15- حمدان، جمال، (1960)، **جغرافيا المدن**، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.

16- حوراني، هاني، الدباس، حامد، (1996)، **مؤتمر: أعمال مؤتمر "عمان واقع وطموح"**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

17- الحوراني، هاني، (1987)، **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن 1921/ 1950**، ط1، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت.

18- خريسات، محمد، والداوود، جورج، (2007)، **تقارير بريطانيا عن شرق الأردن، أعمال دوائر الحكومة**، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان.

19- خريسات صالح، (1990)، **تقاليد الزواج في الأردن**، ط 1، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان.

20- خريس، علي عناد، الصفدي، صلاح عبد الكريم، (د.ت)، **الحركة النقابية العمالية في الأردن**، د.د، د.م.

21- خير، هاني سليم،(1990)، **السجل التاريخي المصور**، ط2، مطابع الإيمان، عمان.

22- دائرة شؤون المرأة، (1979)، **المرأة الأردنية**، د.ط، المطبوعات والنشر، عمان.

23- الدجاني، علي، (1954)، **محاضرات في اقتصاديات الأردن**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، د.م.

24- الدقن، محمد، (1985)، **سكة حديد الحجاز الحميدية**، دراسة وثائقية ، ط1 ، د.ن ، د.م.

25- رشيد، عبد الله، (2002)، **ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان 1878 – 1948**، ط2، أمانة عمان الكبرى، عمان.

26- الزيادات، عادل، (1994)، **الخدمات الصحية في المملكة الأردنية الهاشمية (1946-1986)**، جامعة اليرموك، الأردن.

27- السوارية، نوفان رجا الحمود، (1996)، **عمان وجوارها خلال الفترة (1281هـ/ 1864م-1340هـ/ 1921م)**، ط1، منشورات بنك الأعمال، عمان.

28- شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة، (1988) ،**خمسون عاماً من البناء (1938-1988)**، ط1، عمان.

29- الشرعة، إبراهيم فاعور، (2013)، **الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية بين عامي 1950 – 1957**، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، الأردن.

30- الصايغ، فؤاد (1982)، **بنك العيون الأردني**، الجامعة الأردنية، عمان.

31- صالح، حسن عبد القادر، (1980)، **مدينة عمان، دراسة جغرافية**، ط1، الجامعة الأردنية، عمان.

32- الصفدي، علي حسن، (2006)، **سيرة عمان في الخمسينات**، مطبعة الدستور التجارية، عمان.

33- طريف جورج وغنايم زهير، (2002)، **عمان في العهد الهاشمي 1950-2002**، ج2، أمانة عمان، الأردن.

34- العابدي، محمود، (1971)، **عمان في ماضيها وحاضرها**، ط1، منشورات أمانة العاصمة، عمان،.

35- العبداللات، مروان أحمد سليمان، (1992)، **خريطة الأحزاب السياسية الأردنية**، ج1، سلسلة الأردن السياسي والبارتيلوجيا، عمان.

36- العبيدي، عوني جدوع، (1991)، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945 – 1970**، صفحات تاريخية، عمان.

37- عوض، محمد عبد العزيز، (1969)، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

38- العرموطي، عمر محمد نزال، (2013)، **موسوعة عمان أيام زمان، ج1، ج2، ج3، ج4**، آلافاق المشرقة ناشرون، عمان.

39- العزيزي، روكس بن زائد، (1974)، **قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية**، ج2، دائرة الثقافة والفنون، عمان.

40- العبيدي، عوني جدوع، (1993)، **حزب التحرير الإسلامي**، دار اللواء للصحافة، عمان.

41- العيسمي، شبلي، (1978)، **حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة النمو والتوسع 1949 – 1958**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

42- غرايبة، إبراهيم، (1997)، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946- 1996،** مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

43- غوانمة، يوسف درويش، (1979)، **عمان حضارتها وتاريخها**، د.ط، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان.

44- غرفة تجارة عمان، **الكتاب الذهبي**.

45- الفلاحات، سالم، (2017)، **الحركة الإسلامية في الأردن الإخوان المسلمون،** ج1، دار عمار، عمان.

46- القيمري، محمد سليمان، (1982)، **الحركة العمالية النقابية في الأردن1950- 1970،** جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن.

47- القيمري، محمد سليمان، (1996)، **الاتحاد العام لنقابات العمال أهداف ومنجزات 1954- 1997،** جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن.

48- كامل، محمد مختار، (1999)، **صحة وأمراض الحيوانات والبيطرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

49- الكلالدة، طاهر، (2008)، **أمانة العاصمة بين الماضي العريق والمستقبل المشرق،** دار اليازوري، عمان.

50- المالكي، عبد الله عبد المجيد، (1997)، **الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني**، مج2، مج8، مج9، مطبعة الدستور، الأردن.

51- محافظة، علي، (1990)، **الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916- 1946**،ط1، مركز الكتب الأردني،عمان.

52- مروة، أديب،(1961)، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

53- المصلح، أحمد، (1995)، **ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن 1953- 1993**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، الأردن.

54- الماضي، منيب والموسى، سليمان، (د.ت)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، د.د، د.م.

55- الموسى، سليمان، (1985)، **عمان عاصمة الأردن**،ط1، منشورات أمانة عمان، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

56- الموسى، سليمان (1999)، **دراسات في تاريخ الأردن الحديث**، ط1، وزارة الثقافة، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية.

57- المناصرة، أنور محمد، (2014)، **تخطيط مدينة عمان**، دار البيروتي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

58- نسيبة، حازم، (1990)، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952-1967**، ط2، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

59- نقابة المهندسين الأردنيين، (2008)، **الكتاب الذهبي**.

60- نصار، تركي، (1992)، **تاريخ الإعلام الأردني: دراسة تاريخية وصفية**، د.د، عمان.

61- نقرش، عبد الله، (1992)، **التجربة الحزبية في الأردن**، **لجنة تاريخ الأردن**، ط2، عمان.

62- ندوة: **دور الأحزاب في التنمية السياسية**، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، 1997.

ثانياً: المراجع المترجمة

1- **البلديات ورهان الحكم الإقليمي المحلي**، بحث منشور ضمن كتاب أطلس الأردن - التاريخ الأرض والمجتمع، تحرير:عبابسة، مريم وآخرون، المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، بيروت، 2013.

2- كوهين، أمنون، **الأحزاب الأردنية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949 – 1967**، تعريب خالد حسين، مطبعة القادسية، القدس، 1988

3- هاردنج، لانكستر، **آثار الأردن، تعريب سليمان الموسى**، منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، عمان، ط1، 1965.

4- نوغمو، شورا بكمرزا،**موجز تاريخ الاديكه (الجركس) القديم**، تعريب: شوكت المفتي (حجوقة)، مطبعة الأردن، عمان، د.ت.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1 -Amman Vilic Et Society, The City and its Society, Seteney Shami, jean Hannoyer, Center detude et de Recherches surlemonyen-orient contem porain 1996.

رابعاً: الرسائل الجامعية

1- البشتاوي، عماد رفعت، (1995)، **العلاقات الأردنية الأمريكية (1946 – 1966)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

2- حمودة، أحمد عبد الرحمن، (1969)، **مدينة عمان ، دراسة في جغرافية العمران**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة عين شمس.

3- شهاب، أسامة يوسف، (1985)، **صحيفة الجزيرة الأردنية ودورها في الحركة الأدبية 1939 – 1954**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

5- الغويين، فيصل، (2003)، **سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية من 1908 – 1976**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

6- الفرجات، ربيع، (2015)، **البعثات العلمية في الأردن في الفترة بين 1926 – 1962**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

7- المشاقبة، عبد الرحمن، (2016)، **الحياة الزراعية في الأردن (1929 – 1950)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

8- ملكاوي، حنان سليمان، (2001)، **التاريخ الاجتماعي لمدينة عمان 1921 – 1947**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

9- النعيم، موسى حسين محمد، (1997)، **الصناعة في الأردن دراسة جغرافية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

خامساً- الصحف:

1- صحيفة الأردن، عمان، الأعوام: (1947)، (1949)، (1950)، (1963)، (1965).

2- صحيفة الجزيرة، عمان، الأعوام: (1946)، (1947)، (1948)، (1949)، (1951)، (1952)، (1953).

3- صحيفة الجهاد، القدس، الأعوام: (1962)، (1963)، (1964)، (1965)، (1966).

4- الجريدة الرسمية، عمان، الأعوام: (1928)، (1936)، (1939)، (1945 – 1966).

5- صحيفة الدفاع، القدس، الأعوام: (1954)، (1955)، (1956)، (1958)، (1966).

6- صحيفة الدستور،عمان، الأعوام: (2007)، (2009)، (2012)، (2014)، (2018)، (2019).

7-صحيفة الرأي، عمان، عام: (2020).

8-صحيفة الشرق العربي، عمان، الأعوام: (1923)، (1925)، (1926).

9-صحيفة فلسطين، القدس، الأعوام: (1951)، (1957).

10-صحيفة المنار، القدس، عام: (1966).

11-صحيفة الكفاح الإسلامي، عمان، عام: (1954).

12-صحيفة النسر، عمان، عام: (1947).

سادساً- المجلات والأبحاث المنشورة:

1- سمحة، موسى، النمو السكاني في مدينة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية، **مجلة جامعة الملك سعود-** كلية الآداب، مجلد (3)، العدد (1).

2- سمحة، موسى، أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (1948-180)، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 1986، مجلد (14)، العدد (3).

3-الشرعة، إبراهيم فاعور، الجازي، أنور دبشي، التطورات العامة في الأردن في عهد رئيس الوزراء وصفي التل (1962- 1971) دراسة تاريخية وثائقية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، عمان، .2020

4-صالح، حسن عبد القادر، التجربة الأردنية في تخطيط مدينة عمان الكبرى : تحليل وتقويم،**دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 31 (العدد 3).

5- الغويين، فيصل خليل، موقف الأردن من مشروع أيزنهاور 1957، **دورية كان التاريخية**، السنة العاشرة، ع (36)، الكويت، .2017

6- **مجلة الاقتصاد الأردني**، عمان، (1994).

7- **مجلة المهندس الأردني**، عمان، (1974).

8- **مجلة نقابة المحامين**، عمان، (1953)، (1955)، (2003).

9- **مجلة الفجر الاقتصادي**، عمان،(1976).

10- **مجلة الفنون الشعبية**، عمان، (1974).

11- **مجلة الرائد**، عمان، (1945)، (1946).

12- **مجلة رسالة المعلم**، عمان، (1958)، (1960).

13- **مجلة التنمية**،عمان، (1975).

14- **مجلة رسالة المكتبة**،عمان، (1965).

15- **المجلة الثقافية**،الجامعة الأردنية،(1987).

16- المعهد العربي للدراسات والعلوم المالية والمصرفية، القيود الجديدة على مؤسسة الإنماء الدولية،**مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد** (3)، ع (4)، الأردن،1995.

17- مجلس البحث العلمي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، مج 9، ع (1)، كانون ثاني 1972.

18- **مجلة رسالة المعاهد العلمية**، ع (10)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1992.

19- الموسى، عصام سليمان، الصحافة الأردنية دراسة نقدية لتطورها وقوانينها 1920 – 1988، **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد الخامس، ع (1)، جامعة اليرموك

20- كاهينة لحلوح، دور المؤتمرات الدولية في تطوير وتقنين قواعد قانون البحار، حوليات جامعة الجزائر، مج (32)، ع (4).

خامساً- المواقع الإلكترونية:

1-موقع منظمة الأمم المتحدة: (**www.un.org**).

2-موقع وكالة الأنروا: **(www.unrwa.org)**.

3-الموقع البنك العربي: **(**www.arabbank.jo**).**

4-الموقع صحيفة الرأي الأردنية**: (**www.alrai.com**).**

5- موقعرئاسة الوزراء الأردنية**: (**www.pm.gov.jo**).**

6-الموقع اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة العاصمة**: (**www.uasma.net**).**

7-موقع منظمة الصحة العالمية**(www.who.int)**.

8-موقع سرايا الإخباري**: (**www.sarayanews.com**).**

9-موقع موسوعة العلوم العربية**:(**www.arabsciencepedia.org**).**

10-موقع نقابة المحامين الأردنيين**: (**www.jba.org.jo**).**

11-موقع اتحاد الصيادلة العرب**: (www.apharmu.com).**

12-موقع نقابة الصيادلة: (www.jpa.org.jo).

13-موقع نقابة الصحفيين الأردنيين: (www.jpa.jo).

14- مبيضين، مهند، المعلمون والدولة وهاجس الأخونة في الأردن، 2020، موقع منتدى العربي الجديد: (www.alaraby.co.uk).

15-موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الإلكتروني: **(info.wafa.ps)**.

16-موقع وزارة الثقافة: (www.culture.gov.jo).

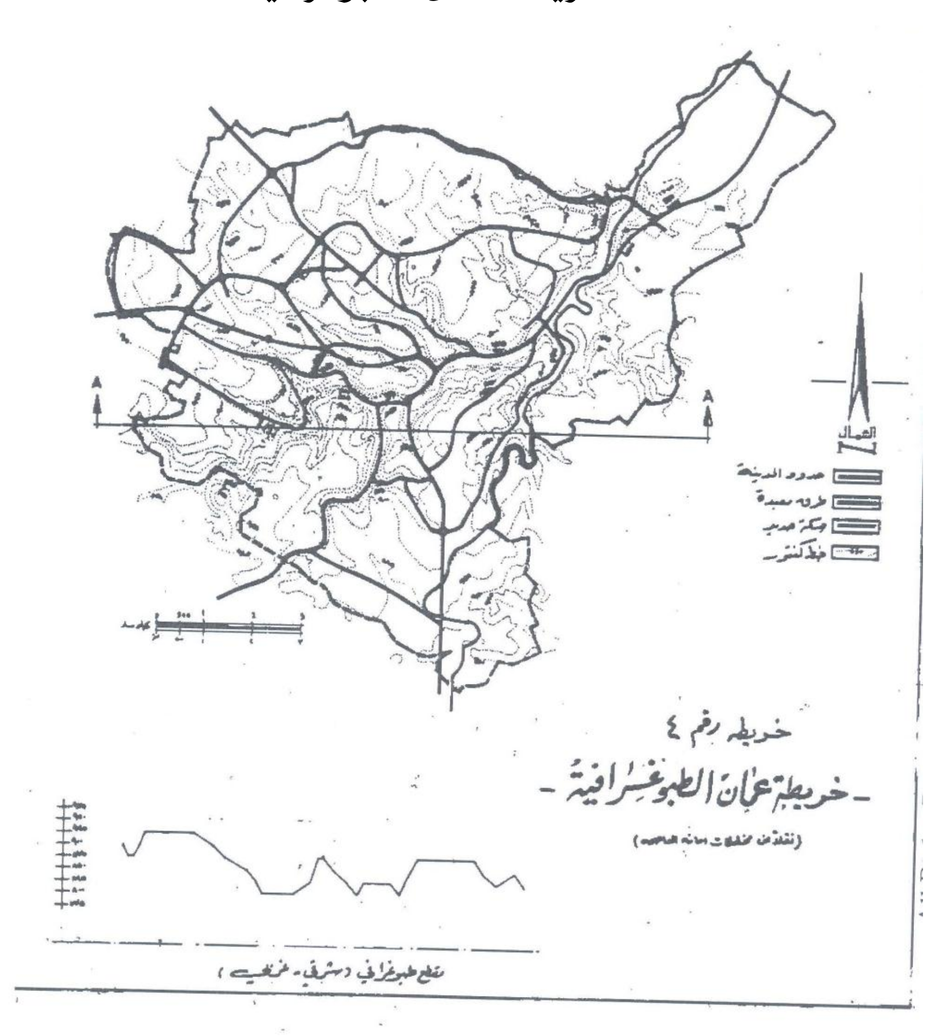
17-موقع مديرية الأمن العام: **(psd.gov.jo).**

18-موقع مجلس الأعيان الأردني: **(senate. Jo).**

الملاحق

ملحق رقم (1)

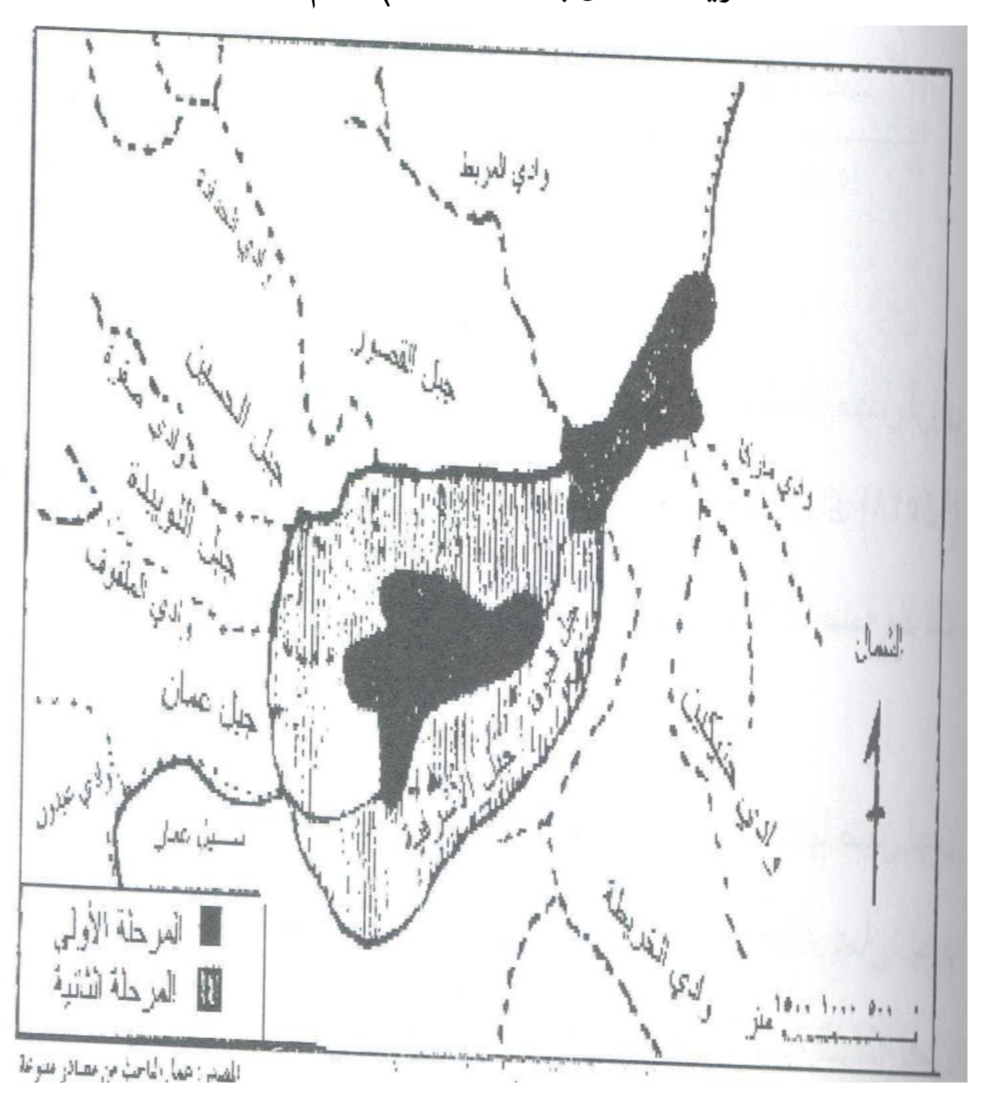
خريطة عمان الطبوغرافية[1]



(1) حمودة، مدينة عمان، ص20.

ملحق رقم (2)

خريطة عمان بمساحة 2 كم^2 عام 1921[1]



---

(1) المناصرة، أنور محمد، تخطيط مدينة عمان، دار البيروتي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص29.

ملحق رقم (3)

خريطة عمان عام 1948[1]



(1) (و.م.و)، مجموعة نبيه شقم، وثيقة غير منشورة.

ملحق رقم (4)

حدود أمانة العاصمة عام 1959[1]

حدود امانة العاصمة

بناء عن طلب اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في عمان وعملا بالفقرتين (١و٢) من المادة (٨) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة (١٩٥٥) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/٤/١ الموافقة على اعتبار الحدود الجديدة لامانة العاصمة المبينة تالياً منطقة تنظيمية .

الحدود الجديدة لامانة العاصمة

تبتدىء الحدود الجديدة لأمانة العاصمة من نقطة على طريق عمان الزرقاء ، وهي بالنسبة لحدود مدينة عمان تقع فى الناحية الشمالية الشرقية على الحد بين الأراضي المحلولة وبين القطعة رقم (٢) من حوض رقم (٢) من اراضي قرية ماركا ، بالقرب من نقطة المثلثات رقم (٣٠ في ا م) متجهة نحو الغرب ضامة القطع (٢) (١) (٩) حيث تتصل بوادي عين غزال فتسير بمحاذاة هذا الوادي متجهة نحو الجنوب الغربي فاصلة اراضي قرية طبربور عن ماركا ضامة القطع ذات الارقام ٨٥٣ – ٨٥٢ – ٥٠ – ٤٩ – ٣٤ – ٣٥ – ٦٣٧ – ٥٢ – ٣١ – من حوض رقم (٢) ماركا ،

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 1420، 20نيسان 1959، ص 364-367.

الى ان تلتقى بالعلامة الكائنة على الحد الشمالي الشرقي للقطعة رقم (٧١٢) من حوض (٣) خنيفسة من اراضي قرية نويجيس حيث يتجه الحد نحو الغرب ثم الجنوب ضاما القطع ٧١٢ – ١٦ – ١٨ – من حوض (٣) خنيفسة . حيث تلتقى بالعلامة الفاصلة بين القطعتين ١٨ – ١٩ من حوض (٣)خنيفسة الكائنة بالقرب من العبارة القائمة على الطريق المعبدة الآتية من ماركا والمتصلة بطريق عمان السلط ثم يتجه الحد نحو الغرب مع هذه الطريق المعبدة مارة من القطع ٢٠ – ٧٣ – ٢ – ٤ – ٣ – من حوض (٣) المذكور . ثم مارة بالقطع ١٥ – ١٦ – ٣٤ – ٢٤ – ٢٥ – ٢٦ – ٢٧ – ٢٨ – من حوض (١) ثم مارة مع هذا الطريق من القطع ٣٦ – ٣٤ – ٣٣ – ٣١ – ٦٨ – من حوض (٢) قرية النويجيس ثم مارة مع الحد الشمالي للقطعتين رقم ٧٦ – ٨ من حوض (١) عمان مع الطريق اياها ، ثم تتجه الحدود مع الطريق المذكورة نحو الجنوب مارة بالقطع ٨ – ٧٦ – ٨٦ – منحرفة نحو الغرب مارة بالقطع رقم ١٣ – ٢ – ١ – من حوض (١) عمان وتستمر متجهة نحو الغرب بين حدود اراضي مدينة عمان واراضي قرية النويجيس مع الحد الشمالي للقطع ذات الارقام ٢٨ – ٢٠ – ٣ – من حوض (١) عمان مارة بالعلامة الكائنة بين القطعة رقم ٣ من حوض (١) عمان والقطعة (١١) من حوض (٢) عمان والكائنة على الحدود بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية الجبيهة وتستمر متجهة نحو الغرب مع الطريق المعبدة المذكورة مارة في اراضي قرية الجبيهة الى ان تلتقي بالعلامة الفاصلة بين القطعتين ٣٤ – ٣٥ من حوض (٣) عمان من الجهة الشرقية بهاتين القطعتين ثم تتجه حدود امانة العاصمة نحو الشمال الغربي مع الحدود الفاصلة اراضي مدينة عمان واراضي قرية الجبيهة ضامة القطع ٣٥ – ٢ – ١ من حوض (٣) عمان . ثم تتجه هذه الحدود نحو الجنوب الغربي مع الحد الشمالي الغربي للقطعة رقم ١ من حوض (٣) عمان وتنحرف نحو الشمال الغربي مع الحد الشمالي الشرقي للقطعة رقم (٣) من حوض (٣) مدينة عمان الى ان تلتقي بنقطة المثلثات رقم (٧٧٥ تي جي) ثم تتجه نحو الجنوب مارة مع الحد الفاصل بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية تلاع العلي ، على الحد الغربي للقطع ٣ – ٢٠ – ٢١ – ٢٢ من حوض (٣) مدينة عمان – والقطقة ٦ من حوض (١٣) مدينة عمان وتنحرف هذه الحدود متجهة نحو الغرب مع الحد الشمالي للقطع ٦ – ٧ من حوض (١٣) مدينة عمان ثم تنحرف نحو الجنوب الغربي ثم الى الجنوب الشرقي الى النقطة الفاصلة بين القطع ٦ – ٧ – ١٠ مسن حوض (١٣) مدينة عمان والكائنة ايضا على حدود اراضي قرية تلاع العلي ثم تتجه نحو الجنوب مارة بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية تلاع العلي الحد الغربي للقطع ١٠ – ٣٠ – ٩٨ – ٩٩ – ٥٩ – ٦١ – ٢٢ – ٢٣ – ٢٤ – من حوض (١٣) مدينة عمان ثم تتجه هذه الحدود نحو الجنوب الغربي مارة بين اراضي مدينة عمان واراضي تلاع العلي على الحد الشمالي للقطع ٢٢ – ٢٣ – ٢٤ – ٢٥ – ٦٦ – ٨٧ – ٢٠ من حوض (١٨) مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين حدود القطعتين ٢٠ من - حوض (١٨) مدينة عمان و (١) من حوض ٢٠ - مدينة عمان والكائنة على حدود قرية تلاع العلي ثم تتجه نحو الغرب مع الطريق الفاصلة بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية تلاع العلي على الحد الشمالي للقطعة رقم (١) من حوض (٢٠) مدينة عمان و ٦ – ٢ – ١ – من حوض (١٩) مدينة عمان ثم تتجه نحو الجنوب الغربي للقطعتن ١ – ٣ من حوض (١٩) مدينة عمان ثم تتجه نحو الغرب حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين اراضي مدينة عمان وقرية تلاع العلي وقرية وادي السير والكائنة على الحد الشمالي الغربي للقطعة رقم ٤ من حوض (١٩) مدينة عمان حيث تتجه الحدود نحـــو الجنوب مارة بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية وادي السير مع الحد الغربي للقطع ٤ – ٥ – ٦ – ٧ – ٨ – ٩ – من حوض (١٩) مدينةعمان والقطع ٨ – ٩ – ١٠ – ١١ – ١٢ – ١٣ – ١٤ – ١٥ – ١٦ – ١٧ – ١٨ – ١٩ – ٣٢ – ٢١ – ٢٢ – ٢٣ – ٢٤ – ٤٢ من حوض(٢٠) مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الكائنة على الحد الجنوبي الغربي للقطعة ٤٢ من حوض (٢٠) مدينة عمان والكائنة ايضا على حد اراضي قرية وادي السير وعلى طريق عمان – وادي السير المعبدة ثم تتجه حدود امانة العاصمة نحو الشرق مع الحد الجنوبي للطريق اياها الكائنه عـــلى الجنوب من القطع رقم ٤٢ – ٤٠ – من حوض (٢٠) مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الكائنة على الطريق اياها وعلى الحد الشمالي الغربي للقطعة رقم ٦ من حوض (٢١) مدينة عمان . ثم تتجه نحو الجنوب ثم الشرق مع الحد الغربي والجنوبيللقطعة المذكورة وتستمر نحو الشرق مارة مع الحد الجنوبي للقطع ٧ – ٣ – من الحوض (٢١) مدينة عمان ثم تتجه ايضا نحو الجنوب

والشرق مع الحدين الغربي والجنوبي للقطعة رقم (٥) من حوض (٢١) مدينة عمان ثم تتجه حدود امانة العاصمة نحو الجنوب مع الحد الغربي للقطعتين رقم ٣٢–٣٣ من حوض (٢٦) عمان ومع الحد الشمالي الغربي والجنوبي للقطعة ٥١ من الحوض نفسه ، ثم تتجه الحدود نحو الشرق مع الحد الجنوبي للقطع ٥٠ – ٤٩ – ٤٨ من الحوض اياه حتى تلتقي بالعلامة الفاصلة بين القطعتين رقم ٤٨ من حوض (٢٦) والقطعة ٢٠ من الحوض (٢٨) عمان حيث تتجه هذه الحدود نحو الجنوب مع الحد الغربي للقطعة رقم ٢٠ من ٢٨ اي انها لا تزال مستمرة مع الحدود الفاصلة بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية وادي السير متبعة الحد الشمالي والغربي والجنوبي للقطعة رقم ٢١ من حوض ٢٨ والحد الجنوبي للقطعة ٢١ والحد الغربي للقطعة ١٩ من حوض ٢٨ ، وتستمر مع الحد الشمالي للقطع ٢٢ – ٢١ – ٢٣ – ٢٥ من حوض ٢٩ عمان حيث تلتقي بوادي عبدون وتتجه حدود امانة العاصمة نحو الجنوب والشرق على محاذاة وادي عبدون ضامة كامل اراضي الاحواض التالية ٢٩ – ٣٠ من مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين اراضي مدينة عمان واراضي قرية وادي السير الكائنة على الحافة الجنوبية لوادي عبدون الى الجنوب من حدود القطعة رقم ٧ من حوض ٣٠ عمان فتستمر حدود الامانة مارة ضمن اراضي مدينة عمان مع الحد الجنوبي لوادي عبدون الذي يشكل الحد الجنوبي للقطعتين رقم ٢–١ من حوض ٣٠ عمان حيث تلتقي بالعلامة الكائنة على وادي عبدون والفاصلة بين القطعتين القطعة رقم ١٤ من حوض ٢٩ والقطعة ١٣ من حوض ٣٨ عمان حيث تتجه نحو الجنوب الشرقي مع الحد الجنوبي للقطعة ١٣ من حوض ٣٨ والحد الغربي للقطعتين ٢٠و٢٢ من حوض ٣٨ عمان على تنحية حدود الامانة نحو الجنوب الغربي مارة مع الحد الغربي للقطع ١٧ و٢٣ و٢٥ ومن حوض ٣٩ عمان ومن ثم تعود فتتجه نحو الجنوب الشرقي مارة مع الحد الجنوبي الغربي للقطع ٢٥و٢٨و٢٩و٣٠و٣١ من حوض ٣٩ عمان ، وتستمر متجهة نحو الجنوب الشرقي مع الحد الجنوبي الغربي للقطع ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - من حوض (٤٦) مدينة عمان والقطع ٣٧ - ١٧ - ١٠ من حوض (٤٥) مدينة عمان ثم تتجه نحو الجنوب مع الطريق الكائنة الى الغرب من القطع رقم ٨ - من حوض ٤٨ مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين اراضي مدينة عمان وقرية امقصير والكائنة على الحد الجنوبي الغربي للقطعة رقم ٨ المذكورة . وتستمر الحدود مع الحد الفاصل بين اراضي مدينة عمان وقرية ام قصير ومع الحد الجنوبي الغربي للقطع رقم ٨ - ٧ - ٦ - ٥ - ٩ من الحوض (٤٨) مدينة عمان والقطعتين ٣ - ٢ - من حوض (٤٧) مدينة عمان الى ان تتصل الحدود بالعلامة الفاصلة بين القطع ٢ - من حوض (٤٧) مدينة عمان و٣٣ - ٣٤ من حوض ٧ القويسمه ، حيث تتجه عندها نحو الجنوب مع الحد الجنوبي الغربي للقطع ٣٤ – ٣٥ من حوض ٧ القويسمه ، ثم يتجه الى الجنوب الشرقي مارا مع الحد الفاصل بين اراضي القويسمه واراضي قرية ام قصير مارا مع الحد الجنوبي للقطع ٣٣ - ٢٢ - ٣٢ - ٣١ - من حوض (٧) قرية القويسمه ثم تتجه الحدود الى الجنوب مارا مع الحد الغربي للطريق الى ان تلتقي بنقطة تقع على الحد الغربي للقطعة رقم ٣٠ من حوض (٧) قرية القويسمه . ثم تتجه الحدود الى الشرق مع الحد الجنوبي للقطع رقم ٣٠ - ٣٨ - من حوض (٧) قرية القويسمه - قاطعة خط سكة الحديد ومتجهة نحو الشمال الشرقي مع الحد الجنوبي الشرقي للقطع رقم ٢١ - من حوض ٧ نفسه ثم تتجه الحدود الى الشرق ومع الحد الجنوبي للقطع ٤–٣–٢– من حوض (٧) قرية القويسمه حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين اراضي القويسمه وقريتي ام قصير وابو علنده ثم تتجه الحدود الى الشرق مارة بالحد الجنوبي للقطع ٥٢ – ٤٥ – ٤٤ – ٤٣ – ٤٢ – من حوض (٦) القويسمه ثم تتجه الحدود الى الشمال مارة بالحد الشرقي للقطع ٤٢ – ٣٠ – ١٧ – ١٦ – من حوض (٦) قرية القويسمه ثم تستمر ايضا الحدود شمالا مع الحد الشرقي للقطع ١٧ – ١٦ – ١ – من حوض (٦) قرية القويسمه . وتستمر نحو الشمال مع الحد الفاصل بين اراضي قرية القويسمه وقرية ابوعلنده ومع الحد الشرقي للقطع ٨ – ٢ –٣ – من حوض (٤) قرية القويسمه ثم تتجه نحو الغرب مع الحد الجنوبي للقطع ٤٠ – ٤٤ – ٣٨ – من حوض (٣) القويسمه الى ان تلتقي بخط سكة الحديد عند العلامة الفاصلة من الجهة الغربية بين القطعتين ٣٨ من حوض (٣) القويسمه ورقم (٤) من حوض ٤ القويسمه ثم تتجه الحدود نحو الشمال مع الحد الشرقي لسكة الحديد ومع الحد الغربي للقطع ٣٨ ٣٩ – ٣٥ – ٤٥ – ٢٤ – ٣٧ – ٢٨ – ٢٧ – ٢٦ – ٢٥ – ومع الحد الشمالي للقطع ١٧ – والحد الشرقي للقطعتين

١٩ – ٢٥ – من حوض (٣) قرية القويسمه ، وتستمر الحدود مع الحد الغربي للقطع ٢ – ٤٥ – ١ ، من حوض (٢) قرية القويسمه ومن الحد الغربي للقطع ٨ – ٩ – ٥ – من حوض (١) قرية القويسمه حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة الى الجهة الغربية بين القطعتين رقم ٥ – من حوض (١) القويسمه و ٣٤ من حوض (٣١) عمـــان والكائنة على الحد الشرقي لخط سكة الحديد حيث تتجه الحدود منها نحو الشرق مارة بين اراضي مدينة عمان واراضي قريـــة القويسمه مع الحد الجنوبي للقطع ٣٤ – ٣٥ – ٤٤ – ٣٢ – من حوض (٣١) مدينة عمان حيث تلتقي بالعلامة الفاصلة بين القطع ٣٢ – من حوض (٣١) عمان و ١ – ٩٥ – من حوض (١) القويسمه حيث تتجه الحدود منها نحو الشمال مع الحد الغربي للقطعة رقم ١ من حوض (١) القويسمه الى ان تلتقي بالعلامة بين اراضي مدينة عمان وقريتي القويسمه وماركا ، ومنها تتجه الحدود نحو الجنوب الشرقي مع الحد الشمالي الشرقي للقطعة رقم ١ – ٢ – من (١) القويسمه حيث تلتقي عند نقطة على الطريق وتفصل بين القطعتين ٢ – ٢٠ – من حوض (١) قرية القويسمه والقطعـــة رقم – ٢ – من حوض (٣١) عمان – ثم تتجه الحدود الى الجنوب مارة مع الحد الشمالي للقطعة ٢٠ – ٢٧ – والحـــد الشرقي للقطعة ٢٩ – والحد الشمالي للقطعة ٣٠ – ٤٣ – من حوض (١) القويسمه حيث تلتقي عندها بالعلامة الفاصلة بين القطعة رقم ٤٣ – من حوض (١) القويسمه والقطعة ١١١ من حوض (٩) قرية ماركا والقطعة ٢٣ من حوض (٨) ماركا . ثم تتجه حدود الامانة الى الشمال مع الحد الشرقي للقطع ١١١ – ١٠٩ – ١٠٨ – ١٠٧ – ٣٢١ – ٣٢٢ – ٣٧ . ٣٢ – ٣١ – ٣٠ – ٢٩ – ٢٨ – ٢٧ – ٢٦ – ٢٤ . ٢٣ – ٢٢ – ١٩ – ١٨ – ١٧ – ١٦ – ١٥ – ١٤ – ١٣ – ١٢ – ١١ – ٨ – ٢٣٥ – ٢٣٣ – ٢٣١ – ٢٢٩ – ٢٢٧ – ٢٢٥ – ٢٢٣ – من حوض (٩) قرية ماركا ثم تستمر الحدود متجة نحو الشمال الشرقي مع الحد الشرقي للقطع ١٦٩ – ١٦٣ – ١٦١ – ١٥٩ – ١٥٧ – ١٥٥ – ١٥٢ – ١٤٩ – من (٤) قرية ماركا وتستمر مع الحد الجنوبي للقطع ١٤٦ – ١٤٤ – ١٤٠ – ١٣٤ – ١٣٢ – ١٣٠ – من حوض (٤) قرية ماركا مع الحد الشرقى للقطع ١٢٦ – ١٢٨ من حوض (٤) ماركا ومع الحد الشمالي للقطـــع ١٢٩ – ١٢٧ – ١٢٦ – ١٦٦ – ١٦ – من حوض (٣) قرية ماركا وتستمر الحدود متجهة نحو الشمال الشرقي مع الحد الغربي ٢٤ – ٢٠ – ١٢٣ – ١٢٤ – من حوض (١) قرية ماركا ملتزمة الحد الجنوبي الشرقي لوادي ماركـــا وتستمر الحدود نحو الشمال الشرقي مع الحـــد الشمالي الغربي للقطع ١١٢ – ٣٦ – ٣٥ – ٣٤ – من حوض (١) قرية ماركا حيث تلتقي بنقطة المثلثات رقم (٩٨٧ تي . ام) على حدود الاراضي المحلولة ثم تتجه حدود الامانة نحو الغرب بانحراف بسيط نحو الشمال الشرقي للقطع ٢٠ – ٢٠٠ – ١٩٩ – ١٩٧ – ١٥٣ – ١٥١ – ١٤٩ – ١٧٩ – من حوض (١) قرية ماركا حيث تمر بنقطة المثلثات (رقم ٩٣٠ تي . ا م) الى ان تلتقي بنقطة البداية الكائنة على طريق عمان الزرقاء على الحد بين اراضي قرية ماركا والاراضي المحلولة .

ملحق (5)

حدود امانة العاصمة عام 1966[1]

شؤون البلديات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٠ – بالاستناد الى المادة (١/٣٤) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ – الموافقة على تعيين السيد موسى يونس بينو رئيساً لبلدية صويلح .

وافق دولة رئيس الوزراء بالاستناد للمادة السادسة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ على قرار لجنة امانة العاصمة رقم ٦٥٢ تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٩ والمتضمن توسيع حدود منطقة امانه العاصمة البلدية من الجهة الشرقية وذلك بضم موقع مخيم حنيكين الجديد والمنطقة المحيطة به وحي الامير عبدالله الى حدود الامانة البلدية بسبب انتشار العمران في المنطقة المذكوره وتقديم الخدمات اللازمة للمخيم الجديد .

رقم القرار
٦٥٢

قرار صادر عن لجنه امانه العاصمه

اطلعت امانة لجنة العاصمة على كتاب مدير مصلحة التخطيط والبرامج رقم ٢/٣٨/١١٠٨ تاريخ ١٩٦٦/٧/٣١ وعلى المخطط المرفق به رقم أع ج/١٣٥٠ تاريخ ١٩٦٦/٧/٥ المنظم بتعديل حدود منطقة امانة العاصمة البلدية من الجهة الشرقية وذلك باضافة موقع مخيم حنيكين الجديد والمنطقة المحيطة به وحي الامير عبدالله الى حدود منطقة الامانة البلدية.

لدى المذاكرة والمداولة ولما كانت الضرورة تقضي بتوسيع حدود منطقة امانة العاصمة البلدية من الجهة المذكورة بسبب انتشار العمران فيها ولتتمكن الامانة من تقديم الخدمات اللازمة للمخيم المذكور تقرر لجنة امانة العاصمة عملا بالمادة السادسة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الموافقة على توسيع الحدود البلدية من الجهة المذكورة بالشكل التالي /

تبتدىء حدود امانة العاصمة التوسعية الجديدة من نقطة تقع على حدود الامانة القديمة وتشكل هذه النقطة حداً بين القطع رقم ١٠و٤٨٢ والسكة الحديدية في حوض (١) ، عويس ومن هذه النقطة يتجه الحد نحو الجنوب الشرقي مع الحد الجنوبي للقطعة رقم ٤٨٢ حوض (١) عويس ومع نفس حد هـــذه القطعة يتجه الحد نحو الشرق الشمالي الى ان يلتقي بالعلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ٤٨٢و١٥و١٤ من حوض (١) عويس ومن هذه العلامة ومع نفس حد القطعة رقم ٤٨٢ حوض (١) عويس يتجه الحد نحو الشمال مع الحد الفاصل بين القطعتين رقم ٤٨٢و١٤ حوض (١) عويس الى ان يلتقي بالعلامه التي تشكل حداً بين القطع رقم ٤٨٢و١٤و١٦و١٧ ومن هذه العلامة يتجه الحد نحو الشمال الغربي مع الحد الفاصل بين القطعتين رقم ١٧و٤٨٢ حوض (١) عويس الى ان يلتقي بالعلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ١٧ و١١و٤٨٢ حوض (١) عويس ثم يتجه الحد نحو الشرق الشمالي الى ان يلتقي بالعلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ١١و١٧و١٣ حوض (١) عويس ومن هذه العلامة يتجه الحد نحو الشرق مع الحد الشمالي للقطعة رقم ١٧ الى ان يلتقي مع العلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ١٧و٢٦و٢٣ حوض (١) عويس ثم يتجه الحد نحـــو الشرق الجنوبي مع الحد الجنوبي للقطعة رقم ٢٦ حوض (١) عويس الى ان يلتقي بالعلامة التي تشكل حـــداً بين القطع رقم ٣٢و٢٨و٢٦ ثم يتجه الحد نحو الشرق الشمالي ثم ينحرف نحو الشرق الجنوبي مع الحد الفاصل بين القطع رقم ٢٨و٣٢ والى ان يلتقي بالعلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ٢٨و٣٢و٣٣و٣١و٣٠و٢٩ ومن هذه العلامة يتجه الحد نحو الشمال الشرقي مع الحد الفاصل بين القطعتين رقم ٣٠و٢٩ حوض (١) عويس الى ان يلتقي مع العلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ٣٠و٢٩ على وادي حنيكين ومن هذه العلامة وعلى نقطة تقابلها على الحد الثاني لوادي حنيكين ومن هذه النقطة يتجه الحد نحو الشمال الغربي ممسكاً وادي حنيكين الذي يشكل حداً فاصلا بين قريتي ماركا والقويسمة الى ان يلتقي مع العلامة التي تشكل حداً بين قرية ماركا والقويسمة مع مدينة عمان ومن هذه العلامة يتجه الحد نحو الشمال الغربي ايضاً مع حد القرية الفاصل بين قرية ماركا ومدينة عمان الى ان يلتقي بحدود الامانه القديمة عند نقطة بالقرب من العلامة التي تشكل حداً بين القطع رقم ١١٩و١١٨ حوض (٩) يقع على وادي حنيكين .

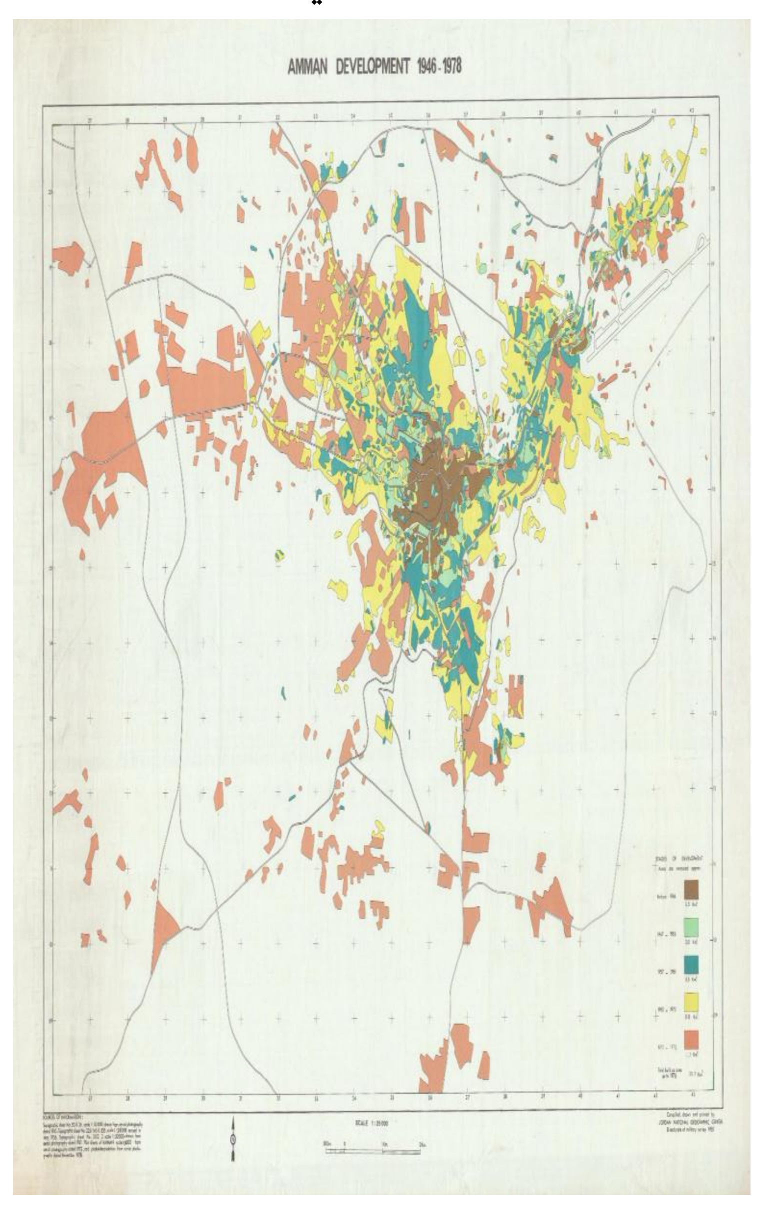
١٩٦٦/٨/٢٩

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد (1951)، 20 ايلول 1966، ص1885.

ملحق رقم (6)

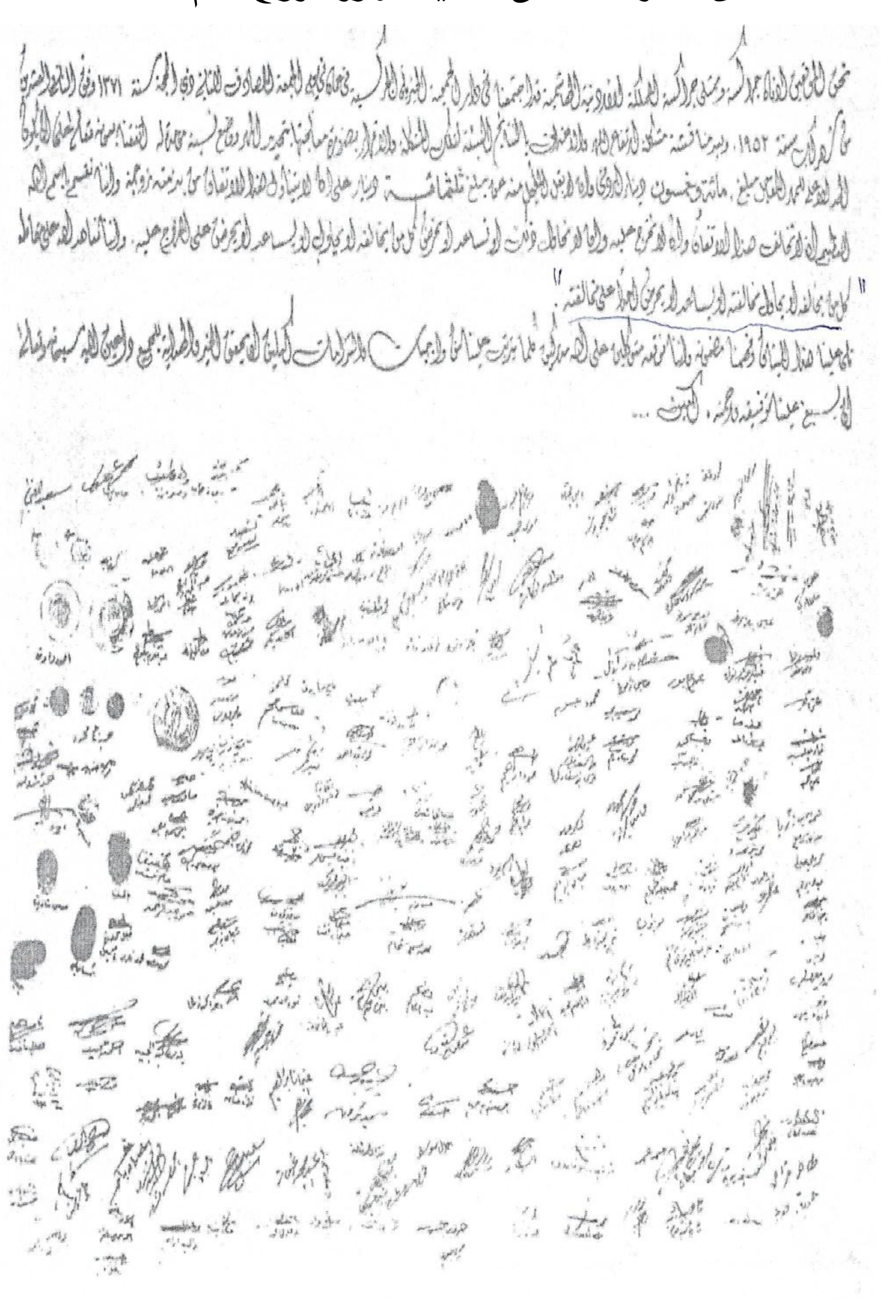
خريطة تطور عمان بين عامي 1946 – 1978[1]



(1) (و.م.و)، مجموعة الوثائق الخاصة، وثيقة رقم: (خ ط/ 3/ 1).

ملحق رقم (7)

اتفاق الشركس على تحديد مهور الزواج عام 1952[1]



نحن الموقعين أدناه جراكسة ومشايخ جراكسة المملكة الأردنية الهاشمية قد اجتمعنا في دار الجمعية الخيرية الشركسية في عمان في يوم الجمعة المصادف الثالث ذي الحجة سنة ١٣٧١ ووفق التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٥٢، وبعد مناقشة مشكلة ارتفاع المهور [illegible] المبالغ [illegible] المشكلة والإقرار بضرورة معالجتها بتحديد المهر ووضع نسبة معينة له اتفقنا [illegible] على [illegible] المهر المعجل بمبلغ مائة وخمسون دينار أردني وأن لا يقبل أكثر منه [illegible] دينار [illegible] وإننا نقسم باسم الله [illegible] أن لا نخالف هذا الاتفاق وأن لا نخرج عليه وأن لا نحاول ذلك أو نساعد أو نحرض كل من يخالفه أو يحاول أو يساعد أو يحرض على الخروج عليه. وإننا نشاهد [illegible]

"كل من يخالفه أو يحاول مخالفته أو يساعد أو يحرض أحداً على مخالفته".

[illegible] هذا [illegible] وإننا [illegible] على [illegible] والله [illegible]

[illegible] التوفيق [illegible] ...

---

(1) (و.م.و)، مجموعة الشركس، وثيقة رقم: (م خ/ 120/ 1)، 29 آب 1952.

ملحق رقم (8)

"معدل درجة الحرارة، والرطوبة في عمان لعام 1966" [1] :

الأسبوع ونوع القياس	الأسبوع الأول	معدل درجة الحرارة	معدل الرطوبة	الأسبوع الثاني	معدل درجة الحرارة	معدل الرطوبة	الأسبوع الثالث
كانون ثاني		8.6	84		7.0	84	
شباط		7.0	93		11.1	80	
آذار		14.5	55		13.5	66	
نيسان		13.7	61		16.8	47	
أيار		17.7	41		20.7	25	
حزيران		24.6	28		24.7	35	
تموز		23.8	43		26.3	47	
آب		26.2	39		25.5	53	
أيلول		24.8	61		23.2	53	
تشرين أول		22.3	54		19.0	62	
تشرين ثاني		19.9	48		15.8	86	
كانون أول		13.2	72		11.9	79	

(1) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1966، ص116.

الأسبوع ونوع القياس	معدل درجة الحرارة	معدل الرطوبة	الأسبوع الرابع	معدل درجة الحرارة	معدل الرطوبة
كانون ثاني	11.4	77		10.2	84
شباط	10.4	83		12.3	69
آذار	7.6	87		12.5	71
نيسان	16.9	49		21.9	33
أيار	22.2	48		20.7	37
حزيران	26.1	30		24.7	44
تموز	27.0	38		25.9	53
آب	27.6	57		26.9	38
أيلول	22.8	64		20.4	65
تشرين أول	20.2	60		18.9	61
تشرين ثاني	17.6	67		13.8	51
كانون أول	7.8	92		8.3	87

ملحق رقم (9)

"أسعار بعض المشتقات النفطية التي حددتها الحكومة بين عامي (1947 – 1966)"

التاريخ	مادة الكاز (4)جالون	مادة البنزين(4) جالون	مادة السولار(1)طن
1 كانون ثاني 1947[1]	عربات التجول 230مل ومخزن 220مل	524 مل	14.150جنيه فلسطيني
16 كانون أول 1948[2]	عربات التجول 265مل ومخزن 255مل	540مل	13.950 جنيه فلسطيني
16 تشرين أول 1949 [3]	عربات التجول 450مل ومخزن 460مل	708 مل	24 جنيه فلسطيني/ 1طن
16 آب 1950 [4]	465 فلس	750 فلس	24.590 دينار
12 تموز 1951 [5]	445 فلس	735 فلس	24.600 دينار
1952	-	-	-
8 تشرين ثاني 1953 [6]	435 فلس	720 فلس	21.250 دينار
8 تشرين أول1954 [7]	430 فلس	705 فلس	21 دينار
8 حزيران 1955 [8]	425 فلس	695 فلس	20.550 دينار

(1) الجريدة الرسمية، ع (881) ، 1 كانون ثاني 1947، ص524.

(2) الجريدة الرسمية، ع (936) ، 16 كانون أول 1948، ص93.

(3) الجريدة الرسمية، ع (968) ، 16 تشرين أول 1949، ص18.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1032) ، 16 آب 1950، ص452.

(5) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1073) ، 12 تموز 1951، ص145.

(6) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1162) ، 18 تشرين ثاني 1953، ص691.

(7) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1180) ، 8 تشرين أول 1954، ص380.

(8) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1228) ، 8 حزيران 19555، ص561.

التاريخ	مادة الكاز (4)جالون	مادة البنزين(4) جالون	مادة السولار(1)طن
8 نيسان 1956 [1]	220 فلس/ 10 لتر	710 فلس/ 20 لتر	19.400 دينار
23 كانون ثاني 1957 [2]	480 فلس/ 20 لتر	730 فلس/ 20 لتر	21.900 دينار
1 حزيران 1958 [3]	335 فلس	645 فلس	16.750 دينار
25 تموز 1959 [4]	345 فلس	630 فلس	18.400 دينار
1960	-	-	-
1 كانون ثاني1961 [5]	330 فلس	630 فلس	18.400 دينار

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1267) ، 8 نيسان 1956، ص1457.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1313) ، 23 كانون ثاني 1957، ص100.

(3) الجريدة الرسمية، ع (1385) ، 1 حزيران 1958، ص572.

(4) الجريدة الرسمية، ع (1432) ، 25 تموز 1959، ص578.

(5) الجريدة الرسمية، ع (1528) ، 1 كانون ثاني 1961، ص41.

ملحق رقم (10)

"بعض المواد خام المعفاة من التعرفة الجمركية لتشجيع الصناعة"

تاريخ إعفائها	المادة
16 كانون الأول 1950	المواد المستخدمة في صناعة الجرابات [1]
24 آذار 1951	المواد المستخدمة في صناعة المعلبات [2]
5 تشرين ثاني 1951	المواد المستخدمة في صناعة أواني الألمنيوم [3]
22 تشرين ثاني 1951	المواد المستخدمة في صناعة الكراسي والأثاث [4]
8 كانون ثاني 1953	الآلات المستعملة في صناعة الألبان [5]
23 أيلول 1953	التبغ الأجنبي الذي تستورده شركات الدخان [6]
22 تموز 1954	الورق والكرتون وورق الدخان [7]

---

(1) الجريدة الرسمية، ع (1050) ، 16 كانون ثاني 1950، ص679.

(2) الجريدة الرسمية، ع (1060) ، 24 آذار 1951، ص85.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1085) ، 5 تشرين ثاني 1951، ص344.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1088) ، 22 تشرين ثاني 1951، ص357.

(5) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1130) ، 8 كانون ثاني 1953، ص8.

(6) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1157) ، 23 أيلول 1953، ص49.

(7) ملحق الجريدة الرسمية، ع (1187) ، 22 تموز 1954، ص571.

ملحق رقم (11)

"قائمة أسماء الهيئة التأسيسية لغرفة صناعة عمان" [1]

الشركة الصناعية	ممثل الشركة
شركة التبغ والسجائر الأردني	فريد السعد
مصنع البطاريات السائلة	عبد المجيد حجازي
شركة إنتاج المواسير العازلة للكهرباء	وليد عصفور
مصنع المعكرونة	نجيب البخيت
شركة المطاحن الأردنية	بندر الطباع
شركة الشماع لإنتاج الأثاث المعدني	زهير الشماع
شركة التبغ والسجائر الأردنية	أنطون صوصة
شركة عزت فرحات الطباع	فؤاد الطباع
شركة مصانع الخياطة	عبدالحميد المفتي
بطاريات الشمس	غانم عبده وعبد الله شاهين
مصنع قمصان وبيجامات	عمر ونمر أبو طه
معمل قمصان وبيجامات	توفيق فواخيري
شركة عوض وندئ لصناعة الحقائب	-
مصنع الأثاث المعدني	محمود الشماع
مصنع كازوز سحويل	-
شركة مصنوعات المطاط	-
شركة الصناعات المتحدة للبطاريات السائلة	-
مصنع مترو للشوكولاته	-
مصنع نيون الأردن	صلاح العلبي

(1) المصدر نفسه، ص47-48.

ملحق رقم (12)

"الصناعات التي وضعت ضمن برنامج السنوات الخمس لتطويرها (1963 – 1967)" [1]

نوع الصناعة	1963	1964	1965	1966	1967	المجموع
السوبر فوسفات	-	63.000	60.000	-	-	123.000
الراديوات	17.000	18.000	-	-	-	35.000
الإطارات	-	-	15.000	-	350.000	500.000
الأنسجة الصوفية	-	150.000	150.000	150.000	210.000	660.000
الأنسجة القطنية	-	150.000	150.000	150.000	150.000	600.000
تجميع سيارات النقل والباصات	-	-	-	200.000	200.000	400.000
النشاء والكلوكوز	-	20.000	30.000	-	-	50.000
منتجات الألبان	-	50.000	50.000	-	-	100.000
تصنيع الفواكه والخضار	-	50.000	50.000	-	-	100.000

(1) مجلس الإعمار الأردني، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية 1962 – 1967، ص179.

الألبسة الجاهزة	-	75.000	75.000	75.000	75.000	300.000
تكرير السكر	-	-	200.000	600.000	600.000	1.400.000

ملحق رقم (13)

"المساهمون في تأسيس البنك لأهلي للمرة الأولى، وعدد أسهم كل شخص " [1]

المساهم	عدد الأسهم	المساهم	عدد الأسهم
يوسف المعشر	500	سامي الدجاني	200
معشر إخوان، إلياس المعشر	500	إبراهيم نزال	500
يوسف المعشر وخليل جدعون	500	أحمد أبو زيد	500
فؤاد عطا الله	500	صدقي العلمي عن وداد الحسيني	700
جودت شعشاعة	500	محمد علي حاتوخ	500
قسطندي بجالي	500	عبد القادر طاش	500
جودت سوادي	500	شركة التأمين العربية	500
سليمان السكر	500	الشركة التجارية الصناعية المحلية	500
سميح طوقان	500	أبو الوفا الدجاني	500
شفيق الحايك	500	خليل جدعون	500
عادل قبعين	500	حليم سيلفيتي	150
أكرم الحجار	500		
المجموع الكلي للأسهم:	**11.050**		

(1) المرجع نفسه، ص159.

ملحق رقم (14)

"أسماء المؤسساتوالأشخاص المساهمين في البنك الأهلي الأردني وعدد أسهمهم" [1]

المساهمين	عدد الأسهم المكتتبة
الشركة التجارية الصناعية المحدودة	1000
شركة التأمين العربية	1000
عبد القادر طاش وأخوه	1000
احمد أبو زيد	1000
محمد علي حاتوخ	1000
إبراهيم نزال	1000
سامي وفا الدجاني	400
عادل بقاعين	1000
عزت الطباع وأولاده	1000
سميح طوقان	1000
يوسف معشر	1000
جوده سوادي	1000
قسطندي بجالي	1000
شركة حداد وشعشاعة	1000
سليمان السكر	400
المجموع الكلي	13800

(1) المرجع نفسه، ص161.

ملحق رقم (15)

"أعداد المساهمين، ونسبة نموهم في البنك الأهلي الأردني بين عامي (1956- 1966)" [1]

العام	العدد	نسبة النمو%	العام	العدد	نسبة النمو%
1956	479	-	1962	1113	11
1957	619	29	1963	967	13
1958	861	39	1964	1024	6
1959	897	4	1965	1016	1
1960	1001	12	1966	981	3
1961	1001	-			

(1) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، مج9، ص173.

ملحق رقم (16)

"ميزانية بنك القاهرة عمان، ونسبة النمو بين عامي (1961- 1966)" [1]

العام	مقدار الميزانية بالمليون دينار	نسبة النمو%
1961	4.2	-
1962	3 .5	26
1963	9 .7	49
1964	5 .8	8
1965	2 .10	20
1966	7 .12	25

(1) المالكي، تاريخ الجهاز المصرفي، ص284.

ملحق رقم (17)

"أعضاء مجالس نقابة المهندسين بين عامي (1958 – 1967)" [1]

رقم المجلس	تاريخ عمل المجلس	أعضاء المجلس
المجلس الأول	(1958 – 1959)	توفيق مرار نقيباً، ونياز كنعان نائب الرئيس، وأحمد فوزي أميناً للسر، وإبراهيم عطور أميناً للصندوق، وعضوية كل من: وهدان عويس وجورج عوض وعبد الرزاق عبد المهتدي.
المجلس الثاني	(1959 – 1961)	توفيق مرار نقيباً، وإبراهيم عطور ثم عبد الرزاق عبد المهتدي نائباً، وفؤاد قاقيش أميناً للسر، ونبيه العبوة ثم حمد الله النابلسي أميناً للصندوق، وعضوية كل من: عمر الدخقان ومحمد أبو العافية وعبد الرزاق عبد المهتدي.
المجلس الثالث	(1961 – 1963)	إبراهيم النشاشيبي نقيباً، ونظمي النابلسي نائباً، ووهدان عويس أمين السر، وعفيف كركبي ثم حكمة خماش أمين الصندوق، وعضوية كل من: نبيه العبوة ومحمد إسماعيل وعصام الخيري وخال النجداوي وعزيز عبده.
المجلس الرابع	(1963 – 1965)	فؤاد فراج نقيباً، وأحمد الحسيني ثم محمد إسماعيل نائباً، وحمد الله النابلس أميناً للسر، وجورج عوض أميناً الصندوق، وعضوية كل من: فؤاد قاقيش وعصام الخيري ومحمد إسماعيل وموسى الدجاني.

(1) المصدر السابق، ص45 – 49.

المجلس الخامس	(1965 – 1967)	عارف النجار نقيباً، ومحمد إسماعيل نائباً للنقيب، وحمد الله النابلسي أميناً للسر، وإيميل شاكر أميناً للصندوق وعضوية كل من: فؤاد قاقيش ومحمود الحوامده ومحمد صوفان. ثم تم الطعن بالمجلس من قبل وزير الأشغال العامة الذي قدّم استقالته بتاريخ 18 شباط 1966 ليقوم الوزير بتشكيل لجنة لتسيير أعمال النقابة مكونةً من: جعفر الشامي نقيباً، ومحمد إسماعيل نائباً للنقيب، ومحمد جردانه أميناً للسر، وعوني الساكت أميناً للصندوق، وعضوية كل من: محمود الحوامده ومحمد صوفان وطلعت كواليت.

ملحق رقم(18)

"مجالس نقابة أطباء الأسنان بين عامي (1946 – 1966)" [1]

المجلس	الفترة	أعضاء المجلس
الأول	(1952 – 1956)	برهان عبد الهادي نقيباً وبيير بركيان نائباً للنقيب ويوسف ذهبي أميناً للسرّ، وجواد أبو رباح أميناً للصندوق، وعضوية كل من: عادل النابلسي ورجاء اللداوي وأميل خضر.
الثاني	(1956 – 1958)	عادل النابلسي نقيباً وعبد الرحمن السخن نائباً للنقيب ويوسف ذهني أميناً للسرّ، وإبراهيم كاتبه أميناً للصندوق، وعضوية كل من: نجيب حداد وبيير بركيان وموسى مشربش.
الثالث	(1958 – 1960)	يوسف ذهني نقيباً وعبد الرحمن السخن نائباً للنقيب وموسى مشربش أميناً للسر، وإبراهيم كاتبه أميناً للصندوق، وعضوية كل من: ألفرد طوباسي وألبير مزبر ونجيب حداد.
الرابع	(1960 – 1962)	يوسف ذهني نقيباً والبير مزبر نائباً للنقيب وموسى مشربش أميناً للسر، وإبراهيم كاتبه أميناً للصندوق وعضوية كل من: ألفرد طوباسي وفائق صافير وسامي معمر
الخامس	(1962 – 1964)	يوسف ذهني نقيباً وألفرد طوباسي نائباً للنقيب وسالم حواري أميناً للسر، وعائدة العلمي أميناً للصندوق

(1) الأسمر، أخلاقيات المهنة، ص39 – 41.

		وعضوية كل من: فائق صفير وسعد الداري وسميح الشلبي
السادس	(1964 – 1966)	متري شرايحة نقيباً وألفرد طوباسي نائباً للنقيب وشفيق الصناع أميناً للسرّ، وداوود نجمة أميناً للصندوق وعضوية كل من: فؤاد القباعين وسعد الداري وعايدة العلمي.

ملحق رقم (19)

"مجالس نقابة الصيادلة بين عامي (1957 – 1966)" [1]

المجلس	المدة الزمنية	أعضاء المجلس
الأول	(1957 – 1959)	أمين شقير نقيباً وسليم الصباغ نائباً للنقيب وفريد القسوس أميناً للسر، وعضوية كل من: داوود الشخشير ونوبار ارسينان وحنا الأعرج وراتب السقا.
الثاني	(1959)	عبد الرحمن جردانة نقيباً واسحاق حلبي نائباً للنقيب وثيودور زرزر أميناً للسر، وعضوية كل من: يعقوب الحسيني والكسندر حنانيا ورؤوف السلفيتي.
الثاني بعد إعادة الانتخابات	(1959 – 1961)	عبد الرحمن جردانة نقيباً واسحاق حنا حلبي نائبا للنقيب ومحمد علي الكردي أميناً للسر، وعضوية كل من: نعمان ارشيدات وعبد الغني عنبتاوي والكسندر حنانيا وسليم الصباغ
الثالث	(1961 – 1963)	سميح الأدهم نقيباً واسحاق حلبي نائبا للنقيب وراضي الشخشير أميناً للسر، وعضوية كل من: رفيق قعدان وسليم الصباغ وفؤاد طقطق وعادل منير.
الرابع	(1963 – 1965)	عادل منير نقيباً ومحمد أبو غزالة نائباً للنقيب وياسر كمال أميناً للسر، وعضوية كل من: إميل طوباسي ومدحت درويش وأديب فاخوري.
الخامس	(1965 – 1966)	شوكت كمال نقيباً وعادل منير نائباً للنقيب وخليل قطاونة أميناً للسر، وعضوية كل من: أمين شقير وفريد القسوس ومحمد الفتياني ونزار جردانة

---

(1) الموقع الرسمي لنقابة الصيادلة: (www.jpa.org.jo) .

ملحق رقم (20)

"الجهات التي قدمت دعماً مالياً للجامعة الأردنية بين عامي 1963 – 1966، ومقدار الدعم"[1]

الجهة الداعمة	العام	مقدار الدعم
شركة مصانع الإسمنت الأردنية المحدودة	1963	(187.039) ديناراً
شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة	1964 1966	(25.000) ديناراً (160.000) ديناراً
عبد الحميد شومان	1966	(15.000) ديناراً
شركة التبغ والسجائر الأردنية	1966	(25.000) ديناراً
سابا وشركائهم	1966	(1000) ديناراً
شركة اتحاد المقاولين	1966	(1000) ديناراً
شركة مصانع الأجواخ الأردنية	1966	(138) ديناراً سنوياً
دولة الكويت	1965	(200.000) ديناراً
الشيخ شخبوط بن سلطان	1966	(150.000) ديناراً
مؤسسة كالوصتي كولبنكيان	1964	(40.000) ديناراً
مؤسسة فورد	1965 1966	(000.90) ديناراً (000.66) ديناراً

(1) دليل الجامعة الأردنية لعام 1966/ 1967، ص20 – 21.

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo